المحاسبة المالية

مدخل عملي ــ أساليب عملية

تأليف

د.الفاتح الأمين عبدالرحيم د.حسين محمد الطاهر خليفة

أستاذ المحاسبة المساعد جامعة شقراء أستاذ المحاسبة المساعد جامعة شقراء

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ-٢٠١٤م

مكتبة الرشد ناشرون

1-1.indd 1 10/13/2014 02:03:53

1-1.indd 2 10/13/2014 02:03:53

1-1.indd 3 10/13/2014 02:03:53

1-1.indd 4 10/13/2014 02:03:53

مقدمـــــة الكـــتـــاب

يتناول هذا المؤلّف أساسيات المحاسبة المالية و التي يتم تدريسها كمدخل لعلم المحاسبة لطلاب المستوى الأول لكلٍ من برنامج البكالوريوس و الدبلوم الوسيط تخصص المحاسبة، و حاولنا في –هذا المؤلّف تقديم المحاسبة بأسلوب مبسط لسرعة الفهم و الاستيعاب و لجعل هذه المادة كأساس لبقية المقررات المحاسبية التي يتم تدريسها على مستوى البرنامجين و تمّ تناول هذه الأساسيات من خلال أبواب تناول الباب الأول المفاهيم الأساسية للمحاسبة المالية و ترسيخ مفهوم الإطار النظري لطلاب المحاسبة، والباب الثاني تمّ فيه تناول التسويات الجردية، الباب الثالث تم فيه تناول طرق استهلاك الأصول الثابتة والتخلص من الأصول الثابتة، والباب الرابع تمّ فيه تناول طرق تقييم المخزون، و بضاعة الأمانة، والباب الخامس تم فيه تناول طرق تنظيم الدفاتر المحاسبية و المحاسبة عن السجلات غير الكاملة.

و هذا المؤلّف في حقيقته يتوافق مع منهج كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية الموضوع على مستوى البكالوريوس و الدبلوم الوسيط. و قد تمّ تدعيم هذا المؤلّف ببعض الحالات و التي تعتبر معيناً لفهم مادة هذا المؤلّف.

و نسأل الله أن ينفعنا و ينفع من يستخدم هذا المؤلّف بخيره، و أن يجعله لنا في ميزان حسناتنا.

المؤلفان

المملكة العربية السعودية ٢٠١٤م

1-1.indd 5 10/13/2014 02:03:53

1-1.indd 6 10/13/2014 02:03:53

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	١٠
مقدمة	
الباب الأول: الإطار العام للمحاسبة المالية –المفاهيم والإجراءات-	
الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة المالية	
الحاجة للإطار الفكري للمحاسبة	
نشأة المحاسبة	
تعريف المحاسبة	
أهداف المحاسبة المالية	
أهداف التقارير المالية	
أهداف التقارير المالية ذات الغرض العام و المعلومات التي يجب أن تحتوي عليها	
طبيعة المعلومات التي يمكن إنتاجها بواسطة المحاسبة المالية	
محدودية استخدام القوائم المالية الخارجية ذات الغرض العام	
فروض و مبادئ و مفاهيم المحاسبة المالية	
نُظم قيد العمليات المالية في الدفاتر	
أسئلة و تطبيقات الفصل الأول	
الفصل الثاني: القياس المحاسبي	
عمليات تجميع البيانات المحاسبية	
تعريف الحساب و أنواعه	
تسجيل التغيرات في الحساب	
القيد في دفتر اليومية	
الترحيل إلى دفتر الأستاذ	
ميزان المراجعة	

1-1.indd 7 10/13/2014 02:03:53

الموضوع	الصفحة
الأخطاء المحاسبية و طرق معالجتها	
أسئلة و تطبيقات الفصل الثاني	
الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات المشروع الفردي	
العمليات المتعلّقة برأس المال	
العمليات المتعلّقة بالنقدية	
العمليات المتعلّقة بالبضاعة	
العمليات المتعلّقة بالأوراق التجارية	
العمليات المتعلّقة بالإيرادات والمصروفات	
العمليات المتعلّقة بالأصول الثابتة	
أسئلة و تطبيقات الفصل الثالث	
الفصل الرابع:أسس إعداد القوائم المالية للمشروعات التجارية	
إعداد حساب المتاجرة	
إعداد حساب الأرباح و الخسائر	
إعداد قائمة المركز المالي	
الباب الثاني:التسويات الجردية	
الفصل الأول: المقدمات والمستحقات	
الفصل الثاني: التسويات الجردية للمخزون السلعي	
الفصل الثالث: الذمم المدينة	
الفصل الرابع: تأثير الاحداث اللاحقة للأصول وحساب الاستهلاك	

1-1.indd 8 10/13/2014 02:03:53

الباب الأول

الإطار العام للمحاسبة المالية
المفاهيم والإجراءات

1-1.indd 9 10/13/2014 02:03:53

1-1.indd 10 10/13/2014 02:03:53

الفصل الأول

الإطار النظري للمحاسبة المالية

1-1.indd 11 10/13/2014 02:03:53

1-1.indd 12 10/13/2014 02:03:53

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة المالية

مقدمـــــة:

لكي تكون معايير المحاسبة المالية متسقة مع بعضها البعض، يجب أن ترتكز على مفاهيم أساسية. ويمكن تعريف «المفهوم» بأنه مصطلح أساسي أعطى معنى معين، ويعتبر المصطلح أساسي إذا كان من الضروري أن تتكرر الإشارة إليه تكرارا صريحا أو ضمنيا ، سواء عند وضع معايير المحاسبة أو تفسيرها أو تطبيقها. فكلمة «الأصول» مثلا تعتبر مصطلحا أساسيا لأن كثيرا من معايير المحاسبة المالية تتعلق بأصول المنشأة، وبالتالي فلابد أن تتكرر الإشارة إلى مفهوم الأصل عند وضع تلك المعايير وعند تفسيرها وعند تطبيقها. وتتركز أهمية تحديد مفاهيم المحاسبة المالية في تكملة الإطار الفكري اللازم لوضع معايير ملائمة ومتسقة مع بعضها البعض. ومن أجل أن تكون معايير المحاسبة المالية ملائمة يجب أن ترتكز على أهداف واضحة للقوائم المالية المنتج النهائي للمحاسبة المالية . ومن أجل أن تكون معايير المحاسبة المالية متسقة مع بعضها البعض يجب أن ترتكز على مجموعة متكاملة من المفاهيم تعرف المصطلحات المحاسبية الرئيسية وفقا لتصور ذهني ملائم للمحاسبة المالية.وبدون هذه المفاهيم تكون هناك خطورة في إصدار معايير متناقضة.

و في هذا المجال يجب معرفة العناصر الأساسية للقوائم المالية للمنشآت الهادفة للربح، والمفاهيم التي يجب أن تحكم قياس تلك العناصر، والخصائص الواجب توافرها في المعلومات التي تفصح عنها القوائم المالية.

و سوف يتم تناول هذا الفصل من خلال النقاط الآتية:

*الحاجة للإطار الفكري للمحاسبة المالية.

*نشأة المحاسبة.

*تعريف المحاسبة.

1-1.indd 13 10/13/2014 02:03:54

*أهداف المحاسبة و أهداف التقارير المالية.

*طبيعة المعلومات التي يمكن إنتاجها بواسطة المحاسبة المالية.

*محدودية استخدام القوائم المالية.

*فروض و مبادئ المحاسبة المالية.

*نظم قيد العمليات المالية.

الحاجة للإطار الفكري للمحاسبة المالية :

أدت التطورات المعاصرة في بيئة الأعمال وزيادة الاتجاه نحو إنشاء شركات المساهمة وتنشيط أسواق المال، إلى زيادة الحاجة إلى معلومات مالية مفيدة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة. ولا تقتصر الحاجة إلى المعلومات المالية على ملاك المنشأة الحاليين فقط، وإنما تمتد لتشمل غيرهم من المستفيدين من المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية؛ إذ تسعى المنشآت المعاصرة إلى اجتذاب أموال جديدة بصورة مستمرة من مصادر متعددة داخل الدولة أو خارجها. وقد تكون هذه الأموال في شكل مساهمات جديدة في رؤوس الأموال أو في شكل قروض. ومن الطبيعي أن يحتاج مقدمو هذه الأموال إلى المعلومات المالية التي تمكنهم من اتخاذ قرارات تتعلق بالاستثمار في المنشآت المعنية أو إقراضها، وذلك بعد تقييم ما قد يترتب على هذه القرارات من احتمالات لنجاح أو فشل هذه المنشآت، ومقدار العائد المتوقع على استثماراتهم فيها أو قروضهم لها. وبالتالي، فإن المستفيدين الرئيسيين من المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية يشملون المستثمرين والمقرضين الحاليين والمرتقبين، وهناك مستفيدون آخرون ممن تكون لهم مصالح في المنشأة مثل الموردين والعملاء والموظفين، وكذلك الجهات الرقابية والبنك المركزي.

ولحماية حقوق أصحاب المصالح في المنشأة، فإن الأمر يتطلب ضرورة وجود معايير محاسبية تحدد الطرق التي يجب إتباعها لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة

1-1.indd 14 10/13/2014 02:03:54

الهادفة لتحقيق الربح ونتائج أعمالها، وتوصيل هذه المعلومات الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها إلى المستفيدين منها. أي أن المعايير المحاسبية تحدد الأسس والطرق السليمة للقياس والعرض والإفصاح عن عناصر التقارير المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على مركزها المالي ونتائج أعمالها.

ولكي تحقق معايير المحاسبة الغرض منها، فإنها يجب أن يتم إعدادها في ضوء إطارفكري واضح ومتكامل يربط بين الأهداف التي يراد تحقيقها والمفاهيم والمبادئ التي تعد على أساسها معايير المحاسبة بما يحقق هذه الأهداف. ويعتبر هذا الإطار الفكري بمثابة نظام متكامل من الأهداف والمفاهيم تمكن من تحقيق الاتساق بين المعايير. وهو يحدد طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة والتقارير المالية.

ولعل نقطة البداية في وضع إطار فكري للمحاسبة المالية هي تحديد أهداف المحاسبة المالية. وتهدف المحاسبة المالية أساساً إلى توفير معلومات مفيدة لمساعدة المستفيدين منها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المتعلقة بمنشأة معينة. ونظراً لأن معايير المحاسبة تعتبر هي المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر في المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وتوصيلها للمستفيدين، فإنها يجب أن تكون وثيقة الصلة بأهداف المحاسبة المالية الملائمة للبيئة التي تطبق فيها هذه المعايير. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يجب توافر الاتساق بين المعايير المحاسبية المختلفة وعدم وجود أي تناقض فيما بينها؛ إذ يؤدي عدم الاتساق بين المعايير إلى صعوبة فهمها وقبولها ومن ثم صعوبة تطبيقها. وكي تكون المعايير متسقة بعضها مع بعض، فإنها يجب أن تبنى على أساس إطار فكري متكامل يحدد مفاهيم ومبادئ المحاسبة المالية بالإضافة إلى أهدافها.

ويساعد وجود إطار فكري متكامل من الأهداف والمفاهيم والمبادئ الجهات المسئولة عن وضع المعايير المحاسبية في وضع معايير مفيدة وأكثر اتساقاً. بمعنى أن وجود إطار فكري للمحاسبة المالية يؤدي إلى وجود مجموعة متكاملة ومتسقة من معايير المحاسبة

1-1.indd 15 10/13/2014 02:03:54

نظراً لأنها تستند إلى نفس الأساس الفكري. و يؤدي وجود إطار فكري أيضاً إلى زيادة قدرة مستخدمي التقارير المالية على تفهمها والثقة في ما تحتويه من معلومات، بجانب تحقيق إمكانية المقارنة بين التقارير المالية للمنشآت المختلفة. ومن ناحية أخرى، فإن وجود إطار فكري للمحاسبة المالية يؤدي إلى توفير مرجع يمكن الاستناد إليه في حل المشكلات العملية التي قد تنشأ في التطبيق المحاسبي.

لذلك يمكن القول بأنّ المحاسبة هي لغة الأعمال و الوظيفة الأساسية للغة هي الاتصال، و المحاسبة تقوم بهذه الوظيفة من خلال توصيل نتائج العمليات التي يمارسها المشروع لأطراف متعددة و متنوعة و مثال لتلك الأطراف الملاك، و المستثمرين، و الدائنين ...، فالمحاسبة تعمل على المساعدة في التعرف على:

١-ما هي مصادر الأموال و فيما يتم استخدامها؟

٢-أين تكون المقبوضات أكبر من المدفوعات أو العكس؟

٣-معرفة الرصيد النقدي المتاح، و العجز إن وجد في نهاية الفترة.

و على ذلك فإننا بحاجة للمحاسبة سواءً على المستوى الشخصي أو على مستوى المنشآت و الشركات و المؤسسات و الهيئات على اختلاف أنواعها.

نشأة المحاسبة:

يمكن القول بأن الظهور الحقيقي للمحاسبة بدأ بعد الثورة الصناعية في أوربا، حيث قبلها كانت المشروعات فردية و صغيرة الحجم و لم تكن هناك أيُ مشاكل تواجه صاحب المشروع في معرفة سير نشاطه لأنه هو نفسه الذي يقوم بإدارة العمليات الخاصة بمشروعه. أما بعد قيام الثورة الصناعية ازدهرت الصناعة و ازدادت المعاملات التجارية و اتسعت الأنشطة، و هذا تتطلّب بضرورة الحال وجود نظام يعكِس هذا الازدهار و كان ظهور الحاجة إلى المحاسبة، لأن صاحب

1-1.indd 16 10/13/2014 02:03:54

المشروع ليس هو بالضرورة من يقوم بإدارته فهو بحاجة للاطمئنان على سير أعماله.

تعريف المحاسبة:

توجد عدة مفاهيم للمحاسبة المالية منها:

١-تعريف فني للمحاسبة؛ هي فن تسجيل و تبويب و تلخيص و عرض المعلومات المالية لمستخدمي القوائم المالية.

٢-تعريف وظيفي؛ هي قياس نتيجة النشاط و الوضع المالي للمشروع خلال فترة زمنية محددة.

٣-كما تعرّف بأنها مجموعة من الفروض المنطقية و المبادئ العلمية المتعارف عليها و التي تحكم تسجيل و تبويب و تحليل العمليات المالية المتعلّقة بالوحدة المحاسبية.

٤-و عرفها البعض بأنها عمليات منظمة للقياس و التقرير عن المعلومات المالية الملائمة لمختلف مستخدمي الحسابات، و الذين يهتمون بالنشاط الاقتصادي للوحدة المحاسبية، و المعلومات التي تنتجها المحاسبة هي بطبيعتها مالية، بمعنى أنها توصّل للمستخدم في مصطلحات نقدية[١].

من هذه المفاهيم نجد أنّ المحاسبة هي منهج لنظام متكامل حيث يشمل الأساليب و الإجراءات التي تتبع لتجميع المعلومات المحاسبية عن النشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية، و الشكل رقم (١) أدناه يوضّح ذلك المنهج:

١ - عبد السميع الدسوقي، أساسيات المحاسبة المالية، دار النهضة العربية، ١٩٩٢م، ص ٧

1-1.indd 17 10/13/2014 02:03:54

شكل رقم(١)

منهج المحاسبة

أهداف المحاسبة المالية:

تجدر الإشارة إلى أنّ أهداف المحاسبة من الأهداف المتطوّرة و المتجددة تبعاً لتطوّر المجتمع الذي تعمل فيه المحاسبة. فمن المؤكّد أن أيُ هدف لا يوضع من فراغ، لذا فإنّ أهداف المحاسبة المالية تتغيّر حسب الظروف الاقتصادية و حاجة مستخدمي المعلومات، و يمكن بصورة عامة تجميع أهداف المحاسبة المالية فيما يلي:

- الاحتفاظ بنظام للسجلات و الدفاتر.
- حماية ممتلكات المنشأة (الرقابة الداخلية) و يتم ذلك من خلال المعلومات التي تقدمها المحاسبة عن:

أ- مبلغ الاستثمار الأولي الذي بدأ به صاحب المنشأة أعماله.

ب- توضيح قيمة الأصول المملوكة للمنشأة.

ج- توضيح الالتزامات التي على المشروع.

أي أنّ المعلومات التي تقدمها المحاسبة تختص بالتعرّف على مصادِر الأموال و كذلك استخداماتها.

- تحديد أو قياس نتيجة النشاط للمشروع من ربح أو خسارة.
- قياس الوضع المالي للمشروع.
- تقديم معلومات لتسهيل عملية اتخاذ القرارات من قبل الإدارة (لأغراض التخطيط و الرقابة المالية و الإشراف).

1-1.indd 18 10/13/2014 02:03:54

- تقديم معلومات للمستثمرين و الأطراف الخارجية الأخرى مثل المصالح الحكومية و نقابة العمال لمساعدتهم في اتخاذ القرارات.

أهداف التقارير المالية[1] :

١/ المستفيدون الرئيسيين واحتياجاتهم :

يعتبر المستثمرون والمقرضون الحاليون والمرتقبون، وكذا الموردون والعملاء ممن لهم ارتباطات حالية أو مقبلة مع المنشأة، الفئات الرئيسية التي تستخدم التقارير المالية ذات الغرض العام خارج المنشأة. وبالرغم من استفادة جهات أخرى خارجية (مثل الجهات الحكومية الموجهة للأنظمة أو المخططة للاقتصاد الوطني)، إلا أن هذه الجهات لم يتم التركيز عليها عند تحديد أهداف التقارير المالية الخارجية ذات الغرض العام نظرا لقدرة هذه الجهات بما لديها من سلطة على تحديد المعلومات الواجب على المنشأة تقديمها لديها للوفاء باحتياجاتها. ولا يعني هذا بالطبع أن التقارير المالية المعدة لتفي باحتياجات المستفيدين الخارجيين الرئيسيين لن تفي باحتياجات الجهات الأخرى الخارجية ولو بصورة جزئية. كما لم يركز أيضا على احتياجات إدارة المنشأة نظرا لقدرتها على الحصول على معظم المعلومات المالية عن المنشأة التي تحتاج إليها في صورة تقارير أخرى يمكن إعدادها خصيصا لها.

ويعتبر اتخاذ القرارات الاقتصادية بمثابة الاستخدام الأساسي الذي تشترك فيه كافة الفئات الخارجية الرئيسية التي تستخدم التقارير المالية ذات الغرض العام. وينطوي اتخاذ القرار على الاختيار بين البدائل، ومن البديهي أنه لا مجال للاختيار إذا لم تكن هناك بدائل، كما أنه لا مجال لاتخاذ القرار إذا لم يكن هناك اختيار معين. ومن المعلوم أن القاعدة المعتادة للاختيار هي تقييم البدائل. وينطوي ذلك على تقدير النتائج المحتملة التي تصاحب كل بديل، يضاف إلى ذلك تقدير الأهمية الاقتصادية لتلك النتائج إذا تعلق التقييم باتخاذ قرار مالي.

١-الهئية السعودية للمحاسبين القانونيين

1-1.indd 19 10/13/2014 02:03:54

والدور الرئيسي للقوائم المالية ذات الغرض العام هو توفير المعلومات المالية التي تمكن- ضمن معلومات أخرى- الفئات الخارجية الرئيسية التي تستخدم تلك التقارير من تقييم المحصلة المحتملة لكل بديل وتقدير النتائج الاقتصادية التي تصاحب كُلاً من هذه البدائل. وفي هذا الإطار يمكن إيضاح الاحتياجات المشتركة للمستفيدين الخارجيين الرئيسيين كما يلي :

٢/المستثمرون الحاليون والمرتقبون :

إن الاختيارات التي تواجه المستثمرين الحاليين والمرتقبين فيما يتعلق بمنشأة معينة هي بيع حق من حقوق الملكية في المنشأة أو الاستمرار في حيازته ، أو شراء ، أو عدم شراء حق من هذه الحقوق. فالمستثمر الحالي الذي يواجه اختيار البيع أو الحيازة يحتاج إلى معلومات تساعده في تقييم المحصلة المحتملة لكل بديل والنتائج الاقتصادية التي تصاحبه. ومن المعتاد أن تتخذ هذه النتائج صورة تدفقات نقدية للمستثمر الحالي، وهي التدفقات النقدية التي يحصل عليها إذا قرر بيع حصته الحالية وإعادة استثمارها، أو التدفقات النقدية التي تؤول إليه في المستقبل في صورة أرباح، مضافا إليها القيمة التي يتوقع تحقيقها عند بيع حقوق ملكيته في المستقبل إذا قرر الاحتفاظ بتلك الحقوق في الوقت الحالي. وينبغي ألا يتوقع المستثمر من التقارير المالية للمنشأة التي يمتلك فيها حقا من حقوق الملكية أن تقدم إليه معلومات عن النتائج الاقتصادية المباشرة التي تصاحب بيع حصته، إذ أنه لابد لذلك من عطاء يقدمه شخص راغب في الشراء، كما ينبغي ألا يتوقع من هذه التقارير أن تقدم إليه معلومات عن النتائج الاقتصادية التي تصاحب استثمار أمواله في منشأة أخرى إذ أنه لابد من دراسة التقارير المالية لتلك المنشأة الأخرى. وبناء على ذلك فإن الدور الذي تؤديه التقارير المالية للمنشأة في تقييم البدائل التي تواجه المستثمر الحالي يجب أن يرتبط بالنتائج الاقتصادية التي تترتب على استمرار حيازته؛ أي عدم بيعه للحقوق التي يمتلكها في المنشأة. ولكي تفي التقارير المالية بهذا الدور يجب أن تقدم المعلومات المالية التي تساعد المستثمر الحالي - مع غيرها من المعلومات - في تقييم التدفقات النقدية التي ينتظر أن

1-1.indd 20 10/13/2014 02:03:55

تؤول إليه من حيازته لحقوقه في المنشأة، وتتوقف هذه التدفقات - بدورها - على مقدرة المنشأة نفسها على توليد تدفقات نقدية إيجابية وعلى مدى كفاية تلك التدفقات.

يحتاج المستثمر المرتقب الذي يواجه شراء أو عدم شراء حق من حقوق الملكية في منشأة معينة إلى معلومات تساعده على تقييم محصلة كل بديل والنتائج الاقتصادية التي تصاحب ذلك البديل، ومن الواضح أنه لا يتوقع من التقارير المالية لمنشأة معينة أن تقدم إليه معلومات عن النتائج الاقتصادية التي تترتب على عدم شراء حق من حقوق الملكية في تلك المنشأة. فالدور الذي تؤديه التقارير المالية لمنشأة معينة في تقييم البدائل التي تواجه المستثمر المرتقب يرتبط بالضرورة بتقييم النتائج الاقتصادية لشراء حق من حقوق الملكية فيها. ومن المعتاد أن تتخذ هذه النتائج صورة تدفقات نقدية تؤول مستقبلا إلى المستثمر المرتقب - بمعنى آخر أي أرباح يحصل عليها في المستقبل مضافا إليها القيمة التي يمكن تحقيقها عند بيع استثماراته (في المستقبل أيضا). ومن ثم فإن التقارير المالية يجب أن تقدم للمستثمر المرتقب المعلومات المالية التي يمكن أن تساعده- ضمن أي معلومات أخرى - في تقويم التدفقات النقدية التي يتوقع أن تؤول إليه من شراء حق من حقوق الملكية في منشأة معينة، وتتوقف هذه التدفقات - بدورها - على مقدرة تلك المنشأة على توليد تدفقات نقدية إيجابية وعلى مدى كفاية تلك التدفقات.

بالإضافة إلى قرارات الاستثمار، يتخذ المستثمر الحالي قرارا عندما يدلي بصوته في اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين. وتشمل هذه القرارات عادة تعيين أعضاء مجلس الإدارة والتصديق على الأرباح التي تم توزيعها خلال السنة، والموافقة على توزيع الأرباح النهائية، وتعيين المراجع الخارجي واعتماد القوائم المالية، بالإضافة إلى مجموعة من الموضوعات الأخرى التي تختلف من منشأة إلى أخرى ومن عام لآخر. ويعتبر إعادة تعيين أعضاء مجلس الإدارة من أهم الموضوعات التي يدلي فيها المساهمون بأصواتهم. وللمعلومات التي تقدمها التقارير المالية قيمة جوهرية في هذا الصدد. ونظرا للمسئوليات

1-1.indd 21 10/13/2014 02:03:55

الإدارية المباشرة المسندة لمجلس الإدارة بموجب نظام الشركات ومسئولية مجلس الإدارة عن تعيين كبار موظفي المنشأة، فإن الأساس الذي تتوقف عليه إعادة تعيين مجلس الإدارة هو أداء الإدارة، ولهذا الغرض تعتبر التقارير المالية مفيدة للمساهمين. ومن المعلوم أن تقييم أداء الإدارة يتوقف على أهداف من يجري ذلك التقييم، وبالنسبة للمساهمين، فإن تقييم الإدارة ينعكس عاجلا أو آجلا في زيادة التدفق النقدي الذي يؤول إليهم، فالمساهمون يستثمرون أموالهم في منشأة معينة ويتوقعون أن يحصلوا مقابل ذلك على عائد نقدي يكفي لجعل استثماراتهم مجزية، ولذلك يجب عليهم أن يهتموا - عند تقييم إدارة تلك المنشأة بقدرة المنشأة - على توليد تدفقات نقدية إيجابية ومدى كفاية تلك التدفقات. ومن ثم فإن تقييم أداء الإدارة يحتاج إلى معلومات أساسية مماثلة لما تحتاج إليه قرارات الاستثمار.

٣/المقرضون الحاليون والمرتقبون :

يواجه المقرضون الحاليون والمرتقبون عددا من الاختيارات التي تتعلق بالمنشأة. وفي هذا الصدد تعتبر المعلومات التي تشملها التقارير المالية ذات فائدة، فالمقرضون الحاليون يطلب إليهم أحيانا تجديد اتفاقيات القروض التي عقدوها مع المنشأة ، كما أن لهم الحق في تنفيذ نصوص معينة فيما يتعلق بالشروط التي تقيد تصرفات المنشأة وفقا لما تتضمنه اتفاقيات القروض. كما أن المقرضين المرتقبين لهم الخيار في منح القروض أو الامتناع عن منحها، أو استثمار أموالهم في السندات التي تصدرها المنشأة أو الامتناع عن ذلك. وقد يكون لهم الخيار أيضا في تضمين عقود الاتفاقيات أية شروط تقيد تصرفات المنشأة وتقرير الملامح الرئيسية لتلك العقود مثل حق الحجز على الممتلكات وتحديد الرهون التي تضمن السداد، وتحديد معدلات العائد على القروض وشروط السداد وتواريخ الاستحقاق. وبذلك تقع اختيارات المقرضين الحاليين والمرتقبين في مجموعتين :

أ- القرارات الأساسية فيما يتعلق بالإقراض أو عدم الإقراض وبيع سنداتهم أو الاستمرار في حيازتها. وتجديد القروض

1-1.indd 22 10/13/2014 02:03:55

أو عدم تجديدها.

ب- القرارات الثانوية التي تنطوي على الترتيبات المتعلقة بالضمان ومعدلات العائد وشروط السداد وتواريخ الاستحقاق.

ومن الواضح أن كلتا المجموعتين من الاختيارات تتطلبان تقييم مقدرة المنشأة على السداد. وكلما ازداد الشك الذي يساور المقرض في ذلك، ازدادت حدة الشروط التي تقيد تصرفات المنشأة، وارتفع معدل العائد الذي يطلبه المقرض لتغطية المخاطرة التي يتحملها. ومن المؤكد أن المقرض يحتاج - بخلاف المعلومات المالية - إلى قدر كبير من المعلومات عند اتخاذ قراره. ولكن إلى الحد الذي يحتاج فيه المقرض إلى المعلومات المالية يتعين على التقارير المالية للمنشأة أن تفي - بقدر المستطاع - باحتياجاته من هذه المعلومات في صورة مؤشرات على مقدرة المنشأة على السداد. وذلك يعني أن المقرضين الحاليين والمرتقبين يهتمون اهتماما مباشرا بمقدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية الإيجابية وبمدى كفاية هذه التدفقات. ويتطلب ذلك معلومات أساسية مماثلة لما يحتاج إليه المستثمرون الحاليون والمرتقبون لاتخاذ قراراتهم.

٤/الموردون :

يعتبر الموردون الذين يمنحون المنشأة ائتمانا قصير الأجل في وضع مشابه للمقرضين لأجل قصير. فليس من الضروري أن تهتم كلتا المجموعتين اهتماما كبيرا بالتدفقات النقدية للمنشأة ومقدرتها على السداد - إلا في حدود الشهور القليلة التي تستحق خلالها تلك القروض. كما أن القرارات التي تتخذها كلتا المجموعتين بمنح القرض القصير الأجل أو تقديم الائتمان لا يحتمل أن تكون مبنية إلى درجة كبيرة على المعلومات التي تحتوي عليها التقارير المالية. إلا أن المورد الذي يعقد مع المنشأة اتفاقية طويلة الأجل لتوريد جانب كبير من منتجاته لسنوات عديدة يكون له اهتمام آخر - بجانب اهتماماته كدائن للمنشأة. فينبغي على مثل هذا المورد أن يوجه اهتمامه إلى دراسة مستقبل علاقته بالمنشأة حتى إذا كانت المنشأة تسدد القيمة

1-1.indd 23 10/13/2014 02:03:55

فورا عند التّسلُّم. فالمورد الذي يتعاقد على تزويد المنشأة باحتياجاتها بصورة دائمة أو مستمرة يتخذ قرارات مبنية - ضمن عوامل أخرى - على ربحية علاقته بالمنشأة على المدى الطويل. وتعتمد هذه القرارات - ضمن عوامل أخرى - على الاستقرار المالي للمنشأة وتوقعات استمرار نوع وحجم النشاط الذي يرتبط به التعاقد على التوريد. ومن ثم فإنه يستطيع الالتجاء إلى التقارير المالية للمنشأة للبحث عما يدل على ذلك، كما يهتم المورد اهتماما مباشرا بمقدرة المنشأة على سداد ديونه عند استحقاقها - أو بدرجة اليسر المالي التي تتمتع بها - ويعنى المورد أيضا بمعرفة مدى استقرار حجم العمليات التي تزاولها المنشأة. ويستدل على ذلك من إجمالي مبيعات المنتجات التي تستخدم توريداته في إنتاجها ، كما يستدل علي ذلك من ربحية تلك العمليات. وتعتبر المعلومات التي يحتاج إليها مثل هذا المورد مشابهة إلى حد كبير للمعلومات التي يحتاج إليها المستثمرون والمقرضون الحاليون والمرتقبون.

٥/العملاء والموظفون:

من الواضح أن اهتمام العملاء ، خصوصاً الدائمين منهم، والموظفين بالمنشأة يتبلور في مقدرة المنشأة على الاستمرار كمصدر من مصادر احتياجاتهم سواء للمواد أو الخدمات في حالة العملاء ، أو للدخل في حالة الموظفين. ومن الواضح أيضا أن قدرة المنشأة على الاستمرار كمصدر من مصادر احتياجات العملاء والموظفين يعتمد أساساً على قدرتها على توليد التدفقات النقدية الإيجابية ومدى كفاية هذه التدفقات. ويتطلب ذلك معلومات أساسية مماثلة لما يحتاج إليه المستثمرون والمقرضون الحاليون والمرتقبون.

أهداف التقارير المالية الخارجية ذات الغرض العام والمعلومات التي يجب أن تحتوي عليها[١] :

بناءً على التحليل السابق لقطاعات المستفيدين وحاجاتهم المشتركة ، فإنه يجب تحديد أهداف التقارير المالية بما يلي :

١-الهئية السعودية للمحاسبين القانونيين

1-1.indd 24 10/13/2014 02:03:56

١/تقديم المعلومات الملائمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسيين :

يعتبر الهدف الرئيسي للتقارير المالية الخارجية ذات الغرض العام تقديم المعلومات الملائمة التي تفي باحتياجات المستفيدين الخارجيين الرئيسيين للمعلومات عند اتخاذ قرارات تتعلق بمنشأة معينة. وعلى وجه التحديد يحتاج المستفيدون الخارجيين الرئيسيين إلى معلومات تساعدهم على تقييم قدرة المنشأة في المستقبل على توليد تدفق نقدي إيجابي كاف. بمعنى آخر تدفق نقدي من الممكن للمنشأة توزيعه للوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها بما في ذلك توزيع الأرباح على أصحاب رأس المال دون تقليص لحجم أعمالها. وتعتمد قدرة المنشأة على توليد مثل هذا التدفق النقدي على قدرتها على تحقيق الدخل الكافي في المستقبل وتحويل هذا الدخل إلى تدفق نقدي كاف. ومن ثم يرغب المستفيدون الخارجيين الرئيسيين في الحصول على معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على تحقيق الدخل وتحويله إلى تدفق نقدي في المستقبل.

٢/القياس الدوري لدخل المنشأة :

من المعروف أن قدرة المنشأة على تحقيق الدخل وتحويله إلى تدفق نقدي في

المستقبل تعتمد على تغيرات كثيرة؛ منها الظروف الاقتصادية العامة، والطلب على منتجاتها أو خدماتها، وظروف العرض في الحاضر والمستقبل. كما تتوقف على قدرة الإدارة على التنبؤ بالفرص المتوقعة في المستقبل والاستفادة من تلك الفرص، وقدرتها على التغلب على الظروف غير الملائمة بالإضافة إلى الالتزامات الجارية للمنشأة وما إلى ذلك من العوامل. ومن المؤكد أن تقييم أثر بعض هذه التغيرات على أداء المنشأة قد يحتاج إلى معلومات تخرج عن نطاق القوائم المالية، ومع ذلك فإن المعلومات التي تتعلق بمقدرة المنشأة التاريخية على تحقيق الدخل وتحويله إلى تدفق نقدي كاف تفيد المستفيدين الخارجيين الرئيسيين عند تقييم أداء المنشأة في المستقبل. وجدير بالملاحظة أن

1-1.indd 25 10/13/2014 02:03:56

مثل هذا التقييم لن يكون مبنيا على تقييم أداء المنشأة في الماضي[1] وبناء على ذلك فإن القوائم المالية للمنشأة يجب أن تركز تركيزا أساسيا على المعلومات التي تتعلق بدخل المنشأة ومدى ارتباطه باحتياجاتها من التدفقات النقدية ، وعلى ذلك فإن أحد المهام الأساسية للمحاسبة المالية هي القياس الدوري لدخل المنشأة.

٣/تقديم معلومات تساعد على تقييم قدرة المنشأة على توليد التدفق النقدي:

يجب أن يكون قياس الدخل وما يرتبط به من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية مفيدا بالقدر المستطاع للمستفيدين في تقييم قدرة المنشأة على توليد التدفق النقدي. ويعتبر إتباع مبدأ الاستحقاق أساساً لقياس الدخل الدوري أكثر فائدة في تقييم التدفقات النقدية من إتباع الأساس النقدي لهذا الغرض ؛ إذ إن المنشأة ـ في صورتها النموذجية ـ تمثل تيارا مستمراً من الدخل ، إلا أنه يجب تجزئة هذا التيار ـ لأغراض إعداد القوائم المالية ـ إلى مدد زمنية ملائمة. وفضلا عن ذلك فإن معاملات المنشأة المعاصرة تؤدي في معظم الأحوال إلى عدم تزامن العمليات والأحداث والظروف التي يتأثر بها تيار الدخل خلال مدة مالية معينة مع المتحصلات والمدفوعات النقدية التي ترتبط بتلك العمليات والأحداث والظروف ـ ولا يقتصر اهتمام المستفيدين الخارجيين على العمليات والأحداث والظروف التي يتأثر بها التدفق النقدي خلال المدة الحالية فحسب ، وإنما يمتد اهتمامهم إلى العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على التدفق النقدي بعد نهاية تلك المدة المالية أيضا ، ومن ثم فإن قياس الدخل على أساس مبدأ الاستحقاق يعتبر أمراً ضرورياً ومفيداً في إعداد القوائم المالية. ولكي تكون المعلومات التي تفصح عنها القوائم المالية عن الدخل مفيدة يجب أن تبين مصادر ومكونات دخل المنشأة ، مع التمييز بين المصادر المتكررة وغير المتكررة. ولا يقتصر اهتمام المستفيدين على

١-وهذا لا يعني أنه يمكن التنبؤ بالمستقبل بمجرد استقراء سلسلة من الحقائق عن الماضي، إذ يتعين على المستفيدين تقييم الآثار التي تترتب على المتغيرات الممكنة أو المحتملة ومدى ارتباط الماضي بالمستقبل.

1-1.indd 26 10/13/2014 02:03:56

مقدار الدخل الذي حققته المنشأة في مدة مالية معينة ، وإنما يمتد اهتمامهم إلى معرفة مصادر تلك الدخول وأجزائها والأحداث التي أدت إلى تحقيقها نظراً لأن هذه المعلومات تساعدهم في تكوين توقعاتهم عن المستقبل وعلاقته بالماضي.

٤/تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة ومصادرها :

يسعى المستفيدون الخارجيين الرئيسيين عادة إلى مقارنة أداء المنشأة بغيرها من المنشآت، وتجري هذه المقارنات في معظم الأحيان على أساس نسبي، وليس على أساس مطلق. بمعنى أن الدخل ينسب عادة إلى صافي الموارد المتاحة للمنشأة قبل إجراء المقارنات. وبناء على ذلك فإن هؤلاء المستفيدين يهتمون بالمعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمنشأة ومصادر تلك الموارد ـ أي الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال، ومن ثم فإن هذه المعلومات تزود المستفيدين بالأساس الذي يستخدم لتقييم دخل المنشأة ومكوناته خلال فترة زمنية معينة. ومن ثم ينبغي أن تحتوي القوائم المالية على معلومات عن أصول المنشأة وخصومها وحقوق أصحاب رأس مالها. كما يجب أن يكون قياس أصول المنشأة وخصومها وحقوق أصحاب رأس مالها والمعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية في هذا الشأن مفيدة بقدر المستطاع للمستفيدين الخارجيين الرئيسيين عند تقييم قدرة المنشأة على تحقيق تدفق نقدي كاف. ومن المعتاد أن ينظر المستفيدون إلى المنشأة كتيار مستمر من العمليات والأنشطة تستثمر فيها النقود في أصول غير نقدية للحصول على مزيد من النقد ، ومن ثم فإن الإفصاح عن أصول وخصوم المنشأة وحقوق أصحاب رأس مالها وقياس كل منها يجب أن يكون متسقا مع ذلك التصور ويتطلب ذلك أخذ ما يلي في الحسبان :

أ/عند قياس أصول المنشأة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها في القوائم المالية يجب التمييز بين الأصول التي تعتبر مصادر مباشرة للنقد والأصول التي تعتبر مصادر غير مباشرة. وتشمل الأصول التي تعتبر مصادر مباشرة للنقد ـ النقود والأصول الأخرى التي

1-1.indd 27 10/13/2014 02:03:56

تمثل حقوقا للمنشأة في الحصول على مبالغ محددة من النقد. أما الأصول التي تعتبر مصادر غير مباشرة للنقد فتمثل تيارات من الخدمات المتجمعة التي تتوقع المنشأة استخدامها في عملياتها بحيث تسهم ـ بصورة غير مباشرة ـ في تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل. لذلك يجب ـ بقدر المستطاع ـ أن تحتوي القوائم المالية على معلومات عن الأصول التي تعتبر مصادر مباشرة للنقد توضح قدرة تلك الأصول على توليد التدفق النقدي، كما يجب أن تحتوي القوائم المالية على معلومات عن الأصول التي تعتبر مصادر غير مباشرة للنقد توضح قدرة تلك الأصول على تقديم الخدمات للعمليات المقبلة للمنشأة.

ب/حيث أن خصوم المنشأة تعتبر أسبابا مباشرة للمدفوعات النقدية في معظم الأحيان فيجب أن تحتوي القوائم المالية على معلومات تبرز التدفقات النقدية السالبة التي تترتب على التزامات المنشأة.

٥/تقديم معلومات عن التدفقات النقدية:

يهتم المستفيدون الخارجيين الرئيسيين اهتماما مباشرا بقدرة المنشأة على سداد التزاماتها عند استحقاقها وتوزيع الأرباح على أصحاب رأس المال بدون تقليص نطاق عملياتها الجارية؛ وعلى ذلك يجب أن تحتوي القوائم المالية للمنشأة على معلومات عن التدفق النقدي للمنشأة، وتعتبر المعلومات التالية مفيدة عند تقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وتوزيع الأرباح على أصحاب رأس المال ، ويجب أن تحتوي عليها القوائم المالية :

أ ـ الأموال الناتجة أو المستخدمة في التشغيل.

ب ـ الأموال الناتجة من الاقتراض أو المستخدمة في تسديد القروض.

ج ـ الأموال الناتجة من استثمارات جديدة من قبل أصحاب رأس المال أو الموزعة على أصحاب رأس المال.

د ـ التدفقات النقدية الأخرى.

1-1.indd 28 10/13/2014 02:03:56

طبيعة المعلومات التي يمكن إنتاجها بواسطة المحاسبة المالية[1] :

تعتبر القوائم المالية الخارجية ذات الغرض العام إحدى منتجات المحاسبة المالية ، وهى أساس التقارير المالية التي تصدر عن المنشآت الهادفة للربح ، ومن ثم فإن أهداف التقارير المالية ومقدرتها على تقديم المعلومات إلى من يستخدمونها- من خارج المنشأة - تتأثر بطبيعة النتائج التي يمكن استخراجها من سجلات المحاسبة المالية. وترتبط المعلومات التي تشملها مجموعة معينة من القوائم المالية ذات الغرض العام بوحدة اقتصادية محددة، قد تكون منشأة فردية، أو شركة قابضة مع شركاتها التابعة ، ومن ثم فإن نطاق المعلومات التي تشملها القوائم المالية يقتصر على وحدة معينة يمكن تمييزها على وجه التحديد.

ويقتصر التسجيل في الحسابات على الأحداث التي وقعت فعلا والتي يمكن قياسها قياسا نقديا ويتأثر بها المركز المالي للمنشأة ، ومن ثم فإن المعلومات التي تشملها القوائم المالية تقتصر إلى حد كبير على الآثار النقدية للأحداث التي وقعت فعلا دون غيرها. وفي المحاسبة المالية يتم التعبير عن المركز المالي للمنشأة في صورة معادلة مثل : حقوق المساهمين (حقوق الملكية) = الأصول - الالتزامات (الخصوم) وكل معاملة أو حدث يؤثر على المركز المالي للمنشأة له تأثير أيضا على اثنين أو أكثر من أطراف هذه المعادلة. ويعتبر تبويب تلك الآثار إلى آثار إيرادية وآثار رأسمالية من الاهتمامات الأساسية للمحاسبة المالية. ومن ثم فإن المعلومات التي تشملها القوائم المالية ذات الغرض العام تتركز حول رأس المال والدخل.

ويتم إعداد تقارير تشمل المعلومات التي تتجمع في حسابات الوحدة المحاسبية، وتقدم هذه التقارير إلى الأطراف والجهات التي تهتم بالمنشأة في فترات زمنية منتظمة خلال حياة المنشأة. والفترة الزمنية السائدة التي تعد عنها تلك التقارير هي السنة المالية.

١-الهئية السعودية للمحاسبين القانونيين

1-1.indd 29 10/13/2014 02:03:56

وفي المحاسبة المالية تقاس الآثار المالية للأحداث على أساس فرض استمرار المنشأة ؛ بمعنى أنه ليست هناك نية أو ضرورة لتصفية المنشأة وتقليص نطاق عملياتها. ولهذا الافتراض أثر كبير على القوائم المالية ، فالمنشأة بطبيعتها تيار مستمر من الأنشطة ويؤدي تقسيم هذا التيار إلى أجزاء دورية، تعد عن كل منها مجموعة من القوائم المالية ، إلى تجزئة كثير من العلاقات الواقعية ويضفي على القوائم المالية هالة من الدقة ليس لها ما يبررها. فالقوائم المالية ـ حتى في أفضل الظروف المواتية ـ تتسم بأنها ليست نهائية ، فالانطباع الذي تتركه هذه القوائم والقرارات التي تبنى عليها قد تتغير جميعها في ضوء الأحداث المقبلة ، ومن ثم يجب دراسة هذه القوائم في ضوء هذا الاحتمال، كما يجب اتخاذ القرارات على هذا الأساس.

ولا تقتصر المعلومات التي تشملها القوائم المالية على المتحصلات والمدفوعات النقدية وحدها، فقد يتم تسجيل الدخل الذي ينتج عن معاملة معينة أو النفقة التي يتطلبها إنجاز تلك المعاملة، في فترة زمنية سابقة أو لاحقة للتحصيل أو الإنفاق النقدي الذي يرتبط بها ، وذلك حتى يمكن تحديد الدخل الذي ينسب لكل فترة زمنية على حدة، وتحديد أثر ذلك الدخل أو النفقة على الأصول والخصوم في نهاية تلك الفترة.

ولا تختص المحاسبة المالية بالتقييم الكمي لكثير من المتغيرات والأحداث التي قد لا تكون على جانب كبير من الأهمية لمن يستخدمون القوائم المالية خارج المنشأة عند اتخاذ قراراتهم المالية، ولا تختص بقياس قيمة السمعة الحسنة لنوعية منتج أو خدمة ، كما أنها لا تختص بقياس الأثر الاجتماعي لعمليات منشأة أو أثر الأحوال الاقتصادية العامة على تلك المنشأة. فهي لا تقيس سوى الأحداث التي يؤيدها الدليل الموضوعي والقابل للمراجعة والتحقق ـ إلا إذا كان ذلك مطلوبا على وجه التحديد لغرض آخر يتعلق بالقوائم المالية ـ مثل الإفصاح عن معلومات إضافية تعتبر ضرورية لكي تكون القوائم غير مضللة ، ومن ثم فإن المعلومات التي تشملها القوائم المالية ليست سوى نوع واحد من المعلومات التي يتعين أن يعتمد عليها من يستخدمون القوائم

1-1.indd 30 10/13/2014 02:03:56

المالية خارج المنشأة عند اتخاذ قراراتهم.

يضاف إلى ذلك أن المحاسبة المالية لا تختص بتزويد من يستخدمون القوائم المالية خارج المنشأة بتقييم للنتائج الاقتصادية التي تترتب على كل من الاختيارات أو البدائل التي يواجهونها، فبالرغم من أن توفير المعلومات المالية عن المنشأة يعتبر من وظائف المحاسبة المالية إلا أن التحليل الذي يجب أن يقوم به المستثمرون والمقرضون الحاليون والمرتقبون فيما يتعلق بتقييم النتائج الاقتصادية لكل من الاختيارات أو البدائل المختلفة التي يواجهونها لا يعتبر من وظائف المحاسبة. وبالمثل، فإن المحاسبة المالية تختص بتقديم معلومات مفيدة لتقييم أداء الإدارة إلا أن إجراء هذا التقييم ليس من وظائف المحاسبة. وبصفة عامة يجب التمييز بين وظيفة تقديم المعلومات المالية واستخدام تلك المعلومات.

ويتوقف نجاح أو فشل المنشأة على كثير من العوامل الاقتصادية العامة مثل الطلب على منتجاتها وخدماتها ، ومثل الموارد الاقتصادية للمنشأة وقدرة الإدارة على الاستفادة من الفرص المتاحة والتغلب على الظروف غير الملائمة. فالواقع أن هناك بعض العوامل التي تؤثر على نجاح أو فشل المنشأة دون أن يكون في مقدور الإدارة أن تؤثر في تلك العوامل أو تسيطر عليها. ولا تستطيع المحاسبة المالية أن تفصل بين أداء الإدارة وأداء المنشأة إذ أن المعلومات التي تحتويها القوائم المالية تقصِّر عن تقييم أداء الإدارة بمعزل عن أداء المنشأة نفسها.

محدودية استخدام القوائم المالية الخارجية ذات الغرض العام :

تقدم القوائم المالية المعدة وفقا للأسس التي تلاءم أهداف التقارير المالية ذات الغرض العام معلومات مفيدة للمستفيدين الخارجيين الرئيسيين إلا أنّ لهذه التقارير محدودية واضحة منها:

١/قد لا تحتوي القوائم المالية الخارجية ذات الغرض العام على معلومات يمكن استخدامها بدون تعديل لتحديد التزام المنشأة من الزكاة أو الضرائب أو لتحديد الإعانة الحكومية المستحقة

1-1.indd 31 10/13/2014 02:03:57

للمنشأة. ويرجع ذلك إلى أن السياسات المتعلقة بالضرائب أو الإعانات الحكومية تركز عادة على اعتبارات اجتماعية واقتصادية وسياسية ومالية قد تتطلب معايير محاسبية مختلفة عن المعايير التي تلائم أهداف القوائم المالية ذات الغرض العام. وعلى الرغم من ذلك تعتبر القوائم المالية ذات الغرض العام مدخلا مناسبا بعد التعديل المناسب للوفاء بأغراض الزكاة أو الضرائب أو الإعانة الحكومية.

٢/لا تختص القوائم المالية ذات الغرض العام بتقديم معلومات عن مدى نجاح المنشأة في تحقيق الأهداف التي لا يمكن قياسها قياساً مالياً ومن أمثلتها تنمية الموارد البشرية، كما أنها لا تختص بتقديم معلومات يمكن استخدامها بصورة مباشرة في تقدير التكلفة الاجتماعية لعمليات المنشأة.

٣/لا تختص القوائم المالية ذات الغرض العام بتقديم معلومات يمكن استخدامها ـ دون تعديل ـ لإعداد الحسابات القومية إذ إن هذه القوائم ترتبط بمنشأة معينة ولا تحتوي على مقياس مباشر للقيمة التي تضيفها المنشأة للاقتصاد القومي ككل.

٤/ لا تختص القوائم المالية ذات الغرض العام بتقديم معلومات يمكن استخدامها لتقييم أداء الإدارة بمعزل عن أداء المنشأة نفسها. ومع ذلك فإن المعلومات التي تشملها هذه القوائم عن أداء المنشأة تعتبر مفيدة لتقييم مدى وفاء الإدارة بمسئولياتها تجاه أصحاب رأس المال.

٥/نظرا لخصائص وطبيعة المعلومات التي يمكن إنتاجها بواسطة المحاسبة المالية ، فإن القوائم المالية ذات الغرض العام لا تختص بقياس قيمة المنشأة عند التصفية ، كما أنها لا تختص بتقديم مقياس مباشر للمخاطرة التي ترتبط بحيازة حقوق الملكية.

1-1.indd 32 10/13/2014 02:03:57

الافتراضات والمبادئ والمفاهيم المحاسبة:

الافتراضات المرتبطة بالقياس المحاسبي:

ينطوي القياس المحاسبي على تحديد القيم المتعلقة بكل من العناصر الأساسية التي تشملها القوائم المالية لمنشأة معينة وتحدد مفاهيم القياس المحاسبي افتراضات معينة ترتكز عليها عملية القياس، كما تحدد الخصائص التي تتسم بها عملية القياس نفسها. وتشمل مفاهيم القياس المحاسبي ما يلي: افتراض الوحدة المحاسبية، افتراض استمرار المنشأة، افتراض وحدة القياس المحاسبي، افتراض إعداد التقارير الدورية.

أولا:افتراض الوحدة المحاسبية :

تعتبر المنشأة وحدة اقتصادية قائمة بذاتها، منفصلة ومتميزة عن أصحابها ممن يزودونها بالأصول التي تملكها، ويترتب على ذلك أن السجلات المحاسبية للمنشأة وقوائمها المالية إنما هي سجلات تلك الوحدة وقوائمها وليست سجلات المالك أو الشركاء أو المساهمين أو غيرهم من الأطراف والمجموعات التي يعنيها أمر المنشأة. ويترتب على ذلك أيضا أن أصول المنشأة إنما هي أصول تلك الوحدة المحاسبية وليست أصول المالك أو الشركاء أو المساهمين. كما إن خصوم المنشأة تمثل حقوقا أو التزامات على أصول الوحدة المحاسبية وليست التزامات على أصول المالك أو الشركاء أو المساهمين. وبالمثل فان إيرادات المنشأة ومصروفاتها إنما هي تغيرات في أصول الوحدة المحاسبية وخصومها وليست تغيرات في أصول أو خصوم المالك أو الشركاء أو المساهمين، كما أن مكاسب المنشأة وخسائرها إنما هي تغيرات في صافي أصول الوحدة المحاسبية وليست تغيرات في صافي حقوق المالك أو الشركاء أو المساهمين. وكذلك الحال بالنسبة لصافي الدخل. فهو في المكان الأول صافي دخل الوحدة المحاسبية وليس صافي دخل المالك أو الشركاء أو المساهمين ، وذلك إلى أن يحين وقت تحويل صافي الدخل إلى أصحاب رأس المال.

1-1.indd 33 10/13/2014 02:03:57

ويجب التأكيد على أن مفهوم الوحدة المحاسبية له نفس القدر من الأهمية بالنسبة لكل من الشركة المساهمة والمنشأة الفردية - على حد سواء. وحتى إذا لم تتخذ المنشأة الشكل التنظيمي للشركة ، بحيث لا تكون لها الشخصية المعنوية التي تكسبها الحق النظامي في ملكية الأصول المخصصة للمنشأة ، فان هذه الأصول تعتبر - ومن وجهة نظر المحاسبة المالية - أصول هذه الوحدة المحاسبية نفسها. وتستلزم الاعتبارات الإدارية واعتبارات حقوق الأطراف المختلفة في المنشأة إظهار دخل المنشأة على أساس أنه يمثل - من حيث المبدأ - دخل الوحدة المحاسبية، حتى إذا لم تكن هناك حاجة بعد ذلك إلى اتخاذ إجراءات نظامية لتحويل هذا الدخل إلى حيازة الفرد أو الأفراد الذين يملكون المنشأة

واعتبار المنشأة - من وجهة نظر المحاسبة المالية - وحدة اقتصادية قائمة بذاتها، لا يزيل الأشكال المتعلق بتعيين حدود المنشأة في حالات معينة، إذ أنه - باستثناء المشروعات المشتركة - تعتبر المنشأة التي يتم تأسيسها وفقا لقانون الشركات السوداني شخصية معنوية أو وحدة معنوية منفصلة اعتبارا من تاريخ تكوينها . فقد لا تطابق الوحدة المعنوية الوحدة الاقتصادية في كافة الحالات إذ يعر ف مفهوم الوحدة المحاسبية هذه الوحدة كوحدة اقتصادية تسيطر إدارة واحدة على كافة أنشطتها، بينما نجد في بعض الحالات عدة وحدات معنوية متميزة بذاتها تحت سيطرة إدارة واحدة، مما يبرر اعتبار شركات المجموعة كوحدة اقتصادية واحدة ومعاملتها على هذا الأساس. أي أنّ هذا الافتراض يقوم على أساس الانفصال التام بين المالك و المنشأة؛ و لتوضيح ذلك المفهوم نفترض أنّ (أ) قرر تكوين منشأة تجارية باستثمار مبلغ ٥٠٠٠ جنيه نقداً، ففي هذه الحالة نقول أنّ المنشأة تمتلك مبلغ ٥٠٠٠ جنيه و عليها التزام قدره ٥٠٠٠ جنيه لصاحب المشروع (أ)، و يلاحظ من هنا أنّ قيمة الحقوق التي للمنشأة تعادل الالتزامات التي عليها و عليه يمكن القول بأنّ : حقوق المنشأة = التزامات المنشأة.....(١) و بفرض أنّ المنشأة اقترضت مبلغ ٨٠٠٠ جنيه من البنك نجد أنّ إجمالي حقوق

1-1.indd 34 10/13/2014 02:03:57

المنشأة تعادل ٥٠٠٠ + ٨٠٠٠ = ١٣٠٠٠ جنيه و أنّ إجمالي التزاماتها تعادل أيضاً ١٣٠٠٠ جنيه و هذه الالتزامات هي ٥٠٠٠ جنيه لـ (أ) و ٨٠٠٠ جنيه للبنك، و حتى يتم التمييز بصورة أدق بين الالتزامات التي على المنشأة لصاحب المشروع و بين تلك التي لجهات خارجية، فسوف نطلق على التزامات المشروع لصاحبه برأس المال، و تلك للأطراف الخارجية بالالتزامات أو الخصوم. أما حقوق المنشأة فسوف نطلق عليها الأصول أو الموجودات و على ذلك يمكن إعادة صياغة المعادلة (١) أعلاه كما يأتي:

الأصول = الخصوم + رأس المال .....(٢)

و عندما يبدأ المشروع في ممارسة أنشطته التجارية فإنه يسعى من وراء ذلك إلى تحقيق الأرباح، و قد يحقق المشروع خسائر، و عموماً يتم تحديد نتيجة النشاط من خلال المعادلة الآتية:

الإيرادات - المصروفات = الربح أو الخسارة.....(٣)

و بالتأكيد فإنّ نتيجة نشاط المشروع سوف تؤثّر على رأس المال إما بالزيادة (في حالة تحقيق الربح) أو بالنقص (في حالة تحقيق الخسارة) و على ذلك يمكن استخدام نتيجة المعادلة رقم(٣) لإعادة صياغة المعادلة رقم (٢) كما يلي:

الأصول = الخصوم + رأس المال + الإيرادات – المصروفات.....(٤)

أي أنّ رأس المال و الإيرادات مخصوماً منها المصروفات تمثّل حقوق الملكية، عليه يمكن القول أنّ: حقوق الملكية = رأس المال + الإيرادات – المصروفات و عليه يمكن إعادة صياغة المعادلة رقم (٤) كما يلي:

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية .....(٥)

و تعرف المعادلة رقم (٥) بمعادلة الميزانية، لأنها متوازنة الأطراف، و نوضّح المفاهيم الواردة بهذه المعادلة في(فقرة المفاهيم و المصطلحات

1-1.indd 35 10/13/2014 02:03:57

المستخدمة في المحاسبة المالية).

ثانيا: افتراض استمرارية الوحدة المحاسبية :

تفترض المحاسبة المالية إن المنشأة وحدة محاسبية مستمرة ، وطالما أنه ليس هناك دليل على عكس ذلك، فانه يفترض أن للوحدة المحاسبية عمر أطول من الأعمار الإنتاجية للأصول التي تستخدمها بمعنى أن الوحدة المحاسبية ذات عمر مستمر بينما إن الأصول التي تستخدمها ذات أعمار محدودة. ويترتب على ذلك إعداد كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل بافتراض أنه ليس هناك اتجاه أو نية أو ضرورة لتصفية الوحدة المحاسبية أو تقليص نطاق أعمالها ويؤثر مفهوم استمرار الوحدة المحاسبية تأثيراً كبيراً على المحاسبة المالية وعلى القوائم المالية التي تعدها المنشآت. فطالما أن التصور السائد للمنشأة يتمثل في تيار متواصل من النشاط الاقتصادي، فان مهمة المحاسبة المالية تتركز في قياس التدفق المستمر الذي يتصل بأنشطة المنشأة ، بحيث يكون لذلك القياس مغزى واضح. ويتبلور أسلوب القياس الذي يتسم بذلك في تخصيص أو تقسيم جهود المنشأة وإنجازاتها المستمرة فيما بين الفترات الجارية والمقبلة، ومضاهاة كل من هذه الجهود بما حققته من إنجازات. غير أن عملية تقسيم التدفق المتواصل لنشاط المنشأة فيما بين الحاضر والمستقبل تؤدي إلى تجزئة كثير من الصلات أو العلاقات الحقيقية، كما تؤدي إلى إضفاء جو من الدقة المتناهية على المعلومات التي تشملها القوائم المالية بينما أن دقة المعلومات - في حقيقة الأمر - تعتمد على مجرى الأحداث المقبلة. فالقوائم المالية التي تعد عن فترة زمنية معينة لا يمكن اعتبارها - حتى في أفضل الظروف المواتية - قوائم نهائية. كما أن نتائج أعمال المنشأة لا يمكن أن تظهر في مجموعها بصورة نهائية متكاملة إلا عند التصفية. وترتيبا على ذلك، فان القرارات التي تتخذ على أساس القوائم المالية قد يكون من الضروري تعديلها في ضوء ما يأتي به المستقبل من أحداث، وينبغي أن تؤخذ هذه الحقيقة في الاعتبار عند إعداد تلك القوائم. ومن ثم لا ينبغي لصافي الدخل ومكوناته أو الأرقام التي تشملها قائمة المركز المالي وما يرتبط بها من إفصاح

1-1.indd 36 10/13/2014 02:03:58

أن توحي بأنها نتائج حاسمة إذ إن هذا في الحقيقة بعيداً عن الواقع.

وعن طريق قائمة الدخل يتم عرض جزءا من التيار المتواصل لجهود المنشأة وإنجازاتها - ومن ثم فإنها تعرض صورة لأداء المنشأة وفاعلية إدارتها في استخدام الموارد المتاحة خلال فترة زمنية معينة. ولكي تكون هذه القائمة وافية بالغرض الذي تعد من أجله، ينبغي إعدادها كإحدى الحلقات في سلسلة متصلة من التقارير بحيث لا تغفل شيئاً من المكاسب والخسائر الفرعية أو العرضية أو التي تترتب على الظروف الخارجية المحيطة بالمنشأة إذ أن لهذه العناصر أثر - في الأجل الطويل - على تيار الدخل. وبالمثل،تقدم قائمة المركز المالي صورة للأصول التي ترتبط - بدرجة معقولة – بالأنشطة المقبلة للمنشأة ، وما يترتب على تلك الأصول من حقوق أو التزامات حالية في لحظة زمنية معينة.

أثر افتراض الاستمرارية على عملية المراجعة:

إنّ افتراض الاستمرارية من الافتراضات الهامة في المحاسبة و يترتّب عليها العديد من المبادئ، لعّل أهمها و أبرزها مبدأ التكلفة التاريخية. ويقوم هذا الافتراض على أساس أن المشاهدة أو الملاحظة التي تتم بشأن طبيعة الوحدة المحاسبية الملائمة هي أنّ معظم الوحدات المحاسبية يتم تنظيمها لكي تعمل لأجلٍ غير مسمى Indefinite لذلك فإنه غالباً ما يقال بأنها خطوة منطقية أنً يقر بوجوب النظر إلى الوحدة المحاسبية على أنها مستمرة في ممارسة أعمالها إلى أجلٍ غير مسمى في ظل الظروف الاعتيادية و لهذا يتم تقويم معظم الأًصول تطبيقاً لهذا الافتراض على أساس التكلفة التاريخية، و هذا الافتراض يفسّر أسباب استخدام الأساس التاريخي لتقويم الموارد بدلاً من استخدام القيمة الجارية، وكذلك الإجراءات الخاصة باستهلاك الأصول الثابتة، كما أنّ التمييز بين الأصول الثابتة و المتداولة و الخصوم طويلة الأجل و المتداولة هو نتيجة لتطبيق افتراض الاستمرارية، و على ذلك فإنّ الافتراض يكون غير ذي معنى إذا ما تقرر تصفية المنشأة أي عدم قدرتها على الاستمرار. و يمكن بناءً على ذلك وضع هذا

1-1.indd 37 10/13/2014 02:03:58

الافتراض ضمن الأمور اللازمة و ذلك بسبب أن التطبيق المحاسبي بشكل عام يقر عموماً بهذا الافتراض ضمن كامل العملية المحاسبية. و إذا أريد للاستمرارية أن تكون افتراض مقبول قبولاً عاماً كأن تشكّل دعماً ضرورياً لافتراضات لاحقة فيجب أن تعتبر كبديهية بيئية. و كما هي مطبّقة عموماً فإنّ بديهية الاستمرارية تفترض بأنّ الوحدة المحاسبية سوف تستمر في ممارسة عملياتها لفترة طويلة بما فيه الكفاية لكي تنفّذ التزاماتها القائمة. و لكن سترلنغ[1] Sterling يرى بأنه ما دامت الالتزامات تعود لفترات مختلفة فإنّ التزامات جديدة يجب أن تتم في المستقبل و باستمرار لتنفيذ كافة الالتزامات، و هذا في الحقيقة يجعل من الافتراض البديهي للاستمرارية و كأنها تعني حياة غير محددة، و إذا كان هناك دليل على أن الوحدة المحاسبية سوف لن تستمر في الوجود لوقت طويل بما فيه الكفاية فيجب عدم تطبيق المعايير المحاسبية المقبولة عموماً، و وفقاً لسترلنغ فإنّه تقع على المحاسب مسؤولية إبلاغ المستفيدين من القوائم المالية بذلك. و من ذلك نجد أنّ السبب من وراء اعتبار الاستمرارية كبديهية هو أن تدعم بشكل عام استخدام التكلفة التاريخية كنقيض لقيم التصفية (القيمة الجارية) و كذلك تدعم نظرية المنفعة في التقويم.

و لكن لا يتفق معظم المنظرون على التفسير أعلاه لبديهية الاستمرارية و العديد منهم لا يضعها ضمن البديهيات الملائمة، فتشمبرز[2] Chambers يذكر بأنّ الوحدة المستمرة هي تلك الوحدة التي تكّيف نفسها عن طريق بيع أصولها من خلال قيامها بممارسة نشاطاتها الاعتيادية أي عن طريق التصفية المنتظمة كنقيض للتصفية الإجبارية (المفروضة) و عليه فإن هذا الافتراض البديهي يدعم فرضيته المتعلّقة بملائمة النقد الموازي Equivalent cash Current. و من الناحية الثانية فإنّ ماتيسش[3] Mattessich يقدّم مجموعة الفرضيات المتعلّقة بالعمر المتوقّع

1-M.W.E, Glauter and B..Underdown (Accounting Theory and practice) Pitman Publishing Limited -1 1978, P. 259
2-Chambers, R.J.(Financial Information and the Securities Market) Abacus, September 1965, P 219 -
3-M.W.E,Glautier and B. underdown, OPCIT, P. 298

1-1.indd 38 10/13/2014 02:03:58

للوحدة الاقتصادية دون ضرورة للافتراض بأنها سوف تمتد إلى أجلٍ غير مسمى، و هذا يعني حياة صغيرة لها، و يذكر فاتر Vatter بأنّ مفهوم الاستمرارية ليس افتراض بديهي و لكنه شرط أو واقع حال خاص ملازم للأعمال التجارية يمكن التحقق منه، و عليه فإنّه يعتبر الاستمرارية فرضية واقع الحال أي أنّها مجرّد امتداد لعملية القياس. و يقول استرلنغ في معرض رده على اعتبار أنّ الاستمرارية كفرضية واقع الحال على أنها زائفة و مضللة و بدلاً من اعتبارها افتراض بديهي فإنه يجب أن تعتبر تنبؤ(أي أنه متنبأ لها أن تحدث)،بالإضافة إلى أنه بمجرّد افتراضنا بأنّ الوحدة الاقتصادية سوف لن تجبر على التصفية لا يبرر ذلك مطلقاً اعتماد تقويمات تستند على التكلفة التاريخية حيث أن تقويمات أخرى قد تكون ملائمة بشكلٍ أكبر.

و نخلص من ذلك[1] –حسب هذه الآراء- إلى أنّ بديهية الاستمرارية يجب أن لا تفسّر على أنها افتراض بديهي للوضع الراهن(واقع الحال) و لا أن تكون مبرراً لاستخدام التكلفة التاريخية أو مفهوم المنفعة عند تقويم الأصول، و لكنها بديهية ملائمة تؤدي إلى عرض معلومات تخص الأصول و الالتزامات و النشاطات التشغيلية المستقبلية. فالاستمرارية تفرض نوع من الترابط أو الصلة بين الماضي و المستقبل، مع أنه ليس بالضرورة أن يكون المستقبل صورة مكررة للماضي، و في حالة عدم الاستمرارية كالتصفية المفروضة على المنشأة يجب عدم استخدام الإجراءات المحاسبية الاعتيادية و على المحاسب تقع مسؤولية الإفصاح عن عدم قدرة المنشأة على الاستمرارية في النشاط.

و يتفق الباحث مع بعض الآراء التي تناولت افتراض الاستمرارية و التي ترى بأنّ الاستمرارية تعني أن المنشأة سوف تستمر في مزاولة نشاطها إلى أجلٍ غير محدد طالما لم يوجد دليل لعكس ذلك، و هذا يتطلّب بطبيعة الحال الاستناد على المبادئ و المعايير المحاسبية

١-الفاتح الأمين عبد الرحيم، رسالة دكتوراه بعنوان "قياس فاعلية التحليل المالي في تحسين تقرير المراجع الخارجي" جامعة النيلين- كلية الدراسات العليا، رسالة غير منشورة ، ٢٠٠٨م ، ص ١٦٢

1-1.indd 39 10/13/2014 02:03:59

المتعارف عليها، هذا من الناحية المحاسبية، أما من وجهة نظر المراجع فبالتسليم بالشكل العام لافتراض الاستمرارية، عليه عدم القنوع و الخضوع المطلق لهذا التسليم فعليه إذاً التعامل مع هذا الافتراض على أنه تنبؤ متوقّع الحدوث، مما يستلزم منه بالضرورة استخدام الإجراءات المختلفة للمراجعة التي تدعم له هذا التنبؤ و بالتالي تتوفّر له القناعة و التأكّد بخصوص قدرة المنشأة موضع المراجعة على الاستمرارية في مزاولة نشاطها. و السبب الأساسي لطرح موضوع الاستمرارية في هذا البحث ينطلق من فلسفة مفادها أن أي تصرّف من شأنه التأثير على هذا الافتراض فهو بالضرورة سيؤثّر على بقية الافتراضات و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، مما ينعكس سلباً على تقرير المراجعة الذي يقوم على أساس إبداء الرأي الفني حول مدى صدق و عدالة القوائم المالية أي مدى التطابق في المزاعم الاقتصادية التي أوضحتها المنشاة في قوائمها المالية مع المعايير المعلنة و التي تمثّلها الافتراضات و المبادئ المحاسبية(في المشروعات الهادفة للربح)، أضف لذلك تزايد حالات الإفلاس في الآونة الأخيرة المفضية إلى التصفية و التي تتعرض لها المنشآت و الشركات بعد فترة وجيزة من مراجعتها مما أثّر على مصداقية عملية المراجعة من قبل الطرف الثالث-المستفيد، أضف لذلك تزايد الطلب على مسؤوليات المراجع بخصوص قيامه بتقييم افتراض الاستمرارية مع ملاحظة أن هذه المسؤولية لا تتم بمعزل عن عملية المراجعة ككل، و بعبارة أخرى أن المراجع لا يكلّف خصيصاً لذلك الإجراء. و هذا الموضوع يقودنا إلى بعض المفاهيم التي لها صلة بافتراض الاستمرارية منها:

- نجاح المشروع: يعني أن المشروع يحقق عائداً يساوي على الأقل أو يزيد عن تكلفة رأس المال، مما يعني نظرياً أن القدرة على الاستمرارية متوفرة للمشروع.

- فشل المشروع: و هو على نقيض النجاح، و يعني أنّ المشروع يحقق عائداً غير مناسب أي يقل عن تكلفة رأس المال، و هنا قد يواجه المشروع بخطر عدم القدرة على الاستمرارية في النشاط.

1-1.indd 40 10/13/2014 02:03:59

- ضعف الملاءة بالنسبة للمشروع: تعني عدم مقدرة المشروع على مقابلة التزاماته لدى استحقاقها على الرغم من أنّ مجموع أصوله يزيد عن مجموع التزاماته و يعبّر عن هذه الحالة عادةً بالعسر الفني. ويكون المشروع غير ملئ قانونياً عندما تزيد القيمة الدفترية للخصوم عن القيمة الدفترية للأصول.

- الإفلاس أو الفشل الحقيقي: يحدث ذلك عندما يعجز المشروع عن سداد أو دفع ديونه مما يؤدي إلى توقف المشروع عن مزاولة نشاطه.

و يلاحظ من ذلك أنّ كل هذه المفاهيم تؤثّر بشكلٍ ما على افتراض الاستمرارية، مما يتطلّب الأمر من المراجع أن يوسّع اختباراته للتحقق من مدى ملاءمته للمنشأة موضع المراجعة، وهذا يستدعي بطبيعة الحال أنّ على المراجع عدم الاكتفاء فقط بمراجعة النواحي المالية، و لكن عليه أن يولي جانب تقييم الأداء حيزاً من وقت المراجعة مستخدماً في ذلك كافة أنماط التحليل المالي و أساليبه و التنبؤ بالموازنات و تقييم أداء مراكز المسؤولية، و بعبارة أشمل أن يتجه المراجع إلى مراجعة الجودة للمنشأة من النواحي المالية و الإدارية. و مما لا شك فيه أنّ الغش بنوعيه –التقارير المالية الاحتيالية و اختلاس الأصول- من شأنه التأثير على استمرارية المنشأة في النشاط.

و عموماً يمكن استخلاص أهم الأعراض و المظاهر لعدم قدرة المنشآت على الاستمرارية في النشاط في الآتي:

١- العسر المالي.

٢- الفشل.

١- العسر المالي:

سبق أن ذكرنا أن العسر المالي الفني هو الحالة التي لا تكون فيها المنشأة قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها و يرجع ذلك بطبيعة الحال إلى العديد من الأسباب لعل من بينها ضعف السيولة في الأجل القصير،وضعف قدرتها المالية المتمثلة في النقدية

1-1.indd 41 10/13/2014 02:03:59

و الأصول شبه النقدية عن مقابلة تلك الالتزامات، وذلك رغم قدرتها على الحصول على أموال نقدية كافية للوفاء بالتزاماتها، حيث كما سبق و أن ذكرنا- تزيد القيمة السوقية لأصولها عن إجمالي التزاماتها-. ومما تجدر الإشارة إليه أن العُسر المالي يثير الشك حول مدى قدرة المنشآتٍ على الاستمرارية في النشاط و على المراجع الانتباه لذلك. و أحياناً يتم استخدام لفظ العجز المالي بدلاً من العُسر المالي، و غالباً ما تتمثل مؤشراته في مخالفة شروط اتفاقيات الديون، وتخفيض توزيعات الأرباح، كما أنه قد يؤدي إلى إفلاس المنشأة[1].

و يجب التأكيد على أنّ العُسر المالي قد يكون حالة مؤقّتة تواجه المنشأة لعدم إجراء مقابلة صحيحة بين التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة، و بالتالي لا يؤثّر على قدرتها في الاستمرارية في النشاط، و هذا يتطلب بالضرورة من المراجع دراسة أثر السيولة على المنشأة في الأجل القصير و الأجل الطويل. حيث يُنظر إلى العسر المالي في الأجل الطويل و الذي يطلق عليه العسر المالي الكامل أو الحقيقي و عنده تكون قيمة صافي أصول المنشأة قيمة سالبة[2].لذلك على المراجع عند إجراء المراجعة، و لغرض تقييم مدى ملائمة افتراض الاستمرارية عليه التأكّد من الحالات الآتية:

أ) مشكلة تواجه المنشأة عند سداد التزاماتها في المدى القصير، و مع ذلك تستطيع سداد كافة التزاماتها عند تصفية التزاماتها في أي وقت، فهذا يعني أن المنشأة تبدو غير قادرة على الاستمرارية في النشاط في المدى القصير و لكنها قادرة على الاستمرارية في الأجل الطويل.

ب) مشكلة تواجه المنشأة في سداد التزاماتها في الأجل الطويل، و لكنها لا تواجه أي مشاكل في سداد التزاماتها في الأجل القصير، و هذا يعني أنّ لها القدرة على الاستمرارية في النشاط في الأجل القصير بينما قد تكون غير قادرة على الاستمرارية في النشاط في الأجل الطويل. و في هذه الحالة على المراجع دراسة حالة المنشأة من حيث مدى قدرة تصرف الإدارة على مواجهة مثل هذه المشاكل و التي أوضحها معيار المراجعة الدولي رقم (٥٧٠) و نشرة معايير المراجعة الأمريكية رقم (٥٩).

ج) مشكلة تواجه المنشأة على سداد التزاماتها في الأجل القصير و

1-Binches ,G.E.(Essentials of Financial Management), New York: Harper and Row Publishers, 1984, P.675

2-Altman, E.I (Corporate Financial Distress: A complete Guide to Predicting Avoiding and Dealing with Bankruptcy), New York: John Wiley and Sons 1983, p. 6

1-1.indd 42 10/13/2014 02:03:59

الطويل، وهذا يعني أنّ المنشأة لا تستطيع الاستمرارية في النشاط في كلا الأجلين. و يمكن توضيح هذه الحالات كما بالشكل رقم (٢) و الذي يوضِح العلاقة بين السيولة و استمرارية المنشأة في النشاط.

و من الشكل نستنتج أنّ المشاكل المتعلّقة بالسيولة قد تؤثّر على قدرة المنشآت على الاستمرارية في النشاط، و يتوقف ذلك على طبيعة هذه المشاكل و المدى الزمني لتأثيرها. و يمكن للمراجع باستخدام أساليب التحليل المالي التي أوضحناها في الفصول السابقة التأكد من مدى كفاية السيولة لمقابلة الالتزامات في الأجلين.

شكل رقم (٢)

العلاقة بين السيولة و استمرارية المنشآت في النشاط

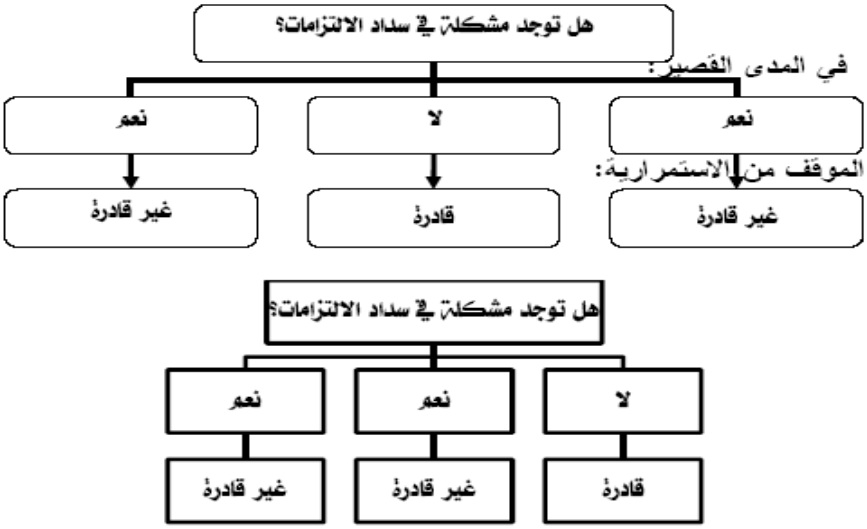

المصدر: الفاتح الامين ، سبق ذكره، ص ١٦٧

ثالثا: افتراض إعداد التقارير الدورية(الفترة المحاسبية) :

تعد التقارير المالية عن فترات دورية منتظمة خلال حياة الوحدة المحاسبية حتى يتسنى إبلاغ المعلومات التي تم تجميعها في حسابات المنشأة إلى الأطراف التي يعنيها الأمر - وبعبارة أخرى - فان حياة الوحدة المحاسبية يتم تقسيمها إلى فترات دورية بغية إعداد التقارير

1-1.indd 43 10/13/2014 02:03:59

التي تستخدم لتزويد الأطراف المعنية بمعلومات – أو مؤشرات - تمكنهم من تقييم أداء الوحدة المحاسبية. ومن المعتاد أن تعد هذه التقارير عن سنة تقويمية أو سنة مالية. ومن ثم تصبح إحدى المهام الرئيسية للمحاسبة المالية هي تحديد ما يخص كلا من هذه الفترات من التيار المستمر للأنشطة التي تزاولها الوحدة المحاسبية.

والبديل الرئيسي للفترة المحاسبية - كوحدة لقياس الأداء وإعداد التقارير - هو المشروع الكامل أو العملية الكاملة التي قد تستغرق فترات زمنية متباينة. ومن الواضح أن الفترة المحاسبية تعتبر أكثر ملائمة للمنشآت التجارية والصناعية ولمعظم الأنشطة الهادفة للربح في السودان حيث تعتبر كل من هذه الفترات مركز الاهتمام عند قياس الأداء وإعداد التقارير عن الوحدة المحاسبية. فالفترات المحاسبية المنتظمة - مهما كان أساس تحديدها - فترات متسقة بطبيعتها، فضلا عن أنها تكفل قابلية النتائج للمقارنة.

رابعا: افتراض وحدة القياس النقدي :

يتطلب القياس المحاسبي استخدام وحدة عامة لقياس الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال والإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر، وتعتبر الوحدة النقدية الوحدة العامة للتعبير عن القياس المحاسبي. وفي غياب تغيرات كبيرة في قوته الشرائية و يعتبر الجنيه أو الدينار أو غيره من العملات وحدة مستقرة للقياس المحاسبي.

كما يعتبر تصوير الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال ، والتغيرات التي تطرأ على كل منها بمقياس موحد - شرطا أوليا مسبقا لقياس المركز المالي للوحدة المحاسبية وصافي دخلها الدوري. غير أن استخدام الوحدة النقدية كوحدة القياس المحاسبي قد يثير كثيرا من المشاكل بسبب ما يطرأ على القوة الشرائية للنقود من انخفاض في حالة التضخم وما يطرأ عليها من ارتفاع في حالة الانكماش - على مدار الزمن، فقد تختلف القوة الشرائية للجنيه المستخدم للتعبير عن القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية المختلفة إذا استمر التضخم أو الانكماش المعتدلين بصورة متواصلة خلال سنوات متعددة، أو استمر

1-1.indd 44 10/13/2014 02:04:00

التضخم أو الانكماش بمقدار كبير خلال فترات قصيرة. فعلى سبيل المثال قد تختلف القوة الشرائية للدينار أو الجنيه المستخدم للتعبير عن المصروفات عن القوة الشرائية للدينار أو الجنيه المستخدم للتعبير عن الإيرادات، كما أن القوة الشرائية للدينار أو الجنيه المستخدم للتعبير عن قيمة بعض الأصول قد تختلف عن القوة الشرائية للدينار أو الجنيه المستخدم للتعبير عن قيمة أصول أخرى. وتؤدي التغيرات الكبيرة التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود على مدار الزمن إلى صعوبة المقارنة بين أداء الوحدة المحاسبية في السنوات المختلفة كما تؤدي إلى صعوبة المقارنة بين أداء الوحدة المحاسبية وغيرها من الوحدات في نفس السنة؛ ولعل الأثر الأساسي لمفهوم وحدة القياس النقدي يتبلور في أن التغيرات المعتدلة في القوة الشرائية للنقود إذا استمرت سنوات عديدة تستلزم إعادة تصوير القوائم المالية بحيث تعكس التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للدينار أو الجنيه. وينطبق ذلك أيضا في حالة التغيرات الكبيرة التي تستمر لفترة قصيرة.

المبادئ المحاسبية:

يقصد بالمبادئ المحاسبية مجموعة القواعد المحاسبية التي على المحاسب الإلمام بها و الاسترشاد بها عند ممارسة التطبيقات المحاسبية المختلفة، و فيما يلي أهمّ تلك المبادئ:

١- مبدأ التكلفة التاريخية:

يقضي بضرورة إثبات العمليات المالية في السجلات المحاسبية وفقاً لتكلفتها في تاريخ الحصول عليها، و هذا المبدأ تمّ اشتقاقه من افتراض الاستمرارية، فطالما أنّ المنشأة ستستمر في مزاولة نشاطها و لا تتوافر نية لتصفيتها في الأجل القريب فإننا لسنا بحاجة لقيم جارية لتقييم الأصول و الخصوم، ذلك لأنّ التصفية تعني بالضرورة تحويل الأصول إلى سيولة للمساهمة في سداد التزامات المنشأة.

1-1.indd 45 10/13/2014 02:04:00

٢-مبدأ تحقق الإيرادات:

وفقاً لهذا المبدأ فإنه يتم الاعتراف بالإيرادات في لحظة البيع. و لحظة البيع هي اللحظة التي يتم فيها تسليم الشيء المباع للمشتري و يحصل البائع على الثمن، و لا يشترط بالضرورة قبض البائع للثمن إذ قد يكون البيع بالأجل و في هذه الحالة ينشأ التزام على المشتري. و هذه هي القاعدة العامة للاعتراف بالإيرادات (لحظة البيع) إلا أنّ هناك بعض الاستثناءات على هذه القاعدة منها:

أ- حالة البيع بالتقسيط Installment و في هذه الحالة لا يتم استلام كامل المبلغ للشيء المباع، إنما يتم استلام قسط من قيمته، و عليه فإنه يتم الاعتراف بهذه الإيرادات على حسب الأقساط المستلمة و ذلك كما بالمثال التالي: بفرض أنّ شركة الهدى للبيع بالتقسيط باعت ثلاجة بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه، على أن يقوم المشتري بدفع مقدّم بمبلغ ٥٠٠٠٠ دينار و الباقي على أربعة أقساط متساوية، فالمشكلة التي يمكن أن تُثار هنا تتعلّق بالكيفية التي تعترف بها هذه الشركة بإيراداتها علماً بأنّ تكلفة الثلاجة تبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه. ففي هذه الحالة لا يُمكِن أن نُقرر بأنّ الشركة قد حققت إيرادات قدرها ١٥٠٠٠٠ جنيه، كما أننا لا نستطيع القول بأنّها لم تُحقّق إيرادات، على الرغم من أنّ المشتري قد استلم الشيء المباع. لذلك فإنه لتحديد قيمة الإيرادات المتحققة يجب أولاً استبعاد التكلفة التي تحملتها الشركة و ذلك في كل قسط يتم تحصيله و ذلك كما يلي:

*يجب أولاً تحديد الربح الإجمالي المتحقق= سعر البيع الكلي- تكلفة الثلاجة = ١٥٠٠٠٠- ٩٠٠٠٠ = ٦٠٠٠٠ جنيه

*تحديد نسبة الربح الإجمالي من المبيعات=الأرباح الإجمالية/المبيعات الكلية = ٦٠٠٠٠/١٥٠٠٠٠ = ٤٠٪ أي انه في كل قسط يتم تحصيله هناك إيرادات تعادل ٤٠٪ من قيمة القسط و المتبقي ٦٠٪ تمثّل استرداد للتكلفة. و عليه يمكن تحديد الإيرادات التي يتم الاعتراف بها وفقاً للأقساط المحصّلة كما يـــــــــلي :

1-1.indd 46 10/13/2014 02:04:00

الشهر	القسط	التكلفة المستردة ٦٠٪	الإيرادات المتحققة ٤٠٪
الشهر الأول	٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠ = ٦٠٪×٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠ = ٤٠٪×٥٠٠٠٠٠
الشهر الثاني	٢٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠ = ٦٠٪×٢٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠ = ٤٠٪×٢٥٠٠٠٠
الشهر الثالث	٢٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠ = ٦٠٪×٢٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠ = ٤٠٪×٢٥٠٠٠٠
الشهر الرابع	٢٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠ = ٦٠٪×٢٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠ = ٤٠٪×٢٥٠٠٠٠
الشهر الخامس	٢٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠ = ٦٠٪×٢٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠ = ٤٠٪×٢٥٠٠٠٠
الإجمالي	١٥٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠

يُلاحظ من المثال السابق أنّ مبلغ الإيرادات الكلي ١٥٠٠٠٠ جنيه تمّ تقسيمه إلى قسمين؛ ٩٠٠٠٠ جنيه تكلفة الثلاجة، و ٦٠٠٠٠ جنيه الإيرادات الصافية المتحققة. و يُلاحظ أنّ كلا المبلغين لم يتم الاعتراف بهما دفعة واحدة و إنّما على حسب الأقساط التي تم تحصيلها و ذلك لمدة خمسة شهور. و هذا من شأنه أن يُحقق ميزة ضريبية و هي تأجيل دفع الضريبة و الاستفادة من مبلغها. الملاحظة الأخيرة أنه في حالة تحقيق خسارة فإنه يتم إثباتها بصورة مباشرة بمجرّد حدوثها، أي أنه لا يتم تجزئتها كما هو حادث عند الاعتراف بالإيرادات.

ب- الاعتراف بإيرادات شركة المقاولاتRecognized of Contract Revenues الخاصية الرئيسية التي تتميّز بها شركات المقاولات تتمثّل في طول فترة تنفيذ العقد، و لعلّها حالة شبيهة بالبيع بالتقسيط، و يتم إتباع نفس فلسفة الاعتراف بإيراد البيع بالتقسيط و هي تجزئة الاعتراف بالإيرادات التي يتم الحصول عليها. و توجد طريقتان للاعتراف بإيرادات شركات المقاولات:

*طريقة العقد الكامل Method Contract Completed و هي تقوم على أساس أن يتم الاعتراف بإيرادات شركات المقاولات عند إكمال عقد المقاولة- أي في نهاية فترة التنفيذ- حيث يتم حصر التكاليف الكلية و مقابلتها بإيرادات المقاولة المتفق عليها و المستلمة.

*طريقة نسبة الإنجاز Method Percentage و هي تقوم على أساس أن يتم الاعتراف سنوياً بالإيرادات المتحققة و ذلك وفقاً لما تمّ إنجازه من المقاولة، هذه النسبة هي التي تمثّل الإيرادات الواجب الاعتراف بها،

1-1.indd 47 10/13/2014 02:04:00

و توجد عدة طرق لحساب نسبة الإنجاز منها:

- طريقة التكلفة للتكلفة = تكلفة الأعمال التامة/ تكلفة المقاولة

- طريقة قيمة الإيراد = قيمة الأعمال التامة / قيمة المقاولة

- طريقة المبالغ المستلمة من العميل = المبالغ المستلمة من العميل/ قيمة المقاولة

-طريقة الاعتراف بجزء من الأرباح = ٣/٢ × الأرباح × المبالغ المستلمة / قيمة المقاولة

٣-مبدأ الحيطة و الحذر:

يقوم هذا المبدأ على ضرورة أن يكون المحاسب حذِراً عند التعامل مع الإيرادات بحيث يجب عليه أن لا يضع في الاعتبار أي إيرادات متوقعة أو محتملة الحدوث، أي أنه يتعامل مع الإيرادات فقط عند تحققها، و في نفس الوقت عليه أن يحتاط لأي خسائر متوقعة أو محتملة الحدوث و يكون ذلك بتكوين احتياطيات لمقابلة مثل هذه الخسائر المتوقعة الحدوث.

أسس القياس المحاسبي:

نتناول فيما يلي أهم الأسس المستخدمة في القياس المحاسبي و التي تتعلّق بإثبات المعاملات المالية التي تتم بين المنشأة و الأطراف الخارجية أو الأطراف الداخلية:

١- الأساس النقدي: و وفقاً لهذا الأساس فإنه لا يتم إثبات أي عملية مالية إلا بعد القبض أو الدفع النقدي، أي أنّ هذا الأساس لا يعترف بالتأجيل. و عليه لا يتم إثبات أي عملية إلا بعد إتمام عملية المبادلة نقداً. و مثل هذا الأساس لا يصلح بصورة مطلقة في المنشآت التجارية في كل الأحوال لأنه من شأنه أن يؤدي إلى تعطيل الأعمال.

٢-أساس الاستحقاق، و هو على عكس الأساس النقدي، حيث أنه لا يشترط

1-1.indd 48 10/13/2014 02:04:00

في إثبات العملية المالية بالدفاتر أن يكون هناك تبادل نقدي، فبمجرّد حدوث العملية المالية فإنه يتم إثباتها بالدفاتر بغض النظر عن هل تمّ قبض أو دفع القيمة نقداً؟ أم لا؟

المفاهيم المرتبطة بالإثبات و القياس المحاسبي:

أولاً- مفهوم الإثبات المحاسبي:

تعني المحاسبة المالية بقياس التغيرات في أصول المنشأة وخصومها. ويتم تصنيف هذه التغيرات إلى: إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر واستثمارات يقدمها أصحاب رأس المال وتوزيعات على أصحاب رأس المال وتغيرات أخرى تطرأ على المركز المالي. وتحدث هذه التغيرات أما بفعل الأحداث الداخلية أو بفعل الأحداث الخارجية . إلا أنه يتعين أن تكون تلك الأحداث قابلة للإثبات في السجلات المحاسبية قبل قياس وتصنيف تأثيرها على المركز المالي للوحدة المحاسبية. ويتضمن مفهوم الإثبات المحاسبي تحديد القواعد الأساسية لإثبات الأحداث الخارجية والداخلية التي تتأثر بها المنشأة.

وكقاعدة عامة يجب أن يتم الإثبات المحاسبي لآثار الأحداث الخارجية والداخلية على الأصول والخصوم والإبلاغ عنها في الفترات الزمنية التي تقع فيها تلك الأحداث، وفقا للأسس التالية وليس في الفترات التي يتم فيها التحصيل أو السداد النقدي.

أ - الإثبات المحاسبي للأحداث الخارجية :

تم تصنيف الأحداث الخارجية - فيما تقدم - على الوجه الآتي:

- عمليات أو أحداث تنطوي على تحويل أصول أو خصوم فيما بين الوحدة المحاسبية والوحدات الأخرى.

- كوارث ، يترتب عليها انقضاء جبري غير متوقع لأصول المنشأة.

- ظروف مواتية في صالح الوحدة المحاسبية تنطوي على مكاسب، وظروف غير مواتية في غير صالح الوحدة المحاسبية تنطوي على

1-1.indd 49 10/13/2014 02:04:00

خسائر، وقد تكون هذه المكاسب أو الخسائر جارية - في الحاضر - أو محتملة في المستقبل.

كما تم تصنف العمليات إلى تحويلات تبادلية وتحويلات غير تبادلية. وصنفت التحويلات غير التبادلية إلى تحويلات فيما بين الوحدة المحاسبية ومالكيها، وتحويلات فيما بين الوحدة المحاسبية ووحدات أخرى بخلاف هؤلاء المالكين . وبالمثل، تم تصنيف الظروف - بنوعيها - إلى ظروف تنطوي على مكاسب أو خسائر جارية للوحدة المحاسبية، وظروف تنطوي على مكاسب أو خسائر احتمالية في المستقبل.

وبناء على هذا التصنيف يتم الإثبات المحاسبي وفقا لما يلي :

١- يجب إثبات التحويلات التبادلية فيما بين الوحدة المحاسبية والغير في السجلات المحاسبية عند إتمام تبادل الأصول أو الخصوم أو عند تقديم الخدمات للغير أو عند استخدام الغير لأصول الوحدة المحاسبية.

٢-يجب إثبات التحويلات غير التبادلية فيما بين الوحدة المحاسبية ومالكيها بصفتهم مالكين عند تحويل الأصول أو الخصوم.

٣-يجب إثبات التحويلات غير التبادلية فيما بين الوحدة المحاسبية والوحدات الأخرى بخلاف المالكين عند اقتناء الأصول أو عند التصرف فيها أو عند اكتشاف أي خسائر لحقت بهذه الأصول كما في حالة السرقة مثلا أو عند تحمل الالتزامات، أو التعرف عليها كما في حالة فرض غرامة على المنشأة .

٤-يجب إثبات الكوارث عند حدوث الانقضاء المفاجئ أو غير المتوقع لأصول الوحدة المحاسبية أو عند اكتشاف ذلك.

٥-يجب إثبات التلف أو التدمير الذي يصيب أصول الوحدة المحاسبية بفعل وحدات أخرى عند حدوث ذلك التلف أو التدمير أو عند اكتشاف حدوثهما.

1-1.indd 50 10/13/2014 02:04:01

٦- لا يجوز إثبات الظروف المواتية التي تنطوي على مكاسب جارية (٣) للمنشأة لمجرد توافر تلك الظروف (٤) . ويجب إثبات الآثار التي تترتب عليها عند تحققها ويكون ذلك عند حدوث العمليات المتبادلة أو التحويلات التي تؤكد تلك المكاسب أو عندما تصبح تلك المكاسب قابلة للتحقق. ويكون ذلك عندما تكون الأصول المتعلقة بها قابلة للتحويل الفوري إلى مبالغ نقدية محددة. ويحدث ذلك عادة عندما تتكون هذه الأصول من وحدات قابلة للتبادل ، ويكون لها أسعار محددة في سوق نشطة قادرة على استيعاب جميع ما تملك المنشأة من هذه الأصول دون أن يحدث ذلك تأثيرا جوهريا على الأسعار المحددة لها.

٧- لا يجوز إثبات الظروف غير المواتية التي تنطوي على خسائر جارية للمنشأة عندما تنشأ هذه الظروف، إلا إذا كانت تشير إلى وقوع خسارة دائمة بمعنى أنه سوف يتعذر استرداد القيمة المثبتة بالسجلات المحاسبية من خلال النشاط العادي للوحدة المحاسبية.

٨-لا يجوز إثبات المكاسب المحتملة حتى تقع الأحداث في المستقبل المؤيدة لوجود هذه المكاسب .(٥)

٩-يجب إثبات الخسائر المحتملة إذا كانت المعلومات المتاحة تدل على أنه من المتوقع وقوع حدث أو أكثر في المستقبل يؤكد أن أحد الأصول قد أصابه التلف، أو أن الوحدة المحاسبي قد تحملت التزاما شريطة إمكان تقدير الخسارة على أساس معقول (٦) .

ب- الإثبات المحاسبي للأحداث الداخلية :

يقصد بالأحداث الداخلية الوقائع التي تحدث داخل الوحدة المحاسبية وتؤثر على أصولها. وتشمل هذه الأحداث كافة الأنشطة التي تؤدي إلى تحويل الأصول والموارد الأخرى إلى منتجات - سواء كانت سلعا أو خدمات - والأنشطة التي تهدف إلى تضافر تلك الأصول لإنتاج سلعا أو خدمات تزيد قيمتها عن قيمة الأصول والموارد التي استخدمت لإنتاجها، وبذلك تزداد المنفعة الاقتصادية لتلك الأصول، ولا يجوز

1-1.indd 51 10/13/2014 02:04:01

إثبات قيمة المنفعة الاقتصادية التي تضاف إلى الأصول بسبب الأحداث الداخلية، حتى تتأكد هذه القيمة نتيجة معاملات تبادلية تالية لتلك الأحداث، إلا أنه يتعين إثبات تغيرات الأصول التي تنجم عن أحداث داخلية ، وذلك بإعادة تجميع قيم الأصول المثبتة بالسجل المحاسبي بحيث تمثل أوضاع هذه الأصول بعد تحولها إلى منتجات وخدمات.

ثانياً- مفهوم أساس القياس المحاسبي:

يختص مفهوم أساس القياس المحاسبي بتحديد الآثار النقدية للأحداث الخارجية والداخلية القابلة للإثبات المحاسبي كما يحدد هذا المفهوم أساس القيمة التي يجب تسجيلها وإظهارها في التقارير المحاسبية نتيجة تلك الأحداث. ونظرا لأنه يستحيل الفصل بين مفردات الأصول والخصوم وبين التغيرات التي تطرأ على كل منها فان قياس تلك الأصول والخصوم وقياس التغيرات التي تطرأ عليها ليس سوى وجهين لنفس المشكلة. ولذلك تمت صياغة مفهوم أساس القياس المحاسبي في صورة قاعدة لقياس الأصول والخصوم. إلا أن هذه القاعدة تصلح أيضا للتطبيق على قياس تغيرات الأصول والخصوم - سواء كانت هذه التغيرات قابلة للتصنيف كإيرادات ومصروفات، ومكاسب وخسائر أو تمثلت في أية تغيرات أخرى في المركز المالي للوحدة المحاسبية.

وتقسم الأصول والخصوم ، لأغراض هذا المفهوم، إلى أصول وخصوم ذات طبيعة نقدية وأصول وخصوم ذات طبيعة غير نقدية. ويتمثل الأصل النقدي في النقدية أو الحق في استلام مبلغ نقدي محدد المقدار أو قابل للتحديد دون الارتباط بأسعار سلع وخدمات معينة في المستقبل. ويتمثل الخصم ذو الطبيعة النقدية في التزام بدفع مبلغ نقدي محدد المقدار أو قابل للتحديد دون الارتباط بأسعار سلع أو خدمات معينة في المستقبل.

وتشتمل الأصول النقدية على: النقد والمدينين التجاريين وأوراق القبض وغيرها من سندات الديون التي تملكها الوحدة المحاسبية. وتتطلب الخصوم النقدية لتسديدها نقل ملكية أصول نقدية كالنقد

1-1.indd 52 10/13/2014 02:04:01

عادة. وتعتبر الخصوم التي تتطلب لتسديدها تقديم كميات من سلع وخدمات مقاديرها محددة أو قابلة للتحديد دون أن يتوقف ذلك على تغيرات الأسعار خصوما غير نقدية، وينطبق ذلك على الخصوم التي تتطلب لتسديدها دفع مبالغ نقدية يتوقف مقدارها على أسعار سلع وخدمات معينة في المستقبل.

وتعتبر التفرقة بين الأصول والخصوم النقدية وغير النقدية ذات مغزى هام لمن يستخدمون القوائم المالية خارج الوحدة المحاسبية، وذلك لأن الأصول والخصوم النقدية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتدفقات النقدية المستقبلية - من حيث حجم هذه التدفقات وتوقيت حدوثها - أما الأصول والخصوم غير النقدية فإنها تتعلق بشكل غير مباشر كما ترتبط بدرجة اقل بحجم التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيت حدوثها وبينما يجب أن يتجه قياس الأصول والخصوم النقدية نحو إتاحة مؤشرات عن آثارها المباشرة على التدفقات النقدية في المستقبل، فان قياس الأصول والخصوم غير النقدية يجب أن يتجه نحو إتاحة مؤشرات عن آثارها غير المباشرة على تلك التدفقات النقدية. وفيما يلي القواعد الأساسية لقياس الأصول والخصوم في ضوء التفرقة بين الأصول والخصوم النقدية وغير النقدية:

اقتناء الأصول :

تعتبر القيمة العادلة للأصل في تاريخ اقتنائه - أي تكلفة اقتناء الأصل – الأساس في القياس والتسجيل الأولى للأصول التي تقتنيها الوحدة المحاسبية. ويتوقف تطبيق هذه القاعدة على طبيعة العملية التي يترتب عليها اقتناء الأصل، وفقا لما يلي :

١. يجب قياس واثبات تكلفة اقتناء الأصل الذي يتم اقتنائه مقابل النقد على أساس المبلغ النقدي المدفوع.

٢. يجب قياس واثبات تكلفة اقتناء الأصل الذي يتم اقتنائه مقابل التنازل عن اصل غير نقدي على أساس القيمة العادلة للأصل غير النقدي المتنازل عنه.

1-1.indd 53 10/13/2014 02:04:01

٣.يجب قياس واثبات تكلفة اقتناء الأصل الذي يتم اقتنائه مقابل تحمل التزام، على أساس القيمة الحالية للمبالغ التي يجب دفعها لسداد ذلك الالتزام.

٤.يجب قياس واثبات تكلفة اقتناء الأصل الذي يتم اقتنائه مقابل إصدار أسهم أو حقوق الملكية في الوحدة المحاسبية التي تحصل على ذلك الأصل ، على أساس القيمة العادلة للأصل ٥ بمعنى أن الأسهم المصدرة أو زيادة حقوق الملكية نتيجة الاستثمارات الإضافية التي يقدمها أصحاب رأس المال يتم قياسها وتسجيلها على أساس القيمة العادلة للأصل الذي يتم الحصول عليه مقابل هذه الأسهم.

٥.يجب قياس واثبات تكلفة اقتناء الأصل غير النقدي الذي يتم اقتنائه نتيجة لعملية تحويل غير تبادلية مع غير المالكين ، على أساس قيمته العادلة.

قياس قيمة الأصل بعد اقتنائه :

تحدد طبيعة الأصل - وليست كيفية اقتنائه أو الحصول عليه - كيفية قياس قيمته بعد إثبات تكلفة اقتنائه في السجلات المحاسبية. وتصنف الأصول وفقا لطبيعتها إلى أصول نقدية وأصول غير نقدية.

١- قياس الأصول النقدية بعد اقتنائها:

ينبغي قياس الأصول النقدية المسجلة وإظهارها في القوائم المالية على أساس القيمة الحالية للمبالغ التي ينتظر تحصيلها. وبالنسبة للنقد يعتبر الأساس هو قيمته الاسمية، وبالنسبة للصكوك وأوراق القبض والمطالبات التي تستحق نقدا في الأجل القصير يعتبر الأساس قيمتها الاسمية بعد تخفيضها بقيمة المبالغ المشكوك في تحصيلها، وبالنسبة للمطالبات التي تستحق نقدا في الأجل الطويل يعتبر الأساس هو القيمة التي ينتظر تحصيلها مخصومة - إلى التاريخ الجاري - على أساس معدل الخصم - أو تكلفة التمويل المحددة في العمليات التي ترتبت عليها حيازة تلك الأصول.

1-1.indd 54 10/13/2014 02:04:02

٢-قياس قيمة الأصول غير النقدية بعد اقتنائها :

يجب قياس الأصول غير النقدية المسجلة وإظهارها في القوائم المالية وفقا لتكلفتها التاريخية بعد تعديلها بما يقابل النقص في طاقتها الكامنة - سواء كان ذلك النقص راجعا إلى استخدام هذه الأصول أو نتيجة ظروف أخرى غير مواتية - أو بسبب ما لحقها من تلف أو تدمير. وتمثل التكلفة التاريخية - في تاريخ اقتناء الأصل – تقدير إدارة الوحدة المحاسبية للحد الأدنى لقيمة ما يسهم به الأصل غير النقدي في تحقيق التدفقات النقدية التي تؤول إلى الوحدة المحاسبية في المستقبل. ويجوز استخدام خصائص أخرى بالإضافة إلى التكلفة التاريخية في قياس الأصول والخصوم إذا تبين أن ذلك أكثر ملاءمة لتحقيق أهداف القوائم المالية وفقا لما تتطلبه معايير المحاسبة التفصيلية لكل موضوع. ومن تلك الخصائص على سبيل المثال :

أ التكلفة التاريخية / المتحصلات الجارية ،

ب القيمة الجارية للبيع خلال تصفية غير إجبارية ،

ج القيمة المتوقع تحققها خلال نشاط المنشأة العادي ،

د القيمة الحالية للتدفقات النقدية.

قياس قيمة الأصول التي يتم التصرف فيها :

يعتبر الأساس الذي ينبغي إتباعه لقياس وتسجيل قيمة الأصول التي يتم التصرف فيها هو تكلفة اقتناء هذه الأصول بعد تعديلها بقيمة الاستهلاك أو الإطفاء وأية تعديلات أخرى تم إدخالها على تكلفة الاقتناء وهذه تعادل القيمة الدفترية لتلك الأصول . ولا يتوقف تطبيق هذا الأساس على طبيعة المعاملة التي تم بموجبها التصرف في الأصل، ومن ثم فإن النقص في الأصول نتيجة التصرف فيها يجب أن يقاس على أساس القيم الدفترية المسجلة لهذه الأصول - سواء كان ذلك النقص ناتجا عن التصرف في الأصول - أو التخلص منها - بعملية تبادلية أو بتحويل غير تبادلي بين الوحدة ومالكيها (٧) أو بين الوحدة ووحدات

1-1.indd 55 10/13/2014 02:04:02

أخرى غير هؤلاء المالكين.

قياس الخصوم عند نشأتها :

تعتبر القيمة الحالية للمبالغ التي يجب دفعها لتسديد الخصوم الأساس الذي يجب إتباعه لقياس وتسجيل الخصوم عند نشأتها. ويتوقف تطبيق هذا الأساس على طبيعة المعاملة التي تؤدي إلى نشأة الخصم وفقاً لما يتضح مما يلي :

١. يجب قياس وتسجيل الخصم الذي ينشأ مقابل تبادل النقد على أساس مبلغ النقدية المحصلة.

٢. يجب قياس وتسجيل الخصم الذي ينشأ مقابل تبادل أصل غير نقدي على أساس القيمة الحالية للمبالغ الواجبة الدفع لتسديد الخصم أو على أساس القيمة العادلة للأصل غير النقدي الذي حصلت عليه الوحدة أيهما أكثر وضوحا .

٣. يجب قياس وتسجيل الخصم الذي ينشأ نتيجة تحويلات غير تبادلية مع وحدات أو أطراف أخرى بخلاف المالكين - كما في حالة الضرائب والغرامات التي تفرض على الوحدة مثلا - على أساس المبالغ الواجبة السداد.

٤. يجب قياس وتسجيل الخصم الذي ينشأ نتيجة تحويلات غير تبادلية مع المالكين مثل إعلان توزيعات الأرباح على أساس المبالغ التي يجب تسديدها.

قياس الخصوم بعد نشأتها :

تحدد طبيعة الخصوم - وليست الكيفية التي نشأت بموجبها - كيفية قياس قيمتها بعد نشأتها. وتصنف الخصوم وفقا لطبيعتها إلى خصوم نقدية وخصوم غير نقدية.

١- قياس الخصوم النقدية بعد نشأتها :تعتبر القيمة الحالية للمبالغ التي ينتظر دفعها الأساس الذي ينبغي أن يتبع لقياس الخصوم النقدية

1-1.indd 56 10/13/2014 02:04:02

المسجلة وإظهارها في القوائم المالية. وفي حالة الخصوم القصيرة الأجل تتمثل القيمة الحالية في قيمتها الاسمية غير المخصومة أما في حالة الخصوم طويلة الأجل تتمثل القيمة الحالية في المبالغ التي ينتظر دفعها مخصومة – إلى التاريخ الجاري - على أساس معدل الخصم - أو تكلفة التمويل - المحددة في المعاملات التي نشأت بمقتضاها هذه الخصوم.

٢-قياس الخصوم غير النقدية بعد نشأتها : تعتبر الأسعار الأصلية التي حددتها الوحدة المحاسبية في العمليات التي نشأت بمقتضاها هذه الخصوم الأساس الذي ينبغي أن يتبع لقياسها وإظهارها في القوائم المالية حتى يتم سدادها.

٣-قياس تسديد أو تسوية الخصوم : تعتبر المبالغ المسجلة للخصوم الأساس الذي ينبغي أن يتبع لقياس وتسجيل تسديد أو تسوية هذه الخصوم. ولا يتوقف تطبيق هذا الأساس على طبيعة العملية التي تمت في هذا الشأن، ومن ثم فإن تسديد أو تسوية الخصوم يجب أن يقاس على أساس المبالغ المسجلة التي تمت تسويتها سواء تمت هذه التسوية بعملية تبادلية أو بتحويلات غير تبادلية بين الوحدة المحاسبية ومالكيها أو وحدات أخرى غير هؤلاء المالكين.

قياس تأثير الأحداث الداخلية على المبالغ المسجلة للأصول :

تؤدي الأحداث الداخلية إلى تحويل الأصول والموارد الأخرى إلى منتجات تتمثل في سلع أو خدمات، ولا تقتصر الأحداث الداخلية – بهذا المعنى – على أنشطة التصنيع وإنما تشمل أنشطة أخرى كالنشاط التجاري وعمليات النقل والتخزين والاحتفاظ بالبضائع أو الأصول الأخرى حتى تزداد قيمتها، وتأجير الأصول المملوكة لآجال قصيرة أو طويلة.

وتهدف الأحداث الداخلية إلى إضافة المنفعة إلى السلع والخدمات التي تقدمها الوحدة المحاسبية للآخرين. ولكن لا يجوز قياس المنفعة المتولدة عن الأحداث الداخلية وقت وقوع تلك الأحداث وإنما يجب

1-1.indd 57 10/13/2014 02:04:02

تحويل أو تخفيض المبالغ التي سبق تسجيلها للأصول أي تكلفة اقتناء هذه الأصول أو تكلفتها التاريخية التي استهلكت كليا أو جزئيا كنتيجة للأحداث الداخلية بين مجموعات الأصول أو الأنشطة أو الفترات المحاسبية التي وقعت خلالها الأحداث الداخلية. ومن ثم فإن تكلفة اقتناء الأصول التي تستهلك كليا أو جزئيا خلال الأحداث الداخلية يتم تحديدها ثم تجميعها بحيث تعكس تكلفة المنتجات أو الفترات الزمنية التي وقعت خلالها الأحداث الداخلية. ولا يهدف تحديد وتجميع التكلفة إلى استحداث قيم جديدة، وإنما يهدف إلى التعبير عن المجهود الشامل الذي استنفد في سبيل خلق الإيرادات في المستقبل. وبعبارة أخرى فإن تحديد وتجميع تكلفة الأصول الممتلكة نتيجة الأحداث الداخلية يهدف إلى تحديد تكلفة الحصول على الإيرادات في الفترات المقبلة. وعند تحقيق الإيرادات وإثباتها يتعين مضاهاتها بالتكلفة المرتبطة بها حتى يتسنى قياس المنفعة التي أضيفت نتيجة وقوع الأحداث الداخلية التي تعبر عنها تلك التكلفة. ويلاحظ أن جزءا آخر من هذه التكلفة - مثل المصروفات الصناعية غير المباشرة يمكن نسبتها وتحميلها للمنتجات وفقا للأسس المعروفة في محاسبة التكاليف – بينما أن جزءا آخر من هذه التكلفة مثل المصروفات الإدارية لا يمكن نسبتها أو تحميلها للمنتجات – وبالتالي يجب تحميلها على الفترة الزمنية دون غيرها، بحيث يتسنى مضاهاتها بالإيرادات الإجمالية التي يتم تحقيقها وإثباتها محاسبيا خلال تلك الفترة.

ثالثاً:- مفهوم المقابلة:

يقصد بها مقابلة الإيرادات بتكلفة الحصول عليها. وتقوم المقابلة في المحاسبة على ثلاثة أبعاد مترابطة هي : الإثبات المحاسبي والقياس والمقابلة بين الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر لوحدة محاسبية معينة عن فترة زمنية محددة. والمضاهاة هي العملية التي يتم خلالها تحديد صافي الدخل أو صافي الخسارة لتلك الوحدة المحاسبية عن فترة محاسبية معينة. ويمكن تعريف صافي الدخل أو صافي الخسارة للفترة المحاسبية بأنه القيمة التي تتبقى بعد مضاهاة المصروفات والخسائر من جانب بالإيرادات والمكاسب من جانب آخر.

1-1.indd 58 10/13/2014 02:04:03

وتتم المضاهاة على أساس إثبات الإيرادات والمكاسب وقياس مقدارهما على حدة ثم إثبات المصروفات والخسائر وقياس مقدارهما على حدة أيضا. ويمثل المجموع الجبري لهذين المقدارين صافي الدخل أو صافي الخسارة .

الإثبات المحاسبي للإيرادات :

تمثل الإيرادات تدفق الأصول إلى الوحدة المحاسبية أو نقص خصومها نتيجة لإنتاج السلع وبيعها للعملاء أو تقديم الخدمات أو السماح للغير باستخدام أصول الوحدة المحاسبية أو القيام بأية أنشطة أخرى تمثل في مجموعها العمليات الرئيسية المستمرة للوحدة المحاسبية. ويقصد باصطلاح «العمليات الرئيسية» الأنشطة التي تستخدم فيها موارد الوحدة المحاسبية ومن أمثلتها تصنيع وبيع منتج معين وذلك تمييزا لها عن العمليات العرضية أو الفرعية التي قد لا يمكن تفادي حدوثها ولكنها تعد – مع ذلك – عمليات جانبية أو ثانوية بالنسبة للأنشطة الرئيسية للوحدة المحاسبية ومن أمثلتها التخلص من أحد الأصول الثابتة وتتميز العمليات الرئيسية للوحدة المحاسبية بأنها متكررة – بعكس الأنشطة غير الرئيسية التي قد لا تحدث إلا لماما ومن ثم تعتبر عمليات عرضية أو فرعية.

ويعتني الإثبات المحاسبي للإيرادات باختيار اللحظة الزمنية التي يتحقق فيها الإيراد. ومن المسلم به - بصفة عامة - أن الإيراد يكتسب بصورة تدريجية مستمرة خلال النشاط الشامل للوحدة المحاسبية وليس عند مجرد لحظة زمنية واحدة مثل لحظة بيع السلعة أو لحظة تسليمها للعميل. ومن المسلم به أيضا أنه قد لا يمكن - من الناحية العملية - تحديد مقدار الإيراد المكتسب خلال العملية أو العمليات التي تؤدي إلى اكتسابه حتى تصل عملية اكتساب الإيراد إلى نهايتها، فعلى سبيل المثال عند بيع السلعة أو تسليمها أو تقديم الخدمات للعميل. وبناء عليه يجب إثبات الإيراد في لحظة معينة خلال عملية اكتسابه. وطالما إن الإيرادات تمثل زيادة في الأصول أو نقصا في الخصوم فإن اللحظة الزمنية لإثبات الإيرادات هي بعينها اللحظة الزمنية التي يتعين

1-1.indd 59 10/13/2014 02:04:03

فيها إثبات زيادة الأصول أو نقص الخصوم. وتأسيسا على ما تقدم فإن الإيراد يتحقق عند توافر الشرطين الآتيين :

أ- اكتساب الإيراد. ب- حدوث عملية تبادل.

ومن الواضح إن اكتساب الإيراد يعتبر أهم عامل يحسم إثبات الإيراد. فليست هناك أية مجموعة من الظروف يمكن قبولها كأساس لإثبات الإيرادات قبل أن يتم اكتسابها فعلا . ومن أمثلة ذلك أن الأتعاب المهنية يتم تحصيلها - في بعض الأحيان - مقدما ومع ذلك لا تعتبر هذه الإيرادات محققة حتى يتم اكتسابها بإنجاز الخدمة المهنية المطلوبة فعلا، أي أن العملية التبادلية التي تعتبر شرطا ثانيا للإثبات المحاسبي للإيراد هي التي تحدد لحظة تحقق الإيراد، وبالتالي فإنه يجب إثبات الإيراد بالسجلات عند بيع المنتجات أو تقديم الخدمات أو عند استخدام أصول الوحدة المحاسبية من قبل الغير.

قياس الإيرادات:

تقاس الإيرادات على أساس السعر المحدد في عملية التبادل أي على أساس قيمة الزيادة في الأصول أو النقص في الخصوم نتيجة بيع السلع وتسليمها للعملاء أو تأدية الخدمات أو السماح للغير بإستخدام أصول الوحدة المحاسبية بغض النظر عن النقص المتزامن في الأصول أو الزيادة المتزامنة في الخصوم. ففي عمليات البيع الآجل مثلا يجب قياس الإيرادات بمقدار الزيادة في حسابات المدينين التجاريين، وتعادل هذه الزيادة الثمن المحدد للمبيعات الآجلة. ولا يدخل انخفاض قيمة المخزون السلعي نتيجة تلك المبيعات في قياس تلك الإيرادات وينطبق ذلك على التكاليف التي ترتبط بتلك المبيعات سواء حدثت تلك التكاليف في الماضي أو في الحاضر أو ينتظر وقوعها في المستقبل.

الإثبات المحاسبي للمصرفات:

تمثل المصروفات تدفقا للأصول ممثلة بتكلفة اقتنائها، أو تكلفتها التاريخية خارج الوحدة المحاسبية نتيجة لاستنفاد الموارد

1-1.indd 60 10/13/2014 02:04:03

المستخدمة في اكتساب الإيرادات. أما إذا استثمرت الخدمات الاقتصادية التي تتجسد في مجموعة معينة من الأصول في مجموعة أخرى من الأصول - فإن هذا لا يعتبر استنفادا لتلك الخدمات، وإنما هو مجرد تحول في كيفية تخزين تلك الخدمات الاقتصادية للانتفاع بها في المستقبل. ومن ثم فإن إنتاج منتج معين بإستخدام المواد والعمل وغير ذلك من الخدمات الإنتاجية لا يعتبر استنفادا للموارد وإنما هو مجرد تحويل تلك الموارد إلى صورة أخرى تتمثل في ذلك المنتج.

وعندما يباع هذا المنتج تنتهي منفعته للوحدة المحاسبية ويحدث المصروف .

ويعني الإثبات المحاسبي للمصروفات بتحديد اللحظة الزمنية التي يتحقق فيها المصروف. ويتم ذلك بتحديد الإيرادات أو الفترات الزمنية التي ترتبط بها المصروفات ارتباطاً وثيقاً. ومن ثم فإن الإثبات المحاسبي للإيرادات تستلزم -في الوقت نفسه - ضرورة الإثبات المحاسبي للمصروفات التي ترتبط بتلك الإيرادات. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك تكلفة البضاعة المباعة وعمولة رجال البيع إذ أن هذه المصروفات تتحقق محاسبياً في نفس الوقت الذي تم فيه الإثبات المحاسبي لإيرادات المبيعات. وهناك مصروفات أخرى ليست لها علاقة مباشرة بالإيرادات ولكنها ذات علاقة مباشرة بالفترات الزمنية التي يتم خلالها الإثبات المحاسبي للإيرادات ، فالمبنى الذي تجري فيه عمليات البيع لا يستهلك مع كل عملية بيع مفردة ، ولكنه يستهلك فعلا خلال الفترة الزمنية التي تتحقق خلالها المبيعات كما أن أجور المشرفين لا تتزايد مع كل عملية بيع مفردة أيضاً، ولكنها ترتبط مباشرة بالفترات الزمنية التي تتولد خلالها إيرادات المبيعات، وتأسيسا على ذلك فإن المصروفات التي ليست لها علاقة مباشرة بالإيرادات، ولكنها ترتبط ارتباطا مباشرا بالفترات التي تتحقق فيها الإيرادات - تقع في الفئتين الآتيتين :

١-مصروفات تمثل توزيعا للتكلفة التاريخية أو تكلفة اقتناء الأصول التي تستفيد منها أكثر من فترة محاسبية واحدة.

1-1.indd 61 10/13/2014 02:04:04

٢- مصروفات تمثل التكاليف التي تتحملها الوحدة المحاسبية خلال فترة معينة للحصول على منافع تستنفد خلال الفترة نفسها.

وعندما تستفيد أكثر من فترة واحدة بالمنافع الكامنة في أصل واحد فإن الإثبات المحاسبي للمصروفات يجب أن يتم على أساس توزيع التكلفة التاريخية - أو تكلفة اقتناء هذا الأصل - على الفترات التي تستفيد من منافعه، وكثيرا ما يتطلب الأمر الالتجاء إلى التقدير لتوزيع هذه التكلفة. أما المصروفات التي تتعلق بتكلفة الحصول على المنافع التي تستنفد في نفس الفترة، فإنه يتعين إثباتها فورا كمصروفات لتلك الفترة. ونخلص من ذلك إلى أن الإثبات المحاسبي للمصروفات يجب أن يتم على أساس أحـد الأسس الآتية:

أ - ارتباط المصروفات مباشرة بالإيرادات التي تم تحقيقها أو إثباتها محاسبيا خلال الفترة الزمنية.

ب- توزيع التكاليف على الفترات المستفيدة.

ج- التحقق المحاسبي الفوري.

قياس المصروفات :

تقاس المصروفات على أساس مقدار نقص الأصول أو زيادة الخصوم التي تنجم عن بيع السلع أو تقديم الخدمات أو السماح للغير باستخدام أصول الوحدة المحاسبية، بغض النظر عن الإيرادات التي تتزامن مع حدوث تلك المصروفات، فإذا تحققت الإيرادات - على سبيل المثال - في صورة مبيعات آجلة فإن المصروفات المرتبطة بها تقاس بمقدار النقص في كل من المخزون السلعي والنقد والأصول الأخرى. يضاف إلى ذلك مقدار الزيادة في الأجور المستحقة والزيادة في الخصوم الأخرى التي ترتبت على تلك المبيعات ، أما الزيادة في حسابات المدينين التجاريين التي تتزامن مع هذه المبيعات فلا تدخل في قياس المصروفات.

والأساس الذي ينبغي أن يتبع لقياس المصروفات المحققة

1-1.indd 62 10/13/2014 02:04:04

محاسبيا نتيجة ارتباطها المباشر بالإيرادات المحققة خلال فترة معينة هو التكلفة التاريخية أو تكلفة اقتناء الأصول التي استنفدت أو مقدار الالتزام الذي نشأ خلال الفترة نفسها، بينما الأساس الذي ينبغي أن يتبع لقياس المصروفات المحققة محاسبيا وفقا لتوزيعها على الفترات التي استفادت من أصل معين هو التكلفة التاريخية أو تكلفة اقتناء ذلك الأصل، والأساس الذي ينبغي أن يتبع لقياس المصروفات المحققة محاسبيا فور حدوثها هو سعر - أو أسعار - حيازة المنافع التي تم الحصول عليها.

المكاسب والخسائر :

تمثل المكاسب أية زيادة في صافي أصول الوحدة المحاسبية بخلاف الزيادة الناجمة عن عملياتها الرئيسية أو الناتجة عن الاستثمارات الإضافية التي يقدمها المالكون أو المساهمات الرأسمالية من غير المالكين. وطبقا للقواعد الأساسية التي يتضمنها "مفهوم الإثبات المحاسبي" فإن المكاسب التي يمكن إثباتها محاسبيا تقتصر على المكاسب الناتجة عن أحداث تنطوي على تحويلات للأصول أو الخصوم. وبالتالي يجب ألا يتم الإثبات المحاسبي للمكاسب إلا عندما يحدث تحويل للأصول أو الخصوم . هذا وقد تنشأ المكاسب القابلة للإثبات المحاسبي نتيجة عمليات تبادلية، ومن أمثلة ذلك المكاسب التي تترتب على مبيعات أصول ثابتة بمبالغ تفوق قيمتها الدفترية أو سداد الخصوم بمبالغ تقل عن قيمتها المثبتة بسجلات الوحدة المحاسبية. وقد تنشأ المكاسب القابلة للإثبات المحاسبي – أيضا نتيجة تحويلات غير تبادلية مع وحدات أخرى بخلاف أصحاب الوحدة المحاسبية ومن أمثلة هذه المكاسب ما تحصل عليه الوحدة المحاسبية نتيجة تنازل الغير عن الالتزامات المستحقة لهم.

وتمثل الخسائر أي نقص في صافي الأصول - بخلاف النقص الناتج عن التوزيعات على المالكين أو النقص الناتج عن العمليات الضرورية لتوليد الإيرادات. وطبقا للقواعد الأساسية التي يتضمنها «مفهوم الإثبات المحاسبي» فإن الخسائر القابلة للإثبات المحاسبي

1-1.indd 63 10/13/2014 02:04:04

تقتصر على الخسائر الناتجة مما يأتي:

١- العملية التبادلية: ويتعين الإثبات المحاسبي للخسائر الناتجة عن هذه العمليات عندما يتم التبادل فعلا.

٢- التحويلات غير التبادلية: ويتعين الإثبات المحاسبي للخسائر الناتجة عن هذه العمليات عند وقوعها.

٣- السرقة أو التلف الذي يلحق بالأصول بفعل الآخرين: ويتعين إثبات هذه الخسائر محاسبيا فور اكتشافها.

٤-الكوارث: ويتعين إثبات هذه الخسائر محاسبيا عند حدوثها أو اكتشافها.

٥-الظروف غير المواتية التي تترتب عليها آثار جارية: ويتعين إثبات هذه الخسائر محاسبيا إذا كانت تلك الظروف تدل على أن القيم المسجلة للأصول قد أصابها تدهور مستديم.

٦-الخسائر المحتملة: ويتعين إثبات هذه الخسائر محاسبيا إذا كانت المعلومات المتاحة تدل على توقع حدوث حدث أو أكثر في المستقبل يؤكد حدوث خسارة أو تدهور في قيمة أصل معين أو إنشاء التزام على الوحدة المحاسبية بشرط إمكان تقدير مبلغ هذه الخسارة على نحو معقول

المفاهيم و المصطلحات المستخدمة في المحاسبة المالية:

مفاهيم العناصر الأساسية للقوائم المالية:

يجب التأكيد على أنّ المفهوم هو تصوّر ذهني يمثِّل الواقع المحاسبي الذي نعيشه؛ و تعتبر القوائم المالية الوسيلة التي تستخدم لإبلاغ الأطراف الخارجية بالمعلومات التي تم إعدادها وتجميعها في الحسابات المالية- بصورة دورية منتظمة- وتنقسم هذه المعلومات إلى نوعين رئيسيين :

1-1.indd 64 10/13/2014 02:04:04

أ - أرصدة ترتبط بتاريخ معين ، أو بلحظة زمنية معينة.

ب- تدفقات ترتبط بفترة زمنية معينة

ويشير اصطلاح الأرصدة إلى المعلومات التي تتعلق بالمركز المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة. وتعتبر قائمة المركز المالي الوسيلة الرئيسية لإبلاغ هذه المعلومات. كما تعتبر الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال العناصر الأساسية التي تصور المركز المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة. ويشير اصطلاح التدفقات إلى المعلومات التي تتعلق بالتغيرات التي تطرأ على المركز المالي للمنشأة خلال فترة زمنية معينة، وتشمل هذه التغيرات ما يأتي:

أ - المعلومات التي تتعلق بنتائج أعمال المنشأة خلال هذه الفترة، وتعتبر قائمة الدخل الوسيلة الرئيسية لإبلاغ هذه المعلومات كما تعتبر الإيرادات والمصروفات والمكاسب، والخسائر، وصافي الدخل أو صافي الخسارة العناصر الأساسية التي تصور نتائج أعمال المنشأة خلال تلك الفترة الزمنية

ب - المعلومات التي تتعلق بالتغيرات التي تطرأ على حقوق أصحاب رأس المـال خلال فترة زمنية معينة. وتعتبر قائمة التغيرات في حقوق رأس المال الوسيلة الرئيسية لإبلاغ هذه المعلومات. كما يعتبر صافي الدخل أو صافي الخسارة واستثمارات أصحاب رأس المال والتوزيعات على أصحاب رأس المال العناصر الأساسية التي تصور هذه التغيرات خلال تلك الفترة الزمنية.

ج- المعلومات التي تتعلق بالتدفق النقدي للمنشأة خلال فترة زمنية معينة. وتعتبر قائمة التدفق النقدي الوسيلة الرئيسية لإبلاغ هذه المعلومات، وتبرز هذه القائمة التغيرات التي تطرأ على الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال والتي تؤدي إلى التأثير على النقد أو الموارد السائلة الأخرى.

ويتبين مما تقدم أن العناصر الأساسية للقوائم المالية للمنشأة

1-1.indd 65 10/13/2014 02:04:05

هي :

- الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال.

- الإيرادات، المصروفات، المكاسب، الخسائر، وصافي الدخل أو صافي الخسارة ، استثمارات أصحاب رأس المال، التوزيعات على أصحاب رأس المال.

وتقع هذه العناصر العشرة في مجموعتين :

أ - مجموعة عناصر المركز المالي وتتضمن الثلاثة عناصر الأولى.

ب - مجموعة العناصر التي تمثل تغيرات في المركز المالي وتشمل الخمسة عناصر الأخيرة.

وترتبط عناصر المجموعتين ارتباطا أساسيا ، نظرا لأن الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال تتغير بفعل العناصر التي تتكون منها المجموعة الثانية . كما أن الزيادة أو النقص في اصل معين لا يمكن أن تحدث دون نقص أو زيادة مناظرة في أصل آخر أو في أحد الخصوم أو في حقوق أصحاب رأس المال.

ويتبين مما تقدم أن نتائج المحاسبة المالية تتبلور في مجموعة من القوائم المالية التي تتسق مع بعضها البعض وترتكز على نفس البيانات.

تعريف العناصر الأساسية للقوائم المالية:

من الناحية العملية - يجب أن يضع تعريف كل عنصر من عناصر القوائم المالية أساساً واضحاً للتمييز بين البنود التي تقع في نطاق عنصر معين، والبنود التي تقع خارج نطاق ذلك العنصر. وعلى سبيل المثال، فان تعريف «الأصل» يجب أن يكون كافياً لإرشاد المحاسب إلى تحديد ما إذا كان بند معين – من المقترح إدراجه ضمن مجموعة الأصول – تتوافر فيه الخصائص التي تتوافر في كافة البنود التي يطلق عليها اصطلاح «الأصول». وبذلك يعتبر تعريف العناصر

1-1.indd 66 10/13/2014 02:04:05

الأساسية للقوائم المالية خطوة أولية على جانب كبير من الأهمية لتحديد محتويات القوائم المالية، إذ أن هذه المفاهيم تضع الأساس لاستبعاد البنود التي تفتقر إلى خاصية واحدة أو أكثر من الخصائص التي تتميز بها كل من الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر، وما إلي ذلك من عناصر القوائم المالية، ولا تهدف هذه المفاهيم إلى تحديد أسس التحقق المحاسبي لعناصر القوائم المالية – أو تحديد الخاصية التي ينبغي إخضاعها للقياس من بين خصائص كل من هذه العناصر، وتقع هذه الأسس والخصائص في نطاق مفاهيم القياس المحاسبي. وفيما يلي مفاهيم العناصر الأساسية للقوائم المالية :

١- الأصول :

الأصل هو أي شيء له قدرة على تزويد المنشأة بالخدمات أو المنافع في المستقبل، اكتسبت المنشأة الحق فيه نتيجة أحداث وقعت أو عمليات تمت في الماضي، شريطة أن يكون قابلا للقياس المالي حاليا بدرجة مقبولة من الثقة وبشرط ألا يكون مرتبطا بصورة مباشرة بالتزام غير قابل للقياس.

ويتبين من التعريف السابق أن الأصل - بغض النظر عن شكله - يتميز بخمس خصائص أساسية كآلاتي:

أ - المقدرة الكامنة على تقديم الخدمة أو المنفعة، ويعني ذلك أن الأصل يمثل طاقة متجمعة بحيث يستطيع - بمفرده أو بالاشتراك مع غيره من الأصول - أن يقدم خدمات أو منافع في المستقبل، تساعد بشكل مباشر أو غير مباشر على تحقيق تدفقات نقدية.

ب- الارتباط بالمنشأة ومن ثم تستطيع المنشأة أن تحصل على الخدمات أو المنافع التي تتجسد في الأصل.

ج - وقوع حدث أو إنجاز عملية في الماضي نتج عنها حق المنشأة في الحصول على الخدمات والمنافع التي يقدمها الأصل.

1-1.indd 67 10/13/2014 02:04:05

د - قابلية القياس: ويقصد بذلك إمكانية القياس النقدي - بدرجة مقبولة من الثقة - لخاصية أو أكثر من الخصائص التي يتميز بها الأصل وترتبط ارتباطا واضحا بإمكانياته على تقديم الخدمات والمنافع.

هـ- إمكان قياس الالتزامات المباشرة التي تتحملها المنشأة مقابل الحصول على الأصل قياسا نقديا –بدرجة مقبولة من الثقة-، وجدير بالملاحظة أن العقود التي يتعين تنفيذها في وقت لاحق تحتوي عادة على حقوق ذات قيمة والتزامات وأعباء في المستقبل، ومن الواضح أن الفائدة التي تعود على المنشأة من إدراج هذه الحقوق ضمن أصولها تكون محدودة بدرجة كبيرة إذا تعذر قياس الالتزامات التي تقابلها وإدراجها ضمن خصوم المنشأة.

٢- الخصوم :

" الخصم» هو التزام حالي على المنشأة بتحويل أصول أو تقديم خدمات لوحدات أخرى في المستقبل نتيجة عمليات أو أحداث ماضية، شريطة أن يكون الالتزام قابلا للقياس المالي حاليا بدرجة مقبولة من الثقة وبشرط ألا يكون مرتبطا بصورة مباشرة بحق غير قابل للقياس ويتبين من هذا التعريف أن الخصم - بغض النظر عن شكله - يتميز بالخصائص الأساسية الآتية :

أ - وجود التزام حالي واجب الأداء، بمعنى أن الخصم يمثل مسئولية قائمة تجاه وحدة أو أكثر من الوحدات الأخرى.

ب- نقل أو تحويل أصول في المستقبل ، ويعني ذلك أن الوفاء بتلك المسئولية يتطلب تسديد الالتزام، إما بنقل ملكية أو استخدام بعض الأصول في المستقبل سواء كان ذلك في تاريخ محدد أو قابل للتحديد، أو عند وقوع حدث معين، أو عند الطلب.

ج - الارتباط بالمنشأة، ويعني ذلك أن المنشأة يجب أن تفي بمسئولياتها أو تؤدي ما عليها من الالتزام دون قيد أو شرط.

1-1.indd 68 10/13/2014 02:04:05

د - وقوع حدث أو إتمام عملية في الماضي، ويعني ذلك أن الحدث أو العملية التي أدت إلى ترتيب ذلك الالتزام على المنشأة قد وقعت فعلا.

هـ – قابلية القياس، ويقصد بذلك إمكان القياس المالي – بدرجة مقبولة من الثقة– لخاصية أو أكثر من الخصائص التي يتميز بها الالتزام، وترتبط ارتباطا واضحا باستخدام الأصول أو نقل ملكيتها إلى الغير في المستقبل.

و - إمكان القياس المالي - بدرجة مقبولة من الثقة - للحقوق التي تكسبها المنشأة مباشرة أو المنافع التي تؤول إليها في المستقبل نتيجة للحدث أو العملية التي أدت إلى وجود ذلك الخصم أو الالتزام.

٣-حقوق أصحاب رأس المال :

تمثل حقوق أصحاب رأس المال مقدار ما يتبقى من أصول المنشأة بعد استبعاد خصومها بمعنى أنها تعادل دائما «صافي الأصول » الأصول ناقصا الخصوم ، ولهذا يطلق عليها اصطلاح «القيمة المتبقية» لأصحاب رأس المال وتنبثق هذه القيمة من حقوق الملكية ، وتنطوي على العلاقة التي تربط المنشأة بأصحابها كملاك تمييزا لتلك العلاقة عن العلاقات التي قد تربطهم بالمنشأة كموظفين أو موردين أو مقرضين ، أو عملاء ... الخ.

٤- الإيرادات :

إيرادات المنشأة هي مقدار زيادة الأصول أو نقص الخصوم - أو كليهما معا- خلال مدة زمنية معينة الناتجة من إنتاج السلع أو بيعها، أو السماح للوحدات الأخرى باستخدام الأصول التي تملكها ، أو تقديم الخدمات ، أو تأدية أنشطة أخرى تستهدف الربح - مما يشكل الأعمال الرئيسية المستمرة للمنشأة.

و يتبيّن من هذا التعريف أن «الإيرادات» تتميز بالخصائص الآتية:

1-1.indd 69 10/13/2014 02:04:06

أ - إن زيادة الأصول أو نقص الخصوم التي تمثل الإيرادات تنشأ عن الأنشطة التي تستهدف الربح تمييزا لها عما يأتي :

- زيادة الأصول التي تترتب على استثمارات أصحاب رأس المال أو المساهمات الرأسمالية من غير أصحاب رأس المال، أو الحصول على قروض إضافية - تسلم أصول مشتراة.

- نقص الخصوم الذي يترتب على تسديد الديون بوسائل أخرى غير تسليم سلع أو تقديم خدمات للغير، أو السماح للغير باستخدام أصول المنشأة.

ب - تتمثل الأنشطة التي تستهدف الربح وتؤدي إلى إنتاج الإيرادات في العمليات الرئيسية المستمرة للمنشأة تمييزا لها عن عملياتها العرضية أو الفرعية مع منشآت أخرى أو الظروف والأحداث الأخرى التي تتأثر بها ويتوقف التمييز بين العمليات الرئيسية للمنشأة وغيرها من العمليات العرضية أو الفرعية مع منشآت أخرى أو الأحداث والظروف المشار إليها – إلى حد كبير – على طبيعة المنشأة، وعملياتها، وأوجه نشاطاتها الأخرى. فقد تعتبر العمليات الرئيسية المستمرة لنوع معين من المنشآت عمليات عرضية أو مترتبة على الظروف الخارجية بالنسبة لمنشأة أخرى. ورغم أن هذا التمييز يعتمد على التقدير إلا أنه على جانب كبير من الأهمية. فهو يهدف أساسا إلى أن تصبح المعلومات التي تتعلق بدخل المنشأة ومكوناته والأحداث التي أدت إلى تحقيقه، مفيدة – إلى أبعد حد ممكن – لمن يستخدمون القوائم المالية خارج المنشأة. ويساعد هذا التمييز على التفرقة بين الإيرادات وبين المكاسب التي تمثل نوعا آخر من مكونات داخل المنشأة.

ج- طالما أن الإيرادات تمثل زيادة في الأصول أو نقصا في الخصوم، فانه يتعين أن تتوافر في كل من الأصول التي تستجد أو الخصوم التي تنقص نفس الخصائص المحددة سابقا لهذه العناصر.

د - ارتباط الزيادة في الأصول أو النقص في الخصوم بفترة زمنية

1-1.indd 70 10/13/2014 02:04:06

معينة.

٥- المصروفات :

المصروف هو انقضاء أصل أو تحمل التزام - أو كلاهما معا - خلال فترة زمنية معينة نتيجة إنتاج السلع أو بيعها، أو السماح للوحدات الأخرى باستخدام أصول المنشأة أو تأدية خدمات للغير وغير ذلك من الأنشطة التي تستهدف الربح وتشكل العمليات الرئيسية المستمرة للمنشأة.

و يتبيّن من هذا التعريف أن «المصروف» يتميز بالخصائص الآتية :

أ - إن نقص الأصول وزيادة الخصوم التي تمثل المصروف تترتب على الأنشطة التي تهدف إلى الربح تمييزا لها عما يأتي :

- نقص الأصول الذي يترتب على توزيعات الأرباح أو استرداد المالكين لجزء من حقوقهم، أو الإنفاق على شراء الأصول، أو تسديد الديون.
- زيادة الخصوم التي تترتب على الحصول على قروض إضافية أو على شراء أصول جديدة.

ب- تتمثل الأنشطة التي تهدف إلى الربح وتؤدي إلى انقضاء الأصول، أو تحمل الالتزامات في العمليات الرئيسية المستمرة للمنشأة، تمييزا لها عن العمليات الفرعية أو العرضية مع منشآت أخرى أو الظروف والأحداث الأخرى التي تتأثر بها.

ج- طالما أن المصروفات تمثل نقصا في الأصول أو زيادة في الخصوم فيجب أن تتوافر في الأصول التي تنقضي أو الخصوم التي تستجد نفس خصائص الأصول أو الخصوم السابق الإشارة إليها.

د- ارتباط النقص في الأصول أو الزيادة في الخصوم بفترة زمنية معينة.

1-1.indd 71 10/13/2014 02:04:06

٦- المكاسب والخسائر:

المكاسب هي زيادة في حقوق أصحاب رأس المال صافي الأصول تنتج من العمليات العرضية أو الفرعية للمنشأة مع غيرها من الوحدات. والظروف والأحداث الأخرى التي تتأثر بها خلال فترة زمنية معينة. وذلك بخلاف الزيادة في صافي الأصول التي تنتج من الإيرادات أو من استثمارات أصحاب رأس المال أو المساهمات الرأسمالية من غير أصحاب رأس المال.

والخسائر هي نقص في حقوق أصحاب رأس المال صافي الأصول ينتج من العمليات العرضية أو الفرعية للمنشأة مع غيرها من الوحدات ومن الأحداث والظروف الأخرى التي تتأثر بها المنشأة خلال فترة زمنية معينة، وذلك بخلاف النقص في صافي الأصول الذي يترتب على المصروفات أو التوزيعات على أصحاب رأس المال ويتضح من التعريفين السابقين أن كلا من المكاسب والخسائر تتميز بالخصائص المشتركة الآتية :

أ - التأثير على حقوق أصحاب رأس المال صافي الأصول فالمكاسب تؤدي إلى زيادة تلك الحقوق، والخسائر تؤدي إلى نقصها.

ب - أن كلا منهما ينشأ من العمليات الفرعية أو العرضية للمنشأة مع غيرها من المنشآت ومن الأحداث والظروف الأخرى التي تتأثر بها، تمييزا لها عن العمليات الرئيسية المستمرة للمنشآت، وهذه الخاصية هي التي تفرق بين المكاسب والإيرادات من ناحية، وبين الخسائر والمصروفات من ناحية أخرى.

ج - إن المكاسب والخسائر لا تترتب على المعاملات أو التحويلات التي تجري بين المنشأة ومالكيها، كما أنها لا تترتب على المساهمات الرأسمالية من غير أصحاب رأس المال.

د - إن كلا من هذه المكاسب أو الخسائر يرتبط بفترة زمنية معينة.

وعلى الرغم من هذه الخصائص المشتركة ، فان كافة المكاسب

1-1.indd 72 10/13/2014 02:04:06

والخسائر لا تنتج من نفس الأسباب، إذ إن بعض المكاسب والخسائر ينتج عن عمليات تبادلية بين المنشأة وغيرها من الوحدات ومن أمثلة ذلك المكاسب والخسائر التي تنتج من بيع الأصول الإنتاجية التي لا تحتفظ بها المنشأة عادة بغرض البيع. وقد تنشأ بعض المكاسب أو الخسائر نتيجة عمليات من جانب واحد - ويعني بذلك التحويلات غير التبادلية بين المنشأة والوحدات الأخرى. فعلى سبيل المثال تحقق المنشأة مكاسب من إعانات التشغيل التي تحصل عليها، بينما تتحمل خسائر نتيجة الغرامات التي تفرضها عليها هيئة حكومية معينة. كما قد تنشأ مكاسب وخسائر أخرى نتيجة حيازة أصول أو الالتزام بخصوم تتعرض قيمتها للتغير، كما هو الحال بالنسبة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. والى جانب ذلك تتحمل المنشأة خسائر أخرى نتيجة الانقضاء الجبري لبعض الأصول كما هو الحال بالنسبة لفقد الأصول نتيجة للسرقة أو تدميرها أو إحدى الكوارث الأخرى كالفيضان.

٧- صافي الدخل / صافي الخسارة :

صافي الدخل / صافي الخسارة عن مدة زمنية معينة هو مقدار الزيادة النقص في حقوق أصحاب رأس المال أي في صافي الأصول - وينتج صافي الدخل / صافي الخسارة من الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر التي ترتبط بتلك الفترة الزمنية، ويتضمن ذلك كافة التغيرات في صافي الأصول خلال تلك الفترة فيما عدا التغيرات التي تنتج من استثمارات أصحاب رأس المال أو التوزيعات عليهم أو المساهمات الرأسمالية من مصادر أخرى غير أصحاب رأس المال.

ويتضح من التعريف السابق أن صافي الدخل / صافي الخسارة يتميز بالخصائص الآتية :

أ - إن صافي الدخل/ صافي الخسارة هو محصلة كافة العمليات الرئيسية المستمرة للمنشأة وكذلك عملياتها الفرعية أو العرضية مع الوحدات الأخرى وغير ذلك من الظروف والأحداث التي تتأثر بها، مما يؤدي إلى تحقيق الإيرادات والمصروفات والمكاسب

1-1.indd 73 10/13/2014 02:04:07

والخسائر التي ترتبط بالفترة الزمنية التي يقاس عنها صافي الدخل.

ب - إن صافي الدخل / صافي الخسارة لا ينتج من التحويلات التي تتم بين المنشأة وأصحاب رأس المال - أو من المساهمات الرأسمالية التي تحصل عليها من غير أصحاب رأس المال.

ج- إن صافي الدخل / صافي الخسارة يمثل فائضا - بمعنى أنه يقاس بصورة غير مباشرة - فهو يعادل مقدار الفرق بين الإيرادات والمكاسب من جهة ، وبين المصروفات والخسائر من جهة أخرى.

ويلاحظ أن الأجزاء الرئيسية لصافي الدخل / صافي الخسارة هي الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر. ويمكن تجميع تلك الأجزاء بطرق مختلفة للحصول على مقاييس وسيطة لأداء المنشأة خلال فترة زمنية معينة ومن أمثلة هذه المقاييس مجمل الربح، الدخل الناتج من العمليات المستمرة ودخل التشغيل. وليست هذه المقاييس الوسيطة - في حقيقتها - سوى نتائج جزئية أو مرحلية لصافي الدخل/ صافي الخسارة .

٨- استثمارات أصحاب رأس المال والتوزيعات عليهم :

استثمارات أصحاب رأس المال هي مقدار الزيادة في صافي أصول المنشأة نتيجة تحويل أصول أو تقديم خدمات من وحدات أخرى إلى تلك المنشأة، أو نتيجة قيام وحدات أخرى بتسديد التزاماتها بغية الحصول على حقوق الملكية في المنشأة أو زيادة ما يملكونه من تلك الحقوق.

ويقصد بالتوزيعات على أصحاب رأس المال مقدار النقص في صافي أصول المنشأة نتيجة تحويل أصول أو تقديم خدمات إلى أصحاب رأس المال، أو تحمل المنشأة التزامات تجاه مالكيها مقابل تخفيض حقوق ملكيتهم، أو إنهاء تلك الحقوق.

و يتضح من التعريفين السابقين إن استثمارات أصحاب رأس المال

1-1.indd 74 10/13/2014 02:04:07

والتوزيعات عليهم تتميز بالخصائص الآتية :

أ - إنها تمثل معاملات من جانب واحد بين المنشأة وأصحابها، باعتبارهم مالكين، وبعبارة أخرى، معاملات غير تبادلية تمييزا لها عن المعاملات التبادلية التي تجريها المنشأة مع هؤلاء المالكين.

ب - تنطوي استثمارات أصحاب رأس المال التوزيعات على تحويل أصول أو خصوم من أو إلى المنشأة، لذا يجب أن تتوافر في هذه الأصول والخصوم الشروط المحددة سابقا.

ج- لا يترتب على استثمارات أصحاب رأس المال أو التوزيعات عليهم أية مكاسب أو خسائر للمنشأة.

مفهوم الأحداث والعمليات والظروف :

تنشأ التغيرات في الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال نتيجة الأحداث والعمليات والظروف التي تتأثر بها المنشأة ويتم القياس المحاسبي لهذه الأحداث والعمليات والظروف في ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: الإثبات المحاسبي للأحداث والعمليات والظروف التي تتأثر بها الأصول والخصوم.

المرحلة الثانية: تحديد قيمة التغيرات في تلك الأصول والخصوم.

المرحلة الثالثة: التعبير عن تلك القيم بوحدات نقدية.

وتعتبر الأحداث والعمليات والظروف التي تتأثر بها الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال أساس عناصر نتائج أعمال الوحدة المحاسبية وتتمثل هذه في الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر وصافي الدخل والتغيرات الأخرى في مركزها المالي، وتعني المحاسبة المالية بقياس تلك النتائج والتغيرات ومن ثم كانت أهمية تحديد مفهوم الأحداث والعمليات والظروف التي تؤدي إلى ذلك.

تعريف الأحداث والعمليات والظروف : الأحداث هي وقائع لها

1-1.indd 75 10/13/2014 02:04:07

نتائجها على الوحدة المحاسبية ويمكن تصنيفها على أسس متعددة. ومن وجهة نظر المحاسبة المالية تنقسم الأحداث إلى نوعين: داخلية وخارجية. تنطوي الأحداث الخارجية على عمليات بين الوحدة المحاسبية وغيرها من الوحدات أو على تفاعل بين الوحدة المحاسبية والبيئة المحيطة بها. أما الأحداث الداخلية فهي وقائع تحدث داخل الوحدة المحاسبية وبذلك لا تسهم فيها سوى الوحدة المحاسبية نفسها

أ - الأحداث الخارجية :

تقع الأحداث الخارجية التي تتأثر بها أصول الوحدة المحاسبية وخصومها إما على صورة عمليات أو كوارث أو ظروف.

العلميات :

تنطوي العملية على تحويل فعلي لأصل أو التزام فيما بين الوحدة المحاسبية وغيرها من الوحدات وقد تكون العملية ذات جانبين أو ذات جانب واحد إلا أنها – في كافة الأحوال - تنطوي على تحويل الأصول أو الخصوم من الوحدة المحاسبية أو إليها.

ويطلق على العمليات ذات الجانبين اصطلاح العمليات التبادلية، أما العمليات التي تتم من جانب واحد فيطلق عليها اصطلاح «التحويلات غير التبادلية». ويقصد بالعمليات التبادلية تحويل أصول أو خصوم فيما بين الوحدات المحاسبية، ويقصد «بتحويل الأصول» نقل ملكية أصول معينة من وحدة محاسبية إلى أخرى. كما يقصد «بتحويل الخصوم» ترتيب التزامات على وحدة محاسبية تجاه وحدة أخرى، وتنطوي مثل هذه العمليات على تضحية الوحدة المحاسبية بأصولها أو تحمل التزامات للحصول على أصول ، أو للوفاء بالتزامات أخرى.

ويقصد بالتحويلات غير التبادلية تحويلات في اتجاه واحد للأصول أو الخصوم.

- إما من الوحدة المحاسبية إلى وحدات أخرى أو بالعكس - وقد تحدث التحويلات غير التبادلية بين الوحدة المحاسبية وأصحابها باعتبارهم

1-1.indd 76 10/13/2014 02:04:07

مالكين أو بين الوحدة المحاسبية ووحدات أخرى بخلاف هؤلاء المالكين ، وتعتبر استثمارات أصحاب رأس المال باعتبارهم مالكين تحويلات غير تبادلية بين الوحدة المحاسبية ومالكيها إذ أن الوحدة المحاسبية لا تضحي بشيء من أصولها. كما أنها لا تتحمل أية التزامات مقابل ما يقدمه المالكون من استثمارات. وينطبق ذلك على التوزيعات على أصحاب رأس المال، إذ أن الوحدة المحاسبية لا تحصل على شيء ذي قيمة مقابل تلك التوزيعات، وتعتبر التحويلات غير التبادلية بين الوحدة المحاسبية والوحدات الأخرى بخلاف - أصحابها أو مالكيها - معاملات من جانب واحد تنطوي على أحد الأمرين الآتيين:

أ - التضحية بالأصول أو تحمل الالتزامات دون الحصول على أية أصول أو الوفاء بأية التزامات أخرى مقابل ذلك.

ب - الحصول على أصول أو الوفاء بالتزامات دون التضحية بأية أصول أو تحمل أية التزامات أخرى مقابل ذلك.

ومن أمثلة النوع الأول تبرعات الوحدة المحاسبية للمنظمات الخيرية، الضرائب أو الغرامات التي تفرض عليها أو السرقة التي تقع على بعض الأصول التي تمتلكها، ومن أمثلة النوع الثاني حصولها على إعانات أو حصولها على مساهمات رأسمالية من غير مالكيها.

الكوارث :

الكوارث هي انقضاء مفاجئ غير متوقع لأصل أو أكثر من أصول الوحدة المحاسبية لا ينتج عن فعل وحدة محاسبية أخرى كما هو الحال بالنسبة للحرائق والفيضانات وغيرها من الأحداث التي تقع قضاء وقدرا.

الظروف :

لا تنطوي بعض الأحداث الخارجية على انتقال ملكية أصول من الوحدة المحاسبية إلى غيرها أو تحمل تلك الوحدة المحاسبية بالتزامات تجاه الوحدات الأخرى في الوقت الحاضر. ومع ذلك فان

1-1.indd 77 10/13/2014 02:04:08

الوحدة المحاسبية تتأثر بمثل هذه الأحداث إذا أدت إلى خلق ظروف مواتية أو غير مواتية، قد يكون لها تأثير جاري في الحاضر أو كامن في المستقبل عليها. وتتمثل الظروف المواتية أو غير المواتية التي تحدث آثارا جارية على الوحدة المحاسبية في وضع قائم - أو مجموعة من الأوضاع القائمة - التي تنطوي على مكاسب أو خسائر جارية لتلك الوحدة ومن أمثلتها الظروف التي تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض أسعار السوق أو تغير المنفعة الاقتصادية للأصول التي تملكها الوحدة المحاسبية.

ويمكن تعريف الظروف المواتية أو غير المواتية التي تحمل آثارا كامنة للوحدة المحاسبية بأنها وضع قائم - أو مجموعة من الأوضاع القائمة - تنطوي على حالة من عدم التأكد فيما يتعلق بمكاسب أو خسائر ممكنة. ولا يحسم هذه الحالة بصورة نهائية سوى وقوع حدث أو أحداث معينة في المستقبل، أو عدم وقوع تلك الأحداث، وقد يترتب على ذلك تأكيد اقتناء اصل، أو تخفيض التزام ، أو ضياع اصل أو تلفه أو تحمل التزام جديد، ويمكن تعريف «الوضع القائم» أو «الأوضاع القائمة» التي تنطوي على عدم التأكد فيما يتعلق بالمكاسب التي يمكن أن تؤول إلى الوحدة المحاسبية بأنها ؛مكاسب احتمالية«، وعلى العكس من ذلك يمكن تعريف الوضع – أو مجموعة الأوضاع – التي تتعلق بالخسائر الممكنة بأنها "خسائر احتمالية" ومن أمثلة المكاسب الاحتمالية التي قد يتمخض عنها اقتناء أصول أو تحقيق مكاسب: المطالبات القضائية ضد الغير بسبب فسخ الاتفاقات أو العقود ، أو المطالبة بتعويضات مالية نتيجة أخطاء وقعت من الغير، أو المطالبة بتعديل الأسعار المتفق عليها في عقود المقاولات وما يماثلها نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار. ومن أمثلة الخسائر الاحتمالية التي قد يتمخض عنها تحمل التزامات أو خسائر أو تلف للأصول: القضايا المعلقة أو المتوقعة وفرض ضرائب إضافية فعلا أو احتمالات فرضها، وضمان الغير في الوفاء بديونهم، وعدم التأكد من إمكان تحصيل الوحدة المحاسبية لمستحقاتها قبل الغير.

1-1.indd 78 10/13/2014 02:04:08

ب الأحداث الداخلية :

الأحداث الداخلية هي وقائع تحدث داخل المنشأة أي أنها أحداث لا تسهم فيها سوى هذه المنشأة، وتشمل الأحداث الداخلية كافة الأنشطة أو العمليات الإنتاجية التي تؤدي إلى تحويل الأصول وغيرها من الموارد إلى منتجات - سواء كانت سلعا أو خدمات - وتتخذ هذه العمليات أشكالا شتى - فهي لا تقتصر على العمليات الصناعية، وإنما تشمل - على سبيل المثال العمليات التجارية وعمليات التعدين والاستكشاف والزراعة وخدمات النقل والعمليات اللازمة لتأدية الخدمات الأخرى. وبذلك تتضمن الأحداث الداخلية كافة الأنشطة التي تهدف إلى إنتاج منتجات لها قيمة تبادلية أكبر من تكلفة الموارد المستخدمة في إنتاجها.

مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية :

تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية.

ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسئولين عند وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسئولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعتبر إيضاحا ضروريا ومالا يعتبر كذلك. ويجب تقييم فائدة المعلومات المحاسبية على أساس أهداف القوائم المالية التي يرتكز فيها الاهتمام على مساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشآت. ويجب أن يوجه المحاسبون اهتمامهم إلى هؤلاء المستفيدين كما يجب أن تتجه عنايتهم إلى إعداد القوائم المالية التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم.

ويؤدي التركيز على أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي من مصادر المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات إلى قاعدة عامة لتقييم الطرق المحاسبية البديلة والاختيار من بين الأساليب المتاحة للإفصاح. وطالما أن هناك مجالا للمفاضلة بين طرق المحاسبة وأساليب الإفصاح

1-1.indd 79 10/13/2014 02:04:08

فانه يجب اختيار طريقة المحاسبة أو أسلوب الإفصاح الذي يتيح أعظم المعلومات فائدة لمساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين على اتخاذ قراراتهم.

ولا يعتبر مجرد إسداء النصح باختيار طريقة المعالجة المحاسبية أو أسلوب الإفصاح على أساس منفعة المعلومات الناتجة في اتخاذ القرارات إرشادا كافيا لمن يتحملون مسئولية ذلك الاختيار. وإنما يجب تحديد وتعريف الخصائص التي تجعل هذه المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات ، وفيما يلي بيان هذه الخصائص :

أ - الملائمة.

ب- أمانة المعلومات وإمكان الثقة بها أو الاعتماد عليها.

ج- حيدة المعلومات.

د- قابلية المعلومات للمقارنة.

هـ- التوقيت الملائم.

و - قابلية المعلومات للفهم.

ز - الأهمية النسبية والإفصاح الأمثل.

أولاً: الملائمة :

يقصد بالملائمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والأغراض التي تعد من أجلها. ولكي تكون هذه المعلومات مفيدة يجب أن تكون ذات علاقة وثيقة باتخاذ قرار أو أكثر من القرارات التي يتخذها من يستخدمون تلك المعلومات، ومن ثم يمكن صياغة تعريف محدد لمفهوم المعلومات الملائمة على الوجه الآتي :

تعتبر المعلومات ملائمة ـ أو ذات علاقة وثيقة بقرار معين ـ إذا كانت تساعد من يتخذ ذلك القرار على تقييم محصلة إحدى البدائل

1-1.indd 80 10/13/2014 02:04:08

التي يتعلق بها القرار ، شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة.

ويواجه المستفيدون الخارجيين الرئيسيين للقوائم المالية عدة بدائل. وتتعلق بعض هذه البدائل بوحدة محاسبية معينة بينما يتعلق بعضها الآخر بوحدات أخرى. ومن الواضح أن المعلومات المستمدة من المحاسبة ترتبط بوحدة معينة ذاتها. وبالتالي يقتصر مدى ملاءمة هذه المعلومات على البدائل التي ترتبط بتلك الوحدة دون غيرها. ومعنى ذلك أنه ليس من المتوقع مثلا أن يجد المستثمر في القوائم المالية للوحدة المحاسبية التى يمتلك فيها جزءا من حقوق الملكية معلومات تساعده على تقييم محصلة بيع حصته في تلك الوحدة – فلابد من عطاء يقدمه شخص راغب في الشراء لتقييم محصلة هذا البديل ، كما أنه لا يتوقع أن يجد في القوائم المشار إليها ما يساعده على تقييم محصلة استثمار أمواله في وحدات أخرى – فلابد من دراسة القوائم المالية لتلك الوحدات لتقييم محصلة هذا البديل. ولهذا السبب فإن بيان أهداف المحاسبة المالية في الأردن قد انتهى إلى نتيجة مؤداها أن دور القوائم المالية لوحدة محاسبية معينة يجب أن يرتبط ارتباطا وثيقا بتقييم محصلة استمرار المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في علاقاتهم مع تلك الوحدة أو تكوين علاقة معها. وعلى هذا الأساس يمكن صياغة تعريف أكثر تحديدا لمفهوم الملاءمة :

«تعتبر المعلومات ملائمة – أو ذات علاقة وثيقة بالغرض الذي تعد من أجله – إذا كانت تساعد المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في تقييم البدائل التي تتعلق بالاحتفاظ بعلاقاتهم الحالية مع الوحدة المحاسبية، أو تكوين علاقات جديدة معها شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة».

ثانيا:أمانة المعلومات وإمكان الثقة بها أو الاعتماد عليها :

يفضل من يستخدمون المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية أن تكون هذه المعلومات على درجة عالية من الأمانة، إذ أن هذه الخاصية هي التي تبرر ثقتهم في تلك المعلومات كما تبرر إمكان الاعتماد

1-1.indd 81 10/13/2014 02:04:09

عليها. وتتسم المعلومات المالية الأمينة بالخاصتين الآتيتين:

أ - تصوير المضمون الذي تهدف إلى تقديمه تصويرا دقيقا :

بحيث تعبر عن الواقع تعبيرا صادقا ، فلابد من وجود توافق وثيق بين تلك المعلومات وبين الواقع. وليست هناك قاعدة عامة لتقييم أسلوب معين من أساليب القياس على أساس هذه الخاصية، وبعبارة أخرى: يتعذر تحديد مدى مطابقة المعلومات المستخرجة وفقا لأسلوب معين من أساليب القياس للواقع، فلابد من معرفة الظروف التي تحيط بكل حالة قبل تقدير مدى الاعتماد على الأسلوب المستخدم للقياس في تلك الحالة بالذات. كما يلاحظ أن أمانة المعلومات وإمكان الاعتماد عليها ليست مرادفة "للدقة المطلقة" ، لأن المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية تنطوي على التقريب والتقديرات الاجتهادية، وإنما يقصد بذلك أن الأسلوب الذي تم اختياره لقياس نتائج عملية معينة أو حدث معين والإفصاح عن تلك النتائج – في ظل الظروف التي أحاطت بتلك العملية أو بذلك الحدث – يؤدي إلى معلومات تصور جوهر تلك العملية أو الحدث.

ب- قابلية المعلومات للمراجعة والتحقيق :

يقصد بذلك أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر – مستقل عن الشخص الأول – بتطبيق نفس الأساليب. ومن ثم ، فان المعلومات الأمينة التي يمكن الاعتماد عليها يجب أن تتوافر فيها هذه الخاصية بحيث يمكن التثبت منها وإقامة الدليل على صحتها – غير أنه يلاحظ أن القياس المحاسبي والإفصاح لا يمكن أن يتسما بالموضوعية الكاملة لأن قياس المعلومات المالية أو الإفصاح عنها لا يعتبر قياسا علميا كاملا. ويرجع السبب في ذلك إلى أن المادة التي تخضع لهذا القياس لا يمكن تحديدها تحديدا موضوعيا حاسما، فمن المعلوم أن النشاط الذي تزاوله المنشآت لا يخضع للتحليل العلمي كما أن ذلك النشاط لا يتم وفقا لمعادلات رياضية وبالتالي،

1-1.indd 82 10/13/2014 02:04:09

فإن المعلومات التي تستمد من المحاسبة المالية لا تتصف بأنها – في كافة الأحوال – معلومات موضوعية بصورة قاطعة، ومع ذلك فإن قابلية هذه المعلومات للتحقيق تؤدي إلى زيادة منفعتها – أو بعبارة أخرى – إذا كانت أساليب القياس والإفصاح التي استخدمت لإعداد تلك المعلومات من شأنها أن تؤدي إلى نتائج يستطيع التثبت منها أشخاص مستقلون عن الأشخاص الذين قاموا بأعداد تلك النتائج.

وخلاصة القول ، أن خاصية الثقة بالمعلومات وإمكان الاعتماد عليها تعني أن أساليب القياس والإفصاح التي تم اختيارها لاستخراج النتائج وعرضها تعتبر أساليب مناسبة للظروف التي تحيط بها، وأن تطبيق هذه الأساليب قد تم بكيفية تسمح لأشخاص آخرين - مستقلين عمن قاموا بتطبيقها في المرة الأولى - بإعادة استخدامها للتثبت من تلك النتائج ، كما تعني هذه الخاصية أن المعلومات التي تم تقديمها تعتبر تصويرا دقيقا لجوهر الأحداث التي تنطوي عليها ، دون أن يعتريها تحريف أو تشوبها أخطاء ذات أهمية. يضاف إلى ذلك أن هناك جانبا آخر لهذه الخاصية ، يتمثل في حيدة المعلومات أو خلوها من التحيز.

ثالثا: حيدة المعلومات :

حيادية المعلومات - أو حيدتها - اصطلاح موجب يصف عدم التحيز. وتتداخل هذه الصفة تداخلا واضحا مع أمانة المعلومات لأن المعلومات المتحيزة - بحكم طبيعتها - معلومات لا يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها. وتوجه معلومات المحاسبة المالية التي تتصف بالحيدة للوفاء بالاحتياجات المشتركة لمن يستخدمون هذه المعلومات خارج المنشأة - دون افتراضات مسبقة عن احتياجات أية مجموعة معينة بالذات إلى تلك المعلومات - وتتسم معلومات المحاسبة المالية بأنها معلومات نزيهة خالية من التحيز صوب أية نتائج محددة مسبقا وتضع خاصية حيدة المعلومات واجباً على عاتق المسئولين عن وضع معايير المحاسبة المالية. كما تضع واجبا على عاتق المسئولين عن إعداد

1-1.indd 83 10/13/2014 02:04:10

القوائم المالية،وذلك فيما يتعلق باتخاذ قرارات منصفة بشأن الاختيار من بين الأساليب البديلة للقياس والإفصاح بحيث يكفل ذلك الاختيار تحقيق هدفين أساسيين هما: تقديم المعلومات ذات العلاقة الوثيقة بالأهداف التي تعد من أجلها، وتحقيق أمانة تلك المعلومات. ويتبين مما تقدم أن خاصية حيدة المعلومات المحاسبية تتطلب ما يأتي:

أ - أن يرتكز الاختيار من بين بدائل القياس والإفصاح على تقييم فاعلية كل من هذه البدائل في إنتاج المعلومات الملائمة - ذات العلاقة الوثيقة - وتحقيق أمانتها.

ب - فيما يتعلق بتطبيق طرق الإفصاح، أو أساليب القياس التي تتطلب الالتجاء إلى التقدير، يجب ألا تعمد إدارة المنشأة إلى المغالاة في هذه التقديرات أو بخسها - بغية تحقيق نتائج معينة ترغب - مسبقا - في التوصل إليها

رابعا: قابلية المعلومات للمقارنة :

تؤدي هذه الخاصية إلى تمكين من يستخدمون معلومات المحاسبة المالية من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المنشأة وأداء المنشآت الأخرى خلال فترة زمنية معينة ، كما تمكنهم من مقارنة أداء المنشأة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة. وتنشأ أوجه التشابه والاختلاف نتيجة تشابه أو اختلاف الظروف والأحداث التي تتأثر بها المنشآت المختلفة أو الظروف التي تتأثر بها نفس المنشأة خلال الفترات الزمنية المتعاقبة. وجدير بالملاحظة أن أوجه التشابه أو الاختلاف الحقيقية لا تنبع من تشابه أو اختلاف أساليب القياس وطرق الإفصاح. ومن ثم فان معلومات المحاسبة المالية تصبح ذات فائدة أكبر كلما استخدمت أساليب مماثلة للقياس وكلما استخدمت طرق مماثلة للإفصاح عن الأحداث المتشابهة. ورغم أن هناك بعض التداخل فيما بين قابلية المعلومات للمقارنة وبين ملائمة المعلومات وأمانتها. فإن الجوانب المتعددة للخاصية الأولى تعتبر

1-1.indd 84 10/13/2014 02:04:10

على قدر كبير من الأهمية في إتاحة معلومات المحاسبة المالية التي يستفيد منها من يستخدمون هذه المعلومات مما يبرر اعتبارها على حدة. ولهذه الخاصية جانبان - لكل منهما مغزاه فيما يتعلق بمنفعة المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية، وهما

أ - إمكان المقارنة بين نتائج المدد المختلفة لنفس الوحدة المحاسبية ونعني بذلك «الثبات أو الاستمرارية» ويمكن إجراء هذه المقارنة إذا توافرت الشروط الآتية:

١- إمكانية مقارنة ما يحتويه كل رقم ـ بمعنى إمكانية مقارنة البنود المتعددة التي تم تجميعها في مقدار واحد عند عرض النتائج في القوائم المالية، مع مراعاة تجميع نفس البنود في مقدار واحد أيضا من فترة لأخرى.

٢- إمكانية المقارنة بوحدة نقدية متجانسة ، بمعنى أن الوحدات النقدية المستخدمة في أية مجموعة متناسقة من القوائم المالية لفترة زمنية معينة يجب أن تتطابق أو تتماثل مع الوحدات النقدية المستخدمة في القوائم المالية التي تعد في فترة زمنية أخرى، وبالتالي يجب إعادة تصوير القوائم المالية للفترات الزمنية السابقة إذا اختلفت القوة الشرائية - بصورة جوهرية - للدينار التي استخدمت في إعداد تلك القوائم، وذلك حتى يتسنى إجراء المقارنة بين هذه القوائم على أساس موحد.

٣- إمكانية مقارنة نماذج العرض بمعنى أنه يشترط استخدام نفس النماذج لتقديم المعلومات من فترة لأخرى.

٤- إمكانية مقارنة الفترات الزمنية التي تعد عنها القوائم المالية بمعنى أن تكون هذه الفترات متماثلة.

٥- إمكانية مقارنة طرق القياس وأساليب الإفصاح من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى بمعنى ثبات هذه الطرق والأساليب أو في

1-1.indd 85 10/13/2014 02:04:10

حالة تغييرها يتم الإفصاح عن تأثير هذه التغيرات.

٦- الإفصاح عن التغييرات في الظروف التي تؤثر على المنشأة أو في طبيعة الأحداث التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى.

ب - إمكان المقارنة بين الوحدات المحاسبية المختلفة وخاصة تلك الوحدات ذات الأنشطة المماثلة. ويمكن إجراء هذه المقارنة إذا توافرت الشروط التالية :

١.الشروط الستة السابقة للمقارنة بين نتائج المدد المختلفة لنفس الوحدة المحاسبية.

٢. إلغاء الطرق البديلة لقياس أو الإفصاح عن الأحداث المماثلة في جوهرها.

٣.الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الوحدات المحاسبية المختلفة.

خامسا:التوقيت الملائم :

يقصد بالتوقيت الملائم ، تقديم المعلومات في حينها بمعنى أنه يجب إتاحة معلومات المحاسبة المالية لمن يستخدمونها عندما يحتاجون إليها. وذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها، أو إذا تراخى تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها بحيث تفقد فعاليتها في اتخذا قرارات على أساسها. وجدير بالملاحظة أن المعلومات لا تستمد منفعتها من مجرد إتاحتها في الوقت الملائم، فهناك عوامل أخرى إلى جانب ذلك، إلا أن التباطؤ في إتاحة هذه المعلومات يؤدي إلى تقليل منفعتها أو ضياع تلك المنفعة، وللتوقيت الملائم جانبان :

أ - دورية القوائم المالية بمعنى طول أقصر فترة تعد عنها القوائم

1-1.indd 86 10/13/2014 02:04:10

المالية. فقد تكون هذه الفترة طويلة نسبيا ، وبالتالي يمكن إتاحة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في مواعيد دورية متباعدة، أو تكون هذه الفترة قصيرة نسبيا ، وبالتالي يمكن إتاحة هذه المعلومات في مواعيد دورية متقاربة. غير أنه إذا كانت الفترة الزمنية قصيرة بشكل ملحوظ فإن المعلومات التي تشملها قائمة الدخل قد تتأثر - إلى درجة كبيرة - بالتغيرات الموسمية أو العشوائية التي تتأثر بها أنشطة المنشأة إلى الحد الذي قد تصبح فيه المعلومات مضللة أو غير جديرة بالوقت الذي تستغرقه دراستها. أما إذا كانت الفترة الزمنية طويلة بشكل ملحوظ فإن على من يستخدم هذه المعلومات أن ينتظر طويلا قبل أن يتمكن من الحصول عليها، وحينئذ قد يتعذر الاستفادة منها في تقييم محصلة البدائل التي تواجهه.

ب - المدة التي تنقضي بين نهاية الفترة الزمنية التي تعد عنها القوائم المالية وبين تاريخ إصدار تلك التقارير، وإتاحتها للتداول، إذ أنه كلما كان ذلك الفارق الزمني طويلا كلما قلت منفعة المعلومات المالية التي تشملها تلك القوائم.

ويتضح مما تقدم أن تحديد الفترة الزمنية المثلى التي تعد عنها القوائم المالية، والحد الأدنى للفجوة الزمنية التي تفصل بين تلك الفترة وتاريخ إصدار القوائم المالية يعتبران من المعايير الهامة لمنفعة المعلومات المحاسبية، كما يتضح أن هذين المعيارين يرتبطان بوظيفة إعداد القوائم المالية أكثر من ارتباطهما بتجميع بيانات المحاسبة المالية وقياسها

سادسا: قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب :

لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية، كما تتوقف على

1-1.indd 87 10/13/2014 02:04:11

قدرات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية أخرى.

وبالتالي، فإنه يتعين على من يضعون معايير المحاسبة، كما يتعين على من يقومون بأعداد القوائم المالية أن يكونوا على بينة من قدرات من يستخدمون هذه القوائم وحدود تلك القدرات، وذلك حتى يتسنى تحقيق الاتصال الذي يكفل إبلاغ البيانات التي تشملها تلك القوائم.

إن هذه الخاصية من خصائص المعلومات المفيدة يجب أن تلقي قدرا متساوياً من اهتمام الفريقين المشار إليهم، بمعنى أن من يقومون بوضع معايير المحاسبة عليهم أن يضعوا نصب أعينهم أن هذه المعايير لا توضع لمنفعة من يقومون بإعداد القوائم المالية، وإنما توضع لمنفعة من يستخدمون تلك القوائم لتقييم محصلة البدائل التي تواجههم. ومن ثم فإن قدراتهم - وحدود هذه القدرات - يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند وضع هذه المعايير - حكمها في ذلك حكم باقي العوامل الهامة في هذا المجال - وبالمثل، فإن من يقومون بإعداد القوائم المالية عليهم أن يضعوا نصب أعينهم أن هذه القوائم لا تعد لمنفعة المحاسبين الآخرين، وإنما تعد لمنفعة من يستخدمونها خارج المنشأة ، وأن هؤلاء قد لا تكون لديهم سوى معرفة محدودة بالمحاسبة المالية ، وربما كانوا يفتقرون تماما إلى مثل هذه المعرفة، ومن ثم يجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار عند تصميم نماذج القوائم المالية وعند صياغة الإيضاحات التي ترفق بها.

وبناء على ما تقدم فان الإجراءات الآتية تسهم في إمكانية فهم معلومات المحاسبة المالية واستيعابها: تصنيف البيانات في مجموعات ذات مغزى لمن يستخدمون القوائم المالية وليس للمحاسبين وحدهم ، الاستعانة بعناوين واضحة المعنى سهلة الفهم. وضع البيانات المترابطة مقابل بعضها البعض، تقديم الأرقام الدالة على المؤشرات التي يرغب من يستخدمون هذه القوائم - عادة - في معرفتها.

1-1.indd 88 10/13/2014 02:04:11

سابعا: الأهمية النسبية والإفصاح العام الأمثل :

يرتبط هذان المفهومان ببعضهم ، كما أنهما يرتبطان معا بمفهومي الملائمة وأمانة المعلومات. ويرجع السبب في ارتباط الأهمية النسبية بالإفصاح الأمثل إلى أن المعلومات الهامة يتعين الإفصاح عنها، كما أن المعلومات التي لا يتم الإفصاح عنها يفترض -مسبقا- إنها غير هامة.

أما السبب في ارتباط مفهومي الأهمية النسبية والإفصاح الأمثل معا بمفهوم الملائمة فيرجع إلى أن المعلومات التي ليست لها علاقة وثيقة بأهداف القوائم المالية تعتبر - بطبيعتها - معلومات غير هامة، وبالتالي ليس هناك ما يدعـو إلى الإفصاح عنها.

وبالمثل ، فإن الأهمية النسبية والإفصاح الأمثل يرتبطان معا بمفهوم أمانة المعلومات وإمكان الاعتماد عليها ، وذلك على أساس أن القوائم المالية التي يمكن الاعتماد عليها يجب أن تفصح عن كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية. وكثيرا ما تنطوي المحاسبة المالية - باعتبارها وسيلة قياس وإيصال - على تقديرات اجتهادية تعتمد إلى حد كبير على تقييم مستوى الأهمية. وجدير بالملاحظة أن مستوى الأهمية – في المحاسبة المالية - مسألة نسبية تعتمد على خصائص كمية وخصائص نوعية، أو على خليط منهما معا. وبصفة عامة يعتبر البند ذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو عدم الإفصاح عنه أو عرضه بصورة غير صحيحة إلى تحريف المعلومات التي تشملها القوائم المالية على نحو يؤثر على من يستخدمون هذه القوائم عند تقييم البدائل أو اتخاذ القرارات.

وتستلزم خاصية الأهمية النسبية توجيه الاهتمام إلى من يستخدمون القوائم المالية، والتعرف على ما يحتاجونه من المعلومات. وقد حددت أهداف المحاسبة المالية المستفيدين الرئيسيين للقوائم المالية واحتياجاتهم المشتركة من المعلومات.

1-1.indd 89 10/13/2014 02:04:11

وفي ضوء ما جاء بذلك البحث يعتبر البند ذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو عدم الإفصاح عنه أو عرضه بصورة غير صحيحة إلى تشويه المعلومات التي تشملها القوائم المالية مما يؤدي إلى التأثير على تقييم المستفيدين الخارجيين الرئيسيين للنتائج التي تترتب على الاحتفاظ بعلاقاتهم الحالية مع الوحدة المحاسبية أو تكوين علاقات جديدة مع تلك الوحدة. ولكي يتسنى تحديد الأهمية النسبية لبند معين يجب أن تؤخذ طبيعة ذلك البند وقيمته في الاعتبار، ومن المعتاد أن يتم تقييم هذين العاملين معا ، غير أن أحدهما قد يكون هو العامل الحاسم في ظروف معينة، وتتمثل الخصائص النوعية التي تتسم بها طبيعة البند فيما يلي:

أ - الأهمية الأساسية للعملية، أو الحدث، أو الظروف التي تعكس البند - سواء كانت غير عادية أو غير متوقعة ، أو غير ملاءمة، أو مخالفة للنظام الأساسي للمنشأة.

ب - الأهمية الأساسية للبند كمؤشر للمسار الذي يحتمل أن تسلكه الأحداث المقبلة سواء كان ذلك في صورة أنشطة جديدة، أو إدخال تغييرات جوهرية على الأنشطة القائمة، أو تعديل أساليب تأدية الأعمال التي تزاولها المنشأة.

وتتمثل الخصائص الكمية التي يتسم بها البند - أي قيمة البند أو مقداره - فيما يلي :

أ - مقدار البند منسوبا إلى التوقعات العادية.

ب- حجم البند منسوبا إلى أساس ملائم ، ومن أمثلة ذلك فيما يتعلق بقائمة الدخل: نسبة كل بند من البنود التي تشملها هذه القائمة إلى الدخل من التشغيل للسنة الجارية، أو نسبة كل من هذه البنود إلى متوسط الدخل من التشغيل للسنوات الخمس الماضية بما فيها السنة الجارية . وفيما يتعلق بقائمة المركز المالي: نسبة كل بند

1-1.indd 90 10/13/2014 02:04:11

من البنود التي تشملها هذه القائمة إلى حقوق أصحاب رأس المال، أو نسبة كل من هذه البنود إلى إجمالي المجموعة التي يقع فيها ذلك البند كمجموعة الأصول المتداولة، أو مجموعة الخصوم طويلة الأجل.

ويسهم الإفصاح الأمثل في زيادة منفعة معلومات المحاسبة المالية، ومن ثم فان القوائم المالية يجب أن تكشف عن كافة المعلومات التي تجعلها غير مضللة، ولكن ينبغي أن يتركز الإفصاح في التأكيد على المعلومات التي يتعين إبرازها بصورة خاصة وهي المعلومات الملائمة ذات الأهمية النسبية .

وهناك جانبان للإفصاح الأمثل هما: التجميع الأمثل للبنود، وإضفاء الشرح الأمثل على البيانات، وبقدر ما يتعلق الأمر بالتجميع الأمثل للمفردات في مجموعات ملائمة ، يجب أن تشتمل القوائم المالية على التفاصيل التي تكفي لتزويد من يستخدمونها بالمعلومات المطلوبة عن الأنواع المختلفة من الأصول والخصوم ، وحقوق أصحاب رأس المال ، والإيرادات ، والمصروفات ، والمكاسب، والخسائر ، والتدفق النقدي. غير أن التفاصيل التي تزيد عن الحد الملائم قد تؤدي إلى إرباك من يستخدم هذه القوائم، إذ أنه يحتاج إلى دراسة قدر كبير من البيانات التفصيلية لكي يستخلص منها المعلومات الأساسية التي يحتاجها، وفضلاً عن ذلك فإنه لا ينبغي أن تظهر البنود غير الهامة كمفردات مستقلة حتى لا يؤدي الإفراط في سرد التفاصيل إلى إغفال البيانات الهامة.

وفيما يتعلق بالشرح الأمثل للبيانات، يجب إضافة شرح تكميلي للعناوين الرئيسية، والفرعية والقيم المالية التي تشملها القوائم بما يكفل توضيح كل منها، كما يجب تفادي وضع المعلومات الهامة في خضم من التفاصيل الضئيلة الأهمية. هذا ، وتعتبر الإيضاحات التي تلحق بالقوائم المالية ضرورية لشرح وجهة نظر الإدارة ، كما تعتبر ضرورية لشرح حدود استخدامات هذه القوائم ، إلا أن هذه البيانات قد

1-1.indd 91 10/13/2014 02:04:12

تكون مطولة أو مقتضبة بدرجة تتناقض مع الإفصاح الأمثل، ويتوقف ذلك - جزئيا - على قدرات من يستخدمون القوائم المالية.

ومهما كانت الظروف ، فإنه يتعين على المسئولين عن وضع معايير المحاسبة، كما يتعين على المختصين بإعداد القوائم المالية أن يكون الإفصاح الأمثل من بين الأغراض التي يهدفون إلى تحقيقها، باعتبار أن ذلك الإفصاح خطوة هامة نحو تقديم المعلومات المفيدة.

نظم قيد العمليات المالية في الدفاتر:

سوف نستهل هذه النقطة بالمفهوم الفني للمحاسبة و الذي ينص على أنها» تسجيل و تبويب و تلخيص و عرض المعلومات المالية و تقديمها للمستفيدين»، و هذه النقطة تتعلّق بالجزء الأول من هذه المفهوم و التي تتناول جانب التسجيل و الذي يعني القيد أو التدوين في سجلات مُصممّة خصيصاً لإثبات العمليات المالية التي تمارسها المنشأة، و التي نحن بصدد تسجيل عملياتها. و عموماً توجد طريقتان لتسجيل العمليات المالية في الدفاتر:

أ- طريقة القيد المفرد Method Entry Single: و هي تقوم على أساس تسجيل طرف واحد للعملية المالية التي تنفذّها المنشأة، هذا الطرف هو الطرف الذي يهم التاجر أو المنشأة، و هي طريقة تقليدية لإثبات العمليات المالية في الدفاتر، فعلى سبيل المثال أفترض أن التاجر "حسان" باع بضاعة على الحساب بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه للزبون "أحمد" فإنّ التاجر "حسان" سوف يسجّل في الدفتر (تقليدية) صفحة تحمل اسم أحمد و يكون مطلوباً منه مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه، فما يهم التاجر هنا إثبات الدين الذي على أحمد دون الاهتمام بالطرف الآخر للعملية المالية. لذلك فإنّ هذه الطريقة لا تصلح للتطبيق في المنشآت التي تتعامل مع عدد كبير من الجمهور أو العملاء، بالإضافة إلى أنّ هذه الطريقة في الإثبات تغفِل الطرف الآخر للعملية و الذي لا يقِل أهمية عن

1-1.indd 92 10/13/2014 02:04:12

الطرف الذي يتم إثباته، و ذلك لأغراض عملية التحليل.

ب- طريقة القيد المزدوج Method Entry Double : تفترض هذه الطريقة أنّ لكل عملية مالية طرفان، و مصطلح العملية كما سبق أن أوضحنا يقصد بها العملية التبادلية سواء للسلع أو الخدمات و المقابل المادي (النقدي) لهذه السلع أو الخدمات.إذن تقوم هذه الطريقة على أساس الثنائية في المحاسبة، و هي أنّ كل عملية مالية تحدث تؤثّر على طرفين و بالتساوي، و لكن التأثير يكون موجباً في طرف و سالباً في الطرف الآخر بنفس المقدار. و على هذا الأساس يمكن تسجيل العمليات المالية في الدفاتر المحاسبية. و يتميّز نظام القيد المزدوج بما يلي:

١-يحقق الدقة الحسابية في الدفاتر.

٢-يعتبر طريقة سليمة لاستخراج نتيجة أعمال الوحدة المحاسبية و تصوير مركزها المالي.

٣-يتوافق مع الطرق المختلفة لتنظيم الدفاتر المحاسبية.

و توجد العديد من الطرق التي تفسّر تطبيق القيد المزدوج في المحاسبة منها:

١- طريقة تشخيص الحسابات Method personification The

٢- طريقة معادلة الميزانية Method sheet Balance of Equation The

٣- طريقة العمليات Method Transactions The

أولاً:طريقة تشخيص الحسابات:

تقوم على أساس أنّ وراء كل عملية تبادلية شخص أو أشخاص أو طرف يأخذ و آخر يعطي، فمثلاً إذا أعطى أحمد مبلغ ٥٠٠٠ جنيه لمحمد فإنّ تحليل العملية يكون:

1-1.indd 93 10/13/2014 02:04:12

الطرف الأول	الطرف الثاني
الآخذ	العاطي
المدين	الدائن
محمد	أحمد

و يصعب تطبيق هذه الطريقة في حالة عدم وجود أشخاص، كما أنها صعبة التطبيق في الواقع العملي خصوصاً في محاسبة الشركات الكبيرة.

ثانياً:طريقة معادلة الميزانية:

و هي تقوم على أساس أنّ هناك توازن في طرفي معادلة الميزانية، بمعنى أنّ كل عملية مالية بالضرورة تؤثر على طرف المعادلة بالزيادة أو بالنقص، كما قد يكون التأثير في طرَف واحد و هنا يشترط أن يتم تسجيل العملية المالية مرة بالزيادة و مرة بالنقص، و المثال التالي يوضِح طريقة القيد وفقاً لمعادلة الميزانية:

في ٢٠٠٨/١/١م بدأ إبراهيم أعماله التجارية برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠ جنيه نقداً.

في ٥ منه اشترى أثاث بمبلغ ١٠٠٠٠جنيه نقداً.

في ٧ منه قدّم استشارات فنية لإحدى المنشآت بمبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه و استلم القيمة بشيك أودعها البنك.

في ١٠ منه اشترى بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه نقداً.

في ١٧ منه باع بضاعة على الحساب بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه لمحمود.

في ٢٠ منه دفع مرتبات العاملين نقداً بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه.

في ٢٥منه حصّل من محمود مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه نقداً.

في ٢٧ منه دفع المصروفات الآتية نقداً:

مياه و إنارة ١٠٠٠ج، مصاريف تلفون ٥٠٠ج، الإيجار ١٥٠٠ج

1-1.indd 94 10/13/2014 02:04:12

في ٣٠ منه اشترى بضاعة على الحساب من أسعد بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه.

في ٣١ منه باع بضاعة نقداً بمبلغ ١٩٠٠٠ جنيه.

المطلوب: ١) بيان أثر العمليات السابقة على معادلة الميزانية.

٢) إعداد قائمة الوضع المالي كما هي عليه في ٢٠٠٨/١/٣١م.

الحل:

١)بيان أثر العمليات المالية على معادلة الميزانية:

بدءاً يجب وضع معادلة الميزانية بشكلها الذي تمّ الحصول عليه سابقاً؛ و التي كانت على الشكل الآتي:

الأصـــــــــــول = الخصـــوم + حقوق الملكيـــــــة

أو الأصول = الخصوم + رأس المال + الإيرادات - المصروفات

إذن من كافة العمليات السابقة يجب أن نحدد الأصل و الخصم و رأس المال و الإيرادات و المصروفات. و للتوضيح بصورة أكثر تفصيلا سوف نضع هذه المعادلة في شكل الجدول التالي، بعد تحديد العناصر المكوّنة لمعادلة الميزانية، و يتم في نهاية كل يوم تجميع كافة العناصَر و ترحيلها لليوم التالي كما يلي:

1-1.indd 95 10/13/2014 02:04:13

التاريخ	بيان	الأصول =				الخصوم	+رأس	+الإيرادات		(المصروفات)			
		نقدية	أثاث	بنك	مدينون	دائنون	المال	استشارات	مبيعات	مشتريات	مرتبات العاملين	مصروف تلفون و المياه و الإنارة	الإيجار
٢٠٠٨/٠١/٠١	بدأ إبراهيم أعماله	١٠٠٠٠٠					١٠٠٠٠٠						
	اشترى أثاث نقداً	-١٠٠٠٠	١٠٠٠٠										
٢٠٠٨/٠١/٠٥		٩٠٠٠٠	١٠٠٠٠				١٠٠٠٠٠						
	قدم استشارات بشيك على البنك			٧٠٠٠٠				٧٠٠٠٠					
٢٠٠٨/٠١/٠٧		٩٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٧٠٠٠٠			١٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠					
	اشترى بضاعة نقداً	-٢٠٠٠٠								٢٠٠٠٠			
٢٠٠٨/٠١/١٠		٧٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٧٠٠٠٠			١٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠		-٢٠٠٠٠			
	بيع بضاعة على الحساب				٥٠٠٠٠				٥٠٠٠٠				
٢٠٠٨/١/١٧		٧٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٥٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	-٢٠٠٠٠			
	دفع مرتبات العاملين نقداً	-١٥٠٠٠									١٥٠٠٠		
٢٠٠٨/١/٢٠		٥٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٥٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	-٢٠٠٠٠	-١٥٠٠٠		
	حصّل مبلغ من المدينين	٣٠٠٠٠			-٣٠٠٠٠								
٢٠٠٨/١/٢٥		٨٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٢٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	-٢٠٠٠٠	-١٥٠٠٠		
	دفع مصروفات مختلفة نقداً	-٣٠٠٠										١٥٠٠	١٥٠٠
٢٠٠٨/١/٢٧		٨٢٠٠٠	١٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٢٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	-٢٠٠٠٠	-١٥٠٠٠	-١٥٠٠	-١٥٠٠
	شراء بضاعة على الحساب					١٥٠٠٠				١٥٠٠٠			
٢٠٠٨/١/٣٠		٨٢٠٠٠	١٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	-٣٥٠٠٠	-١٥٠٠٠	-١٥٠٠	-١٥٠٠
	بيع بضاعة نقداً	١٩٠٠٠							١٩٠٠٠				
٢٠٠٨/١/٣١		١٠١٠٠٠	١٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٦٩٠٠٠	-٣٥٠٠٠	-١٥٠٠٠	-١٥٠٠	-١٥٠٠

1-1.indd 96 10/13/2014 02:04:13

و بناءً على ذلك يمكن تحديد نتيجة أعمال منشأة إبراهيم كما يلي:

الإيرادات:		
استشارات فنية		٧٠٠٠٠
المبيعات	٦٩٠٠٠	
إجمالي الإيرادات		١٣٩٠٠٠
يخصم المصروفات:		
المشتريات	(٣٥٠٠٠)	
مصاريف التلفون	(٥٠٠)	
مصاريف المياه و إنارة	(١٠٠٠)	
مصاريف الإيجار	(١٥٠٠)	
رواتب العمال و الموظفين	(١٥٠٠٠)	
إجمالي المصروفات		(٥٣٠٠٠)
صافي الأرباح		٨٦٠٠٠

و يمكن تصوير المركز المالي لمنشأة إبراهيم كما هي عليه في ٢٠٠٨/١/٣١م كما يلي:

الأصول		الخصوم	
الأثاث	١٠٠٠٠	رأس المال	١٠٠٠٠٠
النقدية	١٠١٠٠٠	+ صافي الأرباح	٨٦٠٠٠
البنك	٧٠٠٠٠	حقوق الملكية	١٨٦٠٠٠
المدينون	٢٠٠٠٠	الدائنون	١٥٠٠٠
إجمالي الأصول	٢٠١٠٠٠	إجمالي الخصوم و حقوق الملكية	٢٠١٠٠٠

1-1.indd 97 10/13/2014 02:04:13

و نجد أنّ هذه التقارير يعبر عنها بالقوائم المالية و هي وسيلة المحاسبة لتوصيل المعلومات المالية للمستخدمين أو المستفيدين من الوحدة المحاسبية التي يتم التقرير عن نتائج أعمالها أو وضعها المالي، حيث يطلق على القائمة الأولى قائمة نتيجة الأعمال أو قائمة الدخل، بينما يطلق على القائمة الثانية قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية، و سوف نتعرّض لهذه القوائم بالتفصيل في الفصل الأخير من هذه المؤلّف إن شاء الله.

ثالثاً:طريقة العمليات:

وفقاً لهذه الطريقة فإنه يتم النظر إلى الوحدة المحاسبية كوحدة مستقلة، و يتحدد أثر العملية المالية على أطرافها حسب تأثيرها على الوحدة المحاسبية، فالعمليات إما تؤدي إلى دخول منافع إلى الوحدة المحاسبية من الخارج أو خروج منافع من الوحدة المحاسبية إلى الخارج، و على هذا الأساس فإنّ الحسابات التي تمثّل منافع واردة إلى الوحدة المحاسبية تكون مدينة (منه)، و الحسابات التي وردت منها تلك المنافع تكون دائنة (له)، و العكس صحيح.فمن المثال السابق يكون التحليل كما يلي:

رقم العملية	التاريخ	الطرف	الطرف المدين	المبلغ	
١	٢٠٠٨/١/١	رأس المال	الخزينة	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
٢	٢٠٠٨/١/٥	الخزينة	الأثاث	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
٣	٢٠٠٨/١/٧	إيراد الاستشارات	البنك	٧٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
٤	٢٠٠٨/١/١٠	الخزينة	المشتريات	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
٥	٢٠٠٨/١/١٧	المبيعات	المدينون	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
٦	٢٠٠٨/١/٢٠	الخزينة	مرتبات العاملين	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
٧	٢٠٠٨/١/٢٥	المدينون	الخزينة	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
٨	٢٠٨/١/٢٧	الخزينة	مصروف المياه و الإنارة + مصروف التلفون + الإيجار	٣٠٠٠	٣٠٠٠
٩	٢٠٠٨/١/٣٠	الدائنون	المشتريات	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
١٠	٢٠٠٨/١/٣١	المبيعات	الخزينة	١٩٠٠٠	١٩٠٠٠

1-1.indd 98 10/13/2014 02:04:13

لاحظ القيد رقم (٨) نجد فيه أنّ الجانب المدين منه يتكوّن من أكثر من طرف و يسمى هذا النوع من القيود بالقيود المركّبة، أي يتعدد فيه الطرف المدين أو الدائن.

1-1.indd 99 10/13/2014 02:04:13

تطبيقات الفصل الأول

الأسئلة:

١- أدّت التطورات المعاصرة في بيئة الأعمال و زيادة الاتجاه نحو إنشاء شركات المساهمة و تنشيط أسواق المال إلى زيادة الحاجة إلى معلومات مالية مفيدة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة. ناقش ذلك.

٢- عرِّف المحاسبة. و ما هي الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها؟

٣- أذكر أهداف التقارير المالية ذات الغرض العام، و ما هي حدود استخداماتها؟

٤- تناول بالشرح و التحليل طبيعة المعلومات التي يمكن إنتاجها بواسطة المحاسبة المالية.

٥- لماذا يفترِض المحاسب وجود الوحدة المحاسبية؟

٦- لماذا يفترِض المحاسب الاستمرارية للمشروعات؟

٧- يفترِض المحاسب ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد؛ هل يتسق هذا الفرض مع البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها المحاسبة الآن؟

٨- ما هي المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؟ و ما أهميتها للمحاسبة؟

٩- كيف يتم الاعتراف بالإيرادات عموماً؟ و ما هي الاستثناءات على القاعدة العامة للاعتراف بالإيرادات؟

١٠- ما المقصود بالمصطلحات التالية: الأصول، الخصوم، رأس المال، الإيرادات، المصروفات، المكاسب و الخسائر، صافي الدخل أو الخسارة، استثمارات أصحاب رأس المال و التوزيعات عليهم،

1-1.indd 100 10/13/2014 02:04:13

الأحداث و العمليات و الظروف.

١١- ماذا يقصد بالأهمية النسبية في المحاسبة؟ و ماذا يقصد بالإفصاح الأمثل؟ ثم وضِّح كيف ترتبط الأهمية النسبية مع الإفصاح الأمثل؟

١٢- ما المقصود بقابلية المعلومات للفهم؟ و قابليتها للمقارنة؟

١٣- هات أمثِلة للعمليات التي لها التأثير التالي على العناصر الآتية:

- تزيد في النقدية، و تنقص في أصل آخر.
- تنقص في النقدية، و تزيد في أصل آخر.
- تزيد أصل، و تزيد خصم.
- تزيد في مصروف، و تزيد خصم.
- تزيد في أصل غير النقدية، و تزيد الإيرادات.
- تنقص أصل، و تنقص التزام.
- تنقص النقدية، و ينقص رأس المال.

١٤- ناقش مفهوم التكلفة التاريخية و مقارنته بالتكلفة الجارية.

حالات تطبيقية:

❖ في ٢٠٠٨/١/١م قرر الدكتور أحمد افتتاح مستشفى خاص برأس مال قدره ٣٠٠٠٠ جنيه نقداً وضعها في خزينة المستشفى.

في ٢ منه قام بشراء مبنى نقداً بمبلغ ٣٦٠٠ جنيه.

في ٣ منه قام بشراء أجهزة طبية بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه نقداً.

في ٤ منه قام بشراء أثاث للمستشفى بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه على الحساب

1-1.indd 101 10/13/2014 02:04:13

من محلات الهدى.

في ٥ منه قام بشراء بعض المستلزمات الطبية بمبلغ ١٠٠٠ جنيه و وقّع على سند إذني بقيمتها لمصلحة صيدلية درر.

في ٧ منه قام بشراء سيارة مجهّزة لنقل المرضى إلى المستشفى قيمتها ١٠٠٠٠ جنيه و سدّد نصف قيمتها نقداً و الباقي يستحق السداد في ٢٠٠٩/١/١م.

في ١٥ منه قام بتحرير فواتير للمرضى عن النصف الأول من يناير مقابل الخدمات التي أداها لهم قيمتها ٢٠٠٠ جنيه، حصّل منها نقداً ١٥٠٠ جنيه، و الباقي بشيك.

في ١٩ منه قام بسحب مبلغ ٢٠٠٠ جنيه من الخزينة و أودعها البنك باسم المستشفى.

في ٢٥ منه قام بسحب مبلغ ٥٠٠ جنيه من الصندوق لمصروفاته الخاصة.

في ٣٠ منه قام بتحرير فواتير للمرضى عن النصف الثاني من يناير قيمتها ٣٠٠٠ جنيه مقابل الخدمات التي أداها لهم.

في ٣١ منه قام بسداد المصروفات التالية نقداً: أجور و مرتبات ٣٠٠ جنيه، فاتورة تلفون ٥٠ جنيه، فاتورة مياه و كهرباء ٥٠ جنيه.

في ٣١ منه قام بجرد المستلزمات الطبية فوجد أنّ قيمتها ٥٠٠ جنيه، و الباقي تمّ استخدامه أثناء الشهر.

بلغت المتحصلات النقدية في ٢٠٠٨/١/٣١م من قيمة الفواتير ٢٥٠٠ جنيه.

المطلوب: بيان أثر العمليات السابقة على معادلة المركز المالي لمستشفى الدكتور أحمد.

1-1.indd 102 10/13/2014 02:04:13

❖ افتتح محمد شركة الفتح للأدوات الكهربائية برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠ جنيه ممثلاً في: ٥٠٠٠٠ جنيه نقدية بالصندوق، ٢٠٠٠٠ جنيه نقدية بالبنك، ٣٠٠٠٠ جنيه أثاث.

وقد تمّت العمليات التالية خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٨م:

- دفع إيجار المحل عن شهر أكتوبر و قدره ٥٠٠ جنيه نقداً.
- اشترى أثاث نقداً قيمته ٢٠٠٠٠جنيه.
- اشترى أثاث على الحساب من محلات الجمهورية قيمته ١٠٠٠٠ جنيه.
- بلغت قيمة الخدمات المقدمة للعملاء ٣٠٠٠٠ جنيه نقداً.
- بلغت قيمة الخدمات المقدمة للعملاء على الحساب لمحلات حسون مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه.
- بلغت قيمة النقدية المسحوبة لاستخدامه الشخصي ١٠٠٠ جنيه.
- بلغت قيمة الأجور و المرتبات عن الشهر ٢٠٠٠ جنيه نقداً.

المطلوب:

١-تصوير الميزانية العمومية الافتتاحية لشركة الفتح.

٢-بيان أثر العمليات السابقة على معادلة الميزانية.

❖ فيما يلي العناصر المختلفة التي تُظهر الحالة المالية لشركة الحمد لصيانة السيارات في ٢٠٠٥/٨/٣٠م (المبالغ بالجنيه):

الدائنون	٩٠٠٠	الأراضي	٤٠٠٠٠
المدينون	٨٠٠	الأجهزة و المعدات	٨٥٠٠٠
المباني	٦٠٠٠٠	أوراق الدفع	٣٢٠٠٠
رأس المال	٥٠٠٠٠	الأرباح	٩٩٤٠٠

1-1.indd 103 10/13/2014 02:04:13

النقدية	؟؟؟	المهمات	٤٠٠

المطلوب: إيجاد قيمة النقدية.

- بلغ مجموع قيمة الأصول في شركة السهام ٦٨٠٠٠٠ جنيه، و مجموع حقوق الملكية ٣٠٥٠٠٠، كم تبلغ قيمة الالتزامات؟

- فيما يلي الميزانية العمومية لشركة الرضوان في ٢٠٠٧/١٢/٣١م (المبالغ بالجنيهات):

الأصول		الخصوم و حقوق الملكية	
٧٨٦٠٠	أرباح العام	المدينون	١١٣٤٠٠
٣٢٧٠٠	النقدية	أوراق الدفع	٢٠٦٤٠٠
١٤٤٠٠	المباني	المهمات	٤٢٠٠
١٢٠٠٠٠	رأس المال	الأراضي	٨١٠٠٠
٤٩٥٠٠	السيارات	ضرائب مستحقة	١٩٨٠٠
٤٢٤٨٠٠	المجموع	المجموع	٤٢٤٨٠٠

أجب عن ما يلي:

١-هل هذه الميزانية صحيحة؟

٢-أعِد كتابة الميزانية بصورة سليمة كما تظهر في ٢٠٠٧/١٢/٣١م.

1-1.indd 104 10/13/2014 02:04:13

الفصل الثاني
القياس المحاسبي

2-1.indd 105 10/13/2014 02:12:12

2-1.indd 106 10/13/2014 02:12:12

الفصل الثاني: القياس المحاسبي

سوف يتم تناول هذا الفصل من خلال نقطتين هما:

- عمليات تجميع البيانات المحاسبية.
- الأخطاء المحاسبية و طرق معالجتها.

عمليات تجميع البيانات المحاسبية:

أوضحنا في الشكل رقم (١) منهج نظام المحاسبة المالية، و منه نجد أنّ المحاسبة المالية ما هي إلا نظام، و يتم تعريف نظام المحاسبة المالية بأنه مجموعة من المستندات و السجلات و الدفاتر و التقارير و الكشوف و الإجراءات الخاصة بحصر و تسجيل و تبويب و تلخيص المعاملات المالية بما يمكّن من إعداد التقارير (عن نتائج الأعمال و عن المركز المالي) و تَفسير هذه التقارير . و يمكن القول بأنّ نظام المحاسبة المالية ما هي إلا نظاماً فرعياً من النظام المحاسبي ككل، فهي تعمل على تجميع البيانات من واقع المستندات (مدخلات) و تسجيلها و تبويبها و تلخيصها في دفاتر مخصّصة لذلك (تشغيل) و ذلك للحصول على عرض ملائم (مخرجات) يقدّم للمستفيدين في شكل تقارير مالية. و بناءً على ذلك يمكن إعادة تصوير الشكل رقم(١) كما بالشكل رقم (٣) أدناه:

شكل رقم(٣)

نظام المحاسبة المالية

١-حازم أحمد يس، المحاسبة المالية في المنشآت الفردية، دون جهة للناشر، ١٩٨٦م، ص ٣٢

2-1.indd 107 10/13/2014 02:12:12

و سوف نتناول في هذا الحيّز أهمّ مكونات أو مقومات نظام المحاسبة المالية و التي تتمثّل في:

أ) المجموعة المستندية ب) المجموعة الدفترية ج) الآلات الحاسبة
د) التقارير المحاسبية هـ) الكادِر البشري المؤهّل و) دليل الحسابات.

أ- المجموعة المستندية:

و هي تمثّل مدخلات النظام المحاسبي، حيث يرتكِز تصميم النظام المحاسبي حول العمليات المختلفة التي تنفذها الوحدة الاقتصادية و تسجيل عملياتها من واقع المستندات المؤيّدة لها، و التي تتضمّن أدِلة الإثبات الموضوعية التي يمكن الرجوع إليها للتحقق من صحة هذه العمليات. و بالتالي تتوقّف صحة النتائج المحاسبية على مدى دقة المستندات المؤيدة لعمليات الوحدة الاقتصادية. و يتم تصنيف المستندات وفقاً لأسس محددة منها: مستندات حسب المصدر، مستندات حسب طبيعة العملية، مستندات حسب القيد.

أ/١- مستندات حسب المصدر: تقسّم إلى مستندات داخلية و خارجية، فالمستندات الداخلية هي التي تنشأ داخل المنشأة، و قد تتداول داخل المنشأة أو خارجها، و مثالها فاتورة المبيعات، و أوامر الشراء، و إذن صرف المواد....الخ، و يمكن للمنشأة أن تتحكّم في شكل و مضمون المستند في هذه الحالة. أما المستندات الخارجية فهي التي ترد للمنشأة من الغير و مثالها فاتورة الشراء، و كشف حساب البنك، و فاتورة الكهرباء....الخ، و هذا النوع من المستندات ليس للمنشأة دور في تصميمه أو التحكم في شكله و مضمونه، فهو يصمم و ينشأ خارج المنشأة، و تعتبر المستندات الخارجية أقوى في الإثبات من المستندات الداخلية.

أ/٢- المستندات حسب طبيعة العملية: تقسّم المستندات في هذه الحالة إلى مستندات قبض و مستندات دفع، فمستندات القبض تتعلّق بعمليات القبض في المنشأة مثل إيصال استلام النقدية، إيصال إيداع الشيكات أو النقدية بالبنك. أما مستندات الدفع فهي تتعلّق بعمليات الدفع بأنواعها

2-1.indd 108 10/13/2014 02:12:12

المختلفة في المنشأة و مثالها سندات الصرف و الشيكات.

أ/٣- المستندات حسب القيد: و يقصد بها المستندات التي تثبت عمليات لا ترتبط بالمقبوضات أو المدفوعات و مثالها أذونات التسوية. و يشترط في المستندات بصورة عامة أن تتضمّن جميع البيانات المطلوبة بطريقة منظّمة، كما يجب أن يكون لها عنوان واضح و أن تحمل اسم المنشأة التي تقوم بإصدارها، كما يتطلّب الأمر وجود نظام ملائم لحفظ المستندات يراعى فيه إمكانية الرجوع إليها و بسهولة، و كذلك المحافظة عليها من السرقة أو الضياع أو التلف.

و يجب التمييز بين استخدام المستندات كما يلي:

* مستندات لاتخاذ قرار مثل طلب شراء أصناف، إذن صرف يخوِّل لأمين المخزن صرف المواد المطلوبة للأقسام الفنية.

* مستندات لتسجيل قرار اتخذ فعلاً، مثل فاتورة الشراء- و التي تبيّن كمية المواد المشتراة و قيمتها و أصنافها-.

و بناءً على ما تقدّم يمكن توضيح أنواع المستندات كما بالشكل رقم (٤):

شكل رقم(٤)

تصنيف المستندات

حسب المصدر		حسب طبيعة العملية		حسب القيد
مستندات داخلية	مستندات خارجية	مستندات قبض	مستندات دفع	و الدفع- أذون التسوية

2-1.indd 109 10/13/2014 02:12:12

الغرض من استخدام المستندات:

١-تسجيل العمليات المنفّذة و المتعلِّقة بأوجه النشاط المختلفة للوحدة الاقتصادية.

٢-تمكّن من نقل البيانات أو المعلومات من شخص لآخر إما داخل الوحدة المحاسبية نفسها، أو في وحدة محاسبية خارجية أخرى.

٣-تحديد مسؤولية بدء و تسجيل إتمام عمليات الوحدة المحاسبية، و تقليل احتمال الوقوع في الأخطاء عن طريق وضع البيانات المطلوبة في صورة مكتوبة رقمياً و بالحروف.

ب- المجموعة الدفترية:

و هي تمثّل وحدة تشغيل النظام المحاسبي. حيث تحتفظ المنشأة بسجلات و دفاتر متنوعة تختلف باختلاف طبيعة نشاطها و حجم أعمالها، و ما تنص عليه القوانين و النظم في الدولة التي تعمل فيها المنشأة. و عادةً تتكوّن هذه المجموعة من:

١- سجلات القيد الأولي و التي تعرف بدفاتر اليومية، و فيها يتم تسجيل عمليات المنشأة بتفصيلٍ وافٍ و بحسب تسلسلها التاريخي-أي حسب تواريخ حدوثها.

٢- سجلات القيد النهائي، و تعرف عادةً بدفاتر الأستاذ و تستخدم لتبويب العمليات بعد تسجيلها في دفاتر القيد الأولي، حيث ترحّل إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ.

تجدر الإشارة إلى أنّ تنظيم الدفاتر قد يأخذ عدة أشكال، و كلّها تقوم على أساس نظرية القيد المزدوج، و هذه الأشكال عُرفت بأسماء البلدان التي ابتكرتها و استخدمتها و تتمثّل في الطريقة الإيطالية، و الطريقة الإنجليزية، و الطريقة الفرنسية، و الطريقة الأمريكية، و سوف يتم تناول الطرق الثلاثة الأخيرة في الجزء الثاني من هذا المؤلّف، على أن يكون تركيزنا في هذا الجزء على الطريقة الإيطالية و هي الطريقة

2-1.indd 110 10/13/2014 02:12:12

الابتدائية لقيد العمليات في الدفاتر، كما أنّ تناولها يسهّل من تناول الطرق الأخرى.

ج- الآلات الحاسبة:

إنّ عمليات التسجيل و التبويب في الدفاتر المحاسبية و عمليات تلخيص هذه البيانات تعتبر عمليات روتينية، مما جعل أمر إعدادها و القيام بها لا يحتاج إلى مهارات فائقة من المحاسبين؛ بل في معظم الأحيان كان المحاسبين يعهدوا إلى كاتب الحسابات بالقيام بهذه الأعمال الروتينية. و بظهور الآلات الحاسبة على اختلاف أنواعها و ظهور الحاسبات الالكترونية(الكمبيوتر) أصبح من الممكن للمحاسبين الاعتماد على هذه الآلات في القيام بهذه الأعمال الروتينية طبقاً لبرامج معيّنة تُعد لهذه الأغراض(التسجيل، و التبويب، و التلخيص)، و هذا يتطلّب بالضرورة من المحاسب الإلمام بالقواعد الأساسية لمرحلة تشغيل النظام المحاسبي يدوياً ثم آلياً، ذلك لأنّ عملية إعداد البرامج على أجهزة الحاسب الآلي تتم من واقع التخطيط الذي يعده المحاسب.

د- التقارير المحاسبية:

يمكن التمييز بين أربعة أنواع للتقارير المحاسبية و التي يقوم المحاسب بإعدادها لخدمة الأهداف المختلِفة، و هي:

* تقارير نتائج الأعمال و المركز المالي: إنّ من أحد مهام النظام المحاسبي التقرير عن نتائج أعمال المنشأة و كذلك عن مركزها المالي، و يقوم المحاسب بإعداد هذه التقارير و تسليمها لمراجع الحسابات لمراجعتها و إضفاء المزيد من الثقة لها؛ حتى يمكن تقديمها للأفراد و الجهات التي تحتاج إليها.

* التقارير الإدارية لخدمة الإدارة: على الرغم من أنّ النوع السابق من التقارير يعرض على الإدارة، إلا أنّ الإدارة تحتاج إلى نوع آخر من المعلومات لا يتوفّر بتلك التقارير مثل تقارير عن تكلفة الإنتاج لمنتج معيّن، و تقديرات عن الأرباح المحققة من كل سلعة على حدة،

2-1.indd 111 10/13/2014 02:12:12

و تقارير عن مقارنة أرقام التكاليف للبدائل المختلفة، و تقارير عن الموازنات التخطيطية....الخ.

* إقرارات الضرائب: نجد أنّ قوانين الضرائب تعترف ببعض عناصر المصروفات دون أن تعترف بالبعض الآخر منها، و هذا يتطلّب بالضرورة إعادة إضافة هذه المصروفات إلى الربح المحقق حتى يمكن الوصول إلى الربح الخاضع للضريبة، كما أنّ هناك بعض الإيرادات التي تحصل عليها المنشأة قد تكون معفاة أو غير خاضعة للضريبة مما يستوجب استبعادها. إنّ خلاصة ذلك أنّ على المحاسب إعداد تقارير محاسبية خاصة لتقديمها لمصلحة الضرائب.

* تقارير خاصة أخرى: يُطلب من بعض المنشآت أن تقوم بتقديم تقارير معيّنة، مثلاً تقارير عن إجمالي قيمة الأجور و الرواتب المدفوعة للعاملين أو لفئة منهم. و عموماً يمكن تلخيص عملية إعداد التقارير المحاسبية كما تظهر بالشكل رقم (٥)

شكل رقم(٥)

عملية إعداد التقارير المحاسبية

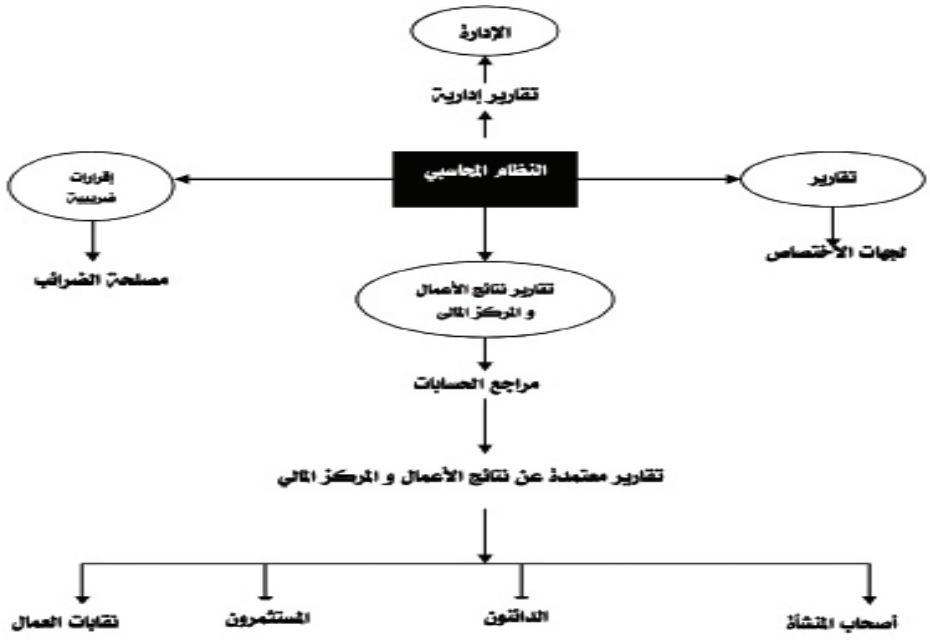

2-1.indd 112 10/13/2014 02:12:12

هـ- الكادِر البشري المؤهّل:

يعتبر من أهم المقومات نظراً لأنّ هذا المقوّم منوط به تنفيذ النظام، لذلك يجب أن يكون على درجة من التأهيل العلمي و العملي و الذي يمكّنه من تأدية الأعمال التي يتطلبها النظام المحاسبي بالدقة و الكفاءة المطلوبة.

و- دليل الحسابات:

هو المرشد للحسابات المستخدمة و المثبتة بالدفاتر، و يعتمد عدد الحسابات في النظام المحاسبي على المعلومات التي يحتاجها مستخدمي المعلومات المحاسبية، كما يعتمد أيضاً على طبيعة نشاط الوحدة و أنواع العمليات التي تقوم بها.

و على ذلك فإنّ دليل الحسابات ما هو إلا كشف بأسماء و أرقام الحسابات، و عادةً يتم تقسيم دليل الحسابات إلى مجموعات حيث تخصص فيه مجموعة لحسابات الأصول، و مجموعة لحسابات حقوق الملكية، و أخرى للخصوم، و مجموعة للإيرادات و أخرى للمصروفات. و قد يتم الاعتماد على الترميز الرقمي فقط؛ و قد يلحق به ترقيم حرفي، كأن يرمز لمجموعة الأصول مثلاً بالرقم (١) في حالة الاعتماد على الترقيم، و قد يرمز لها بالرمز (أ) في حالة الترقيم الحرفي و في هذه الحالة يتبع بترقيم عددي، كأن يرمز للنقدية بالرمز (أ/١) و هذا يشير إلى أنّ البند الأول في مجموعة الأصول يتعلّق بالنقدية.

الدورة المحاسبية:

قبل تناول عملية القيد في دفتر اليومية، نود أن نشير إلى أنّ هناك بعض الخطوات التي يتم إتباعها عند تشغيل النظام المحاسبي لتجميع البيانات المالية، و يطلق على هذه الخطوات مصطلح " الدورة المحاسبية"، و على ذلك فإنّ الدورة المحاسبية ما هي إلا الإجراءات و الخطوات التي يتبعها المحاسب عند القيام بتنفيذ العمليات المحاسبية، و تتضمّن الدورة المحاسبية ما يأتي:

2-1.indd 113 10/13/2014 02:12:12

١-قيد العمليات في دفتر اليومية (دفاتر القيد الأولي).

٢-ترحيل القيود من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ (دفاتر القيد النهائي) و إجراء عملية الترصيد.

٣-إعداد ميزان المراجعة قبل التسويات الجردية.

٤-تصحيح الأخطاء المحاسبية.

٥-إعداد قيود التسويات الجردية.

٦-إعداد ميزان المراجعة بعد التسويات الجردية تمهيداً لإعداد الحسابات الختامية و الميزانية العمومية.

٧-إقفال الحسابات، و إعداد القوائم المالية.

و سوف يتم تناول الخطوات الأربعة الأولى في هذا الجزء من المؤلّف، أما بقية خطوات الدورة المحاسبية فسوف يتم تناولها في الجزء الثاني من هذا المؤلّف. و في الفقرات التالية سوف نتناول بعض المفاهيم العامة المرتبطة بهذه الدورة كما يلي:

تعريف الحساب:

يعتبر شكل أو وسيلة تستخدم لتسجيل التغيرات (بالزيادة أو بالنقص) في عناصر المحاسبة الأساسية(الأصول، و الخصوم، و رأس المال، و الإيرادات، و المصروفات)، و يشار إلى مجموعة الحسابات "بدفتر الأستاذ" في النظام المحاسبي. و يمكن أن يأخذ الحساب شكل محدد حسب الإجراءات المتبعة، فقد يأخذ شكل الحرف T حيث يمثل الجانب الأيمن منه "الطرف المدين"، و الجانب الأيسر منه "الطرف الدائن". كما قد يكون في شكل ثلاثة أعمدة و يسمى بالحساب ذو الرصيد المتحرك، و أبسط مثال لهذا النوع من الحسابات "كشف حساب البنك"، و يظهر الشكل رقم(٦) أدناه شكل الحساب ذو الرصيد المُتحرِّك.

2-1.indd 114 10/13/2014 02:12:12

شكل رقم(٦)

الحساب ذو الرصيد المُتحرّك

بيان	التاريخ	مدين	دائن	الرصيد

أنواع الحسابات:

يتم تقسيم الحسابات حسب طبيعتها إلى:

١)حسابات شخصية، و هي التي تنتج من معاملات الوحدة الاقتصادية مع الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، و تسمى الحسابات في هذه الحالة بأسماء الأشخاص الذين يمثلون العملية، وذلك مثل حسابات المدينين و الدائنين.

٢)حسابات غير شخصية، و هي التي لا تتم مع أشخاص سواء طبيعيين أو معنويين، و تسمى الحسابات في هذه الحالة بأسماء تدُل على نوع العملية؛ و هي تقسّم إلى قسمين:

أ.حسابات حقيقية؛ و هي تتعلّق بأصول المنشأة المادية ، أي أنها تتعلّق بالعمليات التي لها وجود مادي ملموس و محسوس.

ب.حسابات اسمية(وهمية)؛ و هي تتعلّق بإيرادات و مصروفات الوحدة الاقتصادية، و هي حسابات لا تتعلّق بعمليات مع أشخاص، أو تتعلّق بالعمليات التي لها وجود مادي محسوس.

و تجدر الإشارة إلى أنّ كل عملية وفقاً لنظرية القيد المزدوج تحلّل إلى طرفيها، و كل عملية تؤثّر على حسابين على الأقل من حسابات دفتر الأستاذ. كما أنه إذا تمّ تسجيل العمليات مباشرةً في الحسابات الخاصة بها فإنه يكون من الصعب معرفة آثار أي عملية بالنظر إلى

2-1.indd 115 10/13/2014 02:12:12

الحسابات، لذا يستخدم ما يسمى بدفتر القيد الأولي (دفتر اليومية).

تسجيل التغيرات في الحساب:

تسجّل التغيرات التي تحدث نتيجة وقوع العمليات في الحسابات المخصصة، و الحسابات يكون لها جانبين كما أوضحنا سابقاً، جانب أيمن تُسجّل فيه التغيرات المدينة، و جانب أيسر تُسجّل فيه التغيرات الدائنة، سواء كانت حسابات أصول، أو خصوم، أو رأس مال، أو إيرادات، أو مصروفات.

تسجيل التغيرات في حسابات الأصول و رأس المال و الخصوم:

عُرفياً يُسجّل المحاسب التغيرات الدائنة في الجانب الأيسر من الحساب، و التغيرات المدينة في الجانب الأيمن من الحساب. و على حسب معادلة الميزانية فإنّ التغيرات بالزيادة في الأصول تعتبر مدينة، و التغيرات بالنقص تعتبر دائنة، أما بالنسبة للخصوم و رأس المال فهما يوجدان أساساً في الجانب الأيسر من معادلة الميزانية؛ و عليه فإنّ التغيرات بالزيادة فيهما تُسجّل في الطرف الدائن" الأيسر"، و التغيرات بالنقص تُسجّل في الطرف المدين"الأيمن". و يمكن توضيح ذلك بالمخطط التالي لمجموعة هذه الحسابات:

حـ / الأصول		حـ / الخصوم		حـ/ رأس المال	
مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
+	-	-	+	-	+

تسجيل التغيرات في الإيرادات و المصروفات:

نُلاحظ أنّ الإيرادات توجد في الطرف الأيسر من معادلة الميزانية، و عليه فإنه يتم معاملتها كمعاملة الخصوم و رأس المال، أي أن التغير بالزيادة فيها يُسجّل في الطرف الدائن، و التغير بالنقص فيها يُسجّل في الطرف المدين. أما بالنسبة للمصروفات فإننا نجدها في الطرف الأيسر و لكنها مخصومة من الإيرادات، و بعبارة أخرى فإنّ وضعها الفعلي هو في الجانب الأيمن من معادلة الميزانية لذلك يتم معاملتها

2-1.indd 116 10/13/2014 02:12:12

مثل معاملة الأصول، أي أن التغير بالزيادة في المصروفات يُسجّل في الطرف المدين، أما التغير بالنقص فيها يُسجّل في الطرف الدائن. و المخطط التالي يوضّح ذلك:

حـ / الإيرادات		حـ / المصروفات	
مدين	دائن	مدين	دائن
-	+	+	-

و يمكن تلخيص ما تقدّم بالقواعد الآتية:

١) يُخصص حساب لكل مفردة من المفردات التي تؤثّر على القوائم المالية فيفتح حساب لكل أصل، و حساب لكل خصم، و حساب لرأس المال، و حساب لكل نوع من الإيرادات، و حساب لكل نوع من المصروفات.

٢) يتكوّن كل حساب من جانبين أحدهما مدين و يظهر في الجانب الأيمن، و الآخر دائن و يظهر في الجانب الأيسر.

٣) تُجعل حسابات الأصول مدينة بأية زيادة فيها، و تُجعل دائنة بأيُ نقص فيها.

٤) تُجعل حسابات مصادر الأموال (الالتزامات للغير و رأس المال) دائنة بأية زيادة تطرأ عليها، و تُجعل مدينة بأيُ نقص يطرأ عليها.

٥) تُجعل حسابات الإيرادات دائنة بالزيادة فيها، و مدينة بالنقص فيها.

٦) تُجعل حسابات المصروفات مدينة بالزيادة فيها، و دائنة بالنقص فيها.

دفـــتر اليـــوميـــــة:

سوف نتناول فيما يلي بعضاً من العمليات الأساسية و التي ترتبط بمعالجات الحسابات الأساسية و التي سبق التعرض لها. فدفاتر القيد الأولي أو دفتر اليومية ، تُسجّل فيه العمليات المالية حسب تسلسلها الزمني، موضّحاً فيها التغيرات التي تطرأ على الجانب المدين و الدائن

2-1.indd 117 10/13/2014 02:12:12

للحسابات، و يتضمّن تفسيراً موجزاً عن كل عملية.و تُرحّل القيود الدائنة و المدينة أولاً بأول من دفتر اليومية إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ، و هذه الحسابات تستخدم كأساس لإعداد الحسابات الختامية و الميزانية العمومية و غيرها من قوائم. فعملية القيد بدفتر اليومية يقصد بها تسجيل العملية المالية من واقع المستندات المؤيّدة على حدوث العملية المالية، و كما سبق القول في نظرية القيد المزدوج، يجب ترجمة كل عملية و معرفة أثرها بالزيادة أو النقص و تحديد الطرف المدين و الدائن و ذلك وفقاً للقواعد السابق الإشارة إليها. و عموماً فإنّ الشكل في أقصى هذه الصفحة يوضِّح التسلسل المنطقي لتدفق المعلومات خلال النظام المحاسبي.

و يجب الإشارة إلى أنّ ترتيب دفتر اليومية وفقاً لكل عملية، بينما يتم ترتيب دفتر الأستاذ وفقاً لكل حساب. و من المزايا التي يحققها دفتر اليومية بجانب دفتر الأستاذ و التي لا تتحقّق إذا ما تمّ الاعتماد فقط على دفتر الأستاذ ما يلي:

١- دفتر اليومية يوضّح كل المعلومات عن العملية المعيّنة في مكان واحد و يوفّر شرحاً لهذه العملية ففي دفتر اليومية تُسجّل العملية بطرفيها المدين و الدائن، بينما في دفتر الأستاذ يُسجّل الطرفان المدين و الدائن في حسابين مختلفين.

٢- دفتر اليومية يوفّر سِجّلاً زمنياً لكل أحداث الوحدة الاقتصادية، مما يسهُل معه تتبع العمليات بمجرّد معرفة تاريخ حدوثها.

٣- دفتر اليومية يُساعد على منع الأخطاء. فإذا سُجّلت العمليات بدفتر الأستاذ مباشرةً فسوف يكون من السهولة الوقوع في الأخطاء، مثل حذف عملية مدينة أو دائنة، أو تكرار تسجيل الطرف المدين أو الدائن، و مثل هذه الأخطاء يندُر حدوثها في دفتر اليومية العامة، لأنّ الطرف المدين يقابله الطرف الدائن و يظهران معاً لكل عملية.

٤- من الممكن السهو عن ترحيل طرف مدين أو دائن من اليومية إلى حساب الأستاذ، و لكن مثل هذه الخطاء يمكن اكتشافها عن طريق تتبع

2-1.indd 118 10/13/2014 02:12:12

القيود بدفتر الأستاذ مع اليومية.

و مما تجدر الإشارة إليه أنّ معظم الوحدات الاقتصادية تستخدم أنواعاً مختلفة من اليوميات كما سبق الإشارة إليه، و ذكرنا أننا سوف نركّز في هذا الجزء من المؤلّف على الطريقة الإيطالية في تنظيم السجلات المحاسبية، على أن يتم تناول بقية الطرق بمشيئة الله في الجزء الثاني من هذا المؤلّف. أي أننا سوف ننتهج منهج اليومية العامة، بالإضافة إلى دفتر الأستاذ العام و المساعِد. و الشكل رقم (٧) يوضّح نموذج لدفتر اليومية العامة.

2-1.indd 119 10/13/2014 02:12:12

شكل رقم(٧)

نموذج لدفتر اليومية العامة

مدين	دائن	البيان	التاريخ	رقم صفحة الأستاذ

و نسوق المثال التالي لتوضيح كيفية القيد بدفتر اليومية العامة.

فيما يلي العمليات التي تمّت بشركة ريتاج خلال شهر أغسطس ٢٠٠٥م)كافة المبالغ بالجنيه):

في ١ منه استثمرت مبلغ ١٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه نقداً كرأسمال للشركة.

في ٢ منه اقترضت من البنك مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه أودعتها خزينة المنشأة.

في ٤ منه اشترت سيارة بمبلغ ٤١٠٠٠٠٠٠ جنيه و دفعت القيمة نقداً.

في ٦ منه قدّمت استشارات فنية لأحد العملاء قيمتها ١٨٠٠٠٠٠٠ جنيه، و وعد العميل الشركة بسدادها فيما بعد.

في ١٠ منه حصّلت الشركة مبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه نقداً مقابل خدمات قدمّتها لأحد العملاء.

في ١٤ منه اشترت آلة كاتبة بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠جنيه من شركة البدوي و وعدت بدفع القيمة لاحقاً.

في ١٥ منه دفعت الشركة أجور العمال عن النصف الأول من أغسطس و قدرها ٧٠٠٠٠٠٠ جنيه نقداً.

في ١٧ منه وردت فاتورة الكهرباء بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه و دُفعت نقداً.

2-1.indd 120 10/13/2014 02:12:12

في ٢٥ منه حصّلت نقداً مبلغ ٢٢٥٠٠٠٠٠ جنيه مقابل خدمات للعملاء.

في ٣١ منه دفعت الشركة أجور العمال عن النصف الثاني من أغسطس نقداً.

المطلوب: إعداد قيود اليومية للمعاملات التي تمّت بشركة ريتاج عن شهر أغسطس.

الحـــــــل:

سوف نقوم بتسجيل العمليات السابقة بدفتر اليومية العامة بالاستناد إلى نظرية القيد المزدوج، مستصحبين القواعد التالية و التي سبق الإشارة إليها:

الأصول (+) مدينة، (-) دائنة،

الخصوم (+) دائنة)، (-) مدينة،

رأس المال (+) دائن، (-) مدين،

الإيرادات (+) دائنة، (-) مدينة.

المصروفات (+) مدينة، (-) دائنة)

مدين	دائن	البيان	التاريخ	رقم صفحة الأستاذ
١٢٥٠٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠٠٠	من حـ/ النقدية إلى حـ/ رأس المال استثمار مبلغ نقدي كرأس مال	٢٠٠٥/٨/١	
٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	من حـ/ النقديةلا إلى حـ/ قرض البنك اقتراض مبلغ نقداً من البنك و إيداعه الخزينة	٨/٢	
٤١٠٠٠٠٠٠	٤١٠٠٠٠٠٠	من حـ/ السيارات إلى حـ/ النقدية شراء سيارة نقداً	٨/٤	
١٨٠٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠٠	من حـ/ المدينين إلى حـ/ إيرادات الاستشارات تقديم استشارات فنية على الحساب	٨/٦	

2-1.indd 121 10/13/2014 02:12:12

مدين	دائن	البيان	التاريخ	رقم صفحة الأستاذ
٤٠٠٠٠٠٠		من حـ/ النقدية إلى حـ/ إيرادات الخدمات تقديم خدمات للعملاء نقداً	٨/١٠	
١٥٠٠٠٠٠		من حـ/ الآلة الكاتبة إلى حـ/ الدائنون شراء آلة كاتبة على الحساب.	٨/١٤	
٧٠٠٠٠٠٠		من حـ/ أجور العمال إلى حـ/ النقدية دفع رواتب العمال عن النصف الأول من أغسطس	٨/١٥	
١٠٠٠٠٠٠		من حـ/ مصاريف الكهرباء إلى حـ/ النقدية دفع فاتورة الكهرباء عن أغسطس	٨/١٧	
٢٢٥٠٠٠٠٠		من حـ/ النقدية إلى حـ/ إيرادات الخدمات تقديم خدمات للعملاء نقدا	٨/٢٥	
٧٠٠٠٠٠٠		من حـ/ أجور العمال إلى حـ/ النقدية دفع أجور العمال عن النصف الثاني من أغسطس	٨/٣١	

الترحيل لدفتر الأستاذ:

بعد إعداد دفتر اليومية و قيد العمليات به كما سبق أن أوضحنا في مثال منشأة ريتاج، فإنه يتم نقل المبالغ المدينة و الدائنة من دفتر اليومية إلى الحسابات الخاصة بها في دفتر الأستاذ، و يطلق على هذه العملية اصطلاح "ترحيل قيود اليومية إلى دفتر الأستاذ"، حيث يرحّل كل مبلغ مدرج بخانة المدين في دفتر اليومية إلى الجانب المدين من الحساب بدفتر الأستاذ، و كذلك يُرحّل كل مبلغ مدرج بخانة الدائن في دفتر اليومية إلى الجانب الدائن من الحساب بدفتر الأستاذ. و عموماً فإنّ الطريقة المنظّمة للترحيل يجب أن تكون وفقاً للخطوات الآتية:

١-يُحدّد في دفتر الأستاذ اسم الحساب الأول الذي يتضمنه قيد اليومية العامة.

٢-يسجّل في الجانب المدين من الحساب بدفتر الأستاذ المبلغ المدين

2-1.indd 122 10/13/2014 02:12:12

المثبت في اليومية.

٣-يثبت تاريخ العملية في الحساب بدفتر الأستاذ.

٤-يثبت رقم صفحة اليومية الذي تمّ الترحيل منه للمبلغ، في خانة المرجع بالحساب بدفتر الأستاذ.

٥-وفقاً للخطوة السابقة يكون قد تمّ ترحيل الطرف المدين من القيد، و لتأكيد هذه الحقيقة نعود إلى دفتر اليومية و نثبت فيه رقم صفحة الحساب بدفتر الأستاذ التي تمّ ترحيل المبلغ إليها.

٦-تكرر الخطوات الخمس السابقة لترحيل الطرف الدائن من اليومية العامة.

٧-هذه الخطوة تتوقف على طبيعة الحساب بدفتر الأستاذ من حيث تنظيم الشكل و هي تختص بتجميع الطرف المدين و كذلك الطرف الدائن، فإذا تعادلا فإنه في هذه الحالة لا يوجد رصيد، أما إذا كان هناك طرف أكبر من الآخر فإنه في هذه الحالة نوجد الفرق و الذي يمثّل رصيد الحساب في نهاية الفترة و هذه العملية يقصد بها ترصيد الحساب. و كما سبق فإنّ هذه الخطوة تتوقف على شكل الحساب حيث يتم إتباعها في حالة تنظيم الحساب على شكل الحرف T .أما إذا تمّ تنظيم الحساب وفقاً لشكل "الحساب ذو اليد المتحرّك" كما بالشكل رقم (٦)، فإنّ هذا الحساب في هذه الحالة يعطي الرصيد بعد نهاية كل عملية.

و لتوضيح عملية الترحيل سوف نعتمد على بيانات مثال منشأة ريتاج لتوضيح ذلك كما يلي:

2-1.indd 123 10/13/2014 02:12:12

حـ/ النقدية

مدين		دائن	
١٢٥٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ رأس المال	من حـ/ السيارات	٤١٠٠٠٠٠٠
٥٠٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ قرض البنك	من حـ/ أجور العمال	٧٠٠٠٠٠٠
٤٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ إيراد الخدمات	من حـ/ مصاريف الكهرباء	١٠٠٠٠٠٠
٢٢٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/ إيراد الخدمات	من حـ/ أجور العمال	٧٠٠٠٠٠٠
		رصيد مرحّل ٢٠٠٨/٨/٣١	١٤٥٥٠٠٠٠٠
٢٠١٥٠٠٠٠٠			٢٠١٥٠٠٠٠٠
١٤٥٥٠٠٠٠٠	رصيد منقول ٢٠٠٨/٩/١		

حـ/رأس المال

مدين		دائن	
١٢٥٠٠٠٠٠٠	رصيد مرحّل ٢٠٠٨/٨/٣١	من حـ/ النقدية	١٢٥٠٠٠٠٠٠
١٢٥٠٠٠٠٠٠			١٢٥٠٠٠٠٠٠
		رصيد منقول في٢٠٠٨/٩/١م	١٢٥٠٠٠٠٠٠

حـ/قرض البنك

مدين		دائن	
٥٠٠٠٠٠٠٠	رصيد مرحّل ٢٠٠٨/٨/٣١	من حـ/ النقدية	٥٠٠٠٠٠٠٠
٥٠٠٠٠٠٠٠			٥٠٠٠٠٠٠٠
		رصيد منقول في٢٠٠٨/٩/١م	٥٠٠٠٠٠٠٠

حـ/السيارات

مدين		دائن	
٤١٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية	رصيد مرحّل ٢٠٠٨/٨/٣١	٤١٠٠٠٠٠٠
٤١٠٠٠٠٠٠			٤١٠٠٠٠٠٠
٤١٠٠٠٠٠٠	رصيد منقول في٢٠٠٨/٩/١م		

2-1.indd 124 10/13/2014 02:12:12

حـ/المدينين

مدين		دائن	
١٨٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/إيراد الاستشارات	رصيد مرحّل ٢٠٠٨/٨/٣١	١٨٠٠٠٠٠٠
١٨٠٠٠٠٠٠			١٨٠٠٠٠٠٠
١٨٠٠٠٠٠٠	رصيد منقول في١/٩/٢٠٠٨م		

حـ/إيراد الاستشارات

مدين		دائن	
١٨٠٠٠٠٠٠	رصيد مرحّل في٣١/٨/٢٠٠٨م	من حـ/ المدينين	١٨٠٠٠٠٠٠
١٨٠٠٠٠٠٠			١٨٠٠٠٠٠٠
		رصيد منقول في١/٩/٢٠٠٨م	

حـ/ إيراد الخدمات

مدين		دائن	
٢٦٥٠٠٠٠٠	رصيد مرحّل في٣١/٨/٢٠٠٨م	من حـ/ النقدية	٤٠٠٠٠٠٠
		من حـ/ النقدية	٢٢٥٠٠٠٠٠
٢٦٥٠٠٠٠٠١			٢٦٥٠٠٠٠٠
		رصيد منقول في١/٩/٢٠٠٨م	٢٦٥٠٠٠٠٠

حـ/ الأدوات المكتبية

مدين		دائن	
١٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/ الدائنين	رصيد مرحّل في٣١/٨/٢٠٠٨م	١٥٠٠٠٠٠
١٥٠٠٠٠٠			١٥٠٠٠٠٠
١٥٠٠٠٠٠	رصيد منقول في١/٩/٢٠٠٨م		

2-1.indd 125 10/13/2014 02:12:13

حـ/الدائنون

مدين		دائن	
١٥٠٠٠٠٠	رصيد مرحّل في٢٠٠٨/٨/٣١م	من حـ/ الأدوات المكتبية	١٥٠٠٠٠٠
١٥٠٠٠٠٠			١٥٠٠٠٠٠
		رصيد منقول في٢٠٠٨/٩/١م	١٥٠٠٠٠٠

حـ/ أجور العمال

مدين		دائن	
٧٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية	رصيد مرحل في٨/٣١م	١٤٠٠٠٠٠٠
٧٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية		١٥٠٠٠٠٠
١٤٠٠٠٠٠٠			
١٤٠٠٠٠٠٠	رصيد منقول في٢٠٠٨/٩/١م		١٥٠٠٠٠٠

حـ/مصاريف الكهرباء

مدين		دائن	
١٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية	رصيد مرحل في٢٠٠٨/٨/٣١م	١٠٠٠٠٠٠
١٠٠٠٠٠٠			١٠٠٠٠٠٠
١٠٠٠٠٠٠	رصيد منقول في٢٠٠٨/٩/١م	رصيد منقول في٢٠٠٨/٩/١م	

يلاحظ ظهور نوعين من الأرصدة أرصدة مرحّلة و هي التي تنقل أو ترحّل للفترة التالية، و أرصدة منقولة و هي التي تمّ نقلها من الفترة السابقة، كما يلاحظ أيضاً أننا أوجدنا رصيد كل حساب في آخر الشهر و هذه العملية تعرف بالترصيد، و هي حاصل الفرق بين الطرف المدين و الطرف الدائن، فإذا كان الطرف المدين أكبر من الطرف الدائن نوجد المتمم الحسابي للطرف الدائن و هو الرصيد و في هذه الحالة يكون رصيداً مديناً، أما إذا كان الطرف الدائن أكبر من الطرف المدين نوجد المتمم الحسابي للطرف المدين و هو الرصيد و في هذه الحالة يكون دائن، و عموماً نجد أن:

١- كل الأصول أرصدتها النهائية (المنقولة) ذات طبيعة مدينة.

2-1.indd 126 10/13/2014 02:12:13

٢-كل الخصوم أرصدتها النهائية (المنقولة) ذات طبيعة دائنة.

٣-أرصدة رأس المال النهائية (المنقولة) ذات طبيعة دائنة.

٤-كل الإيرادات أرصدتها النهائية (المنقولة) ذات طبيعة دائنة.

٥-كل المصروفات أرصدتها النهائية (المنقولة) ذات طبيعة مدينة.

و هذه القواعد تعتبر أساس لإعداد ميزان المراجعة بالأرصدة و الذي سوف نوضِّحه في الفقرة التالية.

ميزان المراجعة:

يتم التحقق من الدِقة الحسابية للأرصدة المدينة و الدائنة قبل استخدامها في إعداد القوائم المالية بواسطة ميزان المراجعة Trail Balance. و يأخذ ميزان المراجعة شكل جدول يتكوّن من خانة يثبت فيها اسم الحساب، خانتين أحداهما للأرصدة المدينة، و الآخر للأرصدة الدائنة. و على ذلك يمكن تعريف ميزان المراجعة بأنه كشف يتم إعداده للتأكد من الدقة الحسابية و ليس الفنية، كتمهيد لإعداد القوائم المالية.

و يوفِّر ميزان المراجعة برهاناً على توازن الحسابات بدفتر الأستاذ، و يؤكِّد توافق إجمالي الأرصدة المدينة مع إجمالي الأرصدة الدائنة على ما يأتي:

١- أنّ كل العمليات المسجلة تتساوى فيها الأطراف المدينة مع الأطراف الدائنة.

٢- أنّ الرصيد المدين أو الدائن لكل حساب تمّ تحديده بطريقة صحيحة.

٣- أنّ إثبات أرصدة الحسابات في ميزان المراجعة تمّ بطريقة سليمة.

و على ذلك فإذا حدث عدم توافق بين إجماليات الأرصدة المدينة و إجماليات الأرصدة الدائنة في ميزان المراجعة؛ فعندئذٍ يكون هناك خطأ أو أكثر. و الأخطاء قد تنتج في هذه الحالة من:

2-1.indd 127 10/13/2014 02:12:13

١) ترحيل مبلغ مدين إلى خانة الدائن أو العكس.

٢) أخطاء حسابية غير تحديد أرصدة الحسابات أو عند المجاميع.

٣) أخطاء كتابية عند نقل أرصدة الحسابات إلى ميزان المراجعة.

٤) إثبات رصيد مدين في خانة الدائن بميزان المراجعة أو العكس.

٥) الخطأ عند جمع ميزان المراجعة.

حدود استخدامات ميزان المراجعة:

إنّ إعداد ميزان المراجعة لا يبرهن على صحة تحليل و تسجيل العمليات في الحسابات المناسبة، كما أنه إذا تمّ حذف عملية بالكامل من دفتر الأستاذ فإنه لا يتم اكتشافها عند إعداد ميزان المراجعة، أي لا يمكن الاعتماد على ميزان المراجعة لاكتشاف هذا النوع من الأخطاء. و يمكن القول باختصار أنّ ميزان المراجعة ما هو إلا برهان على أنّ الأرصدة المدينة تتساوى مع الأرصدة الدائنة.

و على الرغم من هذه الحدود إلا أنّ ميزان المراجعة يعتبر أداة مفيدة، فهو لا يوفّر فقط ضماناً على توازن الحسابات بدفتر الأستاذ و لكن يمثِل محور أساسي لإعداد القوائم المالية.

إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة:

يمكن إعداد ميزان المراجعة من خلال الأرصدة التي يظهرها دفتر الأستاذ، حيث يتم تحديد رصيد كل حساب و طبيعته (مدين، أو دائن) ثم إعداد ميزان المراجعة بناءً على ذلك، ويسمى ميزان المراجعة في هذه الحالة" ميزان المراجعة بالأرصدة"، و يمكن إيضاح ذلك من خلال دفتر الأستاذ الذي تمّ إعداده لمنشأة ريتاج كما يلي:

ميزان المراجعة بالأرصدة لمنشأة ريتاج في ٢٠٠٨/٨/٣١

2-1.indd 128 10/13/2014 02:12:13

اسم الحساب	أرصدة مدينة	أرصدة دائنة
النقدية	١٤٥٥٠٠٠٠٠	
رأس المال		١٢٥٠٠٠٠٠٠
قرض البنك		٥٠٠٠٠٠٠٠
السيارات	٤١٠٠٠٠٠٠	
المدينين	١٨٠٠٠٠٠٠	
إيراد الاستشارات		١٨٠٠٠٠٠٠
إيراد الخدمات		٢٦٥٠٠٠٠٠
الأدوات المكتبية	١٥٠٠٠٠٠	
الدائنون		١٥٠٠٠٠٠
أجور العمال	١٤٠٠٠٠٠٠	
مصاريف الكهرباء	١٠٠٠٠٠٠	
الإجمالي	٢٢١٠٠٠٠٠٠	٢٢١٠٠٠٠٠٠

يُلاحظ أنّ:

١-كل الأصول أرصدتها المرحلة من دفتر الأستاذ ذات طبيعة مدينة.

٢-كل الخصوم أرصدتها المرحلة من دفتر الأستاذ ذات طبيعة دائنة.

٣-رصيد رأس المال ذو رصيد دائن.

٤-كل بنود الإيرادات أرصدتها المرحلة من دفتر الأستاذ ذات طبيعة دائنة.

٥-كل بنود المصروفات أرصدتها المرحلة من دفتر الأستاذ ذات طبيعة مدينة.

إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع:

وفقاً لهذه الطريقة؛ يتم تجميع الطرف المدين لكل حساب ثم وضعه في خانة الجانب المدين بميزان المراجعة، ثم تكرر نفس العملية

2-1.indd 129 10/13/2014 02:12:13

للطرف الدائن للحساب بدفتر الأستاذ، و توضع في خانة الجانب الدائن بميزان المراجعة. و يطلق على الميزان في هذه الحالة ميزان المراجعة بالمجاميع. و يمكن توضيح ذلك بالاستناد لنفس بيانات منشأة ريتاج كما يأتي:

ميزان المراجعة بالمجاميع لمنشأة ريتاج في ٢٠٠٨/٨/٣١م

اسم الحساب	مجاميع مدينة	مجاميع دائنة
النقدية	٢٠١٥٠٠٠٠٠	٥٦٠٠٠٠٠٠٠
رأس المال	صفر	١٢٥٠٠٠٠٠٠
قرض البنك	صفر	٥٠٠٠٠٠٠٠
السيارات	٤١٠٠٠٠٠٠	صفر
المدينين	١٨٠٠٠٠٠٠	صفر
إيراد الاستشارات	صفر	١٨٠٠٠٠٠٠
إيراد الخدمات	صفر	٢٦٥٠٠٠٠٠
الأدوات المكتبية	١٥٠٠٠٠٠	صفر
الدائنون	صفر	١٥٠٠٠٠٠
أجور العمال	١٤٠٠٠٠٠٠	صفر
مصاريف الكهرباء	١٠٠٠٠٠٠	صفر
الإجمالي	٢٧٧٠٠٠٠٠٠	٢٧٧٠٠٠٠٠٠

الأخطاء المحاسبية و طرق معالجتها:

يمكن تقسيم الأخطاء المحاسبية وفقاً لأساسين كما يلي:

أولاً: على أساس علاقتها بالوظائف أو العمليات المحاسبية، و هذه يتم تبويبها في مجموعتين:

١-أخطاء في التسجيل و تنحصر في: أخطاء في تسجيل قيمة العملية، و أخطاء في تسجيل اسم الحساب، و أخطاء تتعلّق بالحذف، والأخطاء الفنية و هذه مثالها تسجيل عملية شراء سيارة على أنها مشتريات؛ و

2-1.indd 130 10/13/2014 02:12:13

سوف نوضِّح ذلك في الفقرات التالية.

٢-أخطاء في الترحيل إلى حسابات الأستاذ، و تنحصر في: خطأ في ترحيل قيمة العملية المسجلّة، و خطأ نتيجة الترحيل إلى الجانب العكسي في الحساب،و خطأ نتيجة الترحيل إلى حساب غير الحساب الصحيح، و خطأ نتيجةً لعدم ترحيل أحد طرفي القيد، خطأ في ترصيد الحساب.

ثانياً: على أساس علاقتها بتوازن ميزان المراجعة؛ و هذه يتم تبويبها إلى:

١-أخطاء لا يُظهرها الميزان و تنحصر في: الأخطاء الناتجة من الترحيل إلى حساب غير الحساب الصحيح، و أخطاء الحذف، و الأخطاء المتكافئة، و الأخطاء الفنية.

٢-أخطاء يُظهِرها ميزان المراجعة، و تشمل الأخطاء التي تؤثّر على ميزان المراجعة و تنحصِر في: الأخطاء الناتجة من عدم ترحيل أحد طرفي العملية، و الأخطاءِ الناتجة عن الترصيد غير الصحيح للحسابات.

تحديد الأخطاء:

إذا كان إعداد ميزان المراجعة قد تمّ بطريقة دقيقة، فعندئذٍ قد يكون الخطاء في السجلات المحاسبية، سواء في دفتر اليومية العامةً أو الحسابات بدفتر الأستاذ. و لا توجد وسيلة محددة لاكتشاف الأخطاء، لكن هناك بعض الإجراءات العامة التي توفِّر الوقت و الجهد في سبيل البحث عن أسباب الأخطاء، و تتمثّل هذه الإجراءات فيما يلي:-

١-مراجعة جمع جانبي ميزان المراجعة مراجعة حسابية للتأكد من صِحة التجميع؛ و يمكن ذلك بإعادة الجمع بطريقة مختلفة مثل الجمع من أسفل إلى أعلى.

٢-إذا لم يكن الخطأ ناتج من جمع خانتي ميزان المراجعة، يجب تحديد مقدار الفرق في الميزان. و غالباً ما يعتبر الفرق مؤشِّر لمصدر الخطأ؛

2-1.indd 131 10/13/2014 02:12:13

فمثلاً إذا كان الفرق يقبل القسمة على الرقم (٩) فعندئذ قد يكون سبب الخطأ إما كتابة مبلغ معين بطريقة عكسية، أو وضع العلامة العشرية بطريقة غير صحيحة، فعلى سبيل المثال إذا كان مبلغ النقدية في ميزان المراجعة السابق قد وضع بطريقة غير صحيحة بمبلغ ٢١٠٥٠٠٠٠٠ جنيه فإنّ مجموع الطرف المدين لميزان المراجعة في هذه الحالة يكون ٢٨٦٠٠٠٠٠٠ أي أنّ هناك فرق قدره ٩٠٠٠٠٠٠ جنيه و هذا الفرق يقبل القسمة على (٩). أما إذا كان الفرق يقبل القسمة على الرقم (٢) فإنّ ذلك معناه أنه قد تمّ ترحيل مبلغ للطرف غير الصحيح (المدين أو الدائن)

٣-مقارنة المبالغ المسجلة في ميزان المراجعة مع تلك الموجودة بدفتر الأستاذ، بحيث نضمن أنّ رصيد كل حساب بدفتر الأستاذ تمّ إدراجه في الخانة الصحيحة بميزان المراجعة.

٤-إعادة ترصيد كل حساب بدفتر الأستاذ.

٥-تتبع كل عمليات الترحيل من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ و ذلك بوضع علامة على كل مبلغ تمّ التحقق منه في دفتري اليومية و الأستاذ.

تصحيح الأخطاء:

ينص القانون الإجراءات المدنية السوداني لسنة ١٩٨٤م و كذلك قانون الشركات لسنة ١٩٢٥م على ضرورة خلو دفتر اليومية من الكشط أو التغيير، و بالتالي فإنّ تصحيح الأخطاء يجب ألا يتم عن طريق الكشط أو التغيير و إنما يتم عن طريق قيود محاسبية لتصحيح الخطأ و بدون أي كشط أو تغيير، و سوف نتناول فيما يلي كيفية تصحيح الأخطاء على أساس التبويب الذي يعتمد على ربط الأخطاء بميزان المراجعة[١] .

١-عبد السميع الدسوقي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٣

2-1.indd 132 10/13/2014 02:12:13

أولاً: تصحيح الأخطاء التي لا يُظهِرها ميزان المراجعة:

أ) خطأ في اسم الحساب، و مِثل هذا الخطأ يحدث في مرحلة التسجيل بدفتر اليومية، أو في مرحلة الترحيل من اليومية إلى دفتر الأستاذ. و نوضّح ذلك بالمثال الآتي:

افترض أن منشأة ريتاج تتعامل مع العميلين محمد محمود، و محمود أحمد. و بفرض أن المنشأة اشترت بضاعة على الحساب من محمد محمود بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه و سجلّتها بالقيد الآتي:

١٠٠٠٠ من حـ/ المشتريات

١٠٠٠٠ إلى حـ/ محمود أحمد

و الخطأ واضح في الطرف الدائن، و مثل هذا الخطأ لا يؤُثر على توازن ميزان المراجعة و لتصحيح هذا الخطأ تتبع إحدى الطريقتين الآتيتين:

الطريقة المطوّلة:

و هي تقوم على الإلغاء للقيد الخطأ و إثبات القيد الصحيح، و ذلك كما يلي:

١- إلغاء القيد الخطأ:

١٠٠٠٠ من حـ/ محمود أحمد

١٠٠٠٠ إلى حـ/ المشتريات

٢- إثبات القيد الصحيح

١٠٠٠٠ من حـ/ المشتريات

١٠٠٠٠ إلى حـ/ محمد محمود

الطريقة المختصرة:

و هي تقوم على أساس إثبات الطرف الصحيح و إلغاء الطرف الخطأ، و لما كان الطرف الخطأ هو الطرف الدائن فإننا سوف نقوم بإلغائه و إثبات الطرف الدائن الصحيح كما يلي:

2-1.indd 133 10/13/2014 02:12:13

١٠٠٠٠ من حـ/ محمود أحمد

١٠٠٠٠ إلى حـ/ محمد محمود

ب) أخطاء الحذف: و يقصد بهذا النوع من الأخطاء السهو أو الإهمال في قيد العملية بكامل أطرافها، و في هذه الحالة لا يتأثّر توازن ميزان المراجعة. و عند اكتشاف الخطأ يتم إثباته مباشرةً دون الحاجة إلى إجراء قيد تصحيحي كما في النوع السابق من الأخطاء.

ج) الأخطاء المتكافئة: و يقصد بها حدوث خطاء أو أخطاء تتساوى آثارها على ألأطراف المدينة و الدائنة. بمعنى حدوث أخطاء في القيود المحاسبية يترتب عليها زيادة أو نقص في مجموع الأطراف المدينة، تساوى الزيادة أو النقص في الأطراف الدائنة أو العكس، و بالتالي لا يتأثّر توازن ميزان المراجعة و من الصعب اكتشاف هذا النوع من الأخطاء عن طريق ميزان المراجعة. و نسوق المثال التالي لتوضيح ذلك: بفرض أنّ منشأة (ريتاج) باعت بضاعة لمنشأة (لدن) على الحساب بمبلغ ١٨٠٠٠ جنيه و سُجّلت بطريقة صحيحة في دفتر اليومية، و لكنها رحلت خطأ بمبلغ ١٨٠٠ جنيه في الطرف المدين لمنشأة (لدن) و رُحّلت بمبلغ ١٨٠٠٠ لحساب المبيعات. كما قامت منشأة (ريتاج) بشراء بضاعة من محلات (البهجة) على الحساب بمبلغ ٢٧٩٠٠جنيه و تمّ تسجيل العملية بطريقة صحيحة في دفتر يومية منشأة (ريتاج)، إلا أنه تمّ ترحيل العملية بمبلغ ١١٧٠٠ جنيه في الطرف الدائن لمحلات (البهجة) و رحلت بمبلغ ٢٧٩٠٠ لحساب المشتريات و ذلك كما توضّحه من الحسابات الآتية:

حـ/منشأة لدن

مدين		دائن	
١٨٠٠	إلى حـ/ المبيعات	رصيد مرحل	١٨٠٠
١٨٠٠			١٨٠٠
١٨٠٠	رصيد منقول		

2-1.indd 134 10/13/2014 02:12:13

حـ/المبيعات

مدين		دائن	
١٨٠٠٠	رصيد مرحّل	من حـ/ منشأة لدن	١٨٠٠٠٠
١٨٠٠٠			١٨٠٠
		رصيد منقول	١٨٠٠٠

حـ/محلات البهجة

مدين		دائن	
١١٧٠٠	إلى حـ/ النقدية	من حـ/ المشتريات	١١٧٠٠
١١٧٠٠			١١٧٠٠
		رصيد منقول	١١٧٠٠

حـ/المشتريات

مدين		دائن	
٢٧٩٠٠	إلى حـ/ محلات البهجة	رصيد مرحل في٢٠٠٨/٨/٣١م	٢٧٩٠٠
٢٧٩٠٠			٢٧٩٠٠
٢٧٩٠٠	رصيد منقول في٢٠٠٨/٩/١م	رصيد منقول	

و نجد أنّ ميزان المراجعة في هذه الحالة يظهر كما يلي:

اسم الحساب	أرصدة مدينة	أرصدة دائنة
منشأة لدن	١٨٠٠	
المبيعات		١٨٠٠٠
محلات البهجة		١١٧٠٠
المشتريات	٢٧٩٠٠	
الإجمالي	٢٩٧٠٠	٢٩٧٠٠

2-1.indd 135 10/13/2014 02:12:13

و يتضِح من المثال أنّ ترحيل مبلغ ١٨٠٠ جنيه إلى حساب منشأة لدن بدلاً عن ١٨٠٠٠ جنيه أدى إلى نقص في الأرصدة المدينة بمبلغ ١٦٢٠٠ جنيه، كما أنّ ترحيل مبلغ ١١٧٠٠ إلى محلات البهجة بدلاً عن ٢٧٩٠٠ أدى إلى نقص في الأرصدة الدائنة بمبلغ ١٦٢٠٠ جنيه، و بالتالي لم يتأثّر ميزان المراجعة بهذا الخطأ لذلك يطلق عليه الخطأ المتكافئ. و لتصحيح مثل هذا الخطأ فإنّ الأمر يتطلّب زيادة مديونية حساب منشاة لدن بمبلغ ١٦٢٠٠ جنيه و زيادة دائنية حساب محلات البهجة بمبلغ ١٦٢٠٠ جنيه، و يتم ذلك بقيد يثبت في دفتر اليومية كما يأتي:

١٦٢٠٠ من حـ/ منشأة لدن

١٦٢٠٠ من حـ/ محلات البهجة

د- الأخطاء الفنية: و تتعلّق هذه الأخطاء بالمعالجة المحاسبية غير السليمة للعمليات التجارية التي يقوم بها المشروع، و مثال لذلك الخلط بين المصروف الرأسمالي و الإيرادي. و لتوضيح ذلك نسوق المثال الآتي:

بفرض أنّ منشأة (ريتاج) اشترت أثاث بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه نقداً، و بدلاً من أنّ تُحمّل المنشأة هذه القيمة على حساب الأثاث باعتباره أصل من الأصول، إلاّ أنها حمّلتهُ على حساب المشتريات و تمّ إثبات ذلك كما يلي بدفتر اليومية:

١٥٠٠٠٠ من حـ/ المشتريات

١٥٠٠٠٠ إلى حـ/ النقدية

و عند اكتشاف هذا الخطأ فقد يتم تصحيحه بأحد الوسيلتين السابق الإشارة إليهما كما يلي:

2-1.indd 136 10/13/2014 02:12:13

الطريقة المطوّلة:

١- إلغاء القيد الخطأ: ١٥٠٠٠٠ من حـ/ النقدية

١٥٠٠٠٠ إلى حـ/ المشتريات

٢- إثبات القيد الصحيح: ١٥٠٠٠٠ من حـ/ الأثاث

١٥٠٠٠٠ إلى حـ/ النقدية

أما إذا تمّ استخدام الطريقة المختصرة التي تقوم على الإلغاء و الإثبات في آنٍ واحد، في هذه الحالة يظهر قيد التصحيح كما يلي:

١٥٠٠٠٠ من حـ/ الأثاث

١٥٠٠٠٠ إلى حـ/ المشتريات

ثانياً: تصحيح الأخطاء التي يُظهِرها ميزان المراجعة:

١-الأخطاء الناتجة عن عدم ترحيل أحد طرفي العملية:ينتج هذا الخطأ عن عدم ترحيل طرف عملية مسجلة بدفتر اليومية و ينعكس أثر هذا الخطأ على توازن ميزان المراجعة. و يُصحح هذا الخطأ عن طريق إتمام عملية الترحيل.

٢-الأخطاء الناتجة عن الترصيد غير الصحيح: و يحدث نتيجةً لعدم الدقة الحسابية في ترصيد الحسابات و يترتب على ذلك بالضرورة خطأ في رصيد الحساب، و بالتالي عدم توازن ميزان المراجعة. و يصحح هذا الخطأ عن طريق تصحيح الخطأ الحسابي سواء في جمع أحد جانبي الحساب أو عملية استخراج الرصيد.

الحساب المُعلّق[١] : Suspense Account

في حالة تعذُر اكتشاف الخطأ، و كان الفرق صغيراً و يراد إعداد القوائم المالية بسرعة، فإنه يتم استخدام الحساب المُعلّق. و

١-المرجع نفسه، ص١١٧.

2-1.indd 137 10/13/2014 02:12:13

هو حساب يفتحه المحاسب و يُجعل مديناً أو دائناً بالفرق في ميزان المراجعة و ذلك بهدف إيجاد توازن مؤقت لميزان المراجعة؛ و إعداد الحسابات الختامية و الميزانية العمومية، ويظل هذا الحساب مفتوحاً حتى يتم اكتشاف الخطأ ثم يقفل عن طريق ترحيل قيود التصحيح إليه.

و يُفضّل دائماً العمل على اكتشاف الأخطاء قبل إعداد القوائم المالية، و عدم ترحيل رصيد الحساب المعلّق إلى الميزانية، لأنّ هذا يعتبر دليلاً على عدم دِقة البيانات المحاسبية، و عدم وجود وسائل رقابية محاسبية داخلية كافية في النظام المحاسبي، كما أنه قد يؤدي إلى عدم الجدية في البحث عن الأخطاء و تأجيل اكتشافها. و يفتح الحساب المعلّق دون اللجوء إلى إجراء قيد باليومية و ذلك بسبب عدم معرِفة طرفي العملية التي نريد إثباتها. و يجعل الحساب المعلّق مديناً بالفَرق في ميزان المراجعة إذا كان مجموع الأرصدة الدائنة يزيد عن مجموع الأرصدة المدينة و العكس صحيح، و عند اكتشاف الأخطاء تُعالج بقيود يومية يُمثّل الحساب المُعلّق أحد طرفيها. و تنتهي العملية بقفل الحساب المُعلّق.

و المثال التالي يوضّح كيفية معالجة الأخطاء عن طريق الحساب المُعلّق. بفرض أنّ مجموع الأرصدة المدينة في ميزان المراجعة كان ٤٣٧٥٠٠٠ جنيهاً، و أن مجموع الأرصدة الدائنة كان ٤١١٢٥٠٠ جنيهاً. و واضِح أنّ هناك فرق قدره ٢٦٢٥٠٠ جنيهاً و هو نقص الأرصدة الدائنة عن المدينة، و لتحقيق التوازن يُحمّل الفرق إلى الطرف الدائن من الحساب المعلّق و يظهر الحساب المعلق كما يلي:

حـ/المعلّق

مدين		دائن	
		الفرق الناتج من نقص الأرصدة الدائنة عن المدينة	٢٦٢٥٠٠

2-1.indd 138 10/13/2014 02:12:13

و بالبحث عن الأخطاء التي تسببت في هذا الفرق تبيّن ما يأتي:

١- خطأ في ترحيل قيمة عملية مشتريات بأقلّ مما يجب بمبلغ ٨٧٥٠٠ جنيهاً.

٢- رد العميل محمد محمود بضاعة بمبلغ ١٨٢٨٧٥ جنيهاً، و قيدت بشكل صحيح في دفتر اليومية، و لكن عند ترحيلها لحساب العميل بدفتر الأستاذ قيدت بالطرف المدين لحساب محمد محمود.

٣- اشترت الشركة بضاعة من محلات الصفاء بمبلغ ٩٤٥٠٠ جنيهاً و سجلت بصورة صحيحة في دفتر اليومية، و لكنها رحلت بالخطاء لحساب المشتريات بمبلغ ٧٨٧٥٠ جنيهاً.

و نوضّح فيما يلي التصحيح الذي على المحاسب إجراؤه لإعادة التوازن لميزان المراجعة و لقفل الحساب المعلّق.

١) قيود اليومية لتصحيح الأخطاء:

٨٧٥٠٠ من حـ/ المشتريات

٨٧٥٠٠ إلى حـ/ المعلق

معالجة النقص في المشتريات بزيادتها.

٣٦٥٧٥٠ من حـ/ المعلّق

٣٦٥٧٥٠ إلى حـ/ محمد محمود

تصحيح الخطأ في دائنية محمد محمود

١٥٧٥٠ من حـ/ المشتريات

١٥٧٥٠ إلى حـ/ المعلّق

تصحيح المبلغ الناقص في حساب المشتريات

2-1.indd 139 10/13/2014 02:12:13

٢) دفتر الأستاذ:

حـ/المعلّق

مدين		دائن	
٣٦٥٧٥٠	إلى حـ/محمد محمود	الفرق الناتج من نقص الأرصدة الدائنة عن المدينة	٢٦٢٥٠٠
		من حـ/ المشتريات	٨٧٥٠٠
		من حـ/ المشتريات	١٥٧٥٠

حـ/المشتريات

مدين		دائن	
٨٧٥٠٠	من حـ/ المعلق		
١٥٧٥٠	من حـ/ المعلق		

حـ/محمد محمود

مدين		دائن	
		من حـ/ المعلق	٣٦٥٧٥٠

ملحوظة: يلاحظ أننا أضفنا ضعف مبلغ مردودات المبيعات في الطرف الدائن لمحمد محمود و ذلك لأنّ تصحيح الخطأ في العملية الثانية يتم بالطريقة التالية:

١٨٢٨٧٥ من حـ/ المعلّق

١٨٢٨٧٥ إلى حـ/ محمد محمود

<u>إلغاء القيد الخطأ الخاص بمديونية محمد محمود</u>

2-1.indd 140 10/13/2014 02:12:13

١٨٢٨٧٥ من حـ/ المعلّق

١٨٢٨٧٥ إلى حـ/ محمد محمود

إثبات دائنية محمد محمود بقيمة مردودات المبيعات

2-1.indd 141 10/13/2014 02:12:13

أسئلة و تطبيقات الفصل الثاني

١- أثبت العمليات التالية في دفتر اليومية و في حسابات على شكل الحرف T ثم أعد ميزان المراجعة في ٣٠ مايو ٢٠٠٥م.

-٥/١٠ تمّ تأسيس شركة النورس برأس مال قدره ٦٤٠٠٠ جنيه نقداً.

-٥/١٣ تمّ الحصول على قطعة أرض بمبلغ ٣٢٠٠٠ جنيه نقداً.

-٥/١٨ اشترت المنشأة مباني سابقة التجهيز من شركة الهدى تكلفتها ٣٨٤٠٠ جنيه، سددت منها نقداً مبلغ ٩٦٠٠ جنيه، و الباقي يستحق السداد لاحقاً.

-٥/٢٠ اشترت معدات مكتبية بتكلفة قدرها ٨٢٠٠ جنيه سددت منها ٢٠٥٠ جنيه نقداً و تم الاتفاق على سداد الباقي خلال ٣٠ يوماً.

-٥/٣٠ تمّ سداد مبلغ ٣٢٠٠ لشركة الهدى.

٢- من المعروف أنّ العمليات تسجل أولاً بدفتر اليومية ثم ترحل لدفتر الأستاذ، و فيما يلي مجموعة من الحسابات الخاصة بشركة النور. و المطلوب استنباط قيود اليومية التي أدت إلى ظهور هذه الحسابات مع شرح لكل عملية.

حـ/النقدية

مدين		دائن	
١٢٠٠٠٠	١/١	١/١٢	٣٣٦٠٠
١٥٧٥٠		٢/٥	٣١٢٠

2-1.indd 142 10/13/2014 02:12:13

حـ/الدائنون

مدين		دائن	
٤٨٠	١/٢٥	١/٢٠	٣٦٠٠
٣١٢٠	٢/٥		

حـ/الأراضي

مدين		دائن	
٩٦٠٠٠	١/١٢		

حـ/أوراق الدفع

مدين		دائن	
٢٤٠٠٠	٢/١٠	١/١٢	١١٦٤٠٠

حـ/المباني

مدين		دائن	
٥٤٠٠٠	١/١٢		

حـ/رأس المال

مدين		دائن	
		١/١	١٢٠٠٠٠
		٢/١٠	٢٤٠٠٠

حـ/المعدات المكتبية

مدين		دائن	
٣٦٠٠	١/٢٠	١/٢٥	٤٨٠

2-1.indd 143 10/13/2014 02:12:13

٣- فيما يلي بعض الأخطاء التي نتج عنها عدم توازن ميزان المراجعة. أكتب شرحاً مختصراً فيما إذا كان الخطأ قد تسبب في عدم توازن ميزان المراجعة أم لا:

دفع مبلغ ٥٤٠ جنيه لشراء آلة كاتبة و تمّ تسجيل هذه العملية بجعل حساب المعدات المكتبية مديناً بمبلغ ٥٤ جنيهاً و حساب النقدية دائناً بمبلغ ٥٤ جنيهاً.

سداد مبلغ ٤٠٠ جنيه لأحد الدائنين سُجِل بجعل حساب الدائنين مديناً بمبلغ ٤٠٠ جنيه و حساب النقدية دائناً بمبلغ ٤٠ جنيهاً.

إصدار شيك بمبلغ ٣٥٠ جنيه سداداً لدين، سُجِلت بجعل حساب الدائنين مديناً

بمبلغ ٣٥٠ جنيهاً و حساب المدينين دائناً بمبلغ ٣٥٠ جنيهاً.

٤- في ٢٠٠٢/١/١م بدأ التاجر صلاح الدين نشاطه التجاري برأس مال قدره ٢٠٠٠٠٠ جنيه ممثلاً في ٥٠٠٠٠ جنيه نقدية بالصندوق، ٥٠٠٠٠ جنيه نقدية بالبنك، ٧٠٠٠٠ جنيه بضاعة، ٣٠٠٠٠ جنيه أثاث. و قد تمت العمليات التالية خلال شهر يناير:

- في ١ منه باع بضاعة لمحلات الأمانة بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه على الحساب.

- في ٥ منه اشترى بضاعة قيمتها ٥٠٠٠٠ جنيه من محلات الإبراهيمي على الحساب.

- في ٧ منه باع بضاعة نقداً لمحلات الجعفري بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه.

- في ١٠ منه اشترى بضاعة من محلات السعيد قيمتها ٤٠٠٠٠ جنيه على الحساب.

- في ١٣ منه باع بضاعة على الحساب لمحلات العادل قيمتها ٥٠٠٠٠ جنيه.

- في ١٥ منه سدد المستحق لمحلات السعيد بشيك.

2-1.indd 144 10/13/2014 02:12:13

- في ٢٠ منه حصل المستحق على محلات العادل نقداً.

- في ٢٥ منه سدد المستحق لمحلات الإبراهيمي نقداً.

- في ٢٦ منه حصل المستحق على محلات الجعفري نقداً.

- في ٢٨ منه اشترى سيارة نقداً بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه لاستخدامها لأغراض المحل.

- في ٣٠ منه حصل المستحق على محلات الأمانة نقداً.

-في ٣١ منه باع بضاعة لمحلات الزهرة بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه بشيك.

- في ٣١ منه دفع أجور و مصروفات الكهرباء و المياه و التليفون قيمها على التوالي ٢٠٠٠، ٥٠٠، ٢٠٠، ٥٠٠ جنيه نقداً.

المطلوب:

١-إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

٢-ترحيل القيود من دفتر اليومية للحسابات المختصة بدفتر الأستاذ.

٣-إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع و الأرصدة.

٥- فيما يلي العمليات التي تمّت بمنشأة زهر الدين خلال الأسبوع الأول من شهر مارس ٢٠٠٨م المبالغ بالجنيهات:

- في ١ منه سحب مبلغ ٧٥٠٠٠ من البنك أودعها صندوق المنشأة.

- في ٢ منه اشترى أثاث مكتبي بمبلغ ٣٠٠٠٠ و دفع القيمة نقداً.

- في ٣ منه اشترى آلات بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ من شركة الرواسي على الحساب.

- في ٤ منه اشترى بضاعة بمبلغ ٤٥٠٠٠ و دفع القيمة نقداً.

-في ٥ منه باع بضاعة لمحلات النمر على الحساب بمبلغ ١٥٠٠٠٠ .

2-1.indd 145 10/13/2014 02:12:14

- في ٦ منه دفعت المنشأة مصروفات إدارية متنوعة نقداً بمبلغ ١٨٠٠٠ .

- في ٧ منه حصّلت من المدينين مبلغ ١٨٠٠٠ نقداً.

المطلوب:

إثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية.

٦-فيما يلي أرصدة الحسابات المستخرجة من محلات (لدن) بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣٠م (المبالغ بالجنيهات):

٤٠٠٠٠ الإيجار ، ١٠٠٠٠٠ مصاريف نقل المشتريات، ١٠٠٠٠٠ مصاريف نقل المبيعات، ؟؟؟؟ رأس المال، ١٩٢٠٠٠٠ بضاعة أول المدة، ٣٠٠٠٠ صيانة، ٦٠٠٠٠ ديون معدومة، ٢٠٠٠٠٠ أوراق مالية، ٤٦٦٠٠ دائنون، ١٠٠٠٠ إيراد أوراق مالية، ١٤٠٠٠٠ مردودات المشتريات، ٦٠٠٠٠ مردودات المبيعات، ١٤٠٠٠٠ أثاث، ١٢٠٠٠ تأمين ضد الحريق، ١٢٠٠٠٠ مصاريف إدارية، ٢٤٠٠٠٠٠ مشتريات، ٦٠٠٠٠٠ سيارات، ٧٠٠٠ خصم مكتسب، ١٠٠٠٠٠ أوراق دفع، ١٢٠٠٠٠ أوراق قبض، ٢٠٤٠٠٠ فاتورة مستحقة للكهرباء، ٤٠٠٠٠ الصندوق، ٧٠٠٠٠٠ المدينون، ١٨٥٠٠٠ قرض البنك، ٤٦٠٠٠٠٠ المبيعات، ٣٠٠٠٠ عمولة وكلاء الشراء، ١١٠٠٠٠ مسحوبات شخصية، ٨٠٠٠٠ خصم مسموح به.

المطلوب: ١- إيجاد قيمة رأس المال.

٢- إعداد ميزان المراجعة.

2-1.indd 146 10/13/2014 02:12:14

الفصل الثالث

المعالجة المحاسبية لعمليات المشروع الفردي

3-1.indd 148 10/13/2014 02:20:06

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات المشروع الفردي

سوف يتم تناول هذا الفصل من خلال النقاط الآتية:

*عمليات رأس المال.

*العمليات النقدية(المرتبطة بالصندوق و البنك).

*العمليات المتعلقة بالبضاعة.

*العمليات المتعلقة بالأوراق التجارية.

*العمليات المتعلقة بالإيرادات.

*العمليات المتعلقة بالمصروفات.

*العمليات المتعلقة بالأصول الثابتة.

١ـ العمليات المتعلّقة برأس المال:

تتضمّن العمليات المتعلّقة برأس المال تقديم رأس المال ، و المسحوبات و سوف نتناول كليهما بصورة منفصلة كما يأتي:

أ- تقديم رأس المال: بعد أن يُكمل صاحب المنشأة إجراءات التأسيس القانونية التي تُفرضها القوانين و اللوائح المنظمة لمنظمات الأعمال في البلد المعني، فإنّ صاحب المشروع يقوم بتخصيص الموارد اللازمة لاستثمارها كرأس مال. و قد يتخذ رأس المال المقدّم من قبل صاحب المنشأة أحد الأشكال الآتية:

أولاً: في صورة نقدية و هنا يُخصص المالك جزء من النقود كرأس مال في خزينة المنشأة، أو البنك، فعلى سبيل المثال افترض أن حسام بدأ أعماله التجارية برأس مال قدره ٢٥٠٠٠٠ جنيه قدّمه نقداً في هذه الحالة يكون قيد اليومية لإثبات تقديمه لرأس المال كما يلي:

3-1.indd 149 10/13/2014 02:20:07

٢٥٠٠٠٠ من حـ/ الخزينة

٢٥٠٠٠٠ إلى حـ/ رأس المال

أما إذا قدمه في شكل حساب جاري بالبنك فإنّ قيد اليومية يكون كما يلي:

٢٥٠٠٠٠ من حـ/ البنك

٢٥٠٠٠٠ إلى حـ/ رأس المال

ثانياً: يكون رأس المال في شكل أصول متعددة، و هنا يقوم صاحب المنشأة بتقديم أصول مختلفة كالمباني و الأراضي و المعدات و الآلات و النقدية وغيرها من الأصول كرأس مال. و لتوضيح ذلك افترِض أنّ حسام في المثال السابق قدّم الأصول التالية كرأس مال لمشروعه التجاري؛ ١٠٠٠٠٠ أراضي، ٧٥٠٠٠ مباني، ١٢٠٠٠ بضاعة، ٥٠٠٠٠ نقدية، ١٣٠٠٠ أثاث. في هذه الحالة فإنّ قيد اليومية يكون كما يلي:

١٠٠٠٠٠ من حـ/ الأراضي

٧٥٠٠٠ من حـ/ المباني

١٢٠٠٠ من حـ/ البضاعة

٥٠٠٠٠ من حـ/ الخزينة

١٣٠٠٠ من حـ/ الأثاث

٢٥٠٠٠٠ إلى حـ/ رأس المال

تقديم أصول متنوعة كرأس مال

ثالثاً: رأس المال يتكوّن من أصول و خصوم؛ و في هذه الحالة فإنّ صاحب المشروع يبدأ أعماله بمشروع قائم فعلاً. و لتوضيح ذلك

3-1.indd 150 10/13/2014 02:20:07

افترض أنّ أحمد بدأ أعماله التجارية بمشروع قائم فعلاً وكانت ميزانيته في بداية النشاط كما يلي:

٢٠٠٠٠٠	مباني	٨٠٠٠٠٠	رأس المال
١٥٠٠٠٠	آلات	١٥٠٠٠٠	الدائنون
٣٠٠٠٠٠	سيارات	٥٠٠٠٠	أوراق الدفع
٢٠٠٠٠٠	بضاعة		
١٥٠٠٠٠	مدينون		
١٠٠٠٠٠٠	الإجمالي	١٠٠٠٠٠٠	الإجمالي

في هذه الحالة فإنّ قيد اليومية يكون كما يلي:

٢٠٠٠٠٠ من حـ/ المباني

١٥٠٠٠٠ من حـ/ الآلات

٣٠٠٠٠٠ من حـ/ السيارات

٢٠٠٠٠٠ من حـ/ البضاعة

١٥٠٠٠٠ من حـ/ المدينون

١٥٠٠٠٠ إلى حـ/ الدائنون

٥٠٠٠٠ إلى حـ/ أوراق الدفع

٨٠٠٠٠٠ إلى حـ/ رأس المال

تقديم أصول و خصوم متنوعة كرأس مال

ب- المسحوبات: هي القيمة التي يسحبها صاحب المشروع لاستخدامه الشخصي، و قد تكون المسحوبات نقدية أو بضاعة أو في شكل مصروفات شخصية تدفعها المنشأة لصاحب المشروع. و عموماً يتم

3-1.indd 151 10/13/2014 02:20:07

فتح حساب للمسحوبات يجعل مديناً بقيمة المسحوبات و الطرف الدائن يكون الطرف الذي تمّ السحب منه. و يخفّض رصيد رأس المال بقيمة المسحوبات.

و هناك حالة شاذة لمسحوبات البضاعة، فإذا كانت عملية السحب بالتكلفة فإنّ الطرف الدائن يكون حساب المشتريات، أما إذا كان السحب يتم بسعر البيع فإنّ الطرف الدائن يكون حساب المبيعات. و لتوضيح حالة عملية المسحوبات نفترِض المثال الآتي:

بفرض أن أحمد هو صاحب منشأة النجاح، قام أحمد بعملية السحب التالي لاستخداماته الشخصية:

سحب مبلغ نقدي من الخزينة بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه، قامت المنشأة بدفع إيجار مسكنه الخاص بشيك بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه، سحب بضاعة للاستخدام الشخصي بالتكلفة بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه. في هذه الحالة فإنّ قيود اليومية تكون كما يلي:

١٠٠٠٠ من حـ/ المسحوبات

١٠٠٠٠ إلى حـ/ الخزينة

سحب مبلغ نقداً لاستخدامه الشخصي

١٠٠٠٠ من حـ/ المسحوبات

١٠٠٠٠ إلى حـ/ البنك

سداد مبلغ الإيجار الخاص بصاحب المنشأة

١٠٠٠٠ من حـ/ المسحوبات

١٠٠٠٠ إلى حـ/ المشتريات

سحب بضاعة لاستخدامه الشخصي بالتكلفة

3-1.indd 152 10/13/2014 02:20:07

أما إذا كانت البضاعة المسحوبة بسعر البيع فإنّ قيد اليومية في هذه الحالة يكون كما يلي:

١٠٠٠٠ من حـ/ المسحوبات

١٠٠٠٠ إلى حـ/ المبيعات

سحب بضاعة لاستخدامه الشخصي بسعر البيع

٢ـ العمليات المتعلّقة بالنقدية:

أ/ العمليات المتعلّقة بالخزينة، و هنا أولاً يتم فتح حساب لإثبات كافة العمليات المتعلّقة بحركة النقدية و التي تتمثّل في مجموعة العمليات الآتية:

*المقبوضات النقدية و هي الناتجة من تحصيل حقوق المنشأة طرف الغير أو التحويلات النقدية من البنك إلى الخزينة أو إنشاء التزام على المنشأة لصالح الغير مثل رأس المال و القروض. و يجعل حساب الخزينة في هذه الحالة مديناً بقيمة المقبوضات و الطرف الأخر الذي تسبب في هذه العملية دائناً.

*المدفوعات النقدية، و هي الناتجة من سداد التزامات المنشأة للغير أو التحويلات النقدية من الخزينة إلى البنك، أو سداد المصروفات أو العمليات المتعلّقة بشراء البضائع أو الأصول الثابتة بصورة عامة، و في هذه الحالة يجعل حساب الخزينة دائناً بقيمة المدفوعات و الطرف الذي تسبب في عملية المدفوعات مديناً.

ب/ العمليات المتعلّقة بالبنك، إنّ الشكل الآخر للتعاملات النقدية تلك المرتبطة بحساب البنك، حيث تقوم المنشأة بفتح حساب جاري بأحد البنوك و تتمثّل العمليات التي تتعلّق بالحسابات الجارية في هذه الحالة في:

3-1.indd 153 10/13/2014 02:20:07

١- إيداع مبالغ نقدية بالبنك: و هنا تقوم المنشاة بإيداع جزء من النقدية السائلة في البنك و ذلك بفتح حساب جاري بأحد البنوك، و يثبت ذلك محاسبياً بجعل حساب البنك مديناً و حساب الخزينة دائناً، فعلى سبيل المثال أودعت محلات المشتهى مبلغ ٤٠٠٠ جنيه نقداً في حسابها الجاري ببنك النيلين، و في هذه الحالة يكون قيد اليومية كما يلي:

٤٠٠٠ من حـ/ البنك

١٠٠٠٠ إلى حـ/ الخزينة

إيداع مبلغ نقدي بالحساب الجاري ببنك النيلين

٢- السحب من الحساب الجاري؛ قد تحتاج المنشأة لمبالغ نقدية أو لسداد جزء من مديونيتها دون اللجوء إلى النقدية للسحب من الخزينة أو قد لا تتوفر لديها في خزينة المنشأة؛ لذا فهي تلجأ إلى السحب من حسابها الجاري بالبنك، و في هذه الحالة يجعل حساب البنك دائناً و الطرف المستفيد مديناً، فبفرض أنّ منشأة لدن سحبت من حسابها الجاري مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه سداداً لدين لمصلحة شركة ريتاج في هذه الحالة يكون قيد اليومية كما يلي:

٤٠٠٠ من حـ/ الدائنون- منشاة ريتاج

١٠٠٠٠ إلى حـ/ البنك

سحب مبلغ نقدي من الحساب الجاري لسداد التزام

٣- التحويل من حساب جاري لآخر: تضطر بعض المنشآت إلى فتح عدد من الحسابات لها في أكثر من بنك، أو أكثر من حساب في نفس البنك، و يتم تميّز هذه الحسابات في دفتر الأستاذ باسم البنك المفتوح به الحساب لكل؛ أو برقم الحساب إذا كانت مفتوحة في نفس البنك. و قد تقوم المنشأة بتحويل مبلغ من حساب إلى حساب جاري آخر و

3-1.indd 154 10/13/2014 02:20:07

هنا يُجعل الحساب المسحوب منه دائناً و الحساب المحوّل إليه مديناً. و لتوضيح ذلك نفترض المثال التالي؛ لشركة الهيثم ثلاثة حسابات أرقامها ١٠٣، ١٠٥ ، ١٠٦ ببنك الخرطوم و كانت أرصدتها ٣٠٠٠ ، ١٠٠٠٠ ، ٢٠٠٠ جنيه على التوالي. قامت المنشأة بتحويل مبلغ الحساب رقم(١٠٦) إلى الحساب رقم (١٠٣) فإنّ قيد اليومية في هذه الحالة يكون:

٢٠٠٠ من حـ/ الحساب الجاري رقم (١٠٣)

٢٠٠٠ إلى حـ/ الحساب الجاري رقم(١٠٦

تحويل الحساب رقم ١٠٦ إلى رقم ١٠٣ ببنك الخرطوم

٤- تحصيل الشيكات الواردة للمنشأة و إيداعها بالحساب الجاري: تتلخّص المعالجة المحاسبية للشيكات الواردة في ثلاثة طرق هي:

أولاً: توسيط حساب الصندوق:

أي أنّ الطرف المستفيد لا يودع الشيك مباشرةً في البنك و إنما يضعه في خزينة المنشأة ثم بعد ذلك يرسله للبنك للتحصيل، و بعبارة أخرى يعامل الشيك في هذه الحالة باعتباره نقدية. و لتوضيح ذلك نسوق المثال الآتي:

في ٢٠٠٦/٥/١م باعت منشأة الأمل بضاعة لأحمد بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه سدد منها ١٥٠٠٠ جنيه بشيك في ٥/٥ و الباقي يسدد لاحقاً، في يوم ٥/٧ أرسلت المنشأة الشيك للبنك لتحصيله و إضافته للحساب الجاري و تم بالفعل تحصيل الشيك و إضافته للحساب الجاري بنفس التاريخ. نجد أنّ قيود اليومية تكون كما يأتي:

٢٠٠٦/٥/١م ٢٥٠٠٠ من حـ/ المدينين (أحمد)
٢٥٠٠٠ إلى حـ/ المبيعات

بيع بضاعة على الحساب

3-1.indd 155 10/13/2014 02:20:08

٢٠٠٦/٥/٥م

١٥٠٠٠ من حـ/ الخزينة
١٥٠٠٠ إلى حـ/ المدينين (أحمد)
تحصيل جزء من قيمة البضاعة بشيك و وضعه بالخزينة

٦٠٠٢/٥/٧م

٢٠٠٠ من حـ/ الحساب الجاري رقم (١٠٣)
١٥٠٠٠ إلى حـ/ البنك

١٥٠٠٠ إلى حـ/ الخزينة
تحصيل قيمة الشيك و إضافته لحسابنا الجاري طرف البنك

ثانياً: إيداع الشيك مباشرةً في البنك:

و في هذه الحالة لا يتم توسيط حساب الخزينة و إنّما يتم إيداع الشيك مباشرةً في البنك باعتبار أنّ تحصيله لا تعترضه أي مشاكل، و لتوضيح ذلك نأخذ نفس بيانات مثال منشأة الهيثم السابق و تكون قيود اليومية في هذه الحالة كما يأتي:

٦٠٠٢/٥/١م

٢٥٠٠٠ من حـ/ المدينين (أحمد)
٢٥٠٠٠ إلى حـ/ المبيعات
بيع بضاعة على الحساب

٦٠٠٢/٥/٥م

١٥٠٠٠ من حـ/ البنك
١٥٠٠٠ إلى حـ/ المدينين (أحمد)
٢٠٠٠ من حـ/ الحساب الجاري

تحصيل جزء من قيمة البضاعة بشيك

3-1.indd 156 10/13/2014 02:20:08

ثالثاً: توسيط حساب شيكات برسم التحصيل:

هذه الطريقة تعتمد على عدم جعل حساب البنك مديناً بدفاتر المنشأة إلا بعد تحصيل قيمة الشيك فعلاً و ورود إشعار إضافة من البنك يفيد بتحصيل قيمة الشيك و إضافته للحساب الجاري للمنشأة. و في المثال السابق افترض أنه ورد للمنشأة إشعار إضافة بتاريخ ٤/٢٠ يفيد تحصيل قيمة الشيك، فإنّ قيود اليومية في هذه الحالة تكون على النحو التالي:

٦٠٠٢/٥/١م

٢٥٠٠٠ من حـ/ المدينين (أحمد)
٢٥٠٠٠ إلى حـ/ المبيعات
بيع بضاعة على الحساب

٦٠٠٢/٥/٥م

١٥٠٠٠ من حـ/ شيكات برسم التحصيل
١٥٠٠٠ إلى حـ/ المدينين (أحمد)
تحصيل جزء من قيمة البضاعة بشيك و إرساله للبنك للتحصيل

٦٠٠٢/٥/٠٢م

١٥٠٠٠ من حـ/ البنك

١٥٠٠٠ إلى حـ/ شيكات برسم التحصيل
ورود إشعار إضافة يفيد تحصيل الشيك

و تجدر الإشارة إلى أنّ كل طريقة تعتبر منفصلة عن الأخرى؛ و كل واحدة منهما سليمة من الناحية المحاسبية و لا ضير في إتباع أيٍّ منهما و يتوقّف ذلك بطبيعة الحال على السياسة المحاسبية للمنشأة.

3-1.indd 157 10/13/2014 02:20:08

٥- رفض الشيكات:

يقصد برفض الشيك عدم قبوله و بالتالي صعوبة صرفه من قِبل البنك، و عادةً تُرفض الشيكات لعدة أسباب منها:

-عدم صحة التوقيع، إذ أنّ الشيك يجب أن يحمل بالضرورة توقيع الساحب (صاحب الحساب) و يقوم البنك بمراجعة صحة ذلك التوقيع مع نموذج التوقيعات التي تركها صاحب الحساب عند فتحه للحساب الجاري؛ و عند المقارنة قد لا يتطابق التوقيع الذي على الشيك مع نموذج التوقيعات لذلك يتم رفض الشيك.

-التزوير في التوقيع أو في الشيك نفسه، و عادةً يكون ذلك بالعديد من التصرفات التي يرتكبها المستفيد و التي د تكون بحسن نية أو سؤ نية، فالتعديل في توقيع الساحب، أو في مبلغ الشيك سواء المبلغ بالحروف أو بالأرقام، أو التعديل في التاريخ دون إخطار الساحب يُعد تزويراً في قيمة الشيك.

-عدم وجود الرصيد، و هذا السبب من أهم الأسباب لرفض الشيكات؛ و هي الحالة التي تكون فيها قيمة الشيك المسحوب أكبر من قيمة الرصيد المتاح للسحب، أي عدم كفاية الرصيد Sufficient Non Fund(NSF) و هي نموذج أمريكي يُختم به الشيك دِلالة على رفضه، أما النموذج البريطاني فنجد أن الشيك يختم بكلمة راجع الساحب و تختصر The Returned drawer (RD).

3-1.indd 158 10/13/2014 02:20:08

-وجود موانع قانونية تُقضي بعدم التصرف في رصيد الساحب، و من هذه الموانع القانونية رهن الحساب لجهة، أو أنّ الرصيد المتاح قد حُرِّر به شيك معتمد لجهة ما، و الشيك المعتمد هو الشيك الذي يتم حجز قيمته من الرصيد حتى إذا لم يتقدّم المستفيد لسحبه.

و لما كان تعامل المنشآت بالشيكات يتم على وجهتين، الأولى شيكات صادِرة من المنشأة، و الثانية شيكات وارِدة للمنشأة. فسوف نقوم بتناول كل وجهة كما يلي:

أ- رفض الشيكات الصادِرة: و يقصد بالشيكات الصادرة تلك الشيكات التي تحررها المنشأة لصالح الغير سداداً لالتزاماتها. و يقوم المستفيد برد الشيك للمنشأة و التي تقوم بدورها بإجراء قيد عكسي يُجعل فيه حساب البنك مديناً و حساب المستفيد دائناً.و لتوضيح ذلك نسوق المثال التالي: في ٢٠٠٥/٤/١م اشترت منشأة رمزي من محلات اللؤلؤة بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه على الحساب؛ و في ٤/٧ سددت القيمة بشيك لمحلات اللؤلؤة، و في ٤/١٢ ردّت منشأة اللؤلؤة الشيك للمنشأة لوجود خطأ في التوقيع. في هذه الحالة فإنّ قيود اليومية تكون:

التاريخ	البيان	دائن	مدين
٢٠٠٥/٤/١م	من حـ/ المشتريات		٣٠٠٠٠
	إلى حـ/ محلات اللؤلؤة	٣٠٠٠٠	
	شرا بضاعة بالأجل		
٤/٧	من حـ/ محلات اللؤلؤة		٣٠٠٠٠
	إلى حـ/ البنك	٣٠٠٠٠	
	سداد قيمة المستحق لمحلات اللؤلؤة بشيك		
٤/١٢	من حـ/ البنك		٣٠٠٠٠
	إلى حـ/ محلات اللؤلؤة	٣٠٠٠٠	
	رفض الشيك الصادر لمحلات اللؤلؤة		٣٠٠٠٠

3-1.indd 159 10/13/2014 02:20:08

ب- رفض الشيكات الواردة: و هي الشيكات التي ترد للمنشأة من الغير تحصيلاً لحقوقها طرفهم. و تكون المعالجة المحاسبية للشيكات المرتدة طبقاً للمعالجة المحاسبية عند استلام الشيكات، و عموماً يمكن توضيح ذلك بالمثال التالي طبقاً لكل حالة:

المثال: باعت منشأة المجد بضاعة لأبي عبد الله بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه في ٢٠٠٦/٣/٢م على الحساب. و في ٣/٥ قام أبو عبد الله بسداد القيمة بشيك. و في ٣/٢٠ أرسلت منشأة المجد الشيك للبنك لتحصيله. و بتاريخ ٣/٢١ ورد إشعار من البنك يفيد عدم التحصيل.

في هذه الحالة فإنّ قيود اليومية تتوقف على الطريقة التي تمّ بها معالجة الشيكات الواردة؛ و التي سنوضحها كما يلي:

في حالة توسيط حساب الصندوق فإنّ قيود اليومية تكون:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
٨٠٠٠٠		من حـ/ أبو عبد الله	٢٠٠٦/٣/٢
	٨٠٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات	
		بيع بضاعة على الحساب	
٨٠٠٠٠		من حـ/ الخزينة	٣/٥
	٨٠٠٠٠	إلى حـ/ أبو عبد الله	
		استلام شيك و إيداعه صندوق المنشأة.	
٨٠٠٠٠		من حـ/ البنك	٣/٢٠
	٨٠٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة	
		إيداع الشيك بالبنك لتحصيله	
٨٠٠٠٠		من حـ/ أبو عبد الله	٣/٢١
	٨٠٠٠٠	إلى حـ/ البنك	
		رد قيمة الشيك المرفوض لأبي عبد الله	

3-1.indd 160 10/13/2014 02:20:08

أما في حالة الإيداع المباشر بالبنك فإنّ قيود اليومية تكون:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
٨٠٠٠٠		من حـ/ أبو عبد الله	٢٠٠٦/٣/٢
	٨٠٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات	
		بيع بضاعة على الحساب	
٨٠٠٠٠		من حـ/ البنك	٣/٥
	٨٠٠٠٠	إلى حـ/ أبو عبد الله	
		استلام شيك و إيداعه البنك.	
٨٠٠٠٠		من حـ/ أبو عبد الله	٣/٢١
	٨٠٠٠٠	إلى حـ/ البنك	
		رد قيمة الشيك المرفوض لأبي عبد الله	

أما في حالة توسيط حساب شيكات برسم التحصيل فإنّ قيود اليومية تظهر كما يلي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
٨٠٠٠٠		من حـ/ أبو عبد الله	٢٠٠٦/٣/٢
	٨٠٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات	
		بيع بضاعة على الحساب	
٨٠٠٠٠		من حـ/ شيكات برسم التحصيل	٣/٥
	٨٠٠٠٠	إلى حـ/ أبو عبد الله	
		استلام شيك و إرساله البنك للتحصيل	
٨٠٠٠٠		من حـ/ أبو عبد الله	٣/٢١
	٨٠٠٠٠	إلى حـ/ شيكات برسم التحصيل	
		رد قيمة الشيك المرفوض لأبي عبد الله	

3-1.indd 161 10/13/2014 02:20:08

السحب على المكشوف:

هذه العملية تختلف عن عملية الاقتراض من البنك، ففي حالة الاقتراض تتفق المنشأة مع البنك على مبلغ محدد تسحبه المنشأة دفعة واحدة و تدفع عليه فوائد سنوية أو نصف سنوية على إجمالي مبلغ القرض. أما السحب على المكشوف فيتم فيه الاتفاق بين البنك و المنشأة على أنه يسمح للمنشأة بسحب مبلغ محدد يتم الاتفاق عليه بين الطرفين و ذلك في حالة عدم كفاية رصيد المنشأة. أي أن البنك لا يرد الشيكات التي تحررها المنشأة في هذه الحالة بسبب عدم كفاية الرصيد، و هذه العملية تخوّل للمنشأة سحب مبلغ محدد لا يتجاوز المبلغ المتفق عليه مع البنك على سحبه على المكشوف(في حالة عدم كفاية الرصيد) أي عندما يكون رصيد المنشأة أو الساحب كاشفاً، و يحق للساحب حق السحب أو الامتناع عن ذلك، و في حالة قيامه بالسحب على المكشوف فإنه يدفع فوائد عن المبلغ الذي سحبه فعلاً، أي أنه لا يدفع الفوائد عن كامل المبلغ المتفق عليه لسحبه على المكشوف كما في حالة القرض. و في هذه الحالة فإنّ رصيد البنك بدفاتر الساحب أو المنشأة يظهر دائناً و هي تعبير على أن عملية السحب تجاوزت الرصيد الفعلي للمنشأة أو الساحب.

٣ـ العمليات المتعلّقة بالبضاعة:

يُعبِر اصطلاح البضاعة على كل شيء عيني تقتنيه المنشأة بهدف إعادة بيعه و تحقيق الأرباح من وراء ذلك. و تتمثّل العمليات المتعلّقة بالبضاعة في حركة دخول البضاعة إلى المنشأة و التي يطلق عليها «المشتريات» و ذلك لتمييزها عن أي عملية شراء أخرى لمقتنيات لا ترغب المنشأة في بيعها ؛ كذلك تعتبر المردودات للبضاعة الخارجة من المنشأة حركة تمثل دخول للبضاعة و لتمييزها عن عملية الدخول السابقة يطلق عليها مردودات المبيعات،و كذلك فإن من العمليات المتعلّقة بالبضاعة حركة خروج البضاعة و يطلق عليها في هذه الحالة «المبيعات»، و أيضاً قد تخرج البضاعة بشكل آخر مُمثّل

3-1.indd 162 10/13/2014 02:20:09

في مردودات البضاعة التي تمّ شراؤها و يطلق عليها في هذه الحالة «مردودات المشتريات»، و بالطبع فإنه يرتبِط بعملية الشراء أو البيع بعض المصروفات و التي يتم تمييزها على حسب حركة البضاعة، فإذا كانت المصروفات تتعلّق بالمشتريات فإنّ المصروفات في هذه الحالة يطلق عليها «مصروفات المشتريات»، أما إذا كانت تتعلّق بالبيع فإنّ المصروفات يطلق عليها «مصروفات البيع». كما يرتبط بعمليات البضاعة ما يعرف بالخصم و هو المبلغ الذي يتنازل عنه البائع لمصلحة المشتري و قد يكون بغرض تشجيع المشتري على زيادة الكمية و في هذه الحالة يطلق عليه خصم الكمية، أو يكون خصم لتشجيع المشتري على السداد و في هذه الحالة يطلق عليه الخصم النقدي أو خصم تعجيل الدفع؛ و واضِح من ذلك أن الخصم يمنحه البائع للمشتري لذلك يتم تصنيفه من وجهة نظر المشتري على أنه خصم في صالحه أي أنه يمثّل إيراد و يُطلق عليه في هذه الحالة «الخصم المكتسب»، أما الخصم من وجهة نظر البائع -و هو الطرف الذي يتنازل عن جزء من قيمة البضاعة- فهو في غير صالحه أي أنه يمثل مصروف و يطلق عليه في هذه الحالة «الخصم المسموح به»، و هناك نوع آخر للخصم و هو ما يعرف بالخصم التجاري و هذا النوع من الخصم لا يتم إثباته في الدفاتر.

و عموماً سوف يتم تناول العمليات المتعلّقة بالبضاعة من خلال النقاط الآتية:

أ- عملية الشراء.

ب- عملية مردودات المشتريات.

ت- عملية البيع.

ث- عملية مردودات المبيعات.

ج- العمليات المتعلّقة بالخصم بأنواعه المختلِفة.

3-1.indd 163 10/13/2014 02:20:09

ح- العمليات المتعلّقة بمصروفات المشتريات.

خ- العمليات المتعلّقة بمصروفات المبيعات.

أ- عملية الشراء(البضاعة الداخلة):

تتمثّل في مشتريات المنشأة من البضائع أو كل شيء تنوي المنشأة إعادة بيعه لتحقيق الأرباح كما سبق ذكره، و تسجّل في الدفاتر بجعل حساب المشتريات مديناً و حساب الخزينة أو البنك أو الدائنون بأيُ هيئة دائناً، فإذا كان الشراء نقداً يكون قيد اليومية كما يلي:

من حـ/ المشتريات

إلى حـ/ الخزينة

أما إذا كان الشراء بالأجل (على الحساب) يكون القيد:

من حـ/ المشتريات

إلى حـ/ الدائنون

كما قد يكون الشراء بدفعة مقدمة (عربون) و في هذه الحالة يتم إثبات مبلغ العربون، و عند إتمام عملية الشراء يتم استخدام مبلغ العربون في سداد قيمة المشتريات، و لتوضيح ذلك افترض أن منشأة عصام دفعت مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه نقداً لمنشأة الجوهرة و ذلك في ١/١ على أن تشتري الأولى من الثانية بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه، و في ١/٥ تمّ شراء بضاعة من منشأة الجوهرة بالمبلغ المتفق عليه على أن يتم السداد بعد أسبوع من تاريخ الشراء، و في يوم ١/١٢ تم سداد المستحق لمنشأة الجوهرة في هذه الحالة نجد أن قيود اليومية تكون:

1/1

١٠٠٠٠ من حـ/ منشأة الجوهرة

١٠٠٠٠ إلى حـ/ الخزينة

دفع مبلغ مقدماً لشراء بضاعة

3-1.indd 164 10/13/2014 02:20:10

1/ 5

٢٠٠٠٠ من حـ/ المشتريات
٢٠٠٠٠ إلى حـ/منشأة الجوهرة

شراء بضاعة على الحساب

1/ 12

١٠٠٠٠ من حـ/ منشأة الجوهرة
١٠٠٠٠إلى حـ/ الخزينة

سداد باقي المبلغ المستحق لمنشأة الجوهرة

ب- عملية مردودات المشتريات(البضاعة الخارجة):

هي جزء من البضاعة التي اشترتها المنشأة و قررت ردها للمورد الذي اشترتها منه، و قد ترد البضاعة المشتراة لواحد من الأسباب التالية –و ذلك عندما يقر العرف التجاري رد البضاعة-: وجود عيوب فنية بها، أو زادت عن حاجة المشتري؛ أي أنّ الكمية المشتراة أكبر من حاجة المنشأة المشترية لها، أو قد يوجد بها تلف، أو قد تكون غير مطابقة للمواصفات. و إذا تكررت عملية رد البضاعة المشتراة فإنّ على المنشأة في هذه الحالة فتح حساب خاص لمردودات المشتريات، و تجدر الإشارة إلى أنّ عملية الرد من قِبل المشتري تكون بنفس طريقة الشراء، مثل الشراء النقدي فإن الرد له يكون نقداً، أما إذا كان على الحساب فيكون ذلك بتخفيض الدائنين. ففي حالة رد البضاعة نقداً فهنا تعامل المردودات كما لو كانت مبيعات بالقيد:

من حـ/ الخزينة

إلى حـ/مردودات المشتريات

أما إذا كانت عملية الشراء في الأساس تمت بالأجل فإن قيد رد البضاعة يكون:

من حـ/ الدائنين

إلى حـ/ مردودات المشتريات

3-1.indd 165 10/13/2014 02:20:10

و في نهاية العام تظهر مردودات المشتريات مخصومة من قيمة المشتريات في قائمة الدخل.

ج- عملية البيع(البضاعة الخارجة):

تتمثل في مبيعات المنشأة من السلع و الخدمات، و تسجل في الدفاتر بجعلها دائنة لأنها تمثل إيراداً للمنشأة و قد يكون البيع بأحد الأشكال الآتية:

البيع نقداً و في هذه الحالة يكون القيد:

من حـ/ الخزينة

إلى حـ/ المبيعات

كما قد يكون البيع على الحساب (بالأجل) و في هذه الحالة يكون القيد:

من حـ/ المدينين

إلى حـ/ المبيعات

كما قد يكون البيع باستلام دفعة نقدية مقدماً (العربون) و سوف نأخذ نفس بيانات المثال السابق و لكن من وجهة نظر البائع (محلات الجوهرة) ففي هذه الحالة تكون قيود اليومية

1/1

١٠٠٠٠ من حـ/ الخزينة
١٠٠٠٠ إلى حـ/ المدينين (منشأة عصام)

استلام مبلغ مقدماً لبيع بضاعة

1/ 5

٢٠٠٠٠ من حـ/ المدينين (منشأة عصام)
٢٠٠٠٠ إلى حـ/المبيعات

بيع بضاعة على الحساب

3-1.indd 166 10/13/2014 02:20:10

1/ 12

١٠٠٠٠ من حـ/ الخزينة
١٠٠٠٠إلى حـ/ المدينين(منشأة عصام)

تحصيل باقي المبلغ المستحق على منشأة عصام

د-مردودات المبيعات (البضاعة الداخلة):

و هي البضاعة التي تم إعادتها من قبل المشتري لواحد من أسباب رد البضاعة التي سبق تناولها. و عموماً فإن مردودات المبيعات تُعالج بنفس كيفية معالجة مردودات المشتريات؛ غير أنّ الاختلاف يكمن في طبيعة كليهما، فإذا كانت مردودات المشتريات تمثّل تدفقات نقدية داخلة للمنشأة، فإنّ مردودات المبيعات تمثل تدفقات نقدية خارجة من المنشأة. فإذا كانت المبيعات نقداً فإنّ رد البضاعة يجب أن يكون أيضاً نقداً و في هذه الحالة يكون قيد اليومية:

من حـ/ مردودات المبيعات

إلى حـ/ الخزينة

أما إذا كانت عملية البيع تمّت على الحساب في هذه الحالة يتم تخفيض قيمة المدينين بالقيد:

من حـ/ مردودات المبيعات

إلى حـ/ المدينين

هـ- العمليات المتعلّقة بالخصم بأنواعه المختلفة:

كما سبق أن ذكرنا تتعدّد أنواع الخصم بتعدد الغرض منه، وعموماً يتم تقسيم الخصم إلى:

أ- الخصم التجاري. ب-الخصم النقدي. ج- خصم الكمية.

3-1.indd 167 10/13/2014 02:20:10

أ- الخصم التجاري:

و هو الخصم الذي يحصل عليه المشتري من البائع من السعار الأساسية المثبتة بقوائم الأسعار (الكتلوج)، و هذا الخصم لا يظهر بالدفاتر المحاسبية، بمعنى أن قيمة المشتريات أو المبيعات تظهر بقيمتها الصافية بعد استبعاد قيمة الخصم التجاري منها. فعلى سبيل المثال اشترت منشأة الروضة نقداً بضاعة من منشأة الراضية بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه و بخصم تجاري ١٠٪. نجد أن كلا المنشأتين سوف تقومان بتسجيل صافي القيمة بعد استبعاد قيمة الخصم التجاري أي بقيمة قدرها ٥٤٠٠٠ جنيه لكلٍ من المشتريات و المبيعات. و عليه تظهر قيود اليومية بدفاتر كلٍ من المنشأتين كما يلي:

منشأة الروضة

٥٤٠٠٠من حـ/ المشتريات
٥٤٠٠٠ إلى حـ/ الخزينة

شراء بضاعة نقداً بخصم تجاري ١٠٪

منشأة الراضية

٥٤٠٠٠من حـ/ المبيعات
٥٤٠٠٠ إلى حـ/ الخزينة

بيع بضاعة نقداً بخصم تجاري ١٠٪

ب- الخصم النقدي:

و هو الخصم الممنوح للمشتري بقصد تعجيل الدفع أي تشجيعه على الدفع بسرعة، و هذا الخصم من وجهة نظر البائع مصروف يسمى «خصم مسموح به» و يظهر مديناً في الدفاتر، و من وجهة نظر المشترى إيراد يسمى « خصم مكتسب» و يظهر دائناً في الدفاتر المحاسبية. و لتوضيح ذلك افترض أنه في ٢٠٠٥/٢/٥ اشترت منشأة «بهجة» بضاعة من منشأة «هدى» بملغ ١٠٠٠٠٠ جنيه على الحساب و

3-1.indd 168 10/13/2014 02:20:10

ذلك بشرط أن تمنح الأخيرة منشأة «بهجة» خصم نقدي قدره ١٠٪ إذا تمّ السداد خلال أسبوع من تاريخ الشراء و أن فترة الائتمان ٣٠ يوماً. و في ٢/١٠ سددت منشأة بهجة المستحق عليها لمنشأة هدى نقداً.

بدءاً تجدر الإشارة إلى أنّ الشرط السابق يمكن التعبير عنه كما يلي ٧/١٠، ص ٣٠ أي أن المشتري سيحصل على خصم قدره ١٠٪ إذا تمّ السداد خلال أسبوع، و أن فترة الدين أو الائتمان شهر. و على كل حال تظهر قيود اليومية بدفاتر كل من البائع و المشتري كما يلي:

٢/٥ دفاتر منشأة بهجة- المشتري

١٠٠٠٠٠من حـ/ المشتريات

١٠٠٠٠٠إلى حـ/ الدائنون

٢/١٠ شراء بضاعة على الحساب

١٠٠٠٠٠من حـ/ الدائنون

٩٠٠٠٠إلى حـ/ الخزينة

١٠٠٠٠إلى حـ/ الخصم المكتسب

سداد قيمة المشتريات نقداً و الحصول على خصم نقدي ١٠٪

٢/ ٥ دفاتر منشأة الروضة(البائع)

من حـ/ المدينين

إلى حـ/ المبيعات

٢/١٠ بيع بضاعة على الحساب

٩٠٠٠٠من حـ/ الخزينة

3-1.indd 169 10/13/2014 02:20:10

١٠٠٠٠من حـ/ الخصم المسموح به

١٠٠٠٠٠إلى حـ/المدينين

الحصول على قيمة البضاعة المباعة بعد خصم نقدي ١٠٪

ج- خصم الكمية:

و هو الخصم الذي يمنحه البائع للمشتري نظير تشجيعه لزيادة الكمية المشتراة، و يتم تصنيفه بنفس طريقة الخصم النقدي إلى خصم مكتسب و خصم مسموح به و ذلك بالنظر إلى الشخص الذي يمنح الخصم؛ و الشخص الذي يكتسب الخصم، كما أنه يُعالج محاسبياً بنفس طريقة الخصم النقدي.

و- العمليات المتعلّقة بمصروفات المشتريات[١]:

يتم عادةً الاتفاق بين البائع و المشتري على شروط تسليم البضاعة المشتراة، و عادةً ما تكون هذه الشروط:

أ- التسليم محل البائع: و معنى ذلك أن المشتري يستلم البضاعة من محل البائع و يكون على المشتري في هذه الحالة أن يتحمل المصروفات اللازمة لنقل البضاعة حتى تصل مخازنه. و تكون المعالجة المحاسبية في هذه الحالة فتح حسابات بأنواع المصروفات التي يتحملها المشتري و تكون هذه الحسابات مدينة، بينما يكون الطرف الذي سددت منه هذه المصروفات هو الطرف الدائن. و مثال لمصروفات المشتريات مصروفات النقل، مصروفات الجمارك، مصروفات التأمين على البضاعة، عمولة الشراء...الخ.و محاسبياً تتحدد قيمة المشتريات بثمن الشراء مضافاً إليه أي مصروفات أخرى يدفعها المشتري حتى تصل البضاعة إلى مخازنه، أي أنّ هذه المصروفات تعتبر جزء من قيمة المشتريات، و يمكن أن تضاف هذه المصروفات في نهاية المدة إلى حساب المشتريات.

١ - عبد السميع الدسوقي، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٦

3-1.indd 170 10/13/2014 02:20:11

ب- التسليم محل المشتري: و في هذه الحالة فإنّ الشراء يتم بشرط أن تسلّم البضاعة المشتراة لمحل المشتري. و بالتالي فإنّ أي نفقات تصرف على البضاعة حتى يتم توصيلها لمخازن المشتري يتحملها البائع.و في حالة قيام المشتري بسداد أي مصروفات فإنه يدفعها نيابةً عن البائع، و في هذه الحالة فإنّ حساب المورد يكون مديناً و حساب الصندوق أو البنك يكون دائناً، و عند قيام المورد بسداد قيمة هذه المصروفات فإنّ المشتري يثبت ذلك بجعل حساب المورد دائناً و حساب البنك أو الصندوق مديناً.

ز- العمليات المتعلّقة بمصروفات المبيعات[1]:

تتمثل مصروفات المبيعات في المصروفات التي يدفعها البائع لنقل البضاعة المباعة إلى العميل، و ذلك في حالة يكون شرط البيع تسليم البضاعة محل المشتري، أما في حالة شرط البيع تسليم البضاعة محل البائع فإنّ البائع لا يتحمّل أي مصروفات تتعلّق بنقل البضاعة إلى محل المشتري. و في حالة تحمل البائع لمصروفات البيع فإنه يفتح حساب لكل نوع من أنواع المصروفات، و تجعل هذه الحسابات مدينة بقيمة المصروفات التي يتحملها البائع، و يجعل حساب البنك أو الصندوق دائناً.

مثال: قامت منشأة نور الهدى بالعمليات التالية خلال شهر يناير ٢٠٠١م(كافة المبالغ بالجنيه) و التي بدأت أعمالها في الأول من يناير برأس مال قدره ٦٠٠٠٠٠٠٠ نقداً.

و في ١/١ اشترت بضاعة قيمتها ١٦٠٠٠٠٠٠٠ على الحساب من شركة الأنوار و بشرط ١٠/٥، ص ٣٠

في ٢ منه دفعت مبلغ ١٦٠٠٠٠٠ لنقل البضاعة المشتراة إلى مخازنها.

في ٤ منه باعت بضاعة إلى شركة الهدى الإسلامية بمبلغ ٦٤٠٠٠٠٠٠ على أن يتم السداد خلال شهرين من تاريخه، و أن تحصل على خصم ٤٪ إذا

١ - المرجع نفسه، ص ١٨٨

3-1.indd 171 10/13/2014 02:20:11

تم السداد خلال عشرة أيام (١٠/٤، ص ٦٠).

في ٦ منه اشترت أجهزة كمبيوتر من محلات سواكن بمبلغ ٢٤٠٠٠٠٠ على أن يتم السداد خلال شهر من تاريخه و بشرط الحصول على خصم ٥٪ إذا تم السداد خلال أسبوع.

في ٧ منه سددت المنشأة المستحق عليها لشركة الأنوار.

في ٨ منه ردت شركة الهدى الإسلامية بضاعة قيمتها ٨٠٠٠٠٠٠ لعدم مطابقتها المواصفات.

في ٩ منه سددت شركة الهدى الإسلامية المستحق عليها نقداً.

في ١٠ منه اشترت بضاعة على الحساب من مؤسسة الرهد قيمتها ٢٤٠٠٠٠٠٠٠ و بشرط ٣/٣، ص ٣٠

في ١٢ منه سددت المنشأة المستحق عليها لمؤسسة الرهد.

في ١٥ منه سددت المنشأة المستحق عليها لمحلات سواكن.

في ١٦ منه باعت بضاعة لمحلات الرحمة قيمتها ٣٢٠٠٠٠٠٠٠ و بخصم تجاري ١٠٪، و بشرط ٥/٧،ص ٣٠

في ٢٠ منه ردت محلات الرحمة بضاعة غير مطابقة للمواصفات قيمتها ١٦٠٠٠٠٠٠

في ٢٥ منه سددت محلات الرحمة المستحق عليها نقداً.

في ٢٧ منه اشترت بضاعة من محلات الأمانة بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ و بخصم تجاري ١٠٪، و بشرط ٣/١٠، ص ٣٠

في ٣٠ منه سددت المستحق لمحلات الأمانة نقداً.

3-1.indd 172 10/13/2014 02:20:11

المطلوب:

-إعداد القيود بدفتر اليومية للمعاملات التي تمّت في يناير.

-ترحيل القيود لدفتر الأستاذ العام و دفتر الأستاذ الفرعي.

-إعداد ميزان المراجعة.

*القيود بدفتر اليومية:

مدين	دائن	البيان	التاريخ	رقم صفحة الأستاذ
٦٠٠٠٠٠٠٠		من حـ/ النقدية	١/١	
	٦٠٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ رأس المال		
		استثمار مبلغ نقداً كرأس مال		
١٦٠٠٠٠٠٠٠		من حـ/ المشتريات	١/١	
	١٦٠٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ الدائنون (الأنوار)		
		شراء بضاعة بالأجل.		
١٦٠٠٠٠٠		من حـ/ مصاريف نقل المشتريات	١/٢	
	١٦٠٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية		
		دفع مصاريف الشراء نقداً		
٦٤٠٠٠٠٠٠		من حـ/ المدينين (الهدى الإسلامية)	١/٤	
	٦٤٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات		
		بيع بضاعة على الحساب		
٢٤٠٠٠٠٠		من حـ/ أجهزة الكمبيوتر	١/٦	
	٢٤٠٠٠٠٠	إلى حـ/ الدائنون (محلات سواكن)		
		شراء أجهزة كمبيوتر على الحساب.		

3-1.indd 173 10/13/2014 02:20:11

مدين	دائن	البيان	التاريخ	رقم صفحة الأستاذ
١٦٠٠٠٠٠٠٠		من حـ/ الدائنون (الأنوار)	١/٧	
	٨٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ خصم مكتسب		
	١٥٢٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية		
		سداد المستحق لشركة الأنوار و الحصول على خصم ٥٪		
٨٠٠٠٠٠٠		من حـ/ مردودات المبيعات	١/٨	
	٨٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ المدينين (الهدى الإسلامية)		
		رد بضاعة لعدم مطابقتها للمواصفات		
٥٣٧٦٠٠٠٠		من حـ/ النقدية	١/٩	
٢٢٤٠٠٠٠		من حـ/ الخصم المسموح به		
	٥٦٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ المدينين (الهدى الإسلامية)		
		تحصيل المستحق على المدينين و منحهم خصم ٤٪		
٢٤٠٠٠٠٠٠٠		من حـ/ المشتريات	١/١٠	
	٢٤٠٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ الدائنون (مؤسسة الرهد)		
		شراء بضاعة بالأجل		
٢٤٠٠٠٠٠٠٠		من حـ/ الدائنون (مؤسسة الرهد)	١/١٢	
	٧٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ الخصم المكتسب		
	٢٣٢٨٠٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية		
		سداد المستحق لمؤسسة الرهد و الحصول على خصم ٣٪		
٢٤٠٠٠٠٠		من حـ/ الدائنون (محلات سواكن)	١/١٥	
	٢٤٠٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية		
		سداد المستحق لمحلات سواكن		

3-1.indd 174 10/13/2014 02:20:11

مدين	دائن	البيان	التاريخ	رقم صفحة الأستاذ
٢٨٨٠٠٠٠٠٠		من حـ/ المدينين(محلات الرحمة)	١/١٦	
	٢٨٨٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات		
		بيع بضاعة بالأجل و بخصم تجاري ١٠٪		
١٦٠٠٠٠٠٠		من حـ/ مردودات المبيعات	١/٢٠	
	١٦٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ المدينين (محلات الرحمة)		
		ردت محلات الرحمة جزء من البضاعة لعدم مطابقتها للمواصفات		
٢٥٨٤٠٠٠٠٠		من حـ/ النقدية	١/٢٥	
١٣٦٠٠٠٠٠		من حـ/ الخصم المسموح به		
	٢٧٢٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ المدينين (محلات الرحمة)		
		تحصيل المستحق على المدينين و منحهم خصم ٥٪		
٤٥٠٠٠٠٠		من حـ/ المشتريات	١/٢٧	
	٤٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/ الدائنين (محلات الأمانة)		
		شراء بضاعة بالأجل		
٤٥٠٠٠٠٠		من حـ/ الدائنين (محلات الأمانة)	١/٣٠	
	٤٥٠٠٠٠	إلى حـ/ الخصم المكتسب		
	٤٠٥٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية		
		سداد المستحق للدائنين و الحصول على خصم ١٠٪		

3-1.indd 175 10/13/2014 02:20:11

ملاحظات على قيد العمليات السابقة بدفتر اليومية:

١ـالمشتريات و مردودات المشتريات و الخصم على المشتريات:

يلاحظ أنّ عملية شراء البضاعة و التي تتاجر فيها المنشأة يتم إثباتها حسب السياسة المتبعة من قبل المنشأة في تنظيم دفاترها المحاسبية، وفي هذه الحالة فإنّ السياسة تتعلّق بعملية الجرد للبضاعة، و عندما تتبع المنشأة سياسة الجرد الدوري أي الجرد في نهاية السنة و مرة واحدة للمخزون فإنه يتم فتح حساب للمشتريات يتم فيه إثبات عملية الشراء للبضاعة، و عموماً سوف يتم تناول هذا الموضوع بالتفصيل في الجزء الثاني من هذا المؤلّف.

أما فيما يختص بالخصم على المشتريات فيقصد به الخصم الذي يمنحه البائع للمشتري، أي أنه من وجهة نظر المشتري يمثل إيراد و قد يتم إثباته مباشرةً في حساب المشتريات بتخفيض قيمتها، كما قد يتم إثباته بفتح حساب خاص له و في هذه الحالة يعتبر الحساب الملائم هو حـ/ الخصم المكتسب و هذا يعتبر أفضل من الخصم المباشر من حساب المشتريات و ذلك لتوضيح الفرص الضائعة على المنشأة في حالة عدم الاستفادة من هذا الخصم. و كما سبق فإنه يتم تصنيف الخصم إلى ثلاثة أنواع؛ هي الخصم التجاري و هو خصم لا يتم إثباته في الدفاتر المحاسبية، و الخصم النقدي، و خصم الكمية.

أما فيما يختص بمردودات المشتريات فيقصد بها الجزء من البضاعة التي يردها المشتري نتيجةً لعدم مطابقتها للمواصفات أو لوجود عيوب فنية بها أو لتلفها. و يتم فتح حساب خاص لمردودات المشتريات في حالة تكرر عملية رد المشتريات و التي يقرها النظام المحاسبي للمنشأة.

٢- المبيعات و مردودات المبيعات و الخصم الممنوح من قبل البائع:

يتم إثبات العمليات المرتبطة ببيع البضاعة التي تتاجر فيها

3-1.indd 176 10/13/2014 02:20:12

المنشأة أصلاً في حـ/ المبيعات، إشارة إلى أن الإيرادات المتحققة من البيع ترتبط بمزاولة النشاط الأساسي للمنشأة.

أما فيما يختص بالخصم الممنوح من قبل البائع للمشتري فإنه يتم تفسير نفس الأنواع السابقة للخصم من وجهة نظر البائع، حيث في هذه الحالة نجد أن البائع يتحمل عبء الخصم و ذلك حتى يُسهّل لنفسه الحصول على سيولة معقولة، و يسمى الخصم محاسبياً في هذه الحالة بالخصم المسموح به سواء للخصم النقدي أو خصم الكمية، أما بخصوص الخصم التجاري فكما سبق ذكره فإنه لا يثبت بالدفاتر المحاسبية أيضاً من وجهة نظر البائع تماماً كما من وجهة نظر المشتري.

أما فيما يختص بمردودات المبيعات فيقصد بها تلك البضاعة التي ارتدت للبائع لسبب من الأسباب التي ذكرت عند تناول مردودات المشتريات، و يفرد لها حساباً مستقلاً باسم مردودات المبيعات و ذلك في حالة تكرر عملية رد البضاعة الخارجة من المنشأة.

٣- شراء الأصول الثابتة:

يتم التمييز بين شراء الأصول الثابتة و شراء البضاعة بغرض البيع، و ذلك لاعتبار أنّ الأولى يتم تملكها ليس بغرض إعادة البيع و إنما للمساعدة في أداء النشاط و الانتفاع بها لأطول فترة زمنية ممكنة. لذلك تثبت الأصول دفترياً باسمها أو وفقاً لطبيعتها مثل أجهزة الكمبيوتر و المباني و الأراضي و الآلات و غيرها من الأصول الثابتة التي تقتنيها المنشأة بغرض الانتفاع المستقبلي منها. و بما أنّ الأمر يرتبط باستخدام هذه الأصول فإنه من العدالة احتساب جزء من قيمة الآلة بمقدار الاستخدام باعتبار أنه مصروف- و سوف نتناول ذلك في الجزء الثاني من هذا المؤلّف إن شاء الله عند تناول موضوع جرد الأصول الثابتة-.

3-1.indd 177 10/13/2014 02:20:12

٢- ترحيل قيود اليومية لدفتر الأستاذ:

- دفتر الأستاذ العام: و فيه يتم ترحيل القيود بصورة إجمالية مثل المدينين، و الدائنين، و الأصول الثابتة و ما إلى ذلك

- دفتر الأستاذ الفرعي: و فيه يتم فتح صفحة لكل مدين و لكل دائن بأسمائهم كما موضّح بعد دفتر الأستاذ العام.

أولاً: دفتر الأستاذ العام:

حـ/ النقدية

المدين			الدائن		
المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان
٦٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠١/١/١	إلى حـ/ رأس المال	١٦٠٠٠٠٠	٢٠٠١/١/٢	من حـ/ م نقل المشتريات
٥٣٧٦٠٠٠٠	١/٩	إلى حـ/ المدينين	١٥٢٠٠٠٠٠٠	١/٧	من حـ/ الدائنون
٢٥٨٤٠٠٠٠٠	١/٢٥	إلى حـ/ المدينين	٢٣٢٨٠٠٠٠٠	١/١٢	من حـ/ الدائنون
			٢٤٠٠٠٠٠	١/١٥	من حـ/ الدائنون
			٤٠٥٠٠٠٠	١/٣٠	من حـ/ الدائنون
			٥١٩٣١٠٠٠٠	١/٣٠	رصيد مرحل
٩١٢١٦٠٠٠٠			٩١٢١٦٠٠٠٠		
٥١٩٣١٠٠٠٠	٢٠٠١/٢/١	رصيد منقول			

حـ/ رأس المال

المدين			الدائن		
المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان
٦٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠١/١/٣٠	رصيد مرحّل	٦٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠١/١/١	إلى حـ/ رأس المال
٦٠٠٠٠٠٠٠٠			٦٠٠٠٠٠٠٠٠		
				٢٠٠١/٢/١	رصيد منقول

3-1.indd 178 10/13/2014 02:20:12

حـ/ المشتريات

المدين			الدائن		
المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان
٦٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠١/١/١	إلى حـ/ الدائنون			
٥٣٧٦٠٠٠٠	١/١٠	إلى حـ/ الدائنون			
٢٥٨٤٠٠٠٠٠	١/٢٧	إلى حـ/ الدائنون	٤٠٤٥٠٠٠٠٠	١/٣٠	رصيد مرحّل
٤٠٤٥٠٠٠٠٠			٤٠٤٥٠٠٠٠٠		
٥١٩٣١٠٠٠٠	٢٠٠١/٢/١	رصيد منقول			

حـ/ الدائنون (الإجمالي)

المدين			الدائن		
المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان
١٦٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠١/١/٧	إلى حـ/ مذكورين	١٦٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠١/١/١	من حـ/ المشتريات
٢٤٠٠٠٠٠٠	١/١٢	إلى حـ/ مذكورين	٢٤٠٠٠٠٠	١/٦	من حـ/ أجهزة كمبيوتر
٢٤٠٠٠٠٠	١/١٥	إلى حـ/ النقدية	٢٤٠٠٠٠٠٠	١/١٠	من حـ/ المشتريات
٤٥٠٠٠٠٠	١/٣٠	إلى مذكورين	٤٥٠٠٠٠٠	١/٢٧	من حـ/ المشتريات
٤٠٦٩٠٠٠٠٠			٤٠٦٩٠٠٠٠٠		

حـ/ مصاريف نقل المشتريات

المدين			الدائن		
المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان
١٦٠٠٠٠٠	٢٠٠١/١/٢	إلى حـ/ النقدية	١٦٠٠٠٠٠	٢٠٠١/١/٣٠	رصيد مرحل
١٦٠٠٠٠٠			١٦٠٠٠٠٠		
١٦٠٠٠٠٠	٢٠٠١/٢/١	رصيد منقول			

3-1.indd 179 10/13/2014 02:20:12

حـ/ المدينون (الإجمالي)

المدين			الدائن		
المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان
٦٤٠٠٠٠٠٠	٢٠٠١/١/٤	إلى حـ/ المبيعات	٨٠٠٠٠٠٠	٢٠٠١/١/٨	من حـ/ مردودات المبيعات
٢٨٨٠٠٠٠٠٠	١/١٦	إلى حـ/المبيعات	٥٦٠٠٠٠٠٠	١/٩	من مذكورين
			١٦٠٠٠٠٠٠	١/٢٠	من حـ/ مردودات المبيعات
			٢٧٢٠٠٠٠٠٠	١/٢٥	من حـ/ مذكورين
٣٥٢٠٠٠٠٠٠			٣٥٢٠٠٠٠٠٠		

حـ/ المبيعات

المدين			الدائن		
المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان
			٦٤٠٠٠٠٠٠	٢٠٠١/١/٤	من حـ/ المدينين
٣٥٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠١/١/٣٠	رصيد مرحّل	٢٨٨٠٠٠٠٠٠	١/١٦	من حـ/ المدينين
٣٥٢٠٠٠٠٠٠			٣٥٢٠٠٠٠٠٠		
			٣٥٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠١/٢/١م	رصيد منقول

حـ/ أجهزة الكمبيوتر

المدين			الدائن		
المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان
٢٤٠٠٠٠٠	٢٠٠١/١/٦	إلى حـ/ الدائنين	٢٤٠٠٠٠٠	٢٠٠١/١/٣٠	رصيد مرحل
٢٤٠٠٠٠٠			٢٤٠٠٠٠٠		
٢٤٠٠٠٠٠	٢٠٠١/٢/١	رصيد منقول			

3-1.indd 180 10/13/2014 02:20:12

حـ/ الخصم المكتسب

المدين			الدائن		
المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان
			٨٠٠٠٠٠٠	٢٠٠١/١/٧	من حـ/ الدائنين
			٧٢٠٠٠٠٠	١/١٢	من حـ/ الدائنين
١٥٦٥٠٠٠٠	٢٠٠١/١/٣٠	رصيد مرحّل	٤٥٠٠٠٠	١/٣٠	من حـ/الدائنين
١٥٦٥٠٠٠٠			١٥٦٥٠٠٠٠		
			١٥٦٥٠٠٠٠	٢٠٠١/٢/١م	رصيد منقول

حـ/ مردودات المبيعات

المدين			الدائن		
المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان
٨٠٠٠٠٠٠	٢٠٠١/١/٨	إلى حـ/ المدينين			
١٦٠٠٠٠٠٠	١/٢٠	إلى حـ/ المدينين	٢٤٠٠٠٠٠٠	١/٣٠	رصيد مرحّل
٢٤٠٠٠٠٠٠			٢٤٠٠٠٠٠٠		
٢٤٠٠٠٠٠٠	٢٠٠١/٢/١	رصيد منقول			

حـ/ الخصم المسموح به

المدين			الدائن		
المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان
٢٢٤٠٠٠٠	٢٠٠١/١/٩	إلى حـ/ المدينين			
١٣٦٠٠٠٠٠	١/٢٥	إلى حـ/ المدينين	١٥٨٤٠٠٠٠	١/٣٠	رصيد مرحّل
١٥٨٤٠٠٠٠			١٥٨٤٠٠٠٠		
١٥٨٤٠٠٠٠	٢٠٠١/٢/١	رصيد منقول			

ثانياً: دفتر الأستاذ المساعد:

نجد أن كلُ من المدينين و الدائنين بحاجة إلى تفصيل للتعرف على

3-1.indd 181 10/13/2014 02:20:12

كليهما بشيء من التفصيل

أ) صفحة المدينون:

حـ/ شركة الهدى الإسلامية

المدين			الدائن		
المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان
٦٤٠٠٠٠٠٠	٢٠٠١/١/٤	إلى حـ/ المبيعات	٨٠٠٠٠٠٠	٢٠٠١/١/٨	من حـ/ مردودات المبيعات
			٥٦٠٠٠٠٠٠	١/٩	من مذكورين
٦٤٠٠٠٠٠٠			٦٤٠٠٠٠٠٠		

حـ/ محلات الرحمة

المدين			الدائن		
المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان
٢٨٨٠٠٠٠٠٠	١/١٦	إلى حـ/المبيعات	١٦٠٠٠٠٠٠	١/٢٠	من حـ/ مردودات المبيعات
			٢٧٢٠٠٠٠٠٠	١/٢٥	من حـ/ مذكورين
٢٨٨٠٠٠٠٠٠			٢٨٨٠٠٠٠٠٠		

ب) صفحة الدائنون:

حـ/ شركة الأنوار

المدين			الدائن		
المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان
١٦٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠١/١/٧	إلى حـ/ مذكورين	١٦٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠١/١/١	من حـ/ المشتريات
١٦٠٠٠٠٠٠٠			١٦٠٠٠٠٠٠٠		

3-1.indd 182 10/13/2014 02:20:12

حـ/ محلات سواكن

المدين			الدائن		
المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان
٢٤٠٠٠٠٠	١/١٥	إلى حـ/ النقدية	٢٤٠٠٠٠٠	١/٦	من حـ/ أجهزة كمبيوتر
٢٤٠٠٠٠٠			٢٤٠٠٠٠٠		

حـ/ مؤسسة الرهد

المدين			الدائن		
المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان
٢٤٠٠٠٠٠٠٠	١/١٢	إلى حـ/مذكورين	٢٤٠٠٠٠٠٠٠	١/١٠	من حـ/ المشتريات
٢٤٠٠٠٠٠٠٠			٢٤٠٠٠٠٠٠٠		

حـ/ محلات الأمانة

المدين			الدائن		
المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان
٤٥٠٠٠٠٠	١/٣٠	إلى مذكورين	٤٥٠٠٠٠٠	١/٢٧	من حـ/ المشتريات
٤٥٠٠٠٠٠			٤٥٠٠٠٠٠		

٣- إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة في ٢٠٠٨/١/٣١م:

اسم الحساب	أرصدة مدينة	أرصدة دائنة
النقدية	٥١٩٣١٠٠٠٠	
رأس المال		٦٠٠٠٠٠٠٠٠
المشتريات	٤٠٤٥٠٠٠٠٠	
مصاريف نقل المشتريات	١٦٠٠٠٠٠	
المبيعات		٣٥٢٠٠٠٠٠٠
أجهزة الكمبيوتر	٢٤٠٠٠٠٠	
الخصم المكتسب		١٥٦٥٠٠٠٠
مردودات المبيعات	٢٤٠٠٠٠٠٠	
الخصم المسموح به	١٥٨٤٠٠٠٠	
الإجمالي	٩٦٧٦٥٠٠٠٠	٩٦٧٦٥٠٠٠٠

3-1.indd 183 10/13/2014 02:20:13

٤-العمليات المتعلّقة بالأوراق التجارية:

ظهرت الأوراق التجارية كنتيجة حتمية لظهور الأجل في المعاملات التجارية. و تعتبر الأوراق التجارية الوسيلة التي تستخدم للوفاء بالديون، فالورقة التجارية هي عبارة عن صك أو سند يضمن حقوق الأشخاص، حيث نجد فيها إثبات للحق، و التاريخ الواجب السداد فيهن و اسم الشخص المستفيد. و تتضمّن الأوراق التجارية الشيكات، و السند الإذني، و الكمبيالات. و سوف نتناول مفهوم كلٍ منهما ثم نركِّز على الكمبيالات.

*الشيـــــــــك Cheque:

هو صك يتضمّن أمراً من شخص يسمى الساحب إلى شخص آخر «البنك» يسمى المسحوب عليه؛ بأن يدفع إلى شخص آخر أو لأمره أو لحامله مبلغ محدد من النقود بمجرد الإطلاع و يسمى المستفيد. و بذلك فإنّ الشيك يتضمّن العناصِر الآتية:

- التاريخ: و هو تاريخ تحرير الشيك أو الصك.
- الشخص المستفيد: و هو الشخص الذي تعود عليه قيمة الصك.
- المسحوب عليه الشيك: و هو الجهة التي عليها تنفيذ أمر الساحب و في هذه الحالة يعتبر البنك هو الجهة الموجه إليها الأمر.
- الساحب: و هو الشخص الذي يقوم بتحرير الشيك إلى المستفيد، و يكون في هذه الحالة له حساب جاري بالبنك المسحوب عليه الشيك.
- قيمة الشيك: و هو المبلغ الذي على المسحوب عليه دفعه للمستفيد، و يكتب عادةً بالأرقام و الحروف.
- توقيع الساحب: و يقصد به إمضاء الساحب المعتمد من قبل البنك

3-1.indd 184 10/13/2014 02:20:13

«المسحوب عليه».

*السند الإذني Note Promissory:

هو تعهد كتابي غير معلّق على شرط؛ يتعهّد بموجبه المحرر بأن يدفع مبلغ محدد من النقود عند الطلب أو في ميعاد محدد إلى شخص معين أو لحامله أو لأمره. و يلاحظ من ذلك أن السند الإذني هو تعهد من قبل المدين بسداد مبلغ معين من النقود في تاريخ محدد أو عند الطلب.

*الكمبيالة Exchange of Bill:

هي أمر كتابي غير معلّق على شرط موجّه من شخص لآخر و موقّع عليه من الشخص الموجّه منه؛ يطلُب من الشخص الموجه إليه الأمر بأن يدفع مبلغاً محدداً من المال إلى شخص معين أو لأمره في تاريخ محدد أو عند الطلب. و يلاحظ من ذلك أنّ الكمبيالة تختلف عن السند الإذني في النواحي التالية:

- أن الكمبيالة يحررها الدائن على عكس السند الإذني الذي يحرره المدين و بالتالي فهي بحاجة إلى قبول من قبل الشخص المسحوبة عليه.
- أن الكمبيالة هي أمر من الدائن على عكس السند الإذني الذي يمثل تعهد بالسداد عند الطلب أو في تاريخ معيّن و بالتالي فإنّ السند ليس بحاجة إلى قبول من المدين المسحوب عليه.
- تتضمّن الكمبيالة ثلاثة أطراف هي الساحب، و المسحوب عليه، و المستفيد. بينما السند الإذني يتضمّن طرفين هما المستفيد و المسحوب عليه.

و عادةً يتم تصنيف الأوراق التجارية من وجهة نظر المنشأة إلى نوعين:

١) أوراق قبض(أ.ق) Receivable Bill و في هذه الحالة فإنّ قيمة

3-1.indd 185 10/13/2014 02:20:13

الورقة سوف تُحصّل لصالح المنشأة و التي تعتبر في هذه الحالة الساحب، و تُصنّف ضِمن الأصول المتداولة و ذلك لارتباطها بالعمليات التجارية.

٢) أوراق دفع(أ.د) Payable Bill و في هذه الحالة فإنّ قيمة الورقة سوف تدفعها المنشأة و التي تعتبر في هذه الحالة المسحوب عليه لصالح الغير، و تُصنّف ضِمن الخصوم المتداولة و ذلك لارتباطها بالعمليات التجارية.

أي أنّ ورقة القبض هي حق للمنشأة أن تقبض قيمتها نتيجةً لسداد التزامات طرف الغير لصالح المنشأة، و بالمقابل فإنّ الذي يدفع قيمتها تكون بالنسبة له ورقة دفع.

المعالجة المحاسبية للأوراق التجارية:

سوف يتم تناول ذلك كما يلي:

*الاحتفاظ بالورقة التجارية و تحصيلها في ميعاد الاستحقاق.

*سداد الورقة التجارية قبل ميعاد الاستحقاق.

*خصم الورقة التجارية لدى البنك.

*تحويل أو تظهير الورقة التجارية.

*تجديد الورقة التجارية.

*رفض سداد الورقة التجارية و تجديدها.

و فيما يلي شرح مختصر لهذه المعاملات المرتبطة بالأوراق التجارية:

١-الاحتفاظ بالورقة التجارية و تحصيلها في ميعاد الاستحقاق:

تعتبر الورقة التجارية في دفاتر المستفيد ورقة قبض، و في دفاتر

3-1.indd 186 10/13/2014 02:20:13

المسحوب عليه ورقة دفع، و هي تنشأ نتيجةً للبيع الآجل. و عادةً يقوم المسحوب عليه بسداد قيمة الورقة في تاريخ الاستحقاق الذي تم الاتفاق عليه مع الساحب الذي بموجبه قام بتحرير الورقة التجارية. و لتوضيح قيود اليومية في هذه الحالة سوف نتناول المثال التالي لتوضيح قيود اليومية بدفاتر كلٍ من الساحب و المسحوب عليه الكمبيالة:

اشترى التاجر أحمد بضاعة بمبلغ ١٨٠٠٠٠ جنيه بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٤م و قبل كمبيالة بالمبلغ المستحق عليه، تُستحق الدفع في ٢٠٠٦/٢/٤م لصالح التاجر خليل. و في تاريخ الاستحقاق قُدِّمت الكمبيالة من المستفيد و تمّ دفع قيمتها بشيك على البنك. نجد أن قيود اليومية في هذه الحالة تكون كما يلي:

دفاتر التاجر أحمد «المشتري»				دفاتر التاجر خليل « البائع»			
١٨٠٠٠٠		من حـ/ المشتريات	٢٠٠٥/١٢/٤	١٨٠٠٠٠		من حـ/ أحمد	٢٠٠٥/١٢/٤
	١٨٠٠٠٠	إلى حـ/ خليل			١٨٠٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات	
		شراء بضاعة على الحساب				بيع بضاعة على الحساب	
١٨٠٠٠٠		من حـ/ خليل	٢٠٠٥/١٢/٤	١٨٠٠٠٠		من حـ/ أ. القبض	٢٠٠٥/١٢/٤
	١٨٠٠٠٠	إلى حـ/ أ.دفع			١٨٠٠٠٠	إلى حـ/ أحمد	
		قبول كمبيالة با لمبلغ المستحق				سحب كمبيا لة بالمستحق.	
١٨٠٠٠٠		من حـ/ أ.دفع	٢٠٠٦/٢/٤	١٨٠٠٠٠		من حـ/ البنك	٢٠٠٦/٢/٤
	١٨٠٠٠٠	إلى حـ/ البنك			١٨٠٠٠٠	إلى حـ/ أ. القبض	
		سداد قيمة الورقة				تحصيل قيمة الورقة التجارية	

في بعض الأحيان تلجأ بعض المنشآت للبنك لتحصيل قيمتها؛ و

3-1.indd 187 10/13/2014 02:20:13

في هذه الحالة يتم توسيط حساب أوراق قبض برسم التحصيل، و هو إجراء لا يؤثّر على دفاتر المدين، و عليه فإنّ الإجراءات كلها تتم في دفاتر البائع أو الدائن، و تكون قيود اليومية في هذه الحالة كما موضّح بالصفحة التالية. بافتراض أن التاجر خليل أرسل الكمبيالة للبنك لتحصيلها نيابةً عنه. و في هذه الحالة فإنّ البنك سوف يخصم من قيمة الورقة تكاليف أو رسوم التحصيل التي تكبدها في سبيل عملية تحصيل الورقة، و لنفترض أن مصاريف التحصيل كانت ١٥٠٠ جنيه، و بفرض أنه بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٥م ورد إشعار إضافة من البنك يفيد تحصيل الورقة التجارية، فإنّ قيود اليومية في هذه الحالة تكون كما يأتي:

دفاتر التاجر خليل « البائع»			
١٨٠٠٠٠		من حـ/أحمد	٢٠٠٥/١٢/٤
	١٨٠٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات	
		بيع بضاعة على الحساب	
١٨٠٠٠٠		من حـ/ أ. القبض	٢٠٠٥/١٢/٤
	١٨٠٠٠٠	إلى حـ/ أحمد	
		سحب كمبيالة بالمستحق.	
١٨٠٠٠٠		من حـ/ أوراق قبض برسم التحصيل	٢٠٠٦/٢/٤م
	١٨٠٠٠٠	إلى حـ/ أ. القبض	
		إرسال الورقة للبنك لتحصيل قيمتها	
١٧٨٥٠٠		من حـ/ البنك	٢٠٠٦/٢/٥م
١٥٠٠		من حـ/ مصاريف التحصيل	
	١٨٠٠٠٠	إلى حـ/ أوراق قبض برسم التحصيل	
		ورود إشعار من البنك يفيد تحصيل الورقة	

٢-سداد الورقة التجارية قبل ميعاد الاستحقاق:

قد يتفق المدين و الدائن على أن يقوم المدين بسداد قيمة الورقة التجارية قبل ميعاد الاستحقاق، على أن يمنحه الدائن خصماً معيناً، و

3-1.indd 188 10/13/2014 02:20:14

في هذه الحالة فإنّ المدين يستفيد من الخصم و يعتبر إيراداً له، بينما يعتبر الخصم بالنسبة للدائن مصروفاً، و تظهر قيود اليومية في دفاتر كلٍ من المدين(المشتري) و الدائن (البائع) كما يلي:

دفاتر التاجر أحمد «المشتري»	دفاتر التاجر خليل « البائع
من حـ/ المشتريات	من حـ/المدينين
إلى حـ/ الدائنين	إلى حـ/ المبيعات
شراء بضاعة على الحساب	بيع بضاعة على الحساب
من حـ/ الدائنين	من حـ/ أ. القبض
إلى حـ/ أ.دفع	إلى حـ/ المدينين
قبول كمبيالة بالمبلغ المستحق	سحب كمبيالة بالمستحق.
من حـ/ أ.دفع	من حـ/ البنك
إلى حـ/ البنك	من حـ/ الخصم
إلى حـ/ الخصم	إلى حـ/ أوراق القبض
سداد قيمة الورقة و الحصول على خصم	تحصيل قيمة الورقة التجارية بعد منح خصم على تعجيل السداد

٣-خصم الورقة التجارية في البنك:

يُقصد بذلك أن يقدم المستفيد الورقة للبنك في تاريخ سابق لتاريخ استحقاقها و يحصُل على قيمتها من البنك و ذلك نظير عمولة يحصل عليها البنك تتمثّل في المصاريف التي يتحملها البنك و فوائد التأخير على الكمبيالة من تاريخ خصمها لحين تاريخ سدادها، و تعرف هذه العمولة بالأجيو، أي أنّ المستفيد يحصل على قيمة الورقة بعد خصم الأجيو.

و تكون قيود الإثبات كما يلي في دفاتر المستفيد باعتبار أن القيود الأولية كما هي عليه، أي قيود سحب الكمبيالة، و عند إرسالها إلى البنك لخصمها يكون القيد:

3-1.indd 189 10/13/2014 02:20:14

من حـ/ البنك

من حـ/ الأجيو

إلى حـ/ أوراق القبض

و الأجيو = مصاريف التحصيل + الفوائد على الكمبيالة.

و قد يتم توسيط حساب باسم «أوراق قبض برسم الخصم» في دفاتر المستفيد لحين ورود إشعار يفيد تحصيل الورقة من قبل البنك عندما يحين تاريخ استحقاقها، و في هذه الحالة يكون قيد اليومية:

من حـ/ أوراق قبض برسم الخصم

إلى حـ/ أوراق القبض

إرسال الورقة للبنك لخصمها.

من حـ/ البنك

من حـ/ الأجيو

إلى حـ/ أوراق القبض برسم الخصم

ورود إشعار من البنك يفيد تحصيل الورقة من المدين.

٤-تظهير الورقة التجارية أو تحويلها:

يقصد بتظهير الورقة التجارية تحويل ملكيتها من شخص لآخر، و يتم ذلك بتوقيع المستفيد على ظهر الورقة، و هذا التوقيع يعني التنازل عن ملكيتها للشخص الذي يظهر اسمه خلف الورقة. و هذا يعني أنّ الورقة التجارية يمكن أن تقوم مقام النقود أحياناً للوفاء بالالتزامات، أي أنها تعتبر مبرئة للذمة، و هذه هي فائدة الأوراق التجارية. و نسوق المثال التالي لتوضيح ذلك:

3-1.indd 190 10/13/2014 02:20:14

في ٨/٢٠ باعت محلات الشرق بضاعة لمحلات الغرب قيمتها ٤٠٠٠٠ جنيه على الحساب.

و في٨/٢٥ قبلت محلات الغرب كمبيالة لصالح محلات الشرق تُستحق السداد في ١٢/٣١

في ١٠/٣٠ اشترت محلات الشرق بضاعة من شركة النورس بمبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه على الحساب.

في ١١/٢ ظهّرت محلات الشرق الكمبيالة المسحوبة على محلات الغرب لصالح شركة النورس، و سددت باقي المستحق عليها نقداً.

نجد أن قيود اليومية في دفاتر المنشآت الثلاث سوف تكون كما موضّح أدناه:

دفاتر منشأة الشرق

٤٠٠٠٠		من حـ/ المدينين	٨/٢٠
	٤٠٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات	
		بيع بضاعة على الحساب لمحلات الغرب	
٤٠٠٠٠		من حـ/ أ. القبض	٨/٢٥
	٤٠٠٠٠	إلى حـ/ المدينين	
		سحب كمبيالة على محلات الغرب	
٤٥٠٠٠		من حـ/ المشتريات	١٠/٣٠
	٤٥٠٠٠	إلى حـ/ الدائنين	
		شراء بضاعة على الحساب من محلات النورس	
٤٥٠٠٠		من حـ/ الدائنين	١١/٢
	٤٠٠٠٠	إلى حـ/ أوراق القبض	
	٥٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة	
		تظهير الكمبيالة المسحوبة على محلات الغرب و سداد باقي المستحق نقداً.	

3-1.indd 191 10/13/2014 02:20:14

دفاتر منشأة الغرب

٤٠٠٠٠		من حـ/ المشتريات	٨/٢٠
	٤٠٠٠٠	إلى حـ/ الدائنين	
		شراء بضاعة على الحساب من محلات الشرق	
٤٠٠٠٠		من حـ/ الدائنين	٨/٢٥
	٤٠٠٠٠	إلى حـ/ أ. الدفع	
		قبول كمبيالة لمحلات الشرق	

دفاتر شركة النورس

٤٥٠٠٠		من حـ/ المدينين	١٠/٣٠
	٤٥٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات	
		بيع بضاعة على الحساب لمحلات الشرق	
٤٠٠٠٠		من حـ/ أوراق القبض	١١/٢
٥٠٠٠		من حـ/الخزينة	
	٤٥٠٠٠	إلى حـ/ المدينين	
		تحويل الكمبيالة المسحوبة على محلات الغرب لصالحنا و الحصول على باقي المستحق نقداً.	

٥-تجديد الورقة التجارية:

قد يحدث أن يحين وقت سداد الورقة التجارية و لكن لا يستطيع المدين الوفاء بها، و هنا قد يلجأ المدين للاتفاق مع الدائن على سداد جزء من قيمة الورقة نقداً أو بشيك، و تحرير كمبيالة جديدة بالمبلغ المستحق مضافاً إليها فوائد تأخير. و في هذه الحالة تُتبع الخطوات التالية بدفاتر كلٍ من المشتري(المدين) و البائع(الدائن):

3-1.indd 192 10/13/2014 02:20:14

١- إلغاء الورقة التجارية القديمة بالقيد:

في دفاتر الدائن : من حـ/ المدينين

إلى حـ/ أوراق القبض

و في دفاتر المدين: من حـ/ أوراق الدفع

إلى حـ/ الدائنين

٢- إثبات المبلغ المدفوع بالقيد:

في دفاتر الدائن : من حـ/ الخزينة

إلى حـ/ المدينين

و في دفاتر المدين: من حـ/ الدائنين

إلى حـ/ الخزينة

٣- إثبات فوائد التأخير بالقيد:

في دفاتر الدائن : من حـ/ المدينين

إلى حـ/ فوائد التأخير

و في دفاتر المدين: من حـ/فوائد التأخير

إلى حـ/ الدائنين

٤- إثبات قيمة الكمبيالة الجديدة بالقيد:

في دفاتر الدائن : من حـ/ أوراق القبض

إلى حـ/ المدينين

3-1.indd 193 10/13/2014 02:20:14

و في دفاتر المدين: من حـ/ الدائنين

إلى حـ/ أوراق الدفع

يُلاحظ من ذلك أنّ فوائد التأخير تعتبر للدائن إيراداً، بينما تعتبر للمدين مصروفاً إضافياً، كما أنّ قيمة الورقة الجديدة = قيمة الورقة القديمة – الجزء المسدد منها + فوائد التأخير.

٦-رفض سداد الورقة التجارية و تجديدها:

يقصد برفض السداد للورقة التجارية الامتناع عن سداد قيمتها، و هي حالة تختلف عن النقطة السابقة، في كون أنّ المدين يرفض سداد قيمة الورقة؛ و ليس عاجزاً عن سدادها. لذلك على الدائن للحفاظ على حقه اتخاذ الإجراءات القانونية التي تكفل له حقوقه طرف المدين. و هذا يتطلّب بالضرورة من الدائن الالتزام بدفع بعض النفقات التي تتطلبها الإجراءات القانونية، و عموماً يعرف الإجراء القانوني الذي يقوم به الدائن في هذه الحالة بـ» بروتستو عدم الدفع»، أما المصروفات القانونية التي يدفعها الدائن تعرف بـ» مصاريف بروتستو عدم الدفع»، و يتم تحميل قيمة هذه المصروفات على المدين عند سحب الورقة الجديدة. و على كل حال فإنه في حالة رفض سداد قيمة الورقة التجارية فإنه يتم إجراء القيود الآتية بدفاتر الدائن:

*إلغاء قيمة الورقة التجارية بقيد عكسي كما سبق و أن أوضحنا في الحالة السابقة.

*إثبات مصاريف بروتستو عدم الدفع و تحميلها على العميل؛ و يكون ذلك بجعل مصاريف البروتستو مديناً و حساب الصندوق دائناً؛ ثُمّ تُحمّل على حساب المدينين بجعل حساب المدينين مديناً، و حساب مصاريف البروتستو دائناً

*إثبات قيمة الورقة الجديدة كما في الحالة السابقة، و عليه تكون

3-1.indd 194 10/13/2014 02:20:15

قيمة الورقة الجديدة في هذه الحالة: = قيمة الورقة القديمة + فوائد التأخير + مصاريف البروتستو

و تجدر الإشارة إلى ضرورة الانتباه إلى أن قيود المحاسبية لعملية الرفض يجب أن تكون متناسقة مع طبيعة التصرف في الأوراق التجارية؛ فمثلاً إذا كانت الورقة مرسلة للبنك لتحصيلها و مقيّدة بأوراق قبض برسم التحصيل فإنّ قيد الإلغاء يكون:

من حـ/ المدينين

إلى حـ/ أ.قبض برسم التحصيل

و هكذا.....

أما بدفاتر المدين تكون الإجراءات كما يلي:

١-قيد عكسي لإثبات عملية الرفض بجعل حـ/ أوراق الدفع مديناً، و حـ/ الدائنين دائناً.

٢-قيد لإثبات تحمل المدين بمصاريف البروتستو بجعل حـ/ م. البروتستو مديناً، و حـ/ الدائنين دائناً.

٣-قيد لإثبات فوائد التأخير بجعل حـ/فوائد التأخير مديناً، و حـ/ الدائنين دائناً.

٤-قيد لإثبات قبول الورقة الجديدة بجعل حـ/ الدائنين مديناً، و حـ/ أوراق الدفع دائناً بالقيمة الجديدة و التي تساوي:

قيمة الورقة الجديدة = قيمة الورقة القديمة + فوائد التأخير + م. البروتستو

مثـــــال:

تتعامل المنشأة (أ) مع منشأة (ب) بنظام البيع الآجل، و فيما يلي

3-1.indd 195 10/13/2014 02:20:15

الكمبيالات المستحقة لمنشأة (أ) على منشأة (ب) بتاريخ ٢٠٠٥/٩/١م، و التي نتجت عن بيع منشأة (أ) بضاعة لمنشأة (ب) بمبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه، علماً بأنّ جميع هذه الكمبيالات تمّ قبولها من منشأة (ب)

بيان بالكمبيالات و قيمها

مبلغ الكمبيالة بالجنيه	رقم الكمبيالة	تاريخ الاستحقاق	مكان وجود الكمبيالة
٢٠٠٠٠	١٥٢	٢٠٠٥/٩/١م	صندوق المنشأة
٣٠٠٠٠	١٥٣	٢٠٠٥/٩/١م	بنك النيلين-للتحصيل
٤٠٠٠٠	١٥٤	٢٠٠٥/٩/١م	برسم التحصيل
٩٠٠٠٠	الإجمالي		

عند تقديم الكمبيالات لمنشأة (ب) رفضت السداد، فاتخذت منشأة (أ) إجراءات بروتستو عدم الدفع كلّفها ١٠٠ جنيه. فإذا تمّ الاتفاق بين المنشأتين في ٢٠٠٥/١٠/١م على تجديد الورقتين ١٥٢ و ١٥٣، و دفع نصف قيمة الورقة ١٥٤ و مصاريف البروتستو، و قبول كمبيالة جديدة بالمستحق تستحق في ٢٠٠٥/١٢/٣٠م علماً بأنّ فوائد التأخير على الكمبيالات بلغت ٣٥٠٠ جنيه.

أعرِض قيود اليومية في هذه الحالة.

نلاحظ أنّ الكمبيالة رقم ١٥٢ في حيازة المنشأة، بينما الكمبيالتين رقم ١٥٣ ، و رقم ١٥٤ أرسلتا للبنك لتحصيلها. عليه فإنّ قيود الإلغاء لهذه الكمبيالات لن تكون واحدة، كما يظهر ذلك من دفتر اليومية لمنشأة (أ) أدناه، بينما الوضع ليس له تأثير بالنسبة لمنشأة (ب).

منشأة (أ)

من حـ/ منشأة (ب)	٢٠٠٠٠	٩/١
إلى حـ/ أوراق القبض	٢٠٠٠٠	
رفض سداد الورقة رقم ١٥٢		
من حـ/ منشأة (ب)	٧٠٠٠٠	٩/١

3-1.indd 196 10/13/2014 02:20:15

	إلى حـ/ أوراق قبض برسم التحصيل	٧٠٠٠٠	
	رفض سداد الورقة رقم ١٥٣، و ١٥٤		
١٠٠	من حـ/ م. البروتستو		٩/١
	إلى حـ/ الخزينة	١٠٠	
	دفع مصاريف بروتستو عدم الدفع		
١٠٠	من حـ/منشأة (ب)		٩/١
	إلى حـ/ م. البروتستو	١٠٠	
	تحميل مصاريف البروتستو على منشأة (ب)		
٢٠١٠٠	من حـ/ الخزينة		١٠/١
	إلى حـ/ منشأة (ب)	٢٠١٠٠	
	تحصيل نصف قيمة الورقة رقم ١٥٤ و مصاريف البروتستو		
٣٥٠٠	من حـ/ منشأة (ب)		١٠/١
	إلى حـ/ فوائد التأخير	٣٥٠٠	
	تحميل منشأة (ب) بفوائد التأخير		
٧٣٥٠٠	من حـ/ أوراق القبض		١٠/١
	إلى حـ/ منشأة (ب)	٧٣٥٠٠	
	سحب ورقة جديدة بالمبلغ المستحق على منشأة (ب)		
٩٠٠٠٠	من حـ/ أوراق القبض		٩/١
	إلى حـ/ منشأة (أ)	٩٠٠٠٠	
	رفض سداد الأوراق رقم ١٥٢، و ١٥٣، و١٥٤		
١٠٠	من حـ/ م. البروتستو		٩/١
	إلى حـ/ منشأة (أ)	١٠٠	
	تحمّل مصاريف بروتستو عدم الدفع		
٢٠١٠٠	من حـ/ منشأة (أ)		١٠/١
	إلى حـ/ الخزينة	٢٠١٠٠	
	سداد نصف قيمة الورقة رقم ١٥٤ و مصاريف البروتستو		

3-1.indd 197 10/13/2014 02:20:15

١٠/١	من حـ/ فوائد التأخير إلى حـ/ منشأة (أ) تحمل فوائد التأخير لصالح منشأة (أ).	٣٥٠٠	٣٥٠٠
١٠/١	من حـ/ منشأة (أ) إلى حـ/ أوراق الدفع قبول ورقة جديدة بالمبلغ المستحق لمنشأة (أ)	٧٣٥٠٠	٧٣٥٠٠

٥-العمليات المتعلّقة بالإيرادات و المصروفات:

سبق أن تناولنا العمليات المتعلّقة بالمبيعات و أوضحنا أنّها تمثّل الإيراد الأساسي للمنشآت التجارية، و معلوم أنّه قد تكون هناك إيرادات أخرى تحصل عليها المنشآت التجارية من مصادر أخرى؛ نذكر منه على سبيل المثال الفوائد الدائنة، و أرباح بيع الأصول الثابتة، و أرباح الأسهم في الشركات التي تساهم فيها المنشأة التجارية، والديون المعدومة المحصّلة، و الإيجارات الدائنة، و الخصم المكتسب،.....الخ. و فيما يتعلّق بالمعالجة المحاسبية في هذه الحالة فإنه يتم فتح حساب منفرد لكل نوع من أنواع الإيرادات و يُجعل دائناً بقيمة الإيراد الذي تحصل عليه المنشأة، و حساب الطرف الذي تم بواسطته تحصيل قيمة الإيراد مديناً.

كما تمّ أيضاً تناول العمليات المتعلّقة بالمشتريات و ما يرتبط بها من مصروفات و ذكرنا أنها تمثل المصروفات الرئيسية للمنشآت التجارية، و مع ذلك فإنّ هناك مصروفات أخرى بجانب هذه المصروفات المتعلّقة بالمشتريات و ما يرتبط بها من نفقات؛ و توجد العديد من الأسس لتصنيف أو تقسيم هذه المصروفات و التي من بينها التصنيف حسب طبيعة المصروف، أو حسب النشاط، أو حسب النوع، و من أشهر أسس تصنيف المصروفات في المحاسبة المالية هي على أساس وظيفي . فبالنسبة لطرق التصنيف السابقة فإننا نجدها بوضوح في ظل محاسبة التكاليف. و عموماً سوف نعتمد الأساس الوظيفي في تصنيف

3-1.indd 198 10/13/2014 02:20:15

المصروفات و ذلك كما يلي:

١-المصروفات الإدارية: و تشمل كافة النفقات التي تتكبدها المنشأة من أجل الحصول على الخدمات الإدارية، و تتضمّن العديد من البنود منها على سبيل المثال رواتب العاملين بالإدارة، و رواتب المديرين، والأدوات الكتابية، والإيجار، والإنارة و المياه.....الخ.

٢-مصروفات البيع و التسويق: و هي تتعلّق بالمصروفات التي تنفقها المنشأة في سبيل إتمام عملية البيع و تسويقه، و تتضمّن العديد من البنود منها على سبيل المثال مرتبات و عمولات رجال البيع، و مصاريف الدعاية و الإعلان، و مصاريف نقل المبيعات، و مصاريف اللف و الحزم.....الخ.

٣-مصروفات التمويل: و تتضمّن تلك النفقات التي ترتبط بالأنشطة التمويلية، و تتضمن العديد من البنود منها على سبيل المثال الفوائد المدينة، و فوائد القروض، و مصاريف الخصم بأنواعه المختلفة، و الديون المعدومة.....الخ.

و يتم تسجيل جميع المصروفات بفتح حساب مستقل لكل مصروف بجعله مديناً و يكون الطرف الدائن الطريقة التي تُسدد بها المصروفات.

٦- العمليات المتعلِّقة بالأصول الثابتة:

الأصول الثابتة هي مجموعة الأصول التي يتم اقتنائها من قِبل المنشأة بغرض استخدامها في الأجل الطويل و الاستفادة منها في تقديم العديد من الخدمات التي تُساهم في تحقيق الإيرادات؛ أي أنه يتوقّع منها تقديم خدمات بعيدة المدى للمنشأة. و هي تختلف عن الأصول المتداولة و التي يتم اقتنائها بغرض استخدامها في الأجل القصير أو بغرض إعادة بيعها.

و عموماً عند إثبات تكلفة الحصول على الأصول الثابتة في

3-1.indd 199 10/13/2014 02:20:16

الدفاتر المحاسبية يجب مراعاة أنّ هذه التكلفة تتكوّن من كل ما تدفعه المنشأة و من شأنه الحصول على الأصل الثابت حتى يُصبح قابلاً للاستخدام من قبل المنشأة. و عموماً يمكن القول بأنّ تكلفة الحصول على الأصول الثابتة تتكون من:

- ثمن الشراء كما بفاتورة المورِّد أو العقد.

- مصاريف النقل و التأمين.

- الرسوم الجمركية في حالة استيراد الأصل الثابت من الخارج.

- تكلفة تركيب الأصل الثابت و تكلفة التشغيل التجريبي و أي إنشاءات تتم في سبيل تجهيزه.

- الأتعاب القانونية و الهندسية و رسوم التسجيل للأصل الثابت.

أما فيما يتعلّق بالمعالجة المحاسبية للأصول الثابتة فإنه يمكن تناولها كما يأتي:

أولاً: شراء الأصل الثابت نقداً أو بشيك.

ثانياً: الحصول على الأصل الثابت عن طريق التصنيع الداخلي.

ثالثاً: الحصول على الأصل الثابت ضمن الأصول المقدّمة كرأس مال.

رابعاً: استهلاك الأصول الثابتة.

خامساً: الاستغناء عن الأصول الثابتة.

فيما يختص بالنقطتين الأخيرتين فسوف يتم تناولهما في الجزء الثاني من هذا المؤلّف إن شاء الله.

و فيما يختص بالنقاط الثلاثة الأولى فسوف نوضّح فيما يلي القيود المحاسبية لكلِ حالة كما يأتي:

3-1.indd 200 10/13/2014 02:20:16

أولاً: شراء الأصل الثابت نقداً أو بشيك:

في هذه الحالة يكون قيد اليومية كما يلي:

من حـ/ الأصل الثابت

إلى حـ/ الخزينة أو البنك

ثانياً: الحصول على الأصل الثابت عن طريق التصنيع الداخلي:

و يقصد بهذه الحالة أن المنشأة سوف تقوم بتصنيع الأصل بطريقتها الخاصة أي أنها لا تقوم بشرائه جاهزاً كما في الحالة السابقة. و في هذه الحالة فإنّ كافة التكاليف التي تتكبدها المنشأة سوف تكون من ضمن تكلفة الأصل الثابت. و لتوضيح ذلك افترض أن منشأة ما بصدد بناء مبنى خاص بها و أنها تكلّفت في سبيل ذلك النفقات التالية:

٣٠٠٠٠٠٠ جنيه قيمة الأرض التي تم شراؤها لإقامة المبنى عليها.

٤٠٠٠٠٠٠ جنيه تكلفة المواد اللازمة لقيام المبنى.

٣٠٠٠٠٠٠ جنيه تكلفة العمالة

٢٠٠٠٠٠٠ جنيه تكلفة المهندسين الاستشاريين

٥٠٠٠٠٠ جنيه تكلفة ترخيص البناء

في هذه الحالة نجد أنّ قيد اليومية اللازم لإثبات ما تقدّم يكون على النحو الآتي:

٣٠٠٠٠٠٠ من حـ/ الأراضي

٩٥٠٠٠٠٠ من حـ/ المباني

3-1.indd 201 10/13/2014 02:20:16

١٢٥٠٠٠٠٠ إلى حـ/ الخزينة أو البنك

إثبات قيمة بناء المبنى الخاص بالمنشأة

يُلاحظ أننا فتحنا حساباً مستقلاً للأراضي و تمّ فصله عن حساب المباني و يرجع ذلك بطبيعة الحال إلى اختلاف طبيعة الأراضي عن المباني، حيث أن الأراضي عمرها غير محدود، كما أنّها لا تستهلك. و عموماً يجب في حالة تعدد الأصول الثابتة التي تستخدمها المنشأة أن يتم فتح حساب مستقِل لكل أصل ثابت.

ثالثاً: الحصول على الأصل الثابت ضمن الأصول المقدّمة كرأس مال

و فيما يتعلّق بهذه الحالة فقد سبق و أن تناولنا ذلك عند التعرض لمعالجة العمليات المتعلّقة برأس المال؛ و عموماً فإنّ الأصل الثابت يجعل مديناً و حساب رأس المال يجعل دائناً بقيمة الأصول الثابتة المقدّمة كرأس مال.

3-1.indd 202 10/13/2014 02:20:16

أسئلة و تطبيقات الفصل الثالث

١ـ كيف يتم الاعتراف بالإيرادات؟ و وضّح مبدأ المقابلة كأحد المبادئ الأساسية لعملية القياس المحاسبي للدخل؟

٢-أشرح أهمية تقسيم حساب البضاعة إلى عدة حسابات؟

٣-كيف تتم المعالجة المحاسبية للعمليات المتعلّقة برأس المال عموماً؟

٤-بدأت منشأة الجوهري أعمالها التجارية في ٢٠٠٦/٧/١م بمجموعة من الأصول و الخصوم التالية علماً بأنّ كافة المبالغ بالجنيهات: ١٠٠٠٠٠ أراضي و مباني، ٦٠٠٠٠ سيارات، ٨٠٠٠٠ بضاعة، ٣٠٠٠٠ أوراق قبض، ٤٠٠٠٠ خزينة، ٩٠٠٠٠ البنك، ٦٠٠٠٠ أوراق الدفع، ٤٠٠٠٠ دائنون.

و خلال شهر يوليو تمّت العمليات الآتية:

في ١ منه دفعت المنشأة الإيجار بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه نقداً.

في ٣ منه اشترت أدوات مكتبية قيمتها ٦٠٠٠ جنيه و دفعت القيمة بشيك على لبنك.

في ٥ منه اشترت بضاعة من محلات الروضة قيمتها ١٠٠٠٠ ج بخصم تجاري ١٠٪ و بشرط ٥/٧، ص ٣٠

في ٦ منه اشترت بضاعة قيمتها ٦٠٠٠ ج و دفعت القيمة نقداً.

في٧ منه باعت بضاعة قيمتها ١٢٠٠٠ج لمحلات سيف الإسلام نقداً.

في ٨ منه بلغت المبيعات النقدية ٤٠٠٠ج.

في ١٠ منه سددت المستحق عليها لشركة الروضة نقداً.

في ١٢ منه ردت محلات سيف الإسلام جزءاً من البضاعة قيمتها ١٠٠٠ج.

3-1.indd 203 10/13/2014 02:20:16

في ١٥ منه اشترت من محلات الصفوة بضاعة قيمتها ٥٠٠٠٠ج على أن تسدد القيمة بعد أسبوعين من تاريخه.

في ١٧ منه ردّت جزء من البضاعة المشتراة من محلات الصفوة.

في ١٨ منه دفعت نقداً مصروفات مختلفة تفاصيلها ٤٠٠ج وقود، ٢٠٠٠ أدوات مكتبية، ١٠٠٠ج إعلانات.

في ٢١ منه سحب مبلغ ١٠٠٠٠ج من البنك و أودعها صندوق المنشأة.

في ٢٥منه سحب صاحب المنشأة مبلغ ٢٠٠٠ج من الخزينة لإصلاح سيارة زوجته.

في ٢٨ منه بلغت قيمة البضاعة التي سحبها صاحب المنشأة للاستخدام الشخصي ١٠٠٠ج.

المطلوب:

أ-إثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية.

ب-ترحيل القيود من دفتر اليومية إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ.

ج-إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة و المجاميع.

٥- باعت منشأة (و) بضاعة على الحساب لمنشأة (أ) قيمتها ١٠٠٠٠٠ جنيه، و ذلك بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١م، و قبلت منشأة (أ) خمس كمبيالات فيما يلي بيانها١:

رقم الكمبيالة	مبلغ الكمبيالة	تاريخ الاستحقاق
١	٢٠٠٠٠	٢٠٠٥/٨/١٥م
٢	٣٠٠٠٠	٢٠٠٥/٩/١٥م

١ - الفكرة من عبد السميع الدسوقي، مرجع سبق ذركه، ص ٢٤٤

3-1.indd 204 10/13/2014 02:20:16

رقم الكمبيالة	مبلغ الكمبيالة	تاريخ الاستحقاق
٣	٢٠٠٠٠	٢٠٠٥/١٠/١٥م
٤	١٠٠٠٠	٢٠٠٥/١١/١٥م
٥	٢٠٠٠٠	٢٠٠٥/١٢/١٥م

و فيما يلي التصرفات التي تمت بخصوص هذه الكمبيالات:

- في ٥/١١ أرسلت الكمبيالتين رقم (١)، و (٥) للبنك للتحصيل.

- في٥/١٥ تمّ خصم الكمبيالة رقم (٢) لدى البنك و بلغ الأجيو ٢٠٠ جنيه.

- في ٥/٢٠ حُوّلت الكمبيالة رقم (٣) إلى المورِّد (س) سداداً لقيمة البضاعة المشتَراة منه على الحساب.

- في تاريخ استحقاق الكمبيالة رقم (٤) تمّ الاتفاق على تأجيل سداد الكمبيالة لمدة أربعة أشهر أخرى، و بمعدّل فائدة تأخير ١٠٪.

- في ٨/١٦ ورد إشعار من البنك يفيد تحصيل الكمبيالة رقم (١)، و بلغت مصاريف التحصيل ١٠٠ جنيه.

- في ٩/١٦ ورد إشعار من البنك يفيد تحصيل الورقة رقم (٢) من منشأة (أ).

- في ١٢/٢٦ ورد إشعار من البنك يفيد بعدم سداد قيمة الورقة رقم(٥) ورفض المدين السداد.

- في ١٠/١٦ ورد إشعار من المورِّد (س) يفيد بتحصيل الكمبيالة رقم (٣) المحوّلة إليه.

المطلوب:

أ-قيود اليومية اللازمة بمنشأة (و) و منشأة (أ).

ب-قيود اليومية اللازمة بمنشأة (و) و منشأة (أ).

3-1.indd 205 10/13/2014 02:20:17

3-1.indd 206 10/13/2014 02:20:17

الفصل الرابع
إعداد القوائم المالية للمشروعات التجارية

4-1.indd 1 10/13/2014 02:28:47

4-1.indd 207 10/13/2014 02:28:47

الفصل الرابع: إعداد القوائم المالية للمشروعات التجارية

سوف يتم تناول هذا الفصل من خلال النقطتين الآتيتين:

أولاً: الحسابات الختامية في المشروعات التجارية

ثانياً: قائمة المركز المالي

أولاً: الحسابات الختامية في المشروعات التجارية:

بدءاً يجب التأكيد على أن المقصود بالحسابات الختامية يختلف باختلاف طبيعة المشروع، فمثلاً في المشروعات التجارية التي تقوم بشراء السلع بغرض إعادة بيعها فإنّ الحسابات الختامية لها تتمثّل في حساب المتاجرة، و حساب الأرباح و الخسائر. بينما نجد في المشروعات الصناعية أنّ الحسابات الختامية تتضمّن حساب التشغيل، و حساب المتاجرة، و حساب الأرباح و الخسائر. أما في المشروعات الزراعية فنجد أنّ الحسابات الختامية تتمثّل في حساب الاستغلال، و حساب الأرباح و الخسائر. أما في الجمعيات الخيرية و النوادي و أصحاب المهن الحرة نجد أنّ الحسابات الختامية تتمثّل في حساب الإيرادات و المصروفات[1].

إنّ قياس الدخل يمثل مجال اهتمام الأدبيات المحاسبية، و يمكن التمييز في المحاسبة بين مدخلين أساسيين لقياس الدخل هما:

أ) مدخل انسياب الأصول (التدفق إلى داخل المنشأة) أي مدخل الأصول و الخصوم.

ب) مدخل خلق السلع و الخدمات من قبل المنشأة (مدخل الإيرادات و المصروفات).

و يعرّف صافي الدخل على أساس مدخل الأصول و الخصوم على أنه صافي الزيادة أو الانسياب في الثروة، و عكس ذلك صافي

١ - عبد السميع الدسوقي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٤

4-1.indd 208 10/13/2014 02:28:47

الخسارة، أي أنّ عملية قياس الدخل وفقاً لهذا المدخل تركز على قياس الزيادة أو النقص في صافي أصول المنشأة (الأصول مخصوماً منها الخصوم)، و وفقاً لذلك فإنّ العناصر الإيجابية لصافي الدخل (الإيرادات و المكاسب) تتمثل في الزيادة في الأصول و النقص في الخصوم خلال فترة محاسبية محددة؛ بينما العناصر السلبية لصافي الدخل (المصروفات و الخسائر) تتمثل في النقص في الأصول و الزيادة في الخصوم خلال فترة محاسبية محددة.

كما يمكن تعريف صافي الدخل وفقاً لمدخل الإيرادات و المصروفات على أنه الفرق بين الإيرادات و المصروفات لمعرفة قدرة المنشأة على خلق تدفقات موجبه من السلع و الخدمات التي تتعامل فيها. أي أن صافي الدخل يتحدد بالمقابلة بين الإيرادات و المصروفات؛ و المقابلة هي العملية التي بموجبها يتم تحديد صافي الدخل أو الخسارة للمنشأة خلال فترة زمنية محددة. و تجدر الإشارة إلى أن عملية المقابلة في حالة المشروع التجاري تتم على مرحلتين:

المرحلة الأولى: إعداد حساب المتاجرة.

المرحلة الثانية إعداد حساب الأرباح و الخسائر.

المرحلة الأولى: إعداد حساب المتاجرة:

و هو عبارة عن حساب الغرض منه إظهار مجمل الربح (الخسارة) من النشاط الأساسي للمنشأة التي نحن بصدد إعداد حـ/ المتاجرة لها. و يتم إعداد هذا الحساب للمنشأة خلال فترة زمنية معينة، أي أنّ هذا الحساب يتم إعداده لتصوير أو قياس نشاط المنشأة التجارية خلال السنة، و عادةً يتم إعداده في شكل حساب أو قائمة، و يمكن توضيح قائمة المتاجرة كما يلي:

قائمة المتاجرة لمنشأة.... للفترة من..... إلى .....

4-1.indd 209 10/13/2014 02:28:47

البيان			
الإيرادات من المبيعات		×××	
يخصم مردودات المبيعات		(×××)	
صافي المبيعات			×××
بضاعة أول المدة		×××	
المشتريات	×××		
يخصم مردودات المشتريات	(×××)		
مصاريف المشتريات	×××		
صافي تكلفة المشتريات		×××	
يخصم بضاعة آخر المدة		(×××)	
تكلفة المبيعات			(×××)
مجمل الربح (أو الخسارة)			×××

و قد يظهر في شكل حساب كما يلي:

حـ/ المتاجرة لمنشأة.... للفترة من....إلى.....

×××	إلى حـ/ بضاعة أول المدة	من حـ/ المبيعات	×××
×××	إلى حـ/ المشتريات	من حـ/ بضاعة آخر المدة	×××
×××	إلى حـ/ مردودات المبيعات	من حـ/ مردودات المشتريات	×××
×××	إلى حـ/ مصاريف المشتريات		
×××	مجمل الربح (إلى حـ/ أ.خ)	مجمل الخسارة(من حـ/ أ.خ)	×××

و لغرض إعداد حساب المتاجرة فإنّ ذلك يتطلّب قيام المحاسب بإجراء قيود بدفتر اليومية و ترحيلها لدفتر الأستاذ و ذلك بقصد إقفال الحسابات المتعلّقة بكلٍ من المبيعات و تكلفتها و يكون ذلك بالقيدين الآتيين:

من حـ/ المتاجرة

إلى حـ/بضاعة أول المدة

4-1.indd 210 10/13/2014 02:28:47

إلى حـ/المشتريات

إلى حـ/مردودات المبيعات

إلى حـ/مصروفات المشتريات

قيد إقفال الحسابات المدينة في حساب المتاجرة

من حـ/بضاعة آخر المدة

من حـ/المبيعات

من حـ/مردودات المشتريات

إلى حـ/ المتاجرة

قيد إقفال الحسابات الدائنة بحساب المتاجرة

و بعد ذلك يتم قفل حـ/ المتاجرة في حساب الأرباح و الخسائر بالقيد:

* في حالة نتيجة حـ/ المتاجرة مجمل ربح يكون القيد:

من حـ/المتاجرة

إلى حـ/ أ.خ

قفل نتيجة حـ/ المتاجرة في حـ/أ.خ

* في حالة نتيجة حـ/ المتاجرة مجمل خسارة يكون القيد:

من حـ/ أ.خ

إلى حـ/ المتاجرة

قفل نتيجة حـ/ المتاجرة في حـ/ أ.خ

4-1.indd 211 10/13/2014 02:28:47

المرحلة الثانية: إعداد حساب الأرباح و الخسائر:

في هذا الحساب تُستكمل عملية المقابلة التي بُدئت في المرحلة السابقة، و يلاحظ مما سبق أنّ نتيجة حـ/المتاجرة قد أُقفلت في حـ/أ.خ. و بنفس الطريقة يتم إعداد هذا الحساب لقياس نتيجة نشاط المنشأة النهائية عن السنة المالية. و قد يتم إعداد هذا التقرير في شكل قائمة أو في شكل حساب. و فيما يلي بيان لقائمة الأرباح و الخسائر.

قائمة الأرباح و الخسائر لمنشأة... للفترة من.... إلى.....

مجمل الربح (مرحّل من حساب المتاجرة)		×××
يُضاف إيرادات أخرى:		
خصم مكتسب	×××	
إيراد الاستثمارات	×××	
أرباح الأسهم	×××	
الخصم المكتسب	×××	
عمولات دائنة	×××	
إيجارات دائنة	×××	
ديون معدومة محصّلة	×××	
أرباح بيع الأصول الثابتة	×××	×××
إجمالى الإيرادات		×××
يُخصم المصروفات الإدارية و التمويلية والتسويقية المختلفة:		
خصم مسموح به	×××	
مرتبات و أجور	×××	
عمولة وكلاء البيع و مرتباتهم	×××	
أدوات كتابية	×××	
استهلاك الأصول الثابتة	×××	
الديون المعدومة	×××	

4-1.indd 212 10/13/2014 02:28:47

النور و المياه	×××	(×××)
صافي الربح(صافي الخسارة)		×××

كما يمكن أن يتم إعداد هذا التقرير في شكل حساب كما يلي:

حـ/أ.خ لمنشأة..... للفترة من.....إلى .....

×××	إلى حـ/ ا لمتا جر ة (مجمل خسارة)	×××	من حـ/ المتاجرة(مجمل ربح)
×××	إلى حـ/ استهلاك الأصول الثابتة	×××	من حـ/الخصم المكتسب
×××	إلى حـ/الإيجار	×××	من حـ/الديون المعدومة المحصّلة
×××	إلى حـ/الديون المعدومة	×××	من حـ/الإيجارات الدائنة
×××	إلى حـ/النور و المياه	×××	من حـ/إيراد الاستثمارات
×××	إلى حـ/الرواتب	×××	من حـ/العمولات الدائنة
×××	إلى حـ/مصروفات الصيانة	×××	من حـ/أرباح بيع الأصول الثابتة
×××	إلى حـ/عمولة وكلاء البيع		
×××	إلى حـ/مرتبات رجال البيع		
×××	إلى حـ/أتعاب المراجعة		
×××	إلى حـ/فوائد القروض		
×××	إلى حـ/ الخصم المسموح به		
×××	إلى حـ/ رأس المال (صافي الربح)	×××	من حـ/ رأس المال (صافي الخسارة)

4-1.indd 213 10/13/2014 02:28:48

و لغرض إعداد حساب الأرباح و الخسائر فإنّ ذلك يتطلّب قيام المحاسب بإجراء قيود بدفتر اليومية و ترحيلها لدفتر الأستاذ و ذلك بقصد إقفال الحسابات المتعلّقة بكلٍ من الإيرادات الأخرى و المصروفات المختلفة بخلاف المشتريات و ما يرتبط بها من مصروفات؛ و يكون ذلك بالقيدين الآتيين:

من حـ/ أ.خ

إلى حـ/استهلاك الأصول الثابتة

إلى حـ/الخصم المسموح به

إلى حـ/الديون المعدومة

إلى حـ/المصروفات الإدارية المختلفة

إلى حـ/ .....

<u>قيد إقفال الحسابات المدينة في حـ/أ.خ</u>

من حـ/الخصم المكتسب

من حـ/الإيجارات الدائنة

من حـ/العمولة المكتسبة

من حـ/ أرباح بيع الأصول الثابتة

من حـ/ الديون المعدومة المحصّلة

إلى حـ/ أ.خ

<u>قيد إقفال الحسابات الدائنة بحساب الأرباح و الخسائر</u>

و بعد ذلك يتم قفل حـ/ الأرباح و الخسائر في حساب رأس المال

4-1.indd 214 10/13/2014 02:28:48

بالقيد:

* في حالة نتيجة حـ/ أ.خ صافي ربح يكون القيد:

من حـ/أ.خ

إلى حـ/ رأس المال

قفل نتيجة حـ/أ.خ في حـ/ رأس المال

* في حالة نتيجة حـ/ أ.خ صافي خسارة يكون القيد:

من حـ/ رأس المال

إلى حـ/ أ.خ

قفل نتيجة حـ/أ.خ في حـ/ رأس المال

ثانياً: إعداد قائمة المركز المالي:

تعتبر قائمة المركز المالي القائمة التي توضّح الوضع المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة. و هي بذلك عكس الحسابات الختامية التي تقيس نتيجة نشاط المنشأة خلال العام المالي؛ حيث نجد أن الميزانية العمومية تقيس الوضع المالي في لحظة زمنية معينة من السنة، أي أنها تهدف إلى تقديم صورة واضحة عن المركز المالي للمنشأة، لذلك وجب أن تعرض المعلومات بهذه القائمة بصورة مبوبة و مرتبة بحيث يسهل فهمها من قبل المستخدم لهذه القائمة. و عموماً فإنّ البنود بقائمة المركز المالي قد ترتّب وفقاً لواحد من الأساسين التاليين:

الأول: يعتمد على صعوبة تحويل البنود المعنية (الأصول) -أو صعوبة الوفاء بالالتزامات- إلى نقدية. و في هذه الحالة يتم ترتيب البنود وفقاً لدرجة صعوبتها لتتحوّل إلى نقدية.

4-1.indd 215 10/13/2014 02:28:48

الثاني: يعتمد على ترتيب البنود وفقاً لسهولة تحويلها إلى نقدية بالنسبة للأصول و سهولة الوفاء بالنسبة للالتزامات، و بذلك فإنّ الأصول سريعة التحوّل إلى نقدية تُرتّب أولاً و كذلك الخصوم سريعة الوفاء بها.

و عموماً فإنّ الميزانية يمكن إعدادها وفقاً لطريقتين الأولى هي الطريقة التقليدية ذات الجانين، و الثانية ذات الجنب الواحد و فيما يلي توضيح لكِلا الطريقتين:

الطريقة الأولى: ذات الجانين(التقليدية):

قائمة المركز المالي لمنشأة..... كما في.....

الأصول			الخصوم وحقوق الملكية		
		الأصول الثابتة			راس المال
×××		الأراضي	×××	×××	+/- صافي الربح/ الخسارة
	×××	المباني			
	(×××)	-مخصص الاستهلاك			الخصوم المتداولة:
	×××	الآلات		×××	قروض قصيرة الأجل
	(×××)	مخصص الاستهلاك		×××	الدائنون
	×××	السيارات		×××	السحب على المكشوف
×××	(×××)	-مخصص الاستهلاك		×××	أوراق الدفع
		الأصول المتداولة:			
×××		النقدية			الخصوم طويلة الأجل
×××		البنك		×××	قروض طويلة الأجل
×××		أوراق القبض			
	×××	المدينين			
×××	(×××)	- مخصص الديون المشكوك فيها			
×××		بضاعة آخر المدة			
×××		إجمالي الأصول		×××	إجمالي الخصوم و حقوق الملكية

4-1.indd 216 10/13/2014 02:28:48

الطريقة الثانية: ذات الجانب الواحد:

و وفقاً لهذه الطريقة و التي تعرّف أيضاً بالطريقة المطوّلة، فإنه يتم إعداد الميزانية العمومية بجانب واحد، حيث يتم البدء بالأصول الثابتة، يليها الأصول المتداولة و مجموعهم يمثّل إجمالي الأصول، يلي ذلك و في نفس الاتجاه الخصوم المتداولة، ويليها الخصوم طويلة الأجل، و أخيراً قطاع حقوق الملكية و مجموع ذلك يمثل إجمالي الخصوم و حقوق الملكية.

مثـــــــال توضيحي لإعداد الحسابات الختامية و الميزانية العمومية:

فيما يلي الأرصدة المستخرجة من سجلات منشأة(لدن) التجارية في ٢٠٠٨/١٢/٣١م(كافة المبالغ بالجنيهات):

٣٥٠٠٠	الصندوق	٥٠٠٠	مصاريف البيع و التوزيع
٦٠٠٠٠	البنك	٨٠٠٠	الدائنون
٣١٠٠٠	المدينين	٤٠٠٠	مردودات المشتريات
٢٧٠٠٠	أوراق القبض	٢٠٠٠	مصاريف نقل المشتريات
٤٠٠٠٠	بضاعة آخر المدة	٢٠٠٠٠٠	المبيعات
٨٠٠٠٠	المشتريات	٦٠٠٠	مردودات المبيعات
٢٠٠٠	الخصم المسموح به	٢٠٠٠٠	السيارات
١٠٠٠٠	الأثاث	٦٠٠٠	القرض
٩٠٠٠	الأجور	٢٠٠٠٠	بضاعة أول المدة
٢٠٠٠	المصروفات العمومية	٧٠٠٠	أوراق الدفع
٣٠٠٠	الخصم المكتسب	٥٠٠٠	أرباح بيع الأصول الثابتة
٦٠٠٠٠	المباني	٤٠٠٠	مسحوبات شخصية
١٢٠٠٠	استثمارات قصيرة الأجل	٢٥٠٠٠	سحب على المكشوف
١٣٠٠٠	الآلات	؟؟؟	رأس المال

المطلوب:

١-قيود الإقفال اللازمة لإعداد الحسابات الختامية.

4-1.indd 217 10/13/2014 02:28:48

٢-إعداد الحسابات الختامية لمنشأة (لدن) عن السنة المنتهية في ٢٠٠٨/١٢/٣١م.

٣-إعداد الميزانية العمومية كما في ٢٠٠٨/١٢/٣١م.

بدءاً يجب تحديد قيمة رأس المال و يمكن تحديده بإحدى طريقتين: الأولى عن طريق معادلة الميزانية كما يلي:

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

و الطريقة الثانية عن طريق إعداد ميزان المراجعة، و تعتبر هذه الطريقة أفضل من سابقتها نظراً لأنّ ميزان المراجعة في هذه الحالة يُساهِم في إعداد الحسابات الختامية و الميزانية العمومية. و على كل حال يُمكِن إعداد ميزان المراجعة لمنشأة لدن كما يلي:

ميزان المراجعة لمنشأة لدن -٢٠٠٨/١٢/٣١م

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
٣٥٠٠٠		الصندوق
٦٠٠٠٠		البنك
٣١٠٠٠		المدينين
٢٧٠٠٠		أوراق قبض
٨٠٠٠٠		المشتريات
٢٠٠٠		الخصم المسموح به
١٠٠٠٠		الأثاث
٩٠٠٠		الأجور
٢٠٠٠		مصروفات عمومية
	٣٠٠٠	الخصم المكتسب
٦٠٠٠٠		المباني
١٢٠٠٠		استثمارات قصيرة الأجل

4-1.indd 218 10/13/2014 02:28:48

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
١٣٠٠٠		الآلات
٥٠٠٠		مصاريف البيع و التوزيع
	٨٠٠٠	الدائنون
	٤٠٠٠	مردودات المشتريات
٢٠٠٠		مصاريف نقل المشتريات
	٢٠٠٠٠٠	المبيعات
٦٠٠٠		مردودات المبيعات
٢٠٠٠٠		السيارات
	٦٠٠٠	القرض
٢٠٠٠٠		بضاعة أول المدة
	٧٠٠٠	أوراق الدفع
	٥٠٠٠	أرباح بيع الأصول الثابتة
٤٠٠٠		مسحوبات شخصية
	٢٥٠٠٠	السحب على المكشوف
	١٤٠٠٠٠	رأس المال
٣٩٨٠٠٠	٣٩٨٠٠٠	

و[1] يمكن إعداد قيود الإقفال اللازمة لإعداد الحسابات الختامية كما يلي:

أولاً: قفل الحسابات المدينة و الدائنة في حـ/ المتاجرة:

١٠٨٠٠٠ من حـ/ المتاجرة

إلى مذكورين

٢٠٠٠٠حـ/ مخزون أول المدة

١-تم تحديد قيمة رأس المال بإيجاد الفرق بين مجموع الأرصدة المدينة و الأرصدة الدائنة = ٣٩٨٠٠٠ – ٢٥٨٠٠٠ = ١٤٠٠٠٠ج

4-1.indd 219 10/13/2014 02:28:48

٨٠٠٠٠ حـ/ المشـــــتريات

٦٠٠٠ حـ/ مردودات المبيعات

٢٠٠٠ حـ/ م.نقل المشتريات

قفل الحسابات ذات الأرصدة المدينة في حـ/ المتاجرة

من مذكورين

٤٠٠٠٠حـ/ مخزون آخر المدة

٢٠٠٠٠٠ حـ/ المبيعـــــــات

٤٠٠٠ حـ/ مردودات المشتريات

٢٤٤٠٠٠ إلى حـ/ المتاجرة

قفل الحسابات ذات الأرصدة الدائنة في حـ/ المتاجرة

١٣٦٠٠٠ من حـ/ المتاجرة

١٣٦٠٠٠إلى حـ/ أ.خ

قفل حـ/ المتاجرة في حـ/ أ.خ

ثانياً: قفل الحسابات المدينة و الدائنة في حـ/أ.خ

١٨٠٠٠ من حـ/ أ.خ

إلى مذكورين

٢٠٠٠حـ/ الخصم المسموح به

٩٠٠٠ حـ/ الأجـــــــور

4-1.indd 220 10/13/2014 02:28:48

٢٠٠٠ حـ/ مصاريف عمومية

٥٠٠٠ حـ/ م.البيع و التوزيع

قفل الحسابات ذات الأرصدة المدينة في حـ/ أ.خ

٣٠٠٠ من حـ/ خصـــــم مكتسب

٥٠٠٠ من حـ/ أرباح بيع الأصول الثابتة

٨٠٠٠إلى حـ/ أ.خ

قفل الحسابات ذات الأرصدة الدائنة في حـ/أ.خ

١٢٦٠٠٠ من حـ/ أ.خ

١٢٦٠٠٠إلى حـ/ رأس المال

قفل حـ/أ.خ في حـ/ رأس المال

و يمكن تصوير حـ/ المتاجرة و حـ/أ.خ كما يلي:

حـ/ المتاجرة لمنشأة لدن للسنة المنتهية في ٢٠٠٨/١٢/٣١م

٢٠٠٠٠	مخزون أول المدة	٤٠٠٠٠	مخزون آخر المدة
٨٠٠٠٠	المشتريات	٢٠٠٠٠٠	المبيعات
٦٠٠٠	مردودات المبيعات	٤٠٠٠	مردودات المشتريات
٢٠٠٠	م.نقل المشتريات		
١٣٦٠٠٠	حـ/أ.خ (مجمل الربح)		
٢٤٤٠٠٠		٢٤٤٠٠٠	

حـ/أ.خ لمنشأة لدن للسنة المنتهية في ٢٠٠٨/١٢/٣١م

٢٠٠٠	خصم مسموح به	١٣٦٠٠٠	حـ/ المتاجرة (مجمل الربح)
٩٠٠٠	الأجور	٣٠٠٠	خصم مكتسب

4-1.indd 221 10/13/2014 02:28:48

٢٠٠٠	مصروفات عمومية	٥٠٠٠	أرباح بيع الأصول الثابتة
٥٠٠٠	م. البيع و التوزيع		
١٢٦٠٠٠	حـ/رأس المال (صافي الربح)		
١٤٤٠٠٠		١٤٤٠٠٠	

يُلاحظ أن نتيجة حـ/ الأرباح و الخسائر صافي أرباح لذلك يتم ترحيله أو قفله في حساب رأس المال، و في بعض الحالات يتم فتح حساب خاص لأصحاب المنشأة يُثبت فيه الأرباح أو الخسائر الصافية المتحققة، كما يُثبت فيه أيضاً المسحوبات التي تتم بواسطة صاحب المنشأة. و عموماً سوف ننتهج المنهج الأول و الذي يقوم على أساس قفل نتيجة حساب الأرباح و الخسائر و المسحوبات في حساب رأس المال؛ و بذلك فإنّ حقوق الملكية التي تظهر بالميزانية العمومية تظهر كما يلي:

حقوق الملكية = رأس المال + (أو-) الأرباح الصافية (أو الخسارة) – المسحوبات

و على كل حال تظهر الميزانية العمومية لمنشأة لدن كما يلي:

الميزانية العمومية لمنشأة لدن كما في ٢٠٠٨/١٢/٣١م

الأصول			الخصوم و حقوق الملكية		
		الأصول الثابتة:		حقوق الملكية	
	٦٠٠٠٠	المباني		١٤٠٠٠٠	رأس المال
	١٠٠٠٠	الأثاث		١٢٦٠٠٠	صافي الأرباح
	١٣٠٠٠	الآلات		(٤٠٠٠)	المسحوبات
٤٣٠٠٠	٢٠٠٠٠	السيارات	٢٦٢٠٠٠		
١٠٣٠٠٠		إجمالي الأصول الثابتة			
		الأصول المتداولة:		الخصوم المتداولة:	
	٣٥٠٠٠	الصندوق		٨٠٠٠	الدائنون
	٦٠٠٠٠	البنك		٧٠٠٠	أوراق الدفع

4-1.indd 222 10/13/2014 02:28:48

الأصول			الخصوم و حقوق الملكية		
	٢٧٠٠٠	أوراق القبض			سحب على المكشوف
	١٢٠٠٠	استثمارات قصيرة الأجل	٤٠٠٠٠		إجمالي الخصوم المتداولة
	٣١٠٠٠	المدينون			الخصوم طويلة الأجل:
	٤٠٠٠٠	مخزون آخر المدة	٦٠٠٠		القرض
٢٠٥٠٠٠		إجمالي الأصول المتداولة			
٣٠٨٠٠٠		إجمالي الأصول	٣٠٨٠٠٠		إجمالي الخصوم و حقوق الملكية

4-1.indd 223 10/13/2014 02:28:48

4-1.indd 224 10/13/2014 02:28:48

الباب الثاني
التسويات الجردية

1-2.indd 225 10/13/2014 02:35:10

1-2.indd 226 10/13/2014 02:35:10

الفصل الأول
المقدمات والمستحقات

1-2.indd 227 10/13/2014 02:35:10

1-2.indd 228 10/13/2014 02:35:10

الفصل الأول: المقدمات والمستحقات

اساس الاستحقاق : هو مبدأ التوصل الي نتيجة اعمال الفترة المالية بدقة اي بمعني انه بمثل حقيقة ما اسفرت عنه العمليات المالية الاقتصادية لمشروع معين من ناحية حصر جميع المصروفات والنفقات التى تخص هذة الفترة ومقابلتها بجميع الايرادات المعتبرة لنفس الفترة . وتحميل الفترة بجميع مصروفاتها واستقاقاتها سواء دفعت ام لم تدفع ولتحقيق ذلك فلابد من اجراء التسويات المحاسبية لتحديد الانفاق والايراد الفعلي الذي يخص الفترة .

المصروفات المدفوعة مقدماً:

المصروفات المدفوعة مقدما : تمثل المبالغ التى تدفع مقدما للحصول على خدمات او ادوات تشتري من اجل الاستفادة منها واستهلاكها ولكنها لا تستهلك بالكامل في نهاية الفترة المالية . وبالتالي فان الجزء الذي تم استهلاكه فيعامل معاملة المصروفات اما الجزء الذي لم يصرف فلابد ان يظهر مع اصول الميزانية .

المصروفات المدفوعة مقدما كأصل : تسجل مثل الايجار واقساط التأمين وغيرها بان يجعل ح/ المصروفات المدفوعة مقدما مدينا , الي ح/ الصندوق دائنا . وفي نهاية الفترة المحاسبية يجري قيد التسوية حيث يقفل في حساب الايجار بالقيد : من ح / الايجار , الي ح/ الايجار المدفوع مقدما . ويقفل في أخر الفترة المالية في ح/الارباح والخسائر.

* تسجيل المصروف المدفوع مقدما كمصروف : يسجل الايجار المدفوع مقدما بجعل حساب الايجار مدينا والصندوق دائنا وعند تخفيض قيمة المصروف للسنة الامعنية يكون القيد من ح/ الايجار المدفوع مقدما الي ح/ الايجار وفي نهاية السنة يقفل في ح/ الارباح والخسائر .

1-2.indd 229 10/13/2014 02:35:10

ملحوظة : تمثل المصروفات المدفوعة مقدما منافع متوقعة مثل الايجار والتـامين والادوات المكتبية وفي نهاية الفترة المالية ينتهي جزي من هذة المنافع ويعتبر مصروفا مستهلكا يحمل لحساب الارباح والخسائر للفترة اما الجزء المتبقي بدون استعمال والذي يمثل منافع منتظره في المستقبل فبعتبر أصل من الاصول التي تظهر في اليمزانية ويبقي كذلك الي ان بستعمل في دورات لاحقة .

المصروفات المستحقة:

المصروفات المستحقة : تمثل نلك المصروفات التي تعتبر عبئا على الفترة المالية الحالية ولم تدفع وبناءا على قاعدة الاستحقاق فانه يجب حصر هذه المصروفات وتحميلها لحساب الارباح والخسائر للفترة المعنية . مثال لذلك الرواتب المستحقة والغير مدفوعة والايجار المستحق والغير مدفوع , والاجور والفواتير المعلقة وغيرها من المنافع التي استهلكت في الفترة المالية وتدفع قيمتها بعد.

مثال :

وجدت فاتورة بثمن قرطاسية استعملت خلال السنة المالية مقدارها ٥٠ ريالا غير مدفوعة وغير مسجلة بالدفاتر حتى نهاية الفترة في ٢٠٠٨/١٢/٣١م

المطلوب : قيد اليومية بالدفاتر

قيد اليومية		
٥٠	مـــن ح/ القرطاسية	١٢/٣١
	٥٠ الي ح / القرطاسية المستحقة الدفع	
	(اثبات القرطاسية المستحقة وغير المسجلة بالدفاتر)	
	قيد الاقفال في نهاية الفترة	

1-2.indd 230 10/13/2014 02:35:10

١٢/٣١	مـــن ح/ االارباح والخسائر	٥٠	
	الي ح / القرطاسية		٥٠
	(أقفال القرطاسية في ح/ الارباح والخسائر)		

مثال أخر: بلغ رصيد الرواتب المدفوعة خلال الفترة المالية لمحلات مختار قمر ١١٠٠ ريال وقد تبين أن رواتب شهر ديسمبر ١٠٠ ريال لم تدفع حتى نهاية الفترة في ٢٠٠٨/١٢/٣١م .

المطلوب : اثبات الرواتب المستحقة واجراء القيود اللازمة لاقفالها .

قيد اليومية

١٢/٣١	مـــن ح/ الرواتب	١٠٠	
	الي ح / الرواتب المستحقة الدفع		١٠٠
	(اثبات الرواتب المستحقة وغير المدفوعة)		

قيد الاقفال في نهاية الفترة

١٢/٣١	مـــن ح/ االارباح والخسائر	١٢٠٠	
	الي ح / الرواتب		١٢٠٠
	إقفال حساب الرواتب في حساب الارباح والخسائر)		

الايرادات المستحقة Accrued Revenues :

هي الايرادات التي اكتسبت خلال الفترة المالية ولم تسجل بالدفاتر ولم تقبض فعليا فهي تعتبر ايرادات تخص الفترة يجب اضافتها وذلك

1-2.indd 231 10/13/2014 02:35:10

مثل : الفوائد المستحقة على السندات او الايراد الناتج عن تأجير عقار وغيرها .

مثال :

يملك مشروع سندات تنمية قيمتها ١٠٠٠ ريال يدفع عليها فائدة بمعدل ٨٪ سنويا وتدفع مرتين بالسنة في ١/٧ , ١/١ من كل عام فإذا علمت ان السنة المالية للمشروع تنتهي في ١٢/٣١ وان المشروع لم يقبض بعد قيمة فائدة السندات في ١٢/٣١ بالرغم من ان الفائدة قد اكتسبت وان هنالك ايراد يخص الفترة المالية ٢٠٠٨م وغير المدفوع عن ستة أشهر وهو بالتالي مقداره ٤٠ ريالا .

المطلوب : اثبات قيود التسوية ؟

قيد اليومية

١٢/٣١	من ح/ فائدة السندات المستحقة	٤٠	
	الي ح / ايراد فائدة السندات		٤٠
	(احتساب ايراد الفائدة المستحقة للمشروع		

قيد الاقفال

١٢/٣١	من ح/ ايراد فائدة السندات	٨٠	
	الي ح / الارباح والخسائر		٨٠
	إقفال حساب الرواتب في حساب الارباح والخسائر)		

الايرادات المؤجلة (غير المكتسبة) Unearned Revenues (deferrals) :

هي تلك الايرادات التي يقبضها المشروع مقدما من الغير حيث يخص الفترة المالية جزء منها والباقي يخص فترات مالية قادمة

1-2.indd 232 10/13/2014 02:35:11

وبالتالي في نهاية السنة المالية يجب فصل ذلك الجزء الذي يخص النسة المالية من هذه الايرادات حيث يعتبر ايرادا مكتسبا والمتبقي يعتبر ايرادا غير مكتسب ويظهر في الميزانية في جانب الخصوم . وهنالك طريقتين لاثبات وتسجيل الايراد الغير مكتسب كالتالي

أولا : تسجيل الايرادات غير المكتسبة كالتزامات :

عند استلام مبلغ الايراد يجعل حساب النقدية او البنك مدينا بقيمة الايراد وح/ ايرادا غير مكتسب دائنا ومن وفي نهاية الفترة المالية يخصم منه نصيب تلك الفترة ويرحل المتبقي للفترة القادمة وكهذا وتكون القيود كالتالي

مثال : استلم مشروع مختار قمر مبلغ ٣٦٠٠ ريال كغيجار لجزء من العقار الذي يمتلكة عن سنة إعتبارا من ٢٠٠٨/١٠/١م فغذا علمت ان السنة المالية المراد اعداد الحسابات عنها تنتهي في ٢٠٠٨/١٢/٣١م .

المطلوب : قيود اليومية لاثبات تحصيل الايرادات .

قيد اثبات تحصيل الايراد كاملا

١٢/٣١	من ح/ الصندوق	٣٦٠٠	
	الي ح / ايراد العقار غير المكتسب		٣٦٠٠
	(احتساب ايراد العقار غير المكتسب)		

- إيجاد نصيب الفترة : ١٢/٣٦٠٠ اذا نصيب الشهر ٣٠٠ X ٣ = ٩٠٠ ريال تخص لفترة التي تنهي فيها السنة المالية للمشروع من ١٠/١ الي ١٢/٣١ وهي للشهور (١٠-١١-١٢) فيصبح رصيد الايراد بعد خصم نصيب الثلاثة أشهر ٢٧٠٠ ريال يمثل التزما على المشروع يضع في اليزانية في جانب الخصوم .

1-2.indd 233 10/13/2014 02:35:11

قيد التسوية تخفيض الايراد

٩٠٠		مـــن ح/ ايراد عقار غير مكتسب	١٢/٣١
	٩٠٠	الي ح / ايراد العقار	
		(اثبات نصيب الفترة المالية من ايراد العقار)	

ثانيا : تسجيل الايرادات غير المكتسبة كايرادات :

يتم تسجيل الايرادات المكتسبة مقدما على انها ايراد وليست التزام وبالتالي اذا رجعنا للمثال السابق فإن القيد يكون كالتالي :

قيد التسوية تخفيض الايراد

٣٦٠٠		مـــن ح/ الصندوق	١٢/٣١
	٣٦٠٠	الي ح / ايراد العقار	
		(اثبات استلام ايراد العقار عن سنة)	

وفي نهاية السنة المالية في ٢٠٠٨/١٢/٣١م وبعد خصم ايراد الثلاث أشهر يوكون القيد بالمتبقي من الايراد على النحو التالي :

قيد التسوية تخفيض الايراد

٢٧٠٠		مـــن ح/ ايراد العقار	١٢/٣١
	٢٧٠٠	الي ح / ايراد عقار غير مكتسب	
		(اثبات قيمة ايراد العقار غير المكتسب)	

قيد إقفال بعد التسوية

٩٠٠		مـــن ح/ ايراد العقار	١٢/٣١
	٩٠٠	الي ح / الارباح والخسائر	
		(أقفال ح/ايراد العقار في ح/ أ. خ.)	

مثال : ظهرت الارصدة التالية في دفتر الاستاذ لمشروع سلطان العتيبي الزراعي وذلك في ٢٠٠٨/١٢/٣١م :

1-2.indd 234 10/13/2014 02:35:11

البيان	الرصيد بالريال	الملاحظات
الرواتب	٢٢٠٠	
المصروفات العمومية	٣١٠٠	
فائد مدينة	٣١٠٠	
ايراد الفائدة الدائنة	٨٠٠	
أقساط تأمين مدفوعه مقدما	٣٠٠	
ايراد عقار غير مكتسب	٩٠٠٠	

وقد اعطيت المعلومات الاضافية التالية :

١-قيمة الرواتب الشهرية ٢٠٠ ريال .

٢-هنالك فاتورة مياه وكهرباء قيمتها ٥٠ يالا لم تسجل بالدفاتر .

٣-بعد اجراء قيد التسوية يظهر ايراد العقار دائنا بمبلغ ٩٠٠ ريال فقط .

٤-الفوائد الدائنة تمثل فائدة الغرض الذي اعطاه المشروع لأحد عملائه والذي يستحق بعد سنة ونصف ابتدا من ٢٠٠٨/٧/١م .

٥-اقساط التأمين دفعت لثلاث سنوات لتغطية تأمين المحل ضد الحريق ابتدأ من ٢٠٠٨/١/١م .

٦-قام المشروع بتأجير جزء من العقار لمدة ثلاث سنوات ابتدأ من ٢٠٠٨/٩/١م .

المطلوب :

أ- إجراء التسويات اللازمة لتحميل الفترة المالية بما يخصها من المصروفات والايرادات .

الحل :

1-2.indd 235 10/13/2014 02:35:11

قيود التسوية :

١-إثبات الرواتب :

رصيد الرواتب ٢٢٠٠ ريال	قيمة الرواتب الشهرية ٢٠٠ ريال	رواتب السنة ١٢ X ٢٠٠ = ٢٤٠٠ ريال وبالتالي يجب ان تحمل الفترة بما يخصها من الرواتب بإضافة ٢٠٠ ريال

قيد التسوية

٢٠٠		من ح/ الرواتب	١٢/٣١
	٢٠٠	الي ح / الرواتب المستحقة الدفع	
		(إثبات قيمة الرواتب المستحقة الدفع ولم تدفع بعد)	

إثبات قيمة فاتورة الكهرباء غير المدفوعة :

- تضاف قيمة الفاتورة الي المصروفات العمومية

قيد التسوية

٥٠		من ح/ المصروفات العمومية	١٢/٣١
	٥٠	الي ح / المصروفات المستحقة الدفع	
		(إثبات قيمة الفاتورة المياه والكهرباء)	

إثبات قيمة الفوائد المدينة :

- تضاف الي قيمة الفوائد المدينة حيث يمثل التزاما جديدا على المشروع :

قيد التسوية

٨٠		من ح/ الفوائد المدينة	١٢/٣١

1-2.indd 236 10/13/2014 02:35:11

٨٠ الي ح / الفوائد المستحقة الدفع

قيد التسوية

١٠٠٠ مـــن ح/ ايراد العقار غير المكتسب ١٢/٣١

١٠٠٠ الي ح / ايراد العقار

(إثبات الايراد الذي يخص الفترة من ايجار العقار)

(إثبات قيمة الفوائد المستحقة الدفع على المشروع)

تحديد الفوائد الدائنة :

استلم المشروع : ٦٠٠ ريال في ١/٧/٢٠٠٨م أعتبر المبلغ ايراد وسجل بالدفاتر فائدة القرض لمدة سنة ونصف	ما يخص السنة المالية الحالية هو ٦ شهور فقط مبلغ : ٢٠٠ ريال	والمتبقي يعتبر ايراد غير مكتسب يخص السنة القادمة وهو ٤٠٠ ريال

قيد التسوية

٤٠٠ مـــن ح/ الفوائد الدائنة ١٢/٣١

٤٠٠ الي ح / الفوائد غير المكتسبة

(إثبات قيمة الفوائد غير المكتسبة)

ويظهر هذا الحساب كالتزام على المشروع في جانب الخصوم في نهاية العام المالي ٢٠٠٨م .

١-أثبات نصيب الفترة من اقساط التأمين :

٣٠٠ ريال تغطي فترة ٣سنوات ابتدأ من ١/١/٢٠٠٨م وبالتالي يوزع على السنين بالتساوي ولايعتبر عبئا ماليا	تتحمل كل فترة مالية نصيبها من قصد التأمين بالتساوي : ٣/٣٠٠ = ١٠٠ ريال لكل سنة	ويظهر المتبقي كأصل في الميزانية بعد ان يخصم منه نصيب الفترة ويخفض بها وتكون القيود

قيد التسوية

١٠٠ مـــن ح/ مصروفات التأمين ١٢/٣١

١٠٠ الي ح / أقساط التأمين المدفوعة مقدما

1-2.indd 237 10/13/2014 02:35:11

(إثبات ما يخص الفترة من أقساط التأمين)

اثبات نصيب الفترة من ايراد العقار :

قيمة الايجار المقبوض ٩٠٠٠ ريال تغطي فترة ٣سنوات من ٢٠٠٨/٩/١م سجلت ايراد مكتسب	الايراد المحقق يخص اربع شهور فقط ٣/٩٠٠٠= ٣٠٠٠ للسنة /١٢=٢٥٠للشهر X ٤= ١٠٠٠ ريال لأربعة شهور محققه	يخفض مبلغ الايراد بالمحقق ويظهر المتبقي في الميزانية في الجانب الدائن للسنوات القادمة وتكون القيد

1-2.indd 238 10/13/2014 02:35:11

الفصل الثاني
التسويات الجردية للمخزون السلعي

2-2.indd 240 10/13/2014 02:38:25

الفصل الثاني

التسويات الجرديـــــــــــة للمخزون السلعي

Receivable Notes And Securities Inventory Ending

ماهية المخزون السلعي : هو تعبير عن السلع التي تملكها المنشأة أو المعدة للبيع اثناء الاعمال الطبيعية للمنشأة بالاضافة الي المواد تحت التشغيل في عمليات الانتاج أو التي يحتفظ بها لمثل هذه الغاية والذي نقصده هنا هي البضائع او السلع المشتراه بهدف إعادة البيع لتحقيق الربح .

وتعتبر البضائع من أهم العناصر في عمليات البيع بالجملة والمفرق وذبلك تمثل مبيعات البضائع المصدر الرئيسي والاساسي لايرادات المنشأة لذا كان لابد من تحديد تكلفة البضاعة المعدة للبيع في نهاية الفترة المالية لاثباتها في حساب المتاجرة من اجل استخراج مجمل الربح للمنشأة :

تحديد تكلفة المخزون السلعي : تتكون تكلفة المخزون السلعي من ثمن الشراء الاصلي مضافا اليه جميع المصاريف التي تكبدتها المنشأة في سبيل الحصول على السلع وفي العادة يكون الاساس في تحديد قيمة المخزون أخر المدة بأسعار المواد كما هي في الدفاتر إلاّ انه المتبع في تحديد تكلفة المخزون السلعي أخر المرة في المنشأت الكبيرة بأحد الطرق الثلاث التالية :

الطريقة الاولي : طريقة الوارد أولا صادر أولا : تحدد تكلفة المخزون أخر المدة وفقا لهذة الطريقة على اساس مقابلة النفقات بالايرادات المتعلقة بها عند حدوثها وعليه تكون تكلفة المخزون المتبقي هي تكلفة الوحدات الغير مباعة .

مثال : اذا علمت ان نتيجة الجرد في ١٢/٣١ للمخزون الفعلي وجود ٣٠٠

2-2.indd 241 10/13/2014 02:38:25

وحدة وتطبيقا لقاعدة الوارد صادر اول وفقا للبيات المبينة أدناه أوجد تكلفة مخزون أخر المدة.

التاريخ	البيان	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	التكلفة الاجمالية بالريال
١/١	مخزون اول المدة	٢٠٠	٩	١٨٠٠
٣/١٠	شراء وحدات	٣٠٠	١٠	٣٠٠٠
٩/٢١	»	٤٠٠	١١	٤٤٠٠
١١/١٨	»	١٠٠	١٢	١٢٠٠
المعد للبيع خلال الفترة				١٠٤٠٠ ريال

الحل :

البيان	التاريخ الحصول على الوحدات	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	التكلفة الاجمالية بالريال
أحدث وحدات تم الحصول عليها هي الوحدات المشتراه اخيرا				
	١١/١٨	١٠٠	١٢	١٢٠٠
الوحدات التى تليها قدما	٩/٢١	٢٠٠	١	٢٢٠٠
اذا مخزون أخر المدة =				٣٤٠٠ ريال

وبطرح تكلفة المخزون أخر المدة ٣٤٠٠ – من تكلفة البضائع المعدة للبيع ١٠٤٠٠ فتصبح تكلفة البضاعة المباعة ٧٠٠٠ ريال .

الطريقة الثانية : طريقة الوارد أخيرا صادر أولا : تعتمد هذه الطريقة على إفتراض ان التكلفة الأحدث (الأكثر حداثة) يجب أن تقابل الايراد

2-2.indd 242 10/13/2014 02:38:25

المتحقق عند حدوثه . وبتطبيق هذه النظرية على المثال السابق :

الحل :

البيان	التاريخ الحصول على الوحدات	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	التكلفة الاجمالية بالريال
الوحدات التي تم الحصول عليها هاولا ثم التي تليها في الترتيب				
اولا	١/١	٢٠٠	٩	١٨٠٠
الوحدات التى تليها قدما	٣/١٠	١٠٠	١٠	١٠٠٠
اذا مخزون أخر المدة =				٢٨٠٠ ريال

وبطرح تكلفة المخزون أخر المدة ٢٨٠٠ – من تكلفة البضائع المعدة للبيع ١٠٤٠٠ فتصبح تكلفة البضاعة المباعة ٧٦٠٠ ريال .

الطريقة الثالثة : متوسط السعر المرجح (المعدل المرجح) : تعتمد هذه الطريقة على إفتراض تحميل الايرادات بمعدل التكاليف آخذين بعين الأعتبار عدد الوحدات التي تم الحصول عليها بكل سعر وعادة تستخدم نفس معدل تقييم مخزون أخر المدة . وبتطبيق هذه النظرية على المثال السابق :

الحل :

متوسط السعر المرجح = مجموع التكاليف/ عدد الوحدات

= ١٠٤٠٠/٣٠٠

= ١٠،٤ ريال للوحدة وبالضرب في عدد وحدات المخزون

= ٣١٢٠ ريال

2-2.indd 243 10/13/2014 02:38:25

وبطرح تكلفة المخزون أخر المدة ٣١٢٠ – من تكلفة البضائع المعدة للبيع ١٠٤٠٠ فتصبح تكلفة البضاعة المباعة ٧٢٨٠ ريال .

مقارنة بين الطرق الثلاث: مع ثبات قيمة وحدات المخزون أخر المدة تختلف القيمة النهائية بأختلاف سياسة المشروع في استخدام اي من الطرق الثلاث ويمكن ذلك في ادناه :-

البيـــــــــان	الوارد أول صادر اول	الوارد أخيرا صادر اولا	المتوسط المرجح للاسعار
البضاعة المعدة للبيع	١٠٤٠٠	١٠٤٠٠	١٠٤٠٠
مخزون أخر المدة	٣٤٠٠	٢٨٠٠	٣١٢٠
تكلفة البضاعة المباعة	٧٠٠٠	٧٦٠٠	٧٢٨٠

هذا ما رائيته مهما في هذا الباب الا ان هنالك تكملة لمن اراد ان يستزيد عن انظمة المخزون السلعي – الجرد الستمر والجرد الدوري ص ٢٤٣ .

2-2.indd 244 10/13/2014 02:38:25

الفصل الثالث
الذمم المدينة

3-2.indd 245 10/13/2014 02:44:26

الفصل الثالث: الذمم المدينة

Receivable Account

تصنف حسابات الذمم المدينة :

يشمل مصلح المدينون تلك الحقوق التي للمشروع على الغير من الافراد والشركات والمؤسسات وغيرها نتيجة العمليات التبادلية الاقتصادية الاجلة نتيجة بيع السلع أو تقديم الخدمات .

المدينون التجاريون : تمثلهم الشركات والمؤسسات التي يتعامل معها المشروع ويطلق على مدينيتهم (حسابات مدينة) .

الميدينون غير التجاريون : هو الافراد والموظفين نتيجة اخذ سلف او قروض شخصية وهؤلاء يطلق على مدينونتهم (حسابات مدينة أخري).

اليون المعدومة Debts Bad : يطلق هذا المصلح على الديون التي للمشروع على بعض العملاء والتي يثبت للمشروع عدم إمكانية تحصيلها لعدة اسباب منها:

- إعلان افلاس المدين وعدم توفر اموال كافية لديه لسداد الدين أو قيامه بسداد جزء منه واعتبار الباقي ديون معدومة.
- توقف الاعمال التجارية للعميل .
- موت المدين وعدم تركة لاي اموال تكفي لسداد ديونة.
- اختفاء المدين او سفره او انقطاع اخباره وعدم معرفة عنوانه.
- مطالبة المدين لفترة طويلة من الزمن والفشل في عدم قيامه بالسداد.
- تقادم الدين بمرور خمس سنوات اذا كان الدين تجاريا ولم

3-2.indd 247 10/13/2014 02:44:26

يطالب المدين بسداده خلال هذه الفترة.

-طرق اثبات الديون المعدومة : هنالك طريقتان معلومتان لتسجيل الديون المعدومة في الدفاتر : -

❖ **الطريقة الاولي :** طريقة التحميل المباشر : عادة ينشأ الدين بالتعامل الآجل ويكون القيد الاول : من ح/ المدين (اسمه) .. الي ح/ المبيعات (مثلا) وبعد التأكد من عد مقدرة المدين على السداد فيخصم دينه من الذمم المدينة بالقيد : من ح/ الديون المعدومة .. الي ح/ الذمم المدينه (اسمه) وبهذا يخفض رصيده من الدفاتر ويصبح صفر.

❖ **الطريقة الثانية :** طريقة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها: عادة تلجأ الشركات التي لديها تعاملات أجلة كبيرة وتمشيا مع مبدأ المقابلة أي مقابلة الايرادات بالمصروفات لكل فترة على حده وبالتالي تقوم المنشأة بأنشاء مخصص للديون التي نتجت عن عمليات البيع بالأجل للعملاء المشكوك في سداد مديونتيهم في نهاية الفترة المالية حتى تحمل الفترة بما يخصها من ايرادات ومصروفات .

❖ مثال : بلغ رصيد حساب العملاء في دفاتر مؤسة محمد بشير للتجارة والمقاولات ١٠٠٠٠ ريال في نهاية السنة الاولي من بد اعماله وقد قدرت الديون المشكوك في تحصيلها بمبلغ ٤٠٠ ريال.

❖ المطلوب : اثبات قيود التسوية اللازمة :

قيد اليومية			
٤٠٠		مـــن ح/ الديون المشكوك في تحصيلها	١٢/٣١
	٤٠٠	الي ح / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	

3-2.indd 248 10/13/2014 02:44:26

قيد الاقفال

٤٠٠	مـــن ح/ االارباح والخسائر	١٢/٣١
	٤٠٠ الي ح / الديون المشكوك في تحصيلها	
	(أاقفال اليون المشكوك فيها في ح/ الارباح والخسائر)	

ويكون القيد:

٤٠٠	مـــن ح/ الأرباح والخسائر	١٢/٣١
	٤٠٠ الي ح / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	

والجدير بالذكر أن رصيد حسابات العملاء يظهر في الجانب المدين مع الاصول بينما يظهر مخصص الديون المشكوك فيها في الجانب الدائن ليفض المذمم المدينة بشكل عام وذلك لصعوبة تخصيص حساب معين لخصم القيمة منه .

- طرق تقدير الديون المشكوك فيها : هنالك ثلاث طرق لتقدير مخصص الديون المشكوك فيها للفترة المالية :-

(١) طريقة التقدير على اساس نسبة مئوية من المبيعات.

(٢) طريقة التقدير على اساس نسبة مئوية من رصيد اجمالي العملاء في نهاية الفترة.

(٣) طريقة التقدير على اساس العمر الزمني للديون.

-تسوية حساب مخصص الديون المشكوك فيها :

- قد يوجد رصيد في نهاية الفترة المالية في حساب المخصص قد يكون أكثر – أقل – مساوي) للذمم المدينة لدي المشروع فيتم تسوية النقص بتخفيض حساب الارباح والخسائر أو زيادته في حالة الزيادة واذا كان متساويا فلا يجري اي قيد في ذلك .. وفي حالة تحصيل دين معدوم يكون بمثابة ايراد للمشروع

3-2.indd 249 10/13/2014 02:44:26

ويجعل حساب البنك او الصندوق مدينا وح/ العميل دائنا لتصفية مديونيته.

- واحيانا يلجأ المشروع الي منح عملائه خصما معينا مقابل السداد فيفتح حساب للخصم المسموح به ويعالج فيه مقدار الخصم ويقفل في حساب الارباح والخسائر. راجع الامثلة ص ٢٧١

خلاصة:

تهدف عملية اعداد التسويات الجردية الي تعديل ارصدة الحسابات حتي يمكن ان تعبر القوائم المالية عن المركز المالي السليم للمنشاة وكذلك الدخل الصحيح الناتج عن نشاطها خلال الفترة ،حيث ان هذة التسويات ماهي الا تطبيق لمبدا الاستحقاق المحاسبي ، وتنشا الحاجة الي اعداد التسويات لاسباب متعددة.

حسب قواعد المحاسبة فإن حساب الارباح والخسائر (مثلاً) للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية محدد ما يسمى بالسنة المالية محكوم بمفهومين محاسبين مفهوم التحقق والاستحقاق. ويقتضي الأول بأن الإيراد الذي تحصل عليه المنشأة لا يتحقق إلا بعد انتقال السلعة أو تقديم الخدمة إلى المشتري أو المستهلك، أي أن الإيراد لا يتحقق وقت الحصول على مصدر البيع أو وقت توقيع البيع .

بعض الاسباب المؤدية للتسويات المحاسبية:

١-استمرارية الفترات المحاسبية

وهو سبب يرجع الي مفهوم الاستمرارية بمعني ان يتم تكوين المنشاة بغرض استمرار نشاطها الاقتصادي لفترة زمنية طويلة الاجل ، ويقضي هذا المبدا بتقسيم عمر وحياة المشروع الاقتصادي الي فترات زمنية متماثلة بغرض الحجم المتسق علي انشطو المنشاة وقياسها لنتائج الاعمال وهذا التقسيم يستند عادة الي

3-2.indd 250 10/13/2014 02:44:26

السنة اي اثني عشر شهرا كاملة دون تحديد لشهر معين يكون اساس الانطلاق للحساب السنوي والعام المالي ويمكن بذلك حساب تكلفة الخدمات المقدمة من اصول ثابتة خلال تلك الفترة المحاسبية ولهذا يتم اجراء التسويات والقيود الخاصة بها لتسجيل الاستهلاكات للاصول الثابتة وتحميلها لمصارف الفترة .

وايضا من اسباب اجراء التسوية وجود مصروفات او ايرادات تخص اكثر من الفترة المحاسبية.

كما ان وجود ايرادات ومصروفات تخص الفترة المحاسبية ولم تسجل بالدفاتر والسجلات ففي حالة المصروفات تقل المصروفات المدونة بالدفاتر عن القيمة الحقيقية وبالتالي سيكون مقدار دخل المنشاة اعلي من قيمتة الصحيحة بمقدار هذا المصروف ولذلك يجب عمل تسوية لاثبات هذا المصروف والذي يجب ان يحمل عن الفترة المالية الحالية والتي حدث فيها فعلا ويجب ملاحظة ان كل قيد من قيود التسويات يؤثر علي احد حسابات الاصول او الخصوم او حقوق الملكية وايضا علي احد حسابات الايرادات او المصروفات الوهمية، ومما سبق يمكن تبويب .

مكونات الحسابات للتسويات الجردية:

اولا: المدفوعات المقدمة (المقدمات) :

المصروفات المدفوعة مقدما: وهي التي تخص اكثر من فترة محاسبية وتم انفاقها خلال الفترة الجارية وهي تمثل جزئين جزء يخص الفترة الحالية وهي وهو يعد مصروفا للفترة الحالية والباقي يعتبر مقدما وهو يخص قائمة المركز المالي وهي تعتبر احد عناصر الاصول المتداولة فاذا تم سدادها نقدا يتم تخفيض قيمة النقدية عن السنة الحالية بما تم سدادة واذا تم سدادها عن طريق البنك(شيك) يتم تخفيض قيمة البنك اما اذا تم تخفيض

3-2.indd 251 10/13/2014 02:44:27

الدائنون نتيجة صفقة ما فيؤثر ذلك تخفيض البضائع او اي بند تم اعتمادة كوسيلة سداد

مثال:

قامت شركة اطياف للانتاج الاعلامي بسداد فاتورة كهرباء في السنة المالية ١٤٣٤ بقيمة اجمالية١٥٠٠٠ ريال علما بان الايجار الشهري ١٠٠٠ ريال . المطلوب اجراء التسويات اللازمة،و اثبات المدفوعات المقدمة محاسبيا.

الحل :

يتم اجراء قيد التسوية بما يعادل العام المالي فقط وهو ١٠٠٠*١٢ =١٢٠٠٠ ويعتبر المتبقي(٣٠٠٠) هو المدفوع مقدما

عند دفع المبلغ

١٥٠٠٠ من حـــ/ مصاريف مدفوعة للكهرباء

١٥٠٠٠ الي حـــ / النقدية

قيد التسوية

٣٠٠٠ من حـــ/ مصروفات الكهرباء

٣٠٠٠ الي حـــ / كهرباء مدفوعة مقدما

حـــ/ الكهرباء المدفوعة مقدما

١٥٠٠٠ في ١٤٣٤/١/١ هـ	١٢٠٠٠ في ١٤٣٤/١٢/٣٠ هـ
	٣٠٠٠ رصيد مرحل
١٥٠٠٠ الجملة	١٥٠٠٠ الجملة

3-2.indd 252 10/13/2014 02:44:27

حـــ/ مصروفات الكهرباء

١٢٠٠٠ رصيد	١٢٠٠٠ في ١٤٣٤/١/١ هـ
١٢٠٠٠ الجملة	١٢٠٠٠ الجملة

قائمة المركز المالي المنهية في ١٤٣٤/١٢/٣٠هـــ

الاصول المتداولة	
٣٠٠٠ المدفوعات المقدمة	

حـــ/ قائمة الدخل في ١٤٣٤/١٢/٣٠ هـــ

	المصروفات العمومية والادارية
	١٢٠٠٠ كهرباء مستهلكة خلال الفترة

المستحقات

هي مصروفات تخص الفترة المحاسبية الحالية دون ان يتم تسجيلها بالدفاتر مثل المرتبات التي لم تصرف لمستحقيها او مبالغ تم انفاقها دون يستلم مستحقيها مثل الفوائد المستحقة علي الاستدانة من الغير نظير مبلغ معين او نسبة مئوية من المبلغ الاصلي اى مبالغ فعلية بل نشا التزام وبالتالي فهي تمثل التزامات للمنشاة.

مثال:

في جامعة شقراء يقتضي النظام بان يتم تسليم المبالغ المستحقة بعد استلام ادارة المخازن والمشتريات السلع المطلوبة ويتم التحقق من المواصفات ففي نهاية دوام الخميس١٢/٢٩/ ١٤٣٤هـ تم الاستلام المبدئي لأدوات مكتبية تخص العميل مكتبة الزقيحان قيمتها ٤٥٠٠٠ ريال علي ان يتم فحصها خلال ثلاثة ايام عمل وتم الفحص في نهاية دوام ١٤٣٥/١/٤ هـ وجهز التقرير الفني للاستلام وسداد النقدية .

المطلوب الاثبات المحاسبي للقيود والاثر علي القوائم المالية

3-2.indd 253 10/13/2014 02:44:27

الحل : ٤٥٠٠٠ من حـــ/ الادوات المكتبية والمهمات

٤٥٠٠٠ الي حـــ / ادوات مكتبية مستحقة

حـــ/ الادوات المكتبية

٤٥٠٠٠ رصيد	٤٥٠٠٠ في ١٤٣٤/١٢/٢٩ هـ
٤٥٠٠٠ الجملة	٤٥٠٠٠ الجملة

حـــ/ مصروفات الادوات المكتبية المستحقة

٤٥٠٠٠ رصيد	٤٥٠٠٠ في ١٤٣٤/١/١ هـ
١٢٠٠٠ الجملة	١٢٠٠٠ الجملة

قائمة المركز المالي المنهية في ١٤٣٤/١٢/٣٠هـــ

الاصول المتداولة	
٣٠٠٠ المدفوعات المقدمة	

حـــ/ قائمة الدخل في ١٤٣٤/١٢/٣٠ هـــ

	المصروفات العمومية والادارية
	١٢٠٠٠ كهرباء مستهلكة خلال الفترة

الاثبات المحاسبي للمصروفات:

تمثل المصروفات تدفقا للاصول سواء بالتكلفة التاريخية او تكلفة الاقتناء شاملة للمصاريف الراسمالية كتكاليف الترحيل والتركيب والجمارك والمعاينة الفنية وبوليصة التامين والتركيب والجمارك وهي تمثل تدفقا خارجا عن الوحدة المحاسبية نتيجة لاستنفاذ الموارد المستخدمة في اكتساب الايرادات . اما اذا استثمرت الخدمات الاقتصادية التي تتجسد في مجموعة معينة من الاصول او مجموعة اخري من الاصول فان هذا لا يعتبر استنفاذ لتلك الخدمات وانما مجرد تحول

3-2.indd 254 10/13/2014 02:44:27

في كيفية تخزين تلك الخدمات الاقتصادية للانتفاع بها في المستقبل ومن ثم فان انتاج منتج معين باستخدام الموارد والعمل وغير ذلك من الخدمات الانتاجية لايعتبر استنفاذا للموارد وانما مجرد تحويل تلك الموارد الي صورة اخري يتتمثل في ذلك المنتج، وعندما يباع ذلك المنتج تنتهي منفعتة للوحدة المحاسبية ويتحقق المصروف. ويعني الاثبات المحاسبي للمصروفات بتحديد اللحظة الزمنية التي يتحقق فيها المصروف . ويتم ذلك بت الايرادات او الفترات الزمنية التي ترتبط بها المصروفات ارتباطا وثيقا ، ومن ثم فان الاثبات المحاسبي للايرادات يستلزم ضرورة الاثبات المحاسبي للمصروفات التي ترتبط بتلك الايرادات ومن الامثلة تكلفة البضاعة المباعة وعمولة مناديب البيع اذ ان هذة المصروفات تتحقق محاسبيا في نفس الوقت الذي يتم فية الاثبات المحاسبي لايرادات المبيعات ، وهناك مصروفات اخري ليست لها علاقة مباشرة بالايرادات ولكنها ذات علاقة مباشرة بالفترات الزمنية التي من خلالها يتم الاثبات المحاسبي للايرادات ، فالمبني الذي تجري فية عمليات البيع لايستهلك مع كل عملية بيع مفردة ولكنة يستهلك فعلا خلال الفترة الزمنية التي تتحقق خلالها المبيعات، كما ان اجور المشرفين لاتتزاد مع كل عملية بع مفردة ايضا ولكنها ترتبط مباشرة بالفترات الزمنية التي تتولد خلالها ايرادات المبيعات وتاسيسا علي ما تقدم فان المصروفات التي ليست لها علاقة مباشرة بالايرادات ، ولكنها ترتبط ارتباطا مباشرا بالفترات التي تتحقق فيها الايرادات ، تقع بين الفئتين :

اولا: مصاريف تمثل توزيعا للتكلفة التاريخية او تكلفة اقتناء الاصول التي تستفيد منها اكثر من فترة محاسبية واحدة.

ثانيا: مصروفات تمثل التكاليف التي تتحملها الوحدة المحاسبية خلال فترة معينة للحصول علي منافع تستنفذ خلال الفترة نفسها.

عندما تستفيد اكثر من فترة واحدة من المنافع الكامنة في اصل واحد فان الاثبات المحاسبي للمصروفات يجب ان يتم علي اساس توزيع

3-2.indd 255 10/13/2014 02:44:27

التكلفة التاريخية او تكلفة لقتناء الاصل علي الفترات التي تستفيد من منافعة وكتيرا ما يتطلب الامر اجراء بعض التقديرات لتوزيع تلك التكلفة اما المصروفات التي تتعلق بتكلفة الحصول علي المنافع التي تستنفذ في نفس الفترة، فانة يتعين اثباتها فورا كمصروفات لتلك الفترة مثل المصروفات الادارية او البيعية ونخلص من ذلك الي ان الاثبات المحاسبي للمصروفات يجب ان يتم علي اساس احد الاسس الاتية :

اولا: ارتباط المصروفات مباشرة بالايرادات التي تم تحقيقها او اثباتها محاسبيا خلال الفترة

ثانيا: توزيع التكاليف علي الفترات المستنفذة

ثالثا: التحقق المحاسبي الفوري للمصروف

قياس المصروفات

تقاس المصروفات علي اساس مقدار نقص الاصول او الزيادة في الخصوم التي تنجم عن بيع السلع التي تقدم او السماح للغير باستخدام الاصول الخاصة بالوحدة المحاسبية بغض النظر عن الايرادات التي تتزامن مع حدوث تلك المصروفات ، فاذا تحققت الايرادات في صورة مبيعات اجلة فان المصروفات المرتبطة بها تقاس بمقدار التقص في كل من المخزون السلعي والنقد والاصدار الاصول الاخري ، يضاف الي ذلك مقدار الزيادة في الاجور المستحقة والزيادة في الخصوم الاخري التي ترتبت علي تلك المبيعات ، اما الزيادة في حسابات المدينين التجاريين التي تتزامن مع هذة المبيعات فلا تدخل في قياس المصروفات .

والاساس الذي ينبغي اتباعة لقياس المصروفات المحققة محاسبيا نتيجة ارتباطها المباشر بالايرادات المحققة خلال فترة زمنية محددة هو التكلفة التاريخية او تكلفة اقتناء الاصول التي استنفذت ، او مقدار

3-2.indd 256 10/13/2014 02:44:27

الالتزام الذي نشا خلال الفترة نفسها / بينما الاساس الذي ينبغي لقياس المصروفات المحققة محاسبيا وفقا لتوزيعها علي الفترات التي استفادت منها او من الاصل هو التكلفة التاريخية او تكلفة اقتناء ذلك الاصل . اما الاساس الذي ينبغي ان يتبع لقياس المصروفات المحققة محاسبيا فور حدوثها فهو سعر او اسعار حيازة المنافع التي تم الحصول عليها . ويمكن تلخص الاثبات والقياس المحاسبي للايرادات والمصروفات كما في الجدول التالي:

الاثبات والقياس المحاسبي للايرادات والمصروفات

الايرادات	المصروفات
تمثل ايرادات تدفق الاصول للوحدة المحاسبية (او نقص خصومها) نتيجة لانتاج السلع وبيعها للعملاء او تقديم الخدمات او السماح للغير باستخدام اصول الوحدة المحاسبية او القيام باية انشطة اخرى تمثل في مجموعها العمليات الرئيسية المستمرة . وطالما ان الايرادات تمثل زيادة في الاصول او نقص في الخصوم فان اللحظة الزمنية التي يتعين فيها اثبات زيادة الاصول او نقص الخصوم لذا يجب اثبات الايراد عند توفر شرطين، اكتساب الايراد وحدوث عملية التبادل ويتم قياس الايرادات علي اساس السعر المحدد في عملية التبادل بعد استبعاد اي خصم تجاري او خصم كمية وذلك علي اساس مقدار الزيادة في الاصول او النقص في الخصوم	تمثل المصروفات تدفقا للاصول (ممثلة بتكلفة اقتنائها او تكلفتها التاريخية) خارج الوحدة المحاسبية نتيجة لاستنفاذ الموارد المستخدمة في اكتساب الايراد

ثالثا: البنود المقدرة هذة البنود تخص القوائم المالية وبعض بنود قائمة المركز المالي وتؤثر علي هذة القوائم علي الرغم من احتوائها على عنصر التقدير الذاتي او التحكمي او التقدير وفق مؤشرات محددة

3-2.indd 257 10/13/2014 02:44:28

مثل الاهلاكات للاصول الثابتة الملوموسة او الاطفاءات للاصول الثابتة غير الملموسة او الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها.

مثال:

الاثبات المحاسبي للايرادات

تعتبر عمليات الاثبات المحاسبي ان الايرادات تدفق الاصول الي الوحدة المحاسبية اويمكن القول انها نقص الخصوم نتيجة الانتاج من السلع اوبيع تلك السلع ، او تقديم الخدمات ، او السماح للغير باستخدام اصول الوحدة المحاسبية، او القيام باي انشطة اخري تمثل في مجموعها العمليات الرئيسية المستمرة للوحدة المحاسبية . ويقصد باصطلاح « العمليات الرئيسية» بانها الانشطة التي تسخدم فيها موارد الوحدة المحاسبية بصورة متكررة مثل تصنيع وبيع منتج معين وذلك تميزا لها عن العمليات العرضية او الفرعية والتي تعتبر عمليات جانبية او ثانوية وغير متكررة مثل التخلص من الاصول بالبيع ، ويعني الاثبات المحاسبي للايرادات باختيار اللحظة الزمنية التي يتحقق فيها الايراد ومعلوم ان الايراد يكتسب بصورة تدريجية ومستمرة خلال النشاط الشامل للوحدة المحاسبية وليس لمجرد لحظة زمنية معينة مثل لحظة البيع للسلع او لحظة تسليمها للعميل ومعلوم ايضا انة من الناحية العملية تحديد مقدار الايراد المكتسب خلال العملية او العمليات التي تؤدي الي اكتسابة حتي تصل عملية اكتساب الايراد الي نهايتها، فعلي سبيل المثال عند بيع سلعة او تسليمها او تقديم خدمة للعميل يجب اثبات الايراد في لحظة معينة من خلال اكتسابة وطالما ان الايرادات تمثل زيادة الاصول او نقصان الخصوم فان اللحظة الزمنية التي يتعين فيها اثبات زيادة الاصول او نقص الخصوم فان ذلك يتحقق عند توفر شرطين:

اولا: اكتساب الايراد.

3-2.indd 258 10/13/2014 02:44:28

ثانيا: حدوث عملية التبادل الفعلي

يتضح ان ان هذا الاكتساب يعتبر اهم عامل حسم لاثبات الايراد، فليست هناك اي مجموعة من الظروف يمكن قبولها كاساس للاثبات للايرادات قبل ان ان يتم اكتسابها فعلا، مثل الاتعاب عن اداء عمل مهني معين (هندسي ، تقني، استشاري ،..الخ) كان يتم تحصيلها مقدما قبل ان يكتمل العمل او قبل ان اني يتم انجازة باكملة كما هو متعاقد علية اي ان العملية التبادلية تعتبر شرطا ، اما الاثبات المحاسبي للايراد هي التي تحدد لحظة تحقق الايراد وعلية يجب اثبات الايراد بالسجلات المحاسبية عند بيع المنتجات او تقديم الخدمات او عند استخدام اصول الوحدة المحاسبية من الغير.

قياس الايرادات:

تقاس علي اساس السعر المحدد في عملية التبادل ، اي علي اساس قيمة الزيادة في الاصول او النقص في الخصوم ونتيجة بيع السلع وتسليمها للعملاء او تادية الخدمات او السماح للغير باستخدام اصول الوحدة المحاسبية بغض النظر عن النقص المتزامن ف بالاصول او الزيادة المتزامنة في الخصوم ، ففي عمليات البيع الاجل مثلا يجب قياس الايرادات بمقدار الزيادة في حسابات المدينين التجاريين ، وتعادل هذة الزيادة الثمن المحدد للمبيعات الاجلة . ولا يدخل انخفاض قيمة المخزون السلعي نتيجة تلك المبيعات في قياس تلك الايرادات ، وينطبق ذلك علي التكاليف التي ترتبط بتلك المبيعات سواء حدثت تلك التكاليف في الماضي او في الحاضر او ينتظر وقوعها في المستقبل.

الايرادات المقدمة

وهي عبارة عن استحقاق مالي للمنشاة تم اثباتة بالدفاتر قبل ان يتحقق فعلا اي ان تم تحصيلة مقدما وهي تعتبر دينا على المنشاة

3-2.indd 259 10/13/2014 02:44:28

للغير حتي يتم تقديم الخدمة وهذا التقديم يتطلب انفاقا للموارد او تقديما للخدمة ويتطلب ايضا موارد سواء اكانت بشرية او مادية فالجزء الذي يتم انجازة من السلعة او الخدمة خلاتل فترة الاساس يعتبر ايرادا محققا ويؤثر علي القوائم والتقارير المالية اما الجزء في الطرف الاخر الذي لم يتم اداؤة كخدمة او عمل يعتبر ايرادا مقدما .

مثال :

نفترض ان شركة انجاز للمقاولات تعاقدت مع بيت الالكترونيات لانشاء مبني من طابقين على مساحة ١٥٠٠ م م بخلاف الطابق الارضي وجراج الزبائن بملغ ٩٠٠ مليون ريال علي التساوي في ثلاث مراحل على ان تسدد ٥٠٠ عند توقيع العقد والباقي حسب تقارير الاستلام الفعلي من الاستشاري حتي نهاية العقد فاذا علمت ان السداد تم كالاتي:-

في ١٤٣٣/١٢/١ تم توقيع العقد واستلام المبلغ بشيك

في نهاية العام ١٤٣٣ تم انجاز ١٪ من العقد(المرحلة الاولي)

في ٣٠/ ١٤٣٤/٤ تم انجاز ٢٠٪ من المرحلة الاولي

في ١٤٣٤/٩/٣٠ تم انجاز ٥٠٪ من المرحلة الاولي

في ١٢/٣٠/ ١٤٣٤ تم انجاز متبقي العقد للمرحلة الاولي(٢٩٪)

المطلوب اثبات الايرادات المقدمة للعام ١٤٣٣ هـ وتاثيراتها علي التقارير المالية

الحل

عند استلام المقدم (بشيك) في ١٤٣٣/١٢/١

٥٠٠,٠٠٠ من حـــ/ البنك

٥٠٠,٠٠٠ الي حـــ/ ايرادات مقدمة من عقود مقاولات

3-2.indd 260 10/13/2014 02:44:28

ملحوظة : قيمة العقد للمرحلة الاولي٣٠٠ مليون ما تم انجازة ١٪ وهي مايعادل ٣٠٠*١٪ =٣ مليون ريال تم التحصيل بشيك

علية يكون القيد:

٣,٠٠٠,٠٠٠ من حـــ/ البنك (فرع الراجحي ٥٢٢)

٣,٠٠٠,٠٠٠٠ الي حـــ/ ايرادات محصلة (عقود المباني والانشاءات)

علية تكون الايرادات المقدمة للعام المالي الحالي ١٤٣٣ هـــ هي (٣٠٠ مليون مطروحا منها المقدم وهو ٣ مليون اي ٢٩٧ مليون) وهنا يعد قيد التسوية في نهاية السنة المالية ١٤٣٣ هـ

٢٩٧,٠٠٠,٠٠٠ من حـ / الايراد المقدم

٢٩٧,٠٠٠,٠٠٠ الي حـ / ايرادات عقود المباني والانشاءات صفحة الاستاذ العام

الايرادات المحصلة الايرادات المقدمة

٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ في ١٤٣٣/١٢/١	٣,٠٠٠,٠٠٠ في ١٤٣٣/١٢/٣٠	١٤٣٣ /١٢/٣٠ ٣,٠٠٠,٠٠٠
		٢٩٧,٠٠٠,٠٠٠ رصيد ١٤٣٣/١٢/٣٠
٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠		٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠

قائمة المركز المالي المنهية في ١٤٣٤/١٢/٣٠هـــ

الاصول المتداولة	
٢٩٧٠٠٠,٠٠٠, المدفوعات المقدمة	

حـ/ قائمة الدخل في ١٤٣٤/١٢/٣٠ هـــ

3-2.indd 261 10/13/2014 02:44:28

المصروفات العمومية والادارية	
٣٠٠٠ كهرباء مستهلكة خلال الفترة	

قيود التسويات المحاسبية :

يتم اجراء القيود في نهاية الفترة المحاسبية للتاكد علي تسجيل الايرادات في الفترة التي اصبحت فيها تلك الايرادات محققة وللاعتراف بالمصروفات في الفترة التي تكبدت فيها تلك المصروفات، و هناك حاجة ملحة لعمل تلك التسويات للتاكد على سلامة مبدأ المقابلة (المضاهاة) ومبدأ الاعتراف بالايراد (تحقق الايراد) قد تم اتباعهما، والهدف هو الافصاح عن الارصدة الصحيحة للاصول والخصوم وحقوق الاملكية في تاريخ اعداد القوائم المالية وكذلك تحديد صافي الربح(الخسارة) الصحيح للفترة المحاسبية، فميزان المراجعة قبل التسويات قد يحتوي على بعض الاخطاء التي تحتاج الي بعض تسويات حتى تعبر عن تأثير الحسابات بالمعلومات التي يتم الكشف عنها في نهاية الفترة وحتي تصبح الارصدة صحيحة، ويتم اجراء قيود التسوية في كل مرة تعد فيها القوائم،» وتصنف قيود التسويات الي مجموعتين، المقدمات(المصروفات المقدمة والايرادات المقدمة)، ثم مجموعة المستحقات وتشمل بدورها الايرادات المستحقة والمصروفات المستحقة)» ١٠(منشورات،٢٠٠٥،ص١٧٨)

وفي رأينا يتم يجب علي المبرمج ومصمم برامج الحسابات مراعاة بعض الامور والمبادي وقياس البنود مثل(الحوجة لعمل قيود التسويات، الهدف من قيود التسويات، التسوية وفقا لمبدأ المضاهاة، التسوية وفقا لمبدأ تحقق الايراد، التحقق من وجود ميزان المراجعة قبل التسويات، قيود تسوية المصروفات المقدمة، قيود تسوية الايرادات المقدمة، قيود تسوية الايرادات المستحقة، قيود تسوية المصروفات المستحقة).

3-2.indd 262 10/13/2014 02:44:28

الاحداث اللاحقة لقيود الاقفال

يتم اجراء قيود الاقفال في نهاية الفترة المحاسبية والهدف من اجراء تلك القيود هو تحويل ارصدة الحسابات المؤقتة او الاسمية (الايرادات والمصروفات) الي احد حسابات حقوق الملكية مثل راس المال او الارباح المبقاة او ارباح العام وجاري المساهمين والاحتياطيات وغيرها، حيث يتم اقفال الايرادات والمصروفات في حساب مؤقت وهو ملخص الدخل ومن ثم يقفل في حساب حقوق الملكية، ويتم اجراء قيود الاقفال في دفتر اليومية العامة ثم يتم ترحيلها الى الحسابات الخاصة الخاصة في دفتر الاستاذ العام بحيث يتم جعل كل حساب ايرادا مدينا برصيدة و جعل ملخص الدخل دائنا بنفس الرصيد ويتم اقفال كل حساب مصروف دائنا برصيدة ويجعل ملخص الدخل مدينا . ويتم جعل حساب ملخص الدخل مدينا بصافي الدخل وجعل احد حسابات حقوق الملكية دائنا او قيد عكسي في حالة الخسارة .

3-2.indd 263 10/13/2014 02:44:28

3-2.indd 264 10/13/2014 02:44:28

الفصل الرابع

تأثير الاحداث اللاحقة للأصول وحساب الاستهلاك

4-2.indd 265 10/13/2014 02:56:42

الفصل الرابع

تأثير الاحداث اللاحقة للأصول وحساب الاستهلاك

يهف هذا النظام أساسا إلى متابعة وإدارة قيود الموجودات الثابتة لدي الشركة بصورة تفصيلية عن طريق تحديد ومتابعة الاستهلاك والقيمة الدفترية للموجودات، إن تقييم وإعادة تقييم الموجودات وكذلك إمكانية تحميل المصارف الرأسمالية علي الأصل من الأمور التي تساعد الإدارة في تحديد الربح والخسارة ومن أدوات هذا النظام :-

- تقسيم الموجودات الثابتة إلى مجموعات حسب النوع للموجود.

- إدخال كافة المعلومات الأساسية لكل قطعة من الموجودات الثابتة-الاحتفاظ بنسب الاستهلاك للموجودات الثابتة ليتم على أساسها احتساب القيمة - متابعة واحتساب قيم الاستهلاك الشهرية خلال فترة ربطها مع نظام المحاسبة العامة- الحصول على نموذج الاستهلاك بشكل سهل.

تسويات قياس القيمة العادلة:

يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات حول القيمة العادلة لكل فئة من الموجودات أو المطلوبات المالية وسواء كان معترفاً أو غير معترف بها، ويتعذر في الواقع العملي ذلك بسبب اعتبارات الوقت أو التكلفة من تحديد القيمة العادلة لبند معين من الموجودات أو المطلوبات المالية وبقدر كاف من الموثوقية، يتوجب حينئذ الإفصاح عن هذه الحقيقة إضافة إلى المعلومات حول الخواص الرئيسة للأداة المالية ذات الصلة بتحديد القيمة العادلة.

4-2.indd 267 10/13/2014 02:56:42

قياس قيم التدفقات النقدية المستقبلية كأحداث لاحقة:

إن السعر الحقيقي لأي شيء أي التكلفة الفعلية التي يتحملها من يريدون حيازته، هو الكد والتعب لحيازته. إنه ليس الذهب والفضة لكنه العمل لأنه أكثر قيمة عادله تستخدم وبشكل واسع المعلومات حول القيمة العادلة لأغراض تحديد المركز المالي الإجمالي للمنشأة وكذلك في اتخاذ قرارات تتعلق بكل أداة مالية على حده. كما تلاءم هذه المعلومات قرارات عدة يتخذها مستخدمو الأدوات المالية ذلك على اعتبار أنها تعكس في كثير من الظروف تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالأداة المالية، إن معلومات القيمة العادلة تسمح بمقارنة الأدوات المالية التي تتشابه خواصها الاقتصادية إلى حد كبير هذا بغض النظر عن أغراضها وعن توقيت وهوية القائم بإصدارها أو اقتنائها، وتوفر القيم العادلة أساساً محايداً لتقييم كفاءة الإدارة في القيام بوظيفتها كوكيل وذلك عن طريق الكشف عن آثار قراراتها المتعلقة بشراء وبيع واقتناء الموجودات والاحتفاظ بالمطلوبات المالية أو بتسديدها. وإذا لم تدرج المنشأة في ميزانيتها العمومية أصلاً أو مطلوباً مالياً بقيته العادلة، عليها حينئذ أن توفر معلومات عن تلك القيمة في إيضاحات تلحق بالبيانات المالية.

يمكن تحديد القيمة العادلة للأصل أو المطلوب المالي بموجب واحده من عدة طرق تحوز على القبول العام، يتضمن الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة إيضاحاً عن الطريقة المتبعة في تحديدها وكذلك عن أيه افتراضات تم استخدامها في تطبيق الطريقة المتبعة.

يستند مفهوم القيمة العادلة على افتراض مسبق بأن المنشأة مشروع مستمر لا تتوفر النية أو الحاجة لتصفيته أو أن تقوم المنشأة بتقليص عملياتها بصورة جوهرية أو أن تقوم بتولي عملية في غير صالحها. لذا لا تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي ستستلمه أو ستدفعه المنشأة من خلال صفقة أو من خلال صفقات غير اختياريه أو من خلال عملية بيع كرب مال. ومع ذلك تأخذ المنشأة في الحسبان ظروفها الحالية

4-2.indd 268 10/13/2014 02:56:42

عند قيامها بتحديد القيم العادلة للموجودات والمطلوبات، فمثلاً تحدد القيمة العادلة لأصل مالي قررت المنشأة أن تبيعه نقداً في المستقبل القريب، بالمبلغ الذي تتوقع الحصول عليه لدى القيام بعملية البيع. وسيتأثر مقدار النقد الذي يتحقق من عملية بيع فورية بعوامل مثل مدى ما يتمتع به سوق هذا الأصل حالياً من سيولة وعمق»إن التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي تتعرض لها المؤسسات المالية في ظل عدم وجود بيانات كافة في القوائم المالية تعالج عن طريق الإفصاح بهذه البيانات» ١١(القاضي، حمدان، ٢٠٠٦،ص ٩٧)، تقارب التكلفة التاريخية للقيم المدرجة للذمم المدينة والذمم الدائنة والخاضعة لشروط الائتمان التجاري العادي عادة قيمتها العادلة، وبالمثل فإن القيمة العادلة لوديعة دائنة ليس لها أجل محدد هي المبلغ واجب الدفع بمجرد الطلب كما بتاريخ التقرير.

المعلومات اللاحقة للموجودات والمطلوبات

يتم توفير المعلومات عن القيمة المتعلقة بفئات الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة على الميزانية العمومية بقيم لا تمثل القيمة العادلة وذلك بطريقة تسمح من إجراء مقارنة بين القيمة المدرجة والقيمة العادلة، وبالتالي يتم تجميع القيم العادلة لكل من الموجودات والمطلوبات المالية المعترف بها في فئات وتتم المقاصة فيما بينها فقط في حدود تقاص القيم المدرجة المتعلقة بها، أما الموجودات والمطلوبات المالية غير المعترف بها فتعرض فى فئة أو فئات منفصلة عن البنود المعترف بها، كما يتم التقاص فيما بينها فقط فى حدود ما يتفق مع متطلبات التقاص المتعلقة بالموجودات والمطلوبات المالية المعترف بها.

تسوية الموجودات المالية المدرجة بقيم تزيد عن قيمها العادلة:

عندما تدرج المنشأة أصلاً مالياً واحداً أو أكثر بقيمة تزيد عن القيمة العادلة، يجب على المنشأة الإفصاح عما يلي:

4-2.indd 269 10/13/2014 02:56:43

أ. القيمة المدرجة والقيمة العادلة إما لمفردات الموجودات كل على حده، أو لهذه الموجودات مصنفة في فئات مناسبة.

ب. أسباب عدم تخفيض القيمة المدرجة بما في ذلك طبيعة الشواهد التي تبنى عليها الإدارة اعتقادها بأن القيمة المدرجة سيتم استردادها(حسب نص فقرات المعيار المحاسبي الدولي العاشر)، تمارس الإدارة الاجتهاد والتقدير في تجديد المبلغ الذي تتوقع استرداده من الأصل المالي وما إذا كان بتوجب تخفيض القيمة المدرجة للأصل عندما تتجاوز هذه القيمة قيمته العادلة، وتوفر المعلومات التي تتطلبها الفقرة ٨٨ لمستخدمي البيانات المالية الأساس اللازم لفهم ممارسة الإدارة للاجتهاد وكذلك تقييم مدى إمكانية تغير الظروف التي تؤدى إلى تخفيض القيمة المدرجة للأصل في المستقبل، وعندما يكون ذلك مناسباً يتم تجميع المعلومات المطلوبة في الفقرة ٨٨ (أ) بطريقة تعكس الأسباب التي دعت الإدارة إلى عدم تخفيض القيمة المدرجة، تساعد السياسة المحاسبية المتبعة من قبل المنشأة فيما يخص الاعتراف بالتخفيض الحاصل في قيم الأصول المالية والتي يتم الإفصاح عنها بموجب الفقرة ٥١، في توضيح سبب إدراج أصلاً مالياً معيناً بقيمة تتجاوز قيمته العادلة. إضافة لذلك توفر المنشأة الأسباب والشواهد الخاصة بالأصل التي توفر للإدارة أساساً للاستنتاج بأن القيمة المدرجة للأصل سيتم استردادها، فمثلاً يمكن نتيجة لارتفاع معدلات الفائدة أن تنخفض القيمة العادلة لقرض ذو معدل فائدة ثابت تنوى المنشأة الاحتفاظ به لحين الاستحقاق إلى ما دون قيمته المدرجة، وفى ظروف كهذه يمكن للمقرض أن لا يكون قد قام بتخفيض القيمة المدرجة بسبب عدم توفر أيه شواهد تشير إلى احتمال عجز المقترض من الوفاء بالتزامه.

التسوية وقيود الاقفال (من ميزان المراجعة)

بعد عمل ميزان المراجعة بالأرصدة يبدأ المحاسب بإستخراج نتيجة عمل المشروع من ربح أو خسارة وذلك بتصوير قائمة نتيجة

4-2.indd 270 10/13/2014 02:56:43

الأعمال عن الفترة المالية المعنية , ثم قائمة المركز المالي أو الميزانية .

وتعرف قائمة نتيجة الأعمال بأنها تبين نتيجة عمل المشروع من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة قد تكون عادة سنة أو ستة أشهر أو غير ذلك . ويمكن تجزئتها الي حسابات مختلفة بأختلاف طبيعة النشاط المتبع والقوائم الأكثر شيوعا واستخداما تقريبا محصورة في القوائم المالية التي تمثلها الحسابات التالية :

- ح / التشغيل في المشروعات الصناعية .
- ح / المحاصيل او الاستغلال بالنسبة للمشروعات الزراعية .
- ح / المتاجرة في المشروعات التجارية .
- ح/ الأرباح والخسائر (قائمة الدخل) .
- ح / توزيع الأرباح الخسائر .
- حساب المتاجرة :

  - الغرض من اعداد ح/ المتاجرة هو لاظهار نتيجة متاجرة المشروع من بيع وشراء فاذا زاد ثمن المبيعات على تكلفتها نتج ربح اجمالي بمقدار هذه الزيادة واذا حصل العكس نتجت خسارة اجمالية بمقدار الزيادة .
  - وتعد تكلفة المبيعات كالاتي : (بضاعة أول المدة + (المشتريات – مردودات المشتريات) + المصروفات المباشرة المتعلقة بعملية الشراء كالنقل الى الداخل وعمولة الشراء وغيرها . وتتكون من ح/ المبيعات – مردوداتها . اما اذا وجدت بضاعة أخر المدة فإنها تطرح من التكلفة او تضاف الى صافي المبيعات وتعد بطريقتين

4-2.indd 271 10/13/2014 02:56:43

للوصول الي مجمل الربح وتأخذ شكل المثال التالي : -

الطريقة الأولي :

الاجمالي		الايـــرادات
	١٥٠٠٠	المبيعات
١٤٠٠٠	(١٠٠٠)	- مردودات المبيعات
		- تكلفة المبيعات
	٧٠٠٠	بضاعة أول المدة
	٢٠٠٠	المشتريات
	٣٠٠	+ مصروفات المشتريات
	٩٣٠٠	
	(١٠٠)	- مردودات المشتريات
	٩٢٠٠	
٨٠٠٠	(١٢٠٠)	- بضاعة آخر المدة
٦٠٠٠		مجمل الربح

الطريقة الثانية :

الاجمالي		الايـــرادات
	١٥٠٠٠	المبيعات
	(١٠٠٠)	- مردودات المبيعات
	١٤٠٠٠	
١٥٢٠٠	١٢٠٠	+ بضاعة آخر المدة
		- تكلفة المبيعات
	٧٠٠٠	بضاعة أول المدة
	٢٠٠٠	المشتريات
	٣٠٠	+ مصروفات المشتريات
	٩٣٠٠	

4-2.indd 272 10/13/2014 02:56:43

٩٢٠٠	(١٠٠)	- مردودات المشتريات
٦٠٠٠		مجمل الربح

يعد حساب المتاجرة محاسبيا بأن يجعل مدينا بتكلفة المبيعات ودائنا بالمبيعات ومردودات المشتريات وينتج عن هذا ما يلي :

- أقفال جميع الحسابات الخاصة بعملية البيع والشراء والموجودة بدفاتر الاستاذ ويصبح رصيدها صفر ا.
- خلق حساب جديد ذي رصيد مدين هو ح / بضاعة أخر المدة .
- فتح ح / المتاجرة والذ ي يمثل رصيده نتيجة عمل المشروع الاجمالية من ربح أو خسارة .

قيود اقفال الحسابات المتعلقة بعملية الشراء والبيع في ح/ المتاجرة

		التاريخ
***		
	من ح / المتاجـــــــــــرة	١٢/٣١
	الي مذكورين	
**	ح / بضاعة أول المدة	
**	ح/ المشتريات	
**	ح / م. تخزين المشتريات	
**	ح/ م . جمارك المشتريات	
**	ح / تأمين المشتريات	
**	ح / مردودات المبيعات	
**	ح / م . نقل للداخل	
**	ح / عمولة الشراء	
**		

(إقفال الحسابات المذكورة في حساب المتاجرة)

4-2.indd 273 10/13/2014 02:56:43

من مذكورين
** ح / المبيعات
** ح/ مردودات المشتريات
** الي ح / المتـــــــــاجـــــــرة
(أقفال الحسابين المذكورين في ح/ المتاجرة)
** مـــن ح/ بضاعة أخر المدة ١١٢/٣١
** الي ح / المتـــــــــاجـــــــرة
(أقفال البضاعة المتبقية بالمخازن اخر المدة

يقفل رصيد ح / المتاجرة في ح / الأرباح والخسائر بالقيد التالي اذا كانت نتيجة عمل المشروع ربحا وبعكس القيد في حالة الخسارة .

القيد في حالة الربح

** مـــن ح/المتـــــــــاجـــــــرة ١١٢/٣١
** الي ح/ الأرباح والخسائر
(أقفال ح / المتاحرة بنقل رصيده الي ح / أ.خ)

في حالة الخسارة

** مـــن ح/ الأرباح والخسائر ١١٢/٣١
** الي ح / المتـــــــــاجـــــــرة
(أقفال ح / المتاحرة بنقل رصيده الي ح / أ.خ)

ويظهر ح / المتاجرة في دفاتر الاستاذ على الشكل التالي :

ح / المتاجـــــــــــــــرة

4-2.indd 274 10/13/2014 02:56:43

منه				له			
المبلغ	البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ
*	الي ح / بضاعة أول المدة			*	من ح / بضاعة أخر المدة		
*	الي ح/ المشتريات			*	من ح / المبيعات		
*	الي ح / م. تخزين المشتريات .			*	من ح/ مردودات المشتريات		
*	الي ح/ م . جمارك المشتريات						
*	الي ح / تأمين المشتريات						
*	الي ح / مردودات المبيعات						
*	الي ح / م . نقل للداخل .						
*	الي ح / عمولة الشراء						
**	الي ح / ألارباح والخسائر (مجمل الربح)						
***				***			

- ملحوظة : بالامكان تفسير الشكل اعلاه بطرح مردودات المشتريات من قيمة المشتريات مباشرة وكذا الحال بطرح مردودات المبيعات من المبيعات مباشرة دون المساس بالقيود .

4-2.indd 275 10/13/2014 02:56:43

- تعالج مصروفات البيع في ح / الارباح والخسائر لانها لاعلاقة لها بتكلفة المبيعات اي انها لم تدخل في مرحلة من مراحل التصنيع الدخلية .

ح / الارباح والخسائر Account Loss & Profit :

- يعد حساب الارباح والخسائر لمعرفة نتيجة صافي الربح أو صافي الخسارة حيث يقفل فيه نتيجة حساب المتاجرة من ربح أو خسارة ومن ثم تتجمع فيه جميع الايرادات والمصروفات وذلك بأقفالها فيه فتكون المصروفات في الجانب المدين والايرادات في الجانب الدائن . فاذا زادت الايرادات على المصروفات يسمى الفائض صافي الربح واذا حدث العكس سميت الزيادة بصافي الخسارة ويعالج محاسبيا كما يلى :

ح / الأرباح والخســـــــــائر

منه				له			
المبلغ	البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ
*	الي ح / الفوائد المدينة			*	من ح/ المتاجرة (مجمل ربح)		
*	الي ح/ الايجارات			*	من ح / الفوائد الدائنة		
*	الي ح / الرواتب .			*	من ح/ الخصم المكتسب		
*	الي ح/ الاعلان والدعاية			*	من ح / ايراد العقار .		

4-2.indd 276 10/13/2014 02:56:44

*	الي ح / اللف والحزم						
*	الي ح / ا لخصم ا لمسمو ح به						
*	الي ح / مصا ر يف ا لا نا ر ة والكهرباء						
*	رصيد دائن (صا في ربح)						
***			***				
	ال ح/ راس المال			ر صيد د ا ئن صا في الربح			

- معالجة رصيد ح / الأرباح والخسائر و ح/ المسحوبات الشخصية:

  - في نهاية الفترة لصاحب المشروع الحق في اقفال نتيجة ح / الارباح والخسائر سواء في راس المال أو في جاري البنك ويمكن ملاحظة التغيرات التي تحدث الي ح/ الارباح والخسائر في القيود التالية :

(أ) : التغير في رأ سالمال :

تغير راس المال

**	مـــن ح/ راس المال	١٢/٣١
**	الي ح / الارباح والخسائر	

4-2.indd 277 10/13/2014 02:56:44

(تخفيض
رأس
المال
بصافي
الخسارة)

أو

تغير راس المال

** مـــن ح/ الارباح والخسائر ١٢/٣١
** الي ح / راس المال
(زيادة رأس المال بصافي الربح)

اما اذا ارد صاحب المشروع ثبات رأس المال وتحويل نتيجة ح / أ.خ . الي حسابه الجاري فتكون بدلا من راس المال نضع ح/ جاري صاحب المشروع في كلا الحالتن وكذا الحال بالنسبة لتحميل المسحوبات الشخصية هذا بالنسبة للمشروعات الصغيرة أما بالنسبة لشركات الاشخاص يرحل نتيجة ح/ أ.خ الي ح/ التوزيع تمهيدا لتوزيعه على اصحاب المشروع بعد خصم المخصصات واستيفاء جميع الشروط القانونية .

قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية :

هي عبارة عن كشف احصائي يعد بعد التسويات التي تمت لحسابات الارباح والخسائر وحساب المتاجرة وبالنظر الي الارصدة المتبقية في ميزان المراجعة فنجد انها تمثل عناصر اليزانية الثلاثة : الموجودات (الاصول) – والالتزامات وراس المال (الخصوم) وتأخذ الميزانية الشكل التالي :

4-2.indd 278 10/13/2014 02:56:44

* قائمة الميزانية العمومية كما هي في ٢٠٠٩/١٢/٣١م

أصول ثابته ومتداولة				خصوم			
المبلغ	البيان			المبلغ	البيان		
*	الالات			*	موردون (دائنون)		
*	الاثاث			*	قرض بنك		
*	السيارات			*	اوراق دفع		
*	الاراضي			*	راس المال		
*	المباني			*	± صافي ربح/ خسارة		
*	العقارات			*	(-) المسحوبات		
*	البنك						
*	الصندوق						
*	اوراق القبض						
*	بضاعة أخر المدة						
*	تأمينات مستردة						
*	مدينون						
***				***			

- **أقفال وفتح الدفاتر :**

في نهاية الفترة يقوم التاجر بأقفال دفاتره لذلك العام وفتحها للعام الجديد ويتم الاقفا والفتح بالقيود التالية :

قيود اقفال الدفاتر في نهاية العام	التاريخ
مـــــن مذكورين	١٢/٣١

4-2.indd 279 10/13/2014 02:56:44

**		ح / اوراق الدفع
**		ح / راس المال
**		ح / الموردين
		الي مذكورين
	*	ح / الصندوق
	*	ح / بضاعة أخر المدة
	*	ح / الاثاث
	*	ح/ العملاء .. الخ

قيود فتح الدفاتر في بداية العام

			التاريخ
		مـــــن مذكورين	١٢/٣١
**		ح / الصندوق	
**		ح / بضاعة أخر المدة	
**		ح / الاثاث	
		ح/ العملاء .. الخ	
		الي مذكورين	
	*	ح / اوراق الدفع	
	*	ح / راس المال	
	*	ح / الموردين	

مذكرة تسوية البنك : -

- تقوم البنوك عادة بارسال كشف حساب الي عملائها بكل المعاملات التى تمت بينهما خلال فترة معينة . وترسل الكشوفات بصفة دورية اي في نهاية كل شهر او شهرين او سنة الخ. حسب الاتفاق ومن المفترض ان يكون هذا الكسف تماما عكس حساب البنك في دفاتر العميل ويتضمن ما يلي:
- الرصيد في اول المدة .
- الايداعات التى استملها البنك فعلا خلال الفترة التى يغطيها

4-2.indd 280 10/13/2014 02:56:44

الكشف.

- الشيكات المسحوبة على البنك خلال المدة التى قدمت للبنك وصرفت .
- عمليات اخرى مختلفة تمت خلال الفترة مثل المصروفات البنكية والفوائد المدينة الدائنة والعمولة وغيرها.
- الرصيد في نهاية الفترة .

ويعتبر كشف البنك هو عبارة عن صورة عكسية عن حساب البنك في دفاتر المشروع فالارقام الوارده في جانب منه في الكشف تكون مسجلة في جانب له من حساب البنك في دفاتر المشروع . والارقام الواردة في جانب له من الكشف تكون مسجلة في جانب منه من حساب البنك في دفاتر المشروع . وعلى هذا الاساس فان حساب البنك في دفاتر المشروع يكون صورة مطابقة وعكسية لكشف البنك .

- من الناحية العملية قلما نجد ان رصيد كشف البنك مساويا لرصيد البنك في الدفاتر ويرجع ذلك لعدة اسباب اهمها :

- عمليات قيدت في دفاتر المشروع ولكنها لم تقيد في دفاتر البنك بعد وبذلك لم تظهر في كشف البنك ومن هذه العمليات ما يلي :

١- شيكات صادرة قيدت بالدفاتر ولم تقدم بعد للبنك للصرف .

٢- شيكات ارسلت للبنك لإضافتها للحساب الجاري فقيدت بالدفاتر ولكن البنك لم يحصلها بعد ولم يقيدها بدفاتره وبذلك لم تظهر في كشف البنك .

٣- ايداعات ارسلت في نهاية الشهر فقيدت في الدفاتر ولكن البنك لم يقيدها في نفس اليوم الذي ارسلت به فلم تظهر بكشف

4-2.indd 281 10/13/2014 02:56:44

البنك .

- عمليات قيدها البنك في دفاتره فظهرت في كشف البنك ولكنها لم تقيد في دفاتر المشروع ومن هذه العمليات ما يلي :

○ مدفوعات اجراها البنك نيابة عن المشروع ولم تصله اشعاراتها بعد لقيدها بالدفاتر ومثال ذلك : تسديد البنك لدين كدفع كمبيالة نيابة عن المشروع.

○ ايرادات حصلها البنك نيابة عن المشروع ولم تصل بعد اشعاراتها لقيدها بالدفاتر.

مذكرة التسوية :

هي عبارة عن مقارنة بين حساب البنك في دفاتر المشروع وبين كشف الحساب الوارد من البنك ويتم تسوية الفروقات بين كشف البنك والمشروع بموجب مذكرة تسوية وتظهر المذكرة بصورة مبسطة كالاتي :

*** الرصيد بموجب كشف البنك
(**) أطرح : شيكات صادره لم تقدم للصرف بعد .
*** أضف ايداعات لم تثبت بالبنك
الرصيد بموجب الدفاتر

مثال :

في ١٢/٣١ ورد لمحلات مختار قمر كشف البنك الذي يبين معاملاته مع بنكه خلال شهر مايو , وكان رصيد هذا الكشف دائنا بمبلغ ١٥٦٠ ريال اما رصيد البنك في دفاتر محلات قمر فكان مدينا بمبلغ ١٣٠٥ ريال وبالمقارنة بين كشف البنك والدفاتر تبين ان سبب الخلاف بين الرصيدين يرجع الي ما يلي :

١-الشيكات التالية الصادرة من محلات قمر لم يقدمها اصحابها للصرف

4-2.indd 282 10/13/2014 02:56:45

:

- شيك مسحوب لأمر سميح بمبلغ ١٥٠ ريال .
- شيك مسحوب لأمر هشام بمبلغ ١٦٠ ريال.
- شيك مسحوب لأمر هاني بمبلغ ١٩٠ ريال.

٢-هنالك شيك من فراس بمبلغ ٢٤٠ ريال وقد ارسل للبنك لاضافته للحساب الجاري وقيد في الدفاتر ولكنه لم يرد ضمن الكشف .

٣-بلغت عمولة البنك ٢٠ ريال وقد وردت ضمن كشف البنك .

٤-احتسب البنك لمحلات مختار فوائد قيمتها ١٥ ريال لم تثبت بالدفاتر.

المطلوب : اعداد مذكرة التسوية واجراء قيود التسوية اللازمة مع بيان الرصيد الصحيح لحساب البنك .

الحل :

الرصيد بموجب كشف البنك	١٥٦٠
- شيكات صادره لم تقدم للصرف بعد	(٥٠٠)
	١٠٦٠
+ اشيكات لم تثبت بالبنك بعد	٢٤٠
	١٣٠٠
+ عمولة البنك	٢٠
	١٣٢٠
- فوائد مدينة	١٥
الرصيد بموجب الدفاتر	١٣٠٥

رصيد حساب البنك المعدل : اذا الرصيد السابق ١٥٦٠ لا يمثل رصيد حساب البنك الحقيقي وذلك بسبب وجود عمليات متعلقة بحساب البنك لم تسجل في الدفاتر لذا تجري قيود التسوية

4-2.indd 283 10/13/2014 02:56:45

التالية :

قيود التسوية		التاريخ
٢٠	من ح / العمولة	١٢/١٣
	ح / البنك ٢٠	

(قيد عمولة البنك التي وردت ضمن الكشف)

قيود التسوية		التاريخ
١٥	من ح / البنك	١٢/١٣
	ح / الفوائد الدائنة ١٥	

(قيد الفوائد المحتسبة لنا)

ويظهر حساب البنك كما يلي :

ح / البنـــــــــــــــــــــــك

منه				له			
المبلغ	البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم صفحة اليومية	التاريخ
١٣٠٥	ر صيد اول المدة		١٢/١٣	٢٠	من ح / العمولة		١٢/٣١
١٥	الي ح / الفوائد		١٢/٣١	١٣٠٠	ر صيد مدين		
١٣٢٠				١٣٢٠			
١٣٠٠	ا لي الرصيد		١٢/١٣				٤/١

4-2.indd 284 10/13/2014 02:56:45

ويتضح مما سبق ان مبلغ ١٣٠٠ ريال هو الرصيد الحقيقي لحساب البنك .

الشكل ٣ – ١- ٢ حساب التشغيل

المبلغ	بيان	المبلغ	بيان
**	إلى ح/ المواد الاوليه	**	من ح/ المواد الاوليه ١٢/٣١
	فى ١/١		من ح/ البضاعة غير التامة فى ١٢/٣١
**	إلى ح/ البضاعة تامة الصنع فى ١/١	**	من ح/ المتاجرة
**	إلى ح/ مشتريات المواد الاوليه	**	(تمت تكلفة الصناعة للسلع التامة الصنع خلال العام وهو مايظهر فى حساب المتاجرة)
**	إلى ح/ مصاريف النقل للداخل		
	إلى ح/ إيجار المصنع		
**	إلى ح/ أجور عمال		
**	إلى ح/ القوى المتحركة		
**			
***		***	

البيانات التالية هي ميزان المراجعة لشركة البنك الاهلي للاستثمار العقاري – الدوادمي(ر. س) في ٢٠١٢/١٢/٣١

مدين	دائن	بيان
١٢٥٠٠٠		الخزينة
٢٥٠٠٠٠		البنك
٧٦٨٠٠٠		مشتريات اول العام

4-2.indd 285 10/13/2014 02:56:45

	٣٥٠٠٠٠٠	المبيعات
٧٦٨٠٠٠		مردودات البيع
	٥٥٠٠٠	مردودات الشراء
٨٥٠٠٠		مصروفات ادارية
٩٠٢٠٠		مصروفات التسويق
٧٥٠٠٠		مصروفات اخري
٢٠٠٠٠٠٠		اراضي
١٨٠٥٠٠		مدفوعات مقدمة
	٢٠٠٠٠٠٠	راس المال
٢٨٠٨٠٠		سيارات
٥٥٥٥٠٠٠	٥٥٥٥٠٠٠	الجملة

المطلوب : اعداد حساب الارباح والخسائر لمساعدة الادارة في اتخاذ قراراتها .

مثال :

ميزان المراجعة التالي مستخرج من الشركة الوطنية لمواد التعبئة والتغليف في ٢١٠١٢/١٢/٣١ المبالغ بالريال السعودي)

اسم الحساب	مدين	دائن
النقدية	٣٥١٠	
حسابات القبض	٣٠١٠	
المهمات	١٠٥٠	
ايجار مدفوع مقدما	٤٠٠	
معدات	١٨٠٠٠	
مجمع اهلاك		٣٠٠٠
اوراق الدفع		٤٠٠٠
حسابات الدفع		٢٣٨٠

4-2.indd 286 10/13/2014 02:56:45

ضرائب مستحقة		٤٠٠
راس المال		١٣٦٩٠
مسحوبات	٣٠٠٠	
ايرادات اتعاب خدمات		١٠٥٠٠
الاجور	٤٦٠٠	
مصروفات متنوعة	٤٠٠	
الجملة	٣٣٩٧٠	٣٣٩٧٠

المصدر: مريم يوسف الجيلي، المحاسبة المالية (السودان: مدني، مطابع جامعة الجزيرة ،٢٠١٢) ص ٨٠

الخطوة الاولي : يتم تسجيل ارصدة ميزان المراجعة

الخطوة الثانية: تسجيل التسويات وقيودها

المعلومات الاضافية

(أ) تم اجراء جرد فعلي للمهمات بالمخازن في نهاية ١٢/٣١ وبتحديد المهمات المستخدمة وجد ان الكمية المستخدمة بالمخازن قيمتها ٥٥٠ دينار، لإجراء التسوية اللازمة : نلاحظ ان المهمات في بداية الفترة ١٠٥٠- ٥٥٠ = ٥٠٠ ريال سعودي من المهمات قد تم استخدامها خلال السنة، فيكون القيد كالاتي:

٥٠٠ من حـــ/ المهمات المستخدمة

٥٠٠ الي حـــ/ المهمات

لذلك يجب اضافة حساب باسم مهمات مستخدمة اسفل القائمة

(ب) تم دفع ٤٠٠ ريال ايجار عن شهر مقدما في اول ديسمبر لذلك يجب تخفيض ١٠٠ ريال قيمة الايجار عن شهر ديسمبر من حساب الايجار المدفوع مقدما ، ويكون قيد التسوية كالاتي:

4-2.indd 287 10/13/2014 02:56:45

١٠٠ من حـ/ الايجار

١٠٠ الي حـــ/ الايجار المدفوع مقدما

وهنا يجب اضافة اسم حساب الايجار لقائمة التسوية.

(ج) يتم اهلاك المعدات التي عمرها الافتراضي ١٠ سنوات باستخدام طريقة القسط الثابت، وهنا يجب حساب الاهلاك عن السنة ويتم تحميلة علي المصروفات.

تكلفة المعدات ١٨٠٠٠ والعمر ١٠ سنوات فالمبلغ هو ١٨٠٠ ويكون قيد التسوية كالاتي:

١٨٠٠ من حـــ/ مصروفات الاهلاك

١٨٠٠ الي حـــ/ مجمع الاهلاك

ويتم اضافة حسابات مصروفات الاهلاك.

(د) بلغت قيمة الاجور التي يجب دفعها في اول يناير ولم يتم تسجيلة ٢٠٠ ريال. نجد ان هناك اجور مستحقة تسجل كالاتي:

١٠٠ من حـــ/ الاجور

١٠٠ الي حـــ/ الاجور المستحقة

ويتم اضافة حساب الاجور المستحقة

(هـــ) تستحق فوائد علي اوراق الدفع لفترة شهر علما بان معدل الفائدة علي الاوراق ٦٪ سنويا . نجد ان قيمة الفوائد المستحقة (٤٠٠*٦/١٠٠* ١٢/١)= ٢٠ ريال ويكون القيد المحاسبي كالاتي:

٢٠ من حـــ/ مصروفات الفوائد

4-2.indd 288 10/13/2014 02:56:45

٢٠ الي حـــ/ الفوائد المستحقة

الخطوة الثالثة : نقل المبالغ بعد التسوية لاعداد القوائم بعد التسوية

قائمة التسوية عن السنة النتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١

تسويات التحولات للمعاملات المستقبلية المتوقعة:

اسم الحساب	الميزان قبل التسويات مدين	دائن	التسويات مدين	دائن	الميزان بعد التسوية مدين	دائن	قائمة الدخل مصروف	ايراد	الميزانية اصل	خصم
نقدية	٣٥١٠				٣٥١٠				٣٥١٠	
حـ/قبض	٣٠١٠				٣٠١٠				٣١١٠	
مهمات	١٠٥٠			أ٥٠٠	٥٥٠				٥٥٠	
ايجارمقدم	٤٠٠			١٠٠ ب	٣٠٠				٣٠٠	
معدات	١٨٠٠٠				١٨٠٠٠				١٨٠٠٠	
مجمع اهلاك		٣٠٠٠		١٨٠٠٠		٤٨٠٠				٤٨٠٠
اوراق دفع		٤٠٠٠				٤٠٠٠				٤٠٠٠
حسابات دفع		٢٣٨٠				٢٣٨٠				٢٣٨٠
ضرائب مستحقة		٤٠٠				٤٠٠				٤٠٠
راس المال		١٣٦٩٠				١٣٦٩٠				١٣٦٩٠
المسحوبات	٣٠٠٠				٣٠٠٠				٣٠٠٠	
اتعاب خدمات						١٠٥٠٠		١٠٥٠٠		
الاجور	٤٦٠٠	١٠٥٠٠	٢٠٠د		٤٨٠٠		٤٨٠٠			
مصروفات متنوعة	٤٠٠				٤٠٠		٤٠٠			
	٣٣٩٦٠	٣٣٩٦٠								

4-2.indd 289 10/13/2014 02:56:45

اسم الحساب	الميزان قبل التسويات مدين	دائن	التسويات مدين	دائن	الميزان بعد التسوية مدين	دائن	قائمة الدخل مصروف	ايراد	الميزانية اصل	خصم
مهمات مستحقة			أ٥٠٠		٥٠٠		٥٠٠			
الايجار			ب١٠٠		١٠٠		١٠٠			
مصروفات الاهلاك			ج١٨٠٠		١٨٠٠		١٨٠٠			
اجور مستحقة				د٢٠٠		٢٠٠				٢٠٠
مصروفات فوائد			هـ٢٠		٢٠٠		٢٠			
فوائد مستحقة				هـ٢٠		٢٠				٢٠
							٧٦٢٠	١٠٥٠٠	٢٨٣٧٠	٢٥٤٩٠
							٢٨٨٠			٢٨٨٠
صافي الدخل							١٠٥٠٠	١٠٥٠٠	٢٨٣٧٠	٢٨٣٧٠

المصدر : مريم يوسف الجيلي احمد ، المحاسبة المالية (مدني : السودان. منشورات جامعة الجزيرة، مارس ٢٠١٢) ص ٨٢

ملحوظة : توجد نسخة هذا الجدول في صفحة عرضية ضمن هذا الملف

قيود الاقفال:

٧٦٢٠ من حـ / الارباح والخسائر

الي حـ / مذكورين

٤٨٠٠ حـ / الاجور

٤٠٠ حـ / م . متنوعة

4-2.indd 290 10/13/2014 02:56:46

٥٠٠ حـ / مهمات مستخدمة

١٠٠ حـ / الايجار

١٨٠٠ حـ / م . الاهلاك

٢٠ حـ / م . الفوائد

شرح القيد : تحميل الحسابات للأرباح والخسائر

١٠٢٠٠ من حـــ/ الايرادات

١٠٢٠٠ الي حـــ / الارباح والخسائر

شرح القيد : اقفال الايرادات المتنوعة في الارباح والخسائر

عندما تقوم المنشأة بالمحاسبة عن الإدارة المالية باعتبارها تحوطاً لمخاطر تتعلق بمعاملات متوقعة في المستقبل يتوجب عليها الإفصاح . ١٣ (اسماعيل, العربيد،٢٠٠٩، صض١٢٣)، وذلك فيما يلي:

أ. وصفاً للمعاملات بما في ذلك الفترة التي سوف تنقضي قبل التاريخ المتوقع لحدوثها.

ب. وصفاً لأدوات التحوط.

ت. قيمة أيه مكاسب أو خسائر مؤجلة أو غير معترف بها وكذلك التوقيت المتوقع للاعتراف بها كدخل أو كمصروف، لعبت المؤسسات المالية التي تعد بيانات مالية بصورة منتظمة والتشريعات المنظمة لأنشطة المصارف في اختيار الممارسات المحاسبية التي تتماشى مع ظروف الإفصاح دوراً هاماً وجوهرياً عندما تدرج الأداة المالية في سوق نشط ويتمتع بالسيولة فإن سعرها السوقي المعلن بعد تعديله للأخذ بالاعتبار تكاليف الصفقة في حالة تنفيذها، يوفر أفضل دليل لقيمتها العادلة، ما أن السعر السوقي الملائم والمعلن

4-2.indd 291 10/13/2014 02:56:46

لأصل محتفظ به أو لمطلوب سيتم إصداره يكون عادة سعر العرض الحالي، وبالنسبة لأصل سيتم شراؤه أو لمطلوب يحتفظ به، فإن سعر الشراء المعروض أو سعر البيع المطلوب يكون أفضل دليل لقيمته العادلة، أما عندما لا يتوفر سعر للعرض أو للطلب، فإن السعر المعتمد لأحدث معاملة تمت يمكن أن يوفر دليلاً للقيمة العادلة الجارية وذلك بشرط عدم حدوث تغيرات جوهرية في الظروف الاقتصادية فيما بين تاريخ المعاملة وتاريخ التقرير، وفى حالة تقابل مراكز الموجودات والمطلوبات للمنشأة يمكنها حينئذ استخدام متوسط الأسعار السوقية كأساس لتحديد القيم العادلة.

بنود يسترشد بها للقيم السوقية الجارية قبل التسويات:

عندما لا يكون نشاط السوق المالي كمثال متكرراً أو عندما لا يكون السوق منظماً بشكل جيد (مثل: بعض الأسواق الثانوية أو الموازية)، يكون حجم التعامل في السوق صغيراً بالمقارنة مع عدد الأدوات المالية المتعامل بها في السوق والتي يتوجب تقييمها، و لا تعتبر الأسعار السوقية المعلنة حينئذ مؤشراً مناسباً للقيم العادلة للأدوات المالية، لذا يمكن في مثل هذه الحالة وكما هو الحال عند عدم توفر الأسعار السوقية المعلنة استخدام أساليب التقدير لتحديد القيمة العادلة بقدر كاف من الموثوقيه لاستيفاء الاداء المهني الجيد، ومن الأساليب المتعارف عليها في الأسواق المالية الاسترشاد بالقيمة السوقية الجارية لأداة مالية أخرى مشابهة إلى حد كبير، باستخدام تحليل خصم التدفقات النقدية ونماذج تسعير استخدام معدل الخصم يعادل سعر الفائدة السوقي السائد للأدوات المالية المشابهة بصورة جوهرية وذلك من حيث الشروط والخواص بما فيها المركز الائتماني للمدين والمدة المتبقية والتي سيكون السعر التعاقدي للفائدة ثابتاً على مدارها، وكذلك المدة المتبقية لسداد الثمن الأساسي بالإضافة إلى عملة الدفع لدى قيام المنشأة بتحديد القيمة العادلة الأصل أو للمطلوب المالي، سواء تم ذلك على أساس القيمة السوقية أو غيره من الأسس، فعلى المنشأة أن

4-2.indd 292 10/13/2014 02:56:46

تأخذ في الحسبان التكاليف التي سيتم تكبدها إما الاستبدال أو تسديد الأداة المالية المعينة، ويمكن أن تكون هذه التكاليف غير هامة نسبياً للأدوات التي يتم التعامل بها في أسواق منظمة وذات سيوله عالية، في حين يمكن أن تكون تلك التكاليف مادية بالنسبة لأدوات أخرى، ويمكن لتكاليف المعاملات أن تشمل الضرائب والرسوم والأتعاب والعمولة التي سيتم دفعها للوكلاء والمستشارين والسماسرة، وكذلك الرسوم المفروضة من قبل الهيئات الرقابية والمنظمة للتعامل في الأوراق المالية.

الافصاح عن الايراد في البيانات المالية

يجب الإفصاح عن الإيراد عند تمام إثباته في السجلات المحاسبية والتعبير عنه بالقوائم المالية متى توفر شرطان ١٤(الحيالي، وليد ،٢٠٠٥،ص ١٨٧)، إتمام عمليات الاكتساب أو الاقتراب منها بدرجة معقولة.الانتهاء من عملية المبادرة التجارية، عندما لا يتم التعامل بالأداة في سوق مالي منظم قد لا يكون للمنشأة أن تحدد وتفصح عن قيمة واحدة تمثل تقديراً للقيمة العادلة. وعوضاً عن ذلك قد يكون أكثر فائدة أن تفصح المنشأة عن مبالغ تمثل مدى للقيم التي يعتقد بشكل معقول أن تكون القيمة العادلة للأداة المالية متمثلة خلالها، عند عدم القيام بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالقيمة العادلة نظراً لأنه من غير العملي تحديدها بقدر كاف من الموثوقية، يتم توفير المعلومات لمساعدة مستخدمي البيانات المالية فى إجراء تقديراتهم الخاصة حول مدى االفروقات المحتملة بين القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية وقيمها العادلة. وإضافة لبيان أسباب عدم القيام بالإفصاح وبيان الخواص الرئيسية ذات الصلة بالأدوات المالية يجب أيضاً توفير معلومات عن أسواق هذه الأدوات. وفى بعض الأحيان يمكن للإفصاح عن شرط هذه الأدوات وفقاً للفقرة ٤٧ من معيار العرض والافصاح، أن يوفر معلومات كافية حول خواص تلك الأدوات، وعندما تجد الإدارة أساساً معقولاً تعتمد عليه، يمكنها حينئذ أن تبين

4-2.indd 293 10/13/2014 02:56:47

رأيها حول العلاقة بين القيمة العادلة من ناحية والقيمة المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية من ناحية أخرى، وذلك في حالة عدم قدرنها على تحديد القيمة العادلة، توضح السياسات المحاسبية للمنشأة الظروف التي تتم خلالها المحاسبة عن الأداة المالية تحوط، وكذلك طبيعة المعالجة الخاصة بالاعتراف والقياس المطبقة على الأدلة. إن المعلومات التي تتطلبها الفقرة ٩١ لمستخدمي البيانات المالية لمنشأة ما فهم طبيعة وأثره التحوط الخاص بمعاملة متوقعة في المستقبل. هذا ويمكن توفير المعلومات فى صورة اجمالية وذلك عندما يشمل الموقف الذي تم بشأنه التحوط عدة معاملات متوقعة أو عندما يتم التحوط بمجموعة من الأدوات المالية.

إن التوسع الكبير في الأنشطة الاقتصادية وازدياد حجم المنشأة وانتشارها جغرافياً إضافة إلى انفصال الملكية عن الإدارة زاد أهمية الدور الذي يلعبه الإفصاح في عملية اتخاذ القرارات لمستخدمي البيانات المالية . ١٥(مصطفي، خضير،١٤١١هـ ، ص ٦١)

مثال :

اليك ميزان المراجعة لشركة اضواء الخليج للاستشارات الهندسية في٣٠ ربيع الاول من العام ١٤٣٤هـ

بيان	دائن	مدين
النقدية بالعملة المحلية	-	٣١١,١٠٠
النقدية بالعملة الاجنبية	-	٢٥٠,٦٠٠
الدائنون التجاريون	٢٤٧,٣٠٠	-
المدينون التجاريون	-	٣٤٢,٠٠٠
سلف الموظفين	-	١٥٠,٠٠٠
اوراق مالية دائنة	٣٥٠,٥٠٠	-
اوراق مالية مدينة	-	٧٠,٣٠٠
شيكات مستحقة للغير	٩٢٠,٢٠٠	-

4-2.indd 294 10/13/2014 02:56:47

بيان	دائن	مدين
الدائنون العملاء	١٤٣,٠٠٠	-
البضاعة الجاهزة	-	٧٤,٠٣٠
الاحتياطيات	١٢٤,٠٠٠	-
المخصصات	١٠٩,٠٠٠	-
المستحقات	٦٩,٣٠٠	-
بضاعة اخر المدة	-	٤٢٣,٣٠٠
مصاريف بنكية	-	١١٠,٠٠٠
ايرادات المبيعات	٣,٣٢٥,٦٠٠	-
ايرادات اخرى	٤,٣٠٠,٢٠٠	-
التبرعات	-	٦٣,٩٠٠
المشتريات خلال العام	-	١٧٩,٠٠٠
بضاعة ١/١	-	٢٥٦,٤٠٠
مردودات البيع	-	٦٦,٠٠٠
مردودات الشراء	٨٥,٠٠٠	-
راس المال	١,٠٠٠,٠٠٠	-
مصاريف عمومية	-	٦,٤٠٠,٠٠٠
مصاريف التسويق	-	١,٨٥٥,٠٠٠
مصاريف الدعاية والاعلان	-	٨٢٣,٧٧٠
الارباح المرحلة	٤٥٠,٠٠٠	-
قروض طويلة الاجل	٢٥٠,٠٠٠	-
الاجمالي	١١,٣٧٥,٤٠٠	١١,٣٧٥,٤٠٠

المصدر : بيانات الدراسة الميدانية(افتراضية) اضواء الخليج للاستشارات الهندسية في٣٠ ربيع الاول من العام ١٤٣٤هـ

المطلوب : ١/اعداد قائمة الدخل (حساب الارباح والخسائر)

٢/ اعداد قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) اذا علمت ان جاري المساهمين هو مبلغ٢,٦١٥,٣٧٠ والاصول الثابتة الاجمالية ٣,١٨١,٠٩٥

4-2.indd 295 10/13/2014 02:56:47

والاستهلاكات عنها ١٨١,٨٩٥

الحل:

اعداد قائمة الدخل (باستخدام طريقة العرض الحديثة اي طريقة التقرير)

الايرادات		٣,٣٢٥,٦٠٠
ايرادات اخري	٤,٣٠٠,٢٠٠٧,٦٢٥,٨٠٠	
(-) تكلفة المبيعات		
المشتريات خلال الفترة	١٧٩,٠٠٠	
بضاعة اول المدة(١/١)	٢٥٦,٤٠٠	
مردودات البيع	٦٦,٠٠٠	
مردودات الشراء	(٨٥٠٠٠)	
بضاعة اخر المدة	(٤٢٣,٣٠٠)	٧,٣٠٠
مجمل الربح	٧,٦١٨,٥٠٠	
(-) مصاريف التسويق	١,٨٥٥,٠٠٠	
الربح التشغيلي		٥,٧٦٣,٥٠٠
(-)		
المصاريف العمومية	٦,٤٠٠,٠٠٠	
الدعاية والاعلان	٨٢٣,٧٧٠	
المصاريف البنكية	١١٠,٠٠٠٧,٣٣٣,٧٧٠	

4-2.indd 296 10/13/2014 02:56:47

صافي الخسارة ١,٥٧٠,٢٧٠

التسويات المحاسبية لقائمة الدخل :

هي التقرير الذي يقيس مدى نجاح العمليات في المنشأة حتى فترة زمنية محددة، ويستخدم التقرير في تحديد ربحية المنشأة وقيمة الاستثمارات بها وقدرتها الإئتمانية[1]، ومصدر قوة الثقة في قائمة الدخل في الأجور الظنية، لأن الدخل المستخرج منها يعد في أحسن الأحوال تقديراً تقريبياً، وعلى قارئ قائمة الدخل ألا يعطيها أكثر مما تستحق من أهمية لأن انعكاس الاقتراضات العديدة للمحاسبة والمعايير تؤثرفي قائمة الدخل مثل الدورية ومبدأ الاعتراف بالإيراد والمقابلة

أهمية قائمة الدخل :

ان قائمة الدخل توفر للمستثمرين والدائنين المعلومات التي يساعدهم على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل، كما تساعد التنبؤات الدقيقة التدفقات النقدية في المستقبل المستمر على تقدير القيمة الاقتصادية للمنشأة واحتمالية استرداد الأموال .

معالجات مبالغ مخصصة للتحوط

يتضمن المبلغ الذي يتم الإفصاح عنه وفقاً للفقرة ٩١ (ج) جميع المكاسب والخسائر المستحقة من الأدوات المالية المخصصة كتحوط لمعاملات مستقبلية وذلك بغض النظر عما إذا كانت هذه المكاسب أو الخسائر قد تم الاعتراف بها في البيانات المالية، ويمكن للمكسب أو الخسارة المؤجلة أن تكون غير محققة ولكن تم تسجيلها فى ميزانية المنشأة نتيجة لإدراج أداة التحوط بقيمتها العادلة، كما يمكن عدم الاعتراف بتلك المكاسب أو الخسائر فيما لو تم إدراج التحوط بالتكلفة، أو يمكن أن يكون قد تم تحقيقها إذا ما كان قد تم بيع أو تسوية أداة

١ -دونالدكيسو وجيرى جانت، المحاسبة المتوسطة (الرياض :دار المريخ، ٢٠٠٣)ص١٦٧

4-2.indd 297 10/13/2014 02:56:48

التحوط، ومع ذلك، يتم فى كل حالة تأجيل الاعتراف فى بيان الدخل بالمكاسب أو الخسارة المتعلقة بأداة التحوط رهناً باستكمال المعاملة التي تم التحوط لها.

والمفهوم الثاني مفهوم الإستحقاق وبمقتضاه تتم مقارنة إيرادات فترة المحاسب عنها بالنفقات المستحقة في تلك الفترة بغض النظر عن واقعة التحصيل النقدي بالإيرادات أو الدفع النقدي للمصروفات وبناء على هذا المفهوم فإنه إذا تحقق إيراد خلال فترة مالية معينة فإن جميع النفقات والمصاريف المتعلقة بهذا الإيراد تقابل به أي تخصم منه في نفس الفترة سواء دفعت المصاريف أم لا . تمثل مجموع الحسابات المدينة والدائنة لتلك الوحدة. ومن أجل الوصول إلى نتيجة المحال في تلك الفترة وكذلك إظهار مركزها المالى فإن المحاسب يقوم بعملية محض وجرد تلك الحسابات فمثلاً المدينون تكون أرصدة العملاء وفق ثلاث مجموعات [1]

أ. ديون جيدة : وهي تلك التي ينتظر تحصيلي في المستقبل القريب بالكامل.

ب. ديون معدومة : وهي الديون التي لا أمل لدى الوحدة الاقتصادية من تحصيلها وذلك بسبب إفلاس أو موت أو أي مانع آخر لسواد المستحق على المدين .

ج. ديون مشكوك في تحصيلها : وهي الديون التي يشك في تحصيلها بالكامل ولكن ليس هناك دليل قاطع بفقدان الأمل في تحصيلها.

وهذا التصنيف لأرصدة العملاء نجد أن الديون الجيدة مثلاً تكون ضمن أرصدة الأصول أما المعدومة المحققة فإنه يجب استبعادها من الدفاتر وذلك يجعل حساب الديون المعدومة مدين والعميل دائن، والديون المشكوك فيها تقدر تقديراً حسب الخبرة مع العملاء. كل هذه الأحداث تتطلب تسويات لتسجيلها في الدفاتر والأمثلة كثيرة في هذا المجال.

١- د.عبد الله عبد العزيز عبد القادر،المدخل إلى علم المحاسبة (الرياض،مطبعة المعارف،١٩٩١) ص٤٦

4-2.indd 298 10/13/2014 02:56:48

القوائم المالية

القائمة هي فحوى ملخص سريع ومختصر لمعلومات تمت معالجتها تخاطب مستخدم متلقي يراعى فيها مجموعة من القواعد الايضاحية واللغوية، والمفاهيم المبسطة بحيث يتمكن هذا المستخدم من التوصل لما يهدف اليه كاتب القائمة ويشترك هذا المستخدم مع غيره من ذوى الاحتياجات والاستخدامات المختلفة للقائمة المرسلة، وفي الاغلب تنشر القوائم في صفحات مكتوبة يسهل الوصول اليها سواء كانت صحف أو لوحات إعلان أو كتب أو نشرات موجهه أو اى وسيله إعلاميه أخرى .

ومن أهم العناصر التي يجب إن تحتوى القائمة عليها يجب إن تكون ذات اسم مثل قائمة بأسماء طلاب الدراسات العليا بجامعة النيلين، أو قائمة الشرف لرئاسة الجمهورية، أو قائمة المركز المالى لشركه ما، ولهذا تختلف مكونات القائمة باختلاف اسم القائمة وتختلف مصطلحاتها والمحتويات الدقيقة المفصح عنها في القائمة حسب الحاجة للاستخدام، وطرق المعالجة التي تمت داخل القائمة، والأهداف المراد تحقيقها من عملية إعداد القائمة أصلا، سواء اكانت قائمة أساسية أو قائمة فرعية تحتوى على عناصر تفصيلية دقيقة عن القوائم الجزئية الملحقة .

ملاحظات على مفاهيم القوائم المالية :

هي مجموعة البيانات التوضيحية للوضع المالى للمنشاة في اى لحظه زمنيه معينه، وقد تختلف هذه القوائم حسب الغرض منها في إظهار المركز المالى أو صافي الربح أو التغيرات في المواقف المالية أو التدفقات النقدية مع مجموعة من الإيضاحات المرفقة فالقوائم المالية هي مجموعة من المكونات لمجموعة قوائم متعددة مثل قائمة المركز المالى، أو الميزانية العمومية التي تحتوى على بيان مجمل يوضح الأصول والخصوم أو الموجودات والمطاليب أو موارد ومصادر

4-2.indd 299 10/13/2014 02:56:48

واستخدامات، والقائمة تحتوى على بنود متشابهه ذات صيغ متقاربة وبها تجانس مقبول فالقوائم المالية تشكل اى عناصر في صف محدد من القائمة أو جانب محدد مثل الأصول فانه عمل المحاسبة الأولى في جمع البيانات يتناول تصنيف العناصر المتشابهة في جانب واحد فالأصول مثلا تشترك في كونها تشكل مورد له هدف محدد وبه خاصية مشتركه يتم تجميعها ثم اقتناؤها بغرض الاستفادة من الخدمات التي يمكن إن تؤديها في المستقبل، بحيث تفوق عوائد الخدمات المقدمة عبر هذه الأصول النفقات التي تم صرفها على هذه الأصول وهناك تفصيل أكثر دقة للتجانس أو التماثل وربما هذا التصنيف يشكل توزيع لتوقيت الاستفادة منها، ولهذا يمكن أن يتم هذا التصنيف لمجموعة العناصر التي تصنف في قائمة على أساس زمني يتناسب مع المبادئ المحاسبية فالأصول الثابتة مثلا جميعها يصعب الحصول على منافعها كلية في نفس العام الجاري اى أن هذه الأصول الثابتة ذات مدى وتوقيت طويل هذا مايجعل عملية قياسها تتعرض لمجموعة من الأداء سواء كان محاسبين أو اقتصاديين أو غيرها فالاختلاف فيها ربما يكون أكثر دقة بين المحاسبين أنفسهم ناهيك عن الاقتصاديون الذين ينظرون للاستهلاك كأنه مصروف وهمي لا يشكل اى تخفيض لقيمة الأصل الثابت المستخدم لفترة زمنيه يكون عاما كاملا .

القوائم المالية هي احد أهداف المحاسبة وهي عبارة عن تصوير حسابات معينه يمكن من قياس الربح أو الخسارة خلال العام الذي يراد تحديد نتيجة الأعمال فيه ولها عدة مسميات (حسابات النتيجة , الحسابات الختامية).

ويمكن أن تشكل القوائم المالية بمفردها اى كل قائمة معلومات مفيدة، أو أن تشكل مع بعضها البعض معلومات تساعد الادارة في عملية اتخاذ قرارات مهمه وخاصة تلك القرارات التي تحتاج إلى نتائج قياس كميه دقيقة وموضوعية وحقيقية، فالقوائم المالية هي نتاج نهائي لمجموعة نهائية من الإجراءات .

4-2.indd 300 10/13/2014 02:56:49

ملاحظة علي تسمية الميزانية بالميزانية العمومية:

هي كشف يحتوي على أرصدة الحسابات المدينة والحسابات الدائنة المتبقية في دفتر الأستاذ دون اقفال، بعد تصوير حساب المتاجرة والارباح والخسائر وسميت الميزانية بهذا الاسم لأنه يجب أن يتساوى أو يتوازن جانباها[1]،(خالد وحمزة، ٢٠٠١ ،ص ١٥١) ويطلق على الميزانية قائمة المركز المالى، لأنها تبين المركز المالى للمنشأة في خطة اعدادها، وهي كشف لأصول المنشأة وخصومها في نهاية السنة المالية بحيث يظهر في الجانب الأيمن الأصول (الموجودات) وفي الجانب الأيسر الخصوم (المطلوبات) وحقوق الملكية، وبما أن الميزانية ليست حساباً، فإن الجانب الأيمن لا يطلق عليه جانب منه ولا يطلق على الجانب الأيسر جانب له وكذلك فإن الأصول التي تظهر في الجانب الأيمن لا تسبق بحرف (إلى)، كما أن الخصوم وحقوق الملكية التي تظهر في الجانب الأيسر لا تسبق بالحرف(من)، ومن الجدير بالذكر أن الميزانية العمومية لا تصور في دفتر الأستاذ وجرت العادة في معظم المنشآت أن تحفظ الميزانيات في ملف خاص لها .

في راي الباحث إن القوائم المالية هي تلك الخلاصات لمجموعة من الأرقام التفصيلية لإجراءات التسجيل والترحيل وغيرها من الوظائف الاساسية للمحاسبة واستخراج هذه النتائج في صورة مرتبه وسلسله تمكن القاري من معرفة المواقف المختلفة التي تهمه سواء كان مستخدما داخليا أو خارجيا .

أن المستخدمين يؤثرون بصورة مباشرة في شكل عدد القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها فالمراجعة الخارجية التي تصدر تقريرها إلى مجموعة المستخدمين، تحكمها شروط نوع المراجعة الذي يقوم باستصدار القوائم المالية فالمراجعة الشاملة والجزئية تحدد العينات المستخدمة في إيجاد أدله إثبات مناسبة وكذلك

١- أ.د. خالد أمين عبد الله وحمزه بشير أبو عاصي، أساسيات المحاسبة وطرقها (عمان :دار وائل للنشر، ٢٠٠١) ص١٥١

4-2.indd 301 10/13/2014 02:56:49

المراجعة الداخلية والخارجية فالداخلية تهتم بتفاصيل العمل اليومي والتفصيلي للإدارات الداخلية كالانتاج والتسويق والاستثمار وغيرها، ولهذا يمكن أن تكون تفاصيل هذه القوائم تختلف بسبب التقارير قبل طلب المراجعة التي تحدد نوع القوائم التي يجب إعدادها أو البنود التي يجب أن تتم مراجعتها.

أما القوائم المالية الملحقة فهي قوائم تقوم بإعدادها الوحدات المحاسبية إما بصورة تطوعيه(اختياريه) وإما بناء على تصفيات محاسبية من الجمعيات المهنية لمقابلة ظروف معينه أو لتنظيم أوضاع معينه، وهي لايمكن وضع قواعد تحكم إعدادها أو عددها في كل الحالات لذلك يقتصر الأمر على القوائم المالية الاساسية .

أنواع القوائم المالية :

تعددت الآراء حول أنواع القوائم المالية، بسبب تعدد الأهداف التي تحكم إعدادها وطبيعة الانشطة داخل الوحدات الاقتصادية، إلا أنها تشترك في بعض الأنواع، وهي القوائم المالية الاساسية وتختلف في التفصيلات اى القوائم المالية الملحقة أو مايطلق عليه الإيضاحات أو مايطلق عليه أيضا المرفقات والمحاسبة المستخدمة داخل البلاد أو القطر تؤثر في نوع القوائم المالية فالمحاسبة في النظام الانجليزي أو المحاسبة الانجليزية تختلف من المحاسبة الفرنسية والايطالية والامريكيه وغيرها من النظم المحاسبية سواء في عدد الدفاتر المستخدمة أو طريقة الترحيل وعدد الدفاتر المساعدة أو دفاتر اليومية وحتى أسماء القوائم تختلف كان تسمى المحاسبة الامريكية قائمة الدخل بينما ترى المحاسبة الانجليزية حساب الارباح والخسائر أو اسم لمعنى واحد مثل المركز المالى أو الميزانية العمومية .

ويمكن تقسيم القوائم المالية إلى :-

أ/ قوائم ماليه أساسيه، وهي التي يتم اعداداها بصورة منظمه ودوريه

4-2.indd 302 10/13/2014 02:56:49

من الحسابات وهي توفر الحد الأدنى من المعلومات التي يمكن أن تحقق أهداف المحاسبة المالية .

ب/ قوائم ماليه ملحقه، وهي تلك التي تعد لملحقات للقوائم من الإنتاج والبيع والتوزيع حسب طلب الادارة وهي تخدم أغراض المحاسبة الادارية ومحاسبة التكاليف والأنواع الأخرى من فروع علم المحاسبة .

اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكىFASB مجموعة متكاملة من القوائم الاساسية يجب على كافة الوحدات المحاسبية إعدادها بصورة دوريه هي[1] :-

- قائمة الدخل .
- قائمة المركز المالى .
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية .
- قائمة التدفق النقدي .

وقوائم مكمله مثل :-

- قائمه لبيان تفاصيل العناصر الاجمالية المهمة الواردة بالقوائم الاساسية .
- قائمه ماليه معدله بالتغير في المستوى العام للأسعار .
- قائمه ماليه موحده لمجموعة من الشركات التي تكون مجموعة واحده .
- قائمة القيمة المضافة وعناصرها الاساسية .
- قائمه ماليه قطاعيه عن خطوط الإنتاج والتوزيع في الوحدات ذات النشاط المتعدد .

١- أ.د.عبد الماجد عبد الله حسن .(مرجع سابق) ص٢٣٢

4-2.indd 303 10/13/2014 02:56:49

حسب وجهة نظر كثير من الكتاب يرون إن تقسم أنواع القوائم المالية وفقا لذلك الراى مناسبة إلا أن البعض إضافة بعض التعديلات إلا أنها لم تكن جوهريه حول أنواع القوائم المالية التي يجب أن يتم الإفصاح عنها في هذا المضمار وتهدف جميعها إلى مجموعة من الأهداف سوف يتم تناولها في هذا الفصل . والقوائم الظاهرة في التعريف السابق تعد نتائج لمجموعة من الخطوات التنفيذية لوظيفة المحاسبة التي تمر بمجموعة من المراحل المقدمة فهي مجموعة من الكشوف التي تعبر عن البيانات التفصيلية والاجمالية لمستوى أداء المشروع وحقيقة المركز المالى الذي آلت اليه نتيجة نشاط المشروع خلال فتره زمنيه معينه.

أن القوائم المالية كنظام للعلاقات المتبادلة بين مجموعة من المؤشرات التي تحتويها والتي تصف المركز المالى للمشروع في تاريخ معين خلال فتره زمنيه لفكره سابقه فالبيانات المنشورة للمحاسبة بصفه عامة تعبر عن أنشطه المحاسبة المالية التفصيلية لعمليات التسجيل للإحداث الاقتصادية عبر طريقة التسجيل المتعارف عليها في مبادئ المحاسبة وعمليات الترحيل والرصيد في الدفاتر والسجلات سواء كانت أساسيه أو مساعد أو عامة تحتوى على ارصده مجمعة و الإعداد التفصيلية لطبيعة الحسابات وعدد الدفاتر والسجلات تختلف وفقا لمجموعة من المحددات مثل :

- طبيعة نشاط المنشاة .
- الهيكل الادارى والتنظيمي .
- التكوين التفصيلي لطبيعة الانشطة (الأقسام).
- نوع المحاسبة المتبعة (انجليزية , ايطالية , فرنسية ... الخ) .

نتيجة أعمال المنشاة تظهر في صورة مجملة في نتائج اوليه، غرضها هو التأكد من سلامة الإجراءات المحاسبية السابقة

4-2.indd 304 10/13/2014 02:56:50

ولهذا فان هناك حسابات ضابطه تشكل وسيله للتأكد من أن البيانات المسجلة، وفقا لقواعد ومبادئ المحاسبة الأم أو المحاسبة المالية. صحيحة ومتفقه مع هذه القواعد، وقد ابتكر المحاسبون الأوائل عندما كانت المحاسبة عبارة عن فن تطبيق وسائل تمرحلت في التطور مميزات المراجعة في البنود المزدوجة، وحسابات التسويات تقف شاهد على محاولات الممارسين للتأكد من التوازن الحسابي والمحاسبي عبر نظريات التسجيل .

أهداف القوائم المالية :

في العام ١٩٧١ تم تكوين لجنتين للاجابه على من مجموعة التساؤلات بشان أهداف القوائم المالية وكانت اللجنتين مكونتان من قبل معايير المحاسبة الامريكي، وقد أخضعت اللجنة الاولى بالمحاسبة المالية ومن توصياتها نشأة (FASB) وسميت اللجنة الأولى بلجنة (wheet) ويت واللجنة الثانية سميت بلجنة تروبلود trueblood وكان هدفها هو هدف دراسة القوائم المالية بصورة تفصيلية وكلفت اللجنة مجموعة من المهتمين وذوي الاختصاص وقد انحصرت ممهم اللجنة في الاتى :-

- تحديد الفئات التي تحتاج للقوائم المالية .
- تحديد المعلومات التي يحتاجها هؤلاء المستخدمين .
- تحديد المعلومات التي يمكن أن تزودهم بها المحاسبة .
- إيجاد إطار العمل المطلوب لتذويدهم بالمعلومات .

وقد احتوت هذه اللجنة على أعضاء متنوعين من الاهتمام والاستخدام للقوائم المالية، وهي تمثل تسعة عشر عضوا منهم أعضاء مهنة المحاسبة الذين يمثلون مراجعي الحسابات القانونيين والممارسين والذين يقومون في الاغلب بإعداد بيانات القوائم المالية،

4-2.indd 305 10/13/2014 02:56:50

كما شملت المحللين الماليين وأساتذة المحاسبة بالجامعات واتحاد الغرف الصناعية والمستشارين الماليين وهذا الخليط الذي تعددت مشاربه وتوسعت مداركه فيما يتعلق بالخبرة العملية أو المعرفة بالإطار النظري للمحاسبة والقوائم المالية والبيانات التي تنشر، يمكن أن يشكل أهم الأهداف التي يمكن أن تعبر عن القوائم المالية وقد حددت الأهداف من قبل اللجنة (لجنة تربلود) في الاتى :-

١/ أن الهدف الاساسي من القوائم المالية هو التذويد بالمعلومات لاتخاذ القرارات الاقتصادية

٢/ خدمة المستخدمين الذين تتوفر لديهم سلطه محدودة أو إمكانية محدودة أو مصادر محدودة للحصول على المعلومات والذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر للمعلومات لتقييم النشاط الاقتصادي للمنشاة.

٣/ تذويد المستخدمين بالمعلومات للتنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للمشروع والمقدرة على تحقيق دخل.

٤/ تقديم معلومات واقعيه وتفسيريه عن العمليات والأحداث الأخرى المفيدة في التنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية .

٥/ الإفصاح عن القروض الاساسية المعتمدة في موضوعات التفسير أو التقييم أو التنبؤ أو التقدير .

٦/ تقديم قائمه المركز المالى التي تفيد في التنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للمشروع.

ويجب إن تقدم القائمة معلومات تخص العمليات والأحداث الأخرى التي تمثل جزء من دورات الكسب غير التام (الأحداث التي ابتدأت ولم تنجز بالكامل بعد) . ويجب التقدير عن القيم الجارية عندها تختلف جوهريا عن التكاليف الناتجة عنها، وفيما يخص الأصول والخصوم

4-2.indd 306 10/13/2014 02:56:50

فيجب تجميعها في مجموعات أو فصلها في بنود مستقلة من حيث نسبة عدم التأكد من المبالغ، ومن حيث التحقيق المتوقع أو التصفية النهائية.

٧/ إعداد قائمه الكسب الدوري بحيث توضح هذه القائمة مستوى تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية للأهداف المتعلقة بقياس المنافع وتحقيق المكاسب سواء اكانت شهرية أو ربع سنوية أو سنوية أن هذه العملية تشوبها مجموعة من العوامل المتعددة حول كيفية الإعداد والقياس للمنافع والمكاسب إلا انه . يجب أن تظهر القوائم المالية المعدة كهدف رئيس ماهي نتيجة الأعمال خلال الفترة الدورية التي تم التعارف على بدايتها ونهايتها.

٨/ تقديم قائمه عن الانشطة المالية التي تفيد في المقارنة والتنبؤ وتقيم القوه الكسبية للمشروع حيث تعد هذه القوائم عبارة عن إيضاحات تفصيلية تمثل تلك الانشطة التي تزاولها المنشاة بغرض تحقيق الأهداف المرجوة بحيث يكون إيضاح هذه البيانات في كشوفات عن كل نشاط بصورة منفصلة حتى يمكن المستخدم لهذه البيانات المالية من القيام بدوره بسهوله ويرقى عمليات التنبؤ المستقبلي بالا نشطه الحالية ومسار هذه الانشطة في المستقبل المتطور ومقارنة هذه الانشطة بأنشطه شبيهه ومقارنة لها داخل القطاع الوظيفي التي تنتمي اليه المؤسسة المذكورة في بيانات الانشطة التفصيلية .

٩/ التزويد بالمعلومات المفيدة في عمليات التنبؤ، و يعد التنبؤ من القرارات المعقدة التي تهتم بمعرفة المستقبل استنادا على بيانات ومعلومات سلعه وان انتهت في الماضي إلى أن تتجاهلها أو حتى تتناساها فعليه لماذا أقوم بعملية جميع المعلومات لان إذا ملك المعلومات عن موضوع ما استطيع أن ننتسبا سلوكه الاقتصادي المستقبلي .

4-2.indd 307 10/13/2014 02:56:50

١٠/ تقديم معلومات للمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الغير هادفة للربح حتى تستطيع من خلالها تقييم فعالية إدارة الموارد المالية الموجودة في تلك المنظمة وقياس أهداف المنشاة الحكومية أو غير الحكومية ومدى تحقيقها في ظل المعلومات المالية التي تم عرضها بغرض تقييمها ومعرفة الجوانب المهمة في عملية التقييم المالى والاقتصادي للأهداف غير المالية عبر وسيلة المعلومات المالية المفيدة .

١١/ التقرير عن أنشطة المشروع : وتعد هذه الطريقة ذات أهداف فرعيه عديدة تهدف للوقوف على نوع الهيكل المالى المكون للمشروع، وكيفية التقرير عن اى أنشطه خاصة بالمشروعات، وتعد عملية التقرير المالى في صورة قوائم مهمة بالنسبة للمشروع كمعرفة موقف الإنتاج داخل قسم الإنتاج والخطوط العاملة وتقييم أداء هذا القسم من حيث الكميه المنتجة والجاهزة، وكشوفات المواد المستلمة من قسم التكاليفوكيفية قياسها وطريقة عرضها المالى ومقابلة هذه التقارير عن أنشطة المشروع بأنشطه مشابهه لقياس مدى فعالية تلك الانشطة، كقياس تكلفة قسم الإنتاج وقسم التسويق والبيع، والتقرير عن القسمين يمكن متخذ القرار من معرفة أوجه الخلل التي تستطيع اقتراح علاجها أو إيضاح تفاصيل القطاع بصورة عامة بحيث تحتوى تقارير الانشطة التفصيلية عن مايجب أن يوضح ويتم تقييمه .

أهداف أخرى مشابهه للقوائم المالية :ـ

١/ نشر الوعي المحاسبي عبر قراءه البيانات المالية، ففي السابق كان المستخدم للبيانات والتقارير المالية هو صاحب المنشاة الذي يقوم بإعدادها نفسه، أو الةة العامل معه ولكن بعض التطور الاقتصادي وظهور مفاهيم انفصال الادارة عن الملاك وظهور الحوجة للقوائم المالية التفصيلية الايضاحية عن حقيقة الموقف عبر أهداف القوائم المالية .

4-2.indd 308 10/13/2014 02:56:51

٢/مد اطراف عديدة ذات مصالح مختلفة بالموقف المالى للوحدات الاقتصادية..

أن زيادة مستخدمي القوائم المالية التقليدية فالبنوك التي تهتم بمعرفة مقدرة طالب الفرصة من مدى إمكانية سداد هذا الغرض مستقبلا تحتاج لمعلومات عن مركزه المالى حتى تطمئن لاسترداد أموال المودعين التي منحتها لذلك الشخص المقترض، والضرائب التي ترغب في الحصول على إيرادات من هذا العميل تحتاج لحساب الارباح والخسائر أكثر من حوجتها للميزانية العمومية والمنشاة لاستخدامها الداخلي ترغب في قائمة تدفقات نقدية تمكنها من معرفة مدى توفر السيولة لسداد التزاماتها قصيرة الأجل والبورصة تحتاج لتقييم أسهم المؤسسة في سوق المال من خلال قياس نصيب السهم في الربح السنوي هذا التعدد جعل أهداف القوائم المالية تتعاظم بحيث تراعى اكبر قدر من إمكانية الوفاء باحتياجات أولئك المستخدمين .

اعداد قائمة المركز المالي(باستخدام طريقة العرض الحديثة اي طريقة التقرير)٢/٢

الحل :

الاصول الثابتة	٣,١٨١,٠٩٥	
(-) الاستهلاكات	(١٨١,٨٩٥)	
صافي الاصول الثابتة		٢,٩٩٩,٢٠٠
الاصول المتداولة		
النقدية بالعملة المحلية	٣١١,١٠٠	
النقدية بالعملة الاجنبية	٢٥٠,٦٠٠	
المدينون التجاريون	٣٤٢,٠٠٠	

4-2.indd 309 10/13/2014 02:56:51

سلف الموظفين	١٥٠,٠٠٠	
اوراق مالية مدينة	٧٠,٣٠٠	
البضاعة الجاهزة	٧٤,٠٣٠	
بضاعة اخر المدة (١٢/٣١)	٤٢٣,٣٠٠	١,٦٢١,٣٣٠
جملة الاصول		٤,٦٢٠,٥٣٠
الخصوم المتداولة		
الدائنون التجاريون	٢٤٧,٣٠٠	
الدائنون العملاء	١٤٣,٠٠٠	
اوراق ماية دائنة	٣٥٠,٥٠٠	
شيكات مستحقة الدفع للغير	٩٢٠,٧٠٠	
الاحتياطيات	١٢٤,٠٠٠	
المخصصات	١٠٩,٠٠٠	
المستحقات	٦٩,٣٠٠	
جملة الخصوم المتداولة		١,٩٦٣,٨٠٠
الخصوم الثابتة		
راس المال	١,٠٠٠,٠٠٠	
ارباح مرحلة	٤٥٠,٨٠٠	
قروض طويلة الاجل	٢٥٠,٠٠٠	

4-2.indd 310 10/13/2014 02:56:51

جاري المساهمين ٢,٦١٥,٣٧٠

خسائر العام (١,٥٧٠,٢٧٠)

جملة الخصوم الثابتة ٢,٧٤٥,٩٠٠

جملة الخصوم ٤,٦٢٠,٥٣٠

قائمة المركز المالي

أصول خصوم

المبلغ	بيان	المبلغ	بيان
	الاصول الثابتة		الخصوم الثابتة
٤٥٠,٠٠٠	شهرة محل	١,٠٠٠,٠٠٠	راس المال
٣٥٠,٠٠٠	براءة اختراع	٥٠,٠٠٠	ارباح العام
١٥٠,٠٠٠	حق امتياز	٧٥,٠٠٠	ارباح متراكمة
٦٥٠,٠٠٠	أراضي	١٢٥,٠٠٠	الاحتياطيات
٤٠٠,٠٠٠	سيارات	١,٢٥٠,٠٠٠	جملة حقوق الملكية
٢,٠٠٠,٠٠٠	جملة الاصول الثابتة		الخصوم المتداولة
	الأصول المتداولة	٣٠٠,٠٠٠	الدائنون تجاريون
٥٠٠,٠٠٠	النقدية	١٥٥,٠٠٠	اوراق الدفع
٣٥٠,٠٠٠	البنك	٢٤٥,٠٠٠	المخصصات
٦٥٠,٠٠٠	المدينون	٣٠٠,٠٠٠	المستحقات
٢٠٠,٠٠٠	البضاعة	١٧٠,٠٠٠	قروض طويلة الاجل
١٥٠,٠٠٠	اوراق القبض	٧٥٠,٠٠٠	جاري المساهمين
١٥٠,٠٠٠	اوراق مالية مدينة	٨٣٠,٠٠٠	دائنون متنوعون
٢,٠٠٠,٠٠٠	جملة الاصول المتداولة	٢,٧٥٠,٠٠٠	جملة الخصوم المتداولة
٤,٠٠٠,٠٠٠	جلة الاصول	٤,٠٠٠,٠٠٠	جملة الخصوم

هذه الارقام افتراضية لإيضاح الفكرة

4-2.indd 311 10/13/2014 02:56:51

التسويات المحاسبية البيانات المالية المنشورة :ـ

يشمل مصطلح البيانات المالية المنشورة:-

١/ الميزانية العمومية .

٢/ بيان الدخل أو الارباح والخسائر .

٣/ بيان التدفقات النقدية .

٤/ الإيضاحات والملاحظات الأخرى تعد الإيضاحات والملاحظات الأخرى جزء لايتجزاء،من البيانات المالية، وتنشر عادة مره واحده كل عام، وتكون هذه البيانات من اهتمام تقدير المراجع وتطبيق معايير المحاسبة الدولية على البيانات المالية الخاصة باى منشاة اقتصادية سواء اكان مجال نشاطها تجاريا أو صناعيا أو اى نشاط أخر . وقد تقوم إدارة المنشاة بإعداد بيانات ماليه لاستخدامها الخاص وبإشكال متعددة ومختلفة تتناسب مع الإغراض الخاصة بها . لكن عند إصدار البيانات المالية لإطراف أخرى مثل: المساهمين، الدائنين الموظفين، الجمهور، فان الالتزام بالمعايير مهم لعملية المقارنة والقياس والتنبؤ وعلى الرغم من اختلاف المحاسبين سواء كانوا أكاديميين أو ممارسين فانهم لم يختلفوا في القوائم الرئيسة مثل قائمة المركز المالى أو الميزانية العمومية أو قائمة الدخل أو حساب الارباح والخسائر، وعليه يجب قبل إصدار اى من هذه القوائم النظر للمنشاة التي تحدد تصور إصدار قائمه ماليه لها ومعرفة أغراضها ومستخدمي بياناتها .

ومعلوم أن المنشاة التجارية تتطلب قائمه توضح لها نتيجة أنشطة التجارة التي تزاولها، حساب المتاجرة، والمنشاة الصناعية تتطلب معرفة أنشطتها التشغيلية ومدى إنفاق المواد الخام على هذه الانشطة ومعرفة نتائج تشغيلها للموارد الاقتصادية، حساب التشغيل والمؤسسات التي ترجح بين النشاطين التجاري والتشغيلي يمكن لها إصدار الحسابين بصورة مدمجه أو منفصلة وفي الاغلب ينظر للنشاط

4-2.indd 312 10/13/2014 02:56:51

الغالب، وعلى أساسه يتم إصدار القائمة المطلوبة، ويمكن إلغاء الضوء على بعض هذه القوائم الايضاحية .

تسوية حسب التبويب الميزانية :

إن تبويب الميزانية بطريقة منظمة يساعد على إعطاء الصورة الصادقه للمركز المالى للمنشأة، وهو الهدف الأساسي من إعداد الميزانية، وعليه يتم تجميع الأصول أو الخصوم في مجموعات تربطها صفة مشتركة . وقد جرت العادة بتبويب الميزانية بواحده من الطريقين :

1. ترتيب الأصول وفقاً لسهولة تحويلها إلى سيولة نقدية بدءا بالنقود سواء في الصندوق أم في البنوك، ثم تدرج الأصول المتداولة التي يسهل تحويلها إلى نقود وكذلك الأصول التي تحتاج إلى وقت لتحويلها إلى نقود وهي الأصول الثانية وهذه الطريقة تتبعها عادة المؤسسات المالية والبنكية .
2. ترتيب الأصول وفقاً لصعوبة تحويلها إلى سيولة نقدية، فتبدأ بالأصول الثانية وبعدها الأصول المتداولة، وهذه الطريقة تناسب المنشآت التجارية والصناعة أما بالنسبة لترتيب الخصوم فمبتدأ بحقوق الملكية والخصوم الثابتة زمن ثم الخصوم المتداولة . لا يوجد فرق بين الطريقين في تبويب الخصوم .

بعد إعداد حساب المتاجرة تقوم بإعداد حساب الارباح والخسائر وهو (الحساب الذي يحدد صافي الربح أو صافي الخسارة) حيث يتم تجميع عناصر الإيرادات والمصروفات إلى ناتج حساب المتاجرة سواء كان مجمل ربح أو مجمل خسارة () ويشمل مجموعة من العناصر تفي الجانب الدائن، نجد مجمل الربح المحقق والإيرادات الأخرى كالفوائد والخصم الدائن وغيرها من الإيجارات، العملات الدائنة، مع ملاحظة أن هناك بعض البنود التي تختلف معاملتها في نهاية الفترة باختلاف

4-2.indd 313 10/13/2014 02:56:52

طبيعة عمل المنشأة، فالايجار مثلاً في المصانع يفرق بين نوعين من الإيجار فمتى كان الايجار، خاصاً بالمصنع، فيرحل إلى حساب التشغيل، أما الايجارات الأخرى كمكاتب الإدارة يرحل إلى حـ/ الارباح والخسائر أما في المنشآت التجارية فإن الايجار يرحل إلى الجانب المدين من حساب الارباح والخسائر وكذلك مصاريف نقل المبيعات والمشتريات.

أما الجانب المدين يظهر المصروفات الإدارية المختلفة والخسائر الناتجة عن عمل المنشأة كالمرتبات والفوائد المدينة والايجارات واستهلاكات الكهرباء والمياه والاناره والإهلاكات واتعاب المراجعين ... الخ وتختلف عددية البنود في الجانب المدين في حساب الارباح والخسائر باختلاف المنشآت كثرة او قلة البنود.

التسويات المحاسبية لقائمة التدفقات النقدية

إن هدف التقرير المالى هو تقرير مقدار وتوقيت درجة عدم التأكد، كما يمكن من قياس ودرجة عدم التأكد الخاصة بالتدفقات النقدية ، حيث تعرض كل قائمة من قائمة الدخل، الميزانية ، قائمة الارباح المحتجزه، إلى حد ما بصورة متيسره معلومات عن التدفقات النقدية للمنشأة خلال الفترة، مثل أن الميزانية الشاملة قد تعرض الأصول الجديدة التي تم اقتناؤها أو الأصول التي تم التخلص منها كذلك والإلتزامات الجديدة التي تحملتها الشركة أو تلك التي قامت بسدادها كما توفر قائمة الدخل معلومات عن الموارد الناتجة عن العمليات وأن لم تكن في صورة نقدية، ولكن لا يفرض أي من هذه القوائم ثم الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخله والخارجه أو مصادر الأموال واستخداماتها خلال الفترة وللوفاء بتوقعات لجنة معايير المحاسبة (fasb) لقائمة مالية جديدة للتدفقات النقدية.

الغرض من تسوية قائمة التدفقات النقدية :

4-2.indd 314 10/13/2014 02:56:52

الغرض الرئيس من قائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات ملائمة عن المحصلات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال الفترة . ولتحقيق هذا الرض ولمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليلهم للتقدية فإن قائمة التدفقات النقدية تقرر عن ما يلي :-

- الآثار النقدية لعمليات المنشأة خلال الفترة .
- الآثار النقدية لعمليات المنشأة التمويلية .
- الاثار النقدية لعمليات المنشأة صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة، وبعد التقرير عن المصادر والاستخدامات للنقدية وصافي زيادة أو نقصان من الأمور المفيدة لأن المستثمرين والدائنين والأطراف الآخرون يريدون أن يتعرفوا على الموارد الأكثر سيولة في المنشأة وبالتالى توفر قائمة التدفقات النقدية الأسئلة التالية : ١-من أين جاءت النقدية خلال الفترة ؟ ٢. فيم استخدمت ؟. ٣. ما مقدار التغير في رصيد النقدية المتدفقة خلال الفترة التى أعدت عنها القائمة ؟

4-2.indd 315 10/13/2014 02:56:52

الشكل (٣/٢/٤)

قائمة التدفقات النقدية

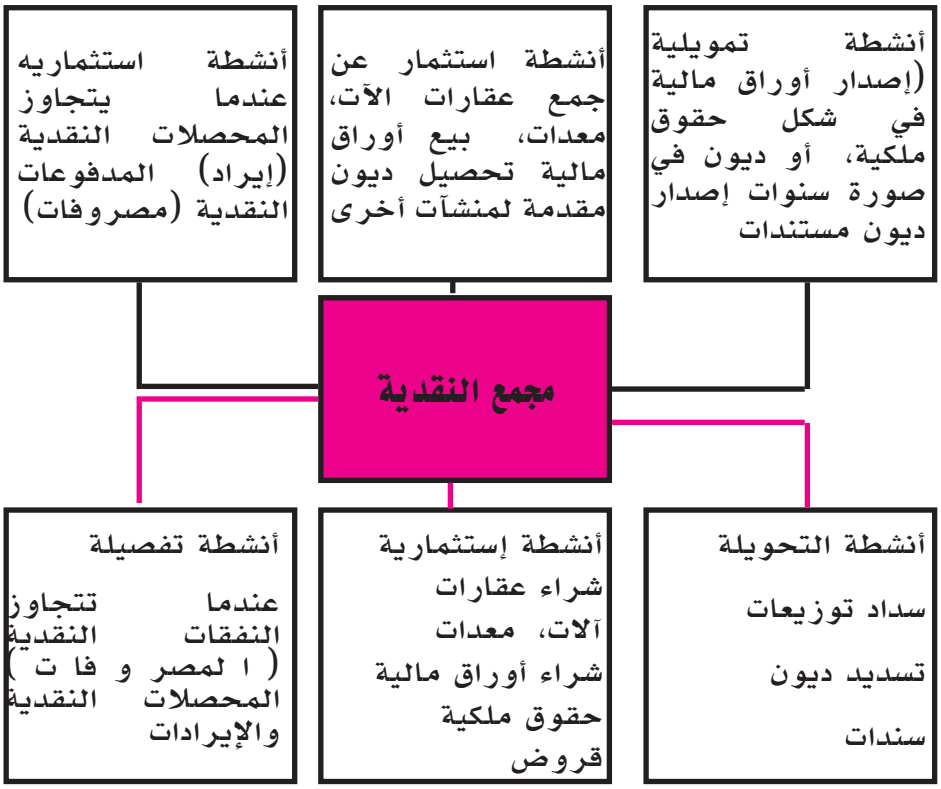

المصدر : دونالد كيووجيري جانت، المصدر السابق، ص ٢٤٩

إن الشكل يمكن أن يعبر عن التصنيفات الثلاثة التي تحدث لعمليات راس المال، أو تلك الأنشطة المتعلقة بالإستثمار وتأثيراته في النقدية الداخلة والخارجة سواء عمولات مدفوعة أو واردة، أو أي تبادل في الأوراق المالية أو الأنشطة العادية الروتينية التي في الاغلب هي الأكثر حركة وعدد بنودها متكرره في جميع العمليات التشغيلية

4-2.indd 316 10/13/2014 02:56:52

ولهذا نجد أن قائمة التدفقات من خلال الزيادة أو النقصان في النقدية يمكن أن يحقق الأهداف التي من أجلها تم إعداد قائمة التدفقات النقدية، ومن ثم تستطيع المنشأة الوفاء بالاحتياجات القصيرة الأجل والراسمالية والتي من شأنها أن تقارن بها .

التسويات في الايضاحات المكملة للقوائم المالية :

من الجدير بالذكر أنه يجب أن تصاحب القوائم المالية بعض الايضاحات والملاحظات التي توضح وصفاً للسياسات المحاسبية المهمة، بالاضافة إلى افصاح كامل عن كل الأحداث المهمة أو الظروف التي تنعكس في القوائم المالية، أو غير ذلك مما تتطلبه مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الصادرة عن المظمات المهنية في مجال المحاسبة والمراجعة .(١)

الاستنتاجات :

إذا ماطبق العالم نمط المحاسبة الأمريكي الذي تحاول FASb أن تعممه من خلال أسلوب عملها (إجراءتها الروتينية لإصدار المعايير) والمعايير المحاسبة التي يصدرها، فعلى العالم أن يتقبل سمات معينة للمحاسبة وهي: الإبلاغ المالى للأغراض الخارجية كنزعة مركزية في المحاسبة، والتأكيد على رقم الربح ورأس المال ضمن النزعة المركزية هذه، ومخاطبة المستثمر الفرد (حامل السهم) الدولي بالدرجة الأساس، وإعطاء أهمية للاستثمارات الدولية والدور المهيمن للإدارة في تحرير من تريد وكيفية مخاطبتهم، والتطوير المتجزئ للمعايير المحاسبية وفرض (هيمنة الصفوة) في المحاسبة من خلال إعطاء أهمية قصوى خاصة للمرفق الخارجي ولمهنة التدفيق (٢).

وإذا ماتم فرض هذه السمات فإنها تتطلب توليفة معتقدات مشابهه لتلك التي ولدتها، أي توليفة المعتقدات الأمريكية، لقد جاءت

١- صادق حامد مصطفي واخرون، المحاسبة في المنشآت الخدمية (طرابلس: طباعة كلية المحاسبة، ١٩٩١) ص٢٥٣
٢. رياض العبد الله عولمة المحاسبة، سلاح أيدولجي نفاذ (القاهرة: مطبوعات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٧) ص٧٨

4-2.indd 317 10/13/2014 02:56:52

الراسمالية قبل أربعة قرون بالكثير من هذه المعتقدات وفرضيتها في حينه على المجتمع فقد نادى رأسمالى و القرن السادس عشر بعقيدة (دعه يعمل دعه يمر) عندما أرادت الراسمالية أن تقود ايدولوجيا بقصد توزيع الثروة بنمط معين وكذلك تسيسه لمصالح سياسية المحاسبة الأميريكية، وتوليفة المعتقدات التي ولدت هذه السمات فالتطابق بين المحاسبة التي تفصح عن جانب معين في القوائم المالية، وترغب في أن يطلع عليها متخذ القرار لتساعده في عملية جمع المعلومات ولكن ليس فقط لتساعده بل لتوجهه باتجاه القرار المرغوب فيه عالمياً وهذا الاتجاه تحكمه مجموعة من الأراء والأيدولوجيات التي تتحكم في عملية صنع المحاسبة الأمريكية والطريقة التي تتبناها لقيام المحامين في جميع أنحاء العالم بعمل نفس الخطوات والإجراءات التي تعمل بها FASb وبالتالى فإن الايضاحات والملاحظات تحتوى على مجموعة من السياسات المحاسبية التي تركز على الأفكار السياسية كالراسمالية الأمريكية أو الاشتراكية السوفيتيه أو أي أنظمة أخرى مثل الأنظمة التي تعتمد سعر الفائدة أو تلك التي تعمل وفق منهج ورؤية الشريعة الإسلامية وتتبنى سياسات مغايره للربا مثل سياسات التمويل عبر صنع المشاركة والمرابحة والمضاربة والمزارعة والسلم والقرض الحسن وغيرها وبالتالى فإن الايضاحات المكملة للقوائم المالية هي شرح إضافي لفحوى القائمة بجانب أنها أداة توجيه للمستخدم .

تسويات محاسبية لمحتويات الإيضاحات والملاحظات المكملة للقوائم المالية

الايضاحات هي عبارة عن شرح تفصيلي للمكونات الاجمالية للقوائم بصفة عامة ولكن ليست دفاتر مساعدة أو صورة من ميزان المراجعة الاجمالى للفترة المحاسبية التي تعد عنها القائمة المالية وبالتالى فإن الايضاحات يجب أن تحتوى على شرح للمسائل الجوهرية التي ربما تغيب عن المستخدم للقائمة المالية، أو تشرح ملابسات إعداد هذه القوائم وغالباً تكون تعبير عن التسويات المحاسبية التي تمت لبعض البنود المحاسبية مثل أن يتم إيضاح حول السياسات المحاسبية

4-2.indd 318 10/13/2014 02:56:52

التي شكلت رقم المدينين وسبب إعدام بعض الديون أو تحديد مستوى الشك وكيفية وضع نسبة للدىن المشكوك فيه وبالتالى يتدرج تحت الإيضاح الإفصاح مثل أن يتم إيضاح عن إجمالى المدىونون بأن هذا البند يحتوى على مجموعة الحسابات الوسيطة أو البنود المتشابهة كان يكون البند محتوياً على مدينين تجاريين ومدينوي عملاء ومدينون موظفين (سلف الموظفين) أو مدينين مؤسسات لأن أن علاقة بالمؤسسة وما هو الحجم المالى لكل من هذه البنود وبالتالى فإن جدول الايضاح يحتوى على التفاصيل التي يتم إعدادها بواسطة المحاسب الذي يفصح عن المحتويات التفصيلية للقائمة الموضحة في شكل مرفقات إيضاحية كما أن أساس الإعدام يتم إيضاحه، حسب قرارات مجلس الإدارة، أو السياسة المحاسبية المعتمدة التي سبق وأن تعاملت بها المؤسسة أي تطبيقاً لمبدأ الثبات في السياسات المحاسبية لفرض تحقيق الاتساق في القوائم المالية .

جدول(١/١/٢)

نموذج الإيضاحات

إيضاح رقم (١) النقدية

البند	المبلغ
نقدية بالصندوق	× ×
نقدية فهذه الصراف	× ×
نقدية بخزن الفروع	× ×
نقدية بالعملة	× ×
الأجنبية (دولار)	× × ×
نقدية بالعملة الأجنبية (يورو)	× × ×
الجملة	× × ×

المصدر: اعداد الباحث

4-2.indd 319 10/13/2014 02:56:53

إن الإيضاح يشكل الافصاح الاضافي والمكمل للقوائم المالية ويوضح كما هو واضح في جدول (٢/١/٢)أن مجموع النقدية الظاهر بالقائمة المالية هو جملة بند النقدية ولهذا نجد مثلاً . إيضاح إضافي مثل

- سعر الدولار مقابل الجنيه لحظة الجرد ١ : ٢,٣
- سعر اليورو مقابل الجنيه لحظة الجرد ١ : ٣,٦

ويظهر أيضاً الرقم مرفقاً مع القائمة المالية مثل أن يتسم ذكر مبلغ النقدية وإلى يساره مباشرة رقم الإيضاح، فمثلاً في جدول السابق يظهر نقدية خاصه بأحد البنوك لأن العرض بدأ بالنقدية وهي غالباً التى تظهر في البنوك والمؤسسات المالية المساهمة أو تلك التي تعمل في الإتجار في النقود بصورة أساسية فالرقم (١) هو عبارة عن البند الأول في الإيضاح.

مكان التسويات المحاسبية لإيضاحات القوائم المالية

تم التعارف على أن الايضاحات بالقوائم المالية، تكون بعد القوائم الرئيسة المعروضة في التقرير، أى بعد المركز المالى وقائمة العرض وقائمة التدفقات النقدية وتبدأ بالتسلسل الرقمى بصورة منفصلة لكل إيضاح على حده حتى أخر إيضاح ومعلوم أنه يمكن أن تكون هناك مبالغ لا توجد لها إيضاحات وملاحظات.

أسباب عدم وجود إيضاح لبند معين

غالباً عدم وجود الإيضاح يعنى أن الإفصاح الظاهر بصور القائمة كافي أو أن البند لا يشكل قيمة جوهرية بالنسبة لنشاط المنشأة ويمكن أن يكون بند غير جوهرى في منشأة بينما يكون جوهرياً في منشأة أخرى، وكذلك يمكن أن يكون عدم وجود لإيضاح ضعف المعلومات الموثقة لدى المراجع، ويظهر هذا في السياسات المحاسبية المرفقة مع القوائم أو ذلك الضعف في تقرير المراجع في فترة إبداء الرأى

4-2.indd 320 10/13/2014 02:56:53

في المراجع في صدر التقرير المالى .

استخدامات القوائم المالية

بوجه عام يمكن لمستخدمي القوائم المالية في مركز معين، تقييم القوائم المالية في مركز معين وتقرير أداء نتائج الوحدة ومركزها المالى وتدفقاتها النقدية الحالية والمستقبلية ويمكن أن يعمل ذلك التقييم على ترشيد قرارات الإدارة بحيث يتمكن مستخدمو القائمة المنظمة من تخصيص الموارد النادرة بكفاءة، ولهذه الأسباب فإن الافصاح الكامل للبيانات المالية يعني أن القوائم المالية المنشورة والايضاحات المتممة لها تتضمن معلومات اقتصادية تعد جوهرية، يمكن ان توفر خدمات التأكيد على قرار المستخدم الملم بالقوائم المالية بصورة جيدة، وبالتالى فإن عملية الإلمام بالقوائم المالية تتطلب جهود فنية واكاديمية تحقق الهدف العام من تلك القوائم ومن ثم إبداء الرأي والتقييم بتناول كيفية الفرص التحليليه لهذه القائمة من حيث الشكل والمحتوى وتقديم البيانات وتأخيرها، وتأثير هذا التقديم والتأخير في نتائج الأعمال وفي القرارات الإدارية بصورة عامة ومن المهم بمكان أن تتم التوليفة بين دعاة المعايير التنفيذية للمحاسبة وبين خبراء هذه القوائم ومستخدمي القرارات بناء على هذه القوائم، فمثلاً إعطاء رقم مدمج عن حساب المدينين بقائمة المركز المالى في أصوله المتداولة، وهذا الرقم المدمج يحتوي على كل المدينين للمؤسسة مع طرح الديون المعدومه هذا العام والديون المعدومه المطفاة لسنوات سابقة، مثل أن يتم اعدام الديون على ثلاث سنوات، ثم يضاف دين معدوم في العام المالى الجاري هذا الاجراء من ناحية فنيه والافصاح له تأثيره في قرارات عدة ويمكن أن تغير في بيانات التحليل المالى عند الافصاح عن معدل دوران المدينين وكذلك في التحليل الخاضع بالروافع التشغيلية، بحيث تؤثر المعادلة منه في المبلغ المدور في النشاط التشغيلي كرأس مال عامل ولهذا فإن الافصاح عن رقم المدينون مع ارفاق ايضاح عن التسويات التي حدثت أمر مهم

4-2.indd 321 10/13/2014 02:56:53

والتأكيد على ترتيب هذا الافصاح حتى نستطيع قراءة القوائم المالية بصورة صحيحة « ويفترض في القوائم المالية أن تفي بالمعلومات الضرورية التي تكفل الأداء المطلوب مع عرض معلومات كافية تسمح بالتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية ومحددات العوائد المستقبلية »[١] وفي الاغلب تمثل قائمة المركز المالى القائمة الخاصة لكل القوائم الأخرى أو تلك القائمة المحتوية على نتائج العمل المحاسبي في القوائم المالية الأخرى بحيث تضم نتائج التسجيل، الترحيل، التصنيف ونتيجة تسوية ميزان المراجعة، قائمة الارباح والخسائر والقوائم الأخرى كقائمة التغيرات في حقوق الملكية أو قائمة التدفق النقدي حديثاً .

« قائمة المركز المالى هي تلك القائمة التي تظهر حقوق الوحدة الاقتصادية والإلتزامات على تلك الحقوق وذلك في تاريخ معين . ويطلق على حقوق الوحدة الاقتصادية الأصول أما الإلتزامات التي على تلك الحقوق فيطلق عليها الخصوم»[٢]. ومن الطبيعي أن تكون هذه القائمة شاملة لحقوق الوحدة الاقتصادية اي الأصول لهذه الوحدة الاقتصادية مع إيضاح مستوى سيولة هذه الأصول أي إمكانية تحويل هذه الأصول إلى نقد سائل أو إلى أصول تمكن من الوفاء بالإلتزامات للمنشأة بصورة سريعة و جرت العادة أن يتم التصنيف حقوق المؤسسة حسب درجة سيولتها، ويمكن أن يبدأ العرض بقائمة بالأصول الثابتة أي طويلة الأجل. ويمكن أن يبدأ بالأصول السائلة في عرض القائمة ومن المتعارف عليه أن يتم عرض الأصول الأكثر استخدامات وحوجة في الوحدة الاقتصادية حسب نشاطها التشغيلي الغالب، فمثلاً المؤسسات التي تعمل في الاتجار بالنقد والتبادل بين العملات كالبنوك وأسواق المال تقوم بعرض أصولها السائلة إبتدا، أما تلك التي لاتحتاج لمثل هذا العرض تلك يحتاج نشاطها الرئيس إلى أصول ثابتة، تقوم بعرض أهداف التشغيل، ومن خلال إجراءات التحليل المالى يستطيع المستخدم

١. أمين السيد لطفي، نظرية المحاسبةمنظور التوافق الدولي(الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، ٢٠٠٥) ص٥٢٣

٢- د. محمد عباس بدوى، المحاسبة وتحليل القوائم المالية(الاسكندرية :المكتب الجامعي الحديث للنشر، ٢٠٠٦م – ص٢١

4-2.indd 322 10/13/2014 02:56:53

من تقويم أداء المنشأة من خلال البينات المالية المعروضة، وطريقة ترتيبها ومعدلات الدوران المرغوب فيها والنسب المعيارية التي تحتمها ضرورة الإدارة المالية الجيدة مثل أن تكون نسبة ١:١ أو أن تكون نسبة الأصول إلى الخصوم ٢:١ مثلاً أن الأرقام التي تحتويها قائمة المركز المالى هي نتائج الدورة السنوية التشغيلية وتعد مؤشر قياس مهم لمجموعة من مستخدمي القوائم المالية على إحتلاف مصالح ونظرتهم لقائمة المركز المالى، ويمكن أن تتصرف بصورة دقيقة على عناصر القوائم المالية الأكثر استخداماً في إطار دراستنا المتعلقة بالمشروعات تحت التنفيذ وماتطلبه طبيعتها طويلة الأجل من عرض للقوائم حتى يمكن أن يكون القياس المحاسبي للأنشطة التشغيلية داخل المشروع القائم من حيث الأداء المهنى والمحاسبي، ويمكن التنبؤ بمستقبل المشروع تحت التنفيذ عن طريق العمل المحاسبي لتقويم للمشروع الجديد أولا بأول.

مكونات القوائم المالية

استناداً على النشرة التي اصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية (Fasb) فإن النشرة رقم (٤) من نشرات الإطارالمفاهيمي تحصر أهداف القوائم المالية التي يجب أن توفر المعلومات المفيدة التي تساعد في انجاز القرارات الاقتصادية وفي بند عناصر القوائم المالية في المعيار (٦) فإنه يعرف عشرة عناصر على أنها المكونات الأساسية للقوائم المالية [١] ويتضح أن العشرة عناصر موزعة بين قائمة المركز المالى والدخل وبالتالى فإن ثلاثة من هذه العناصر العشرة موجودة في الميزانية وهي :الأصول، الخصوم، حقوق الملكية؛ أما السبعة المتبقية فهي متعلقة بقائمة الدخل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وهي (الدخل الشامل، الإيرادات، المصروفات، المكاسب، الخسائر، استثمارات الملاك، التوزيعات على الملاك) . إلا أن هذه العشرة

١- أ.د. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة عرض القوائم المالى(الاسكندرية :الدار الجامعية، ٢٠٠٤) ص٦

4-2.indd 323 10/13/2014 02:56:54

على الرغم من أنها نبهت المحاسبين على ضرورة البحث والتقصي « حيث أنه في العام [1] ١٩٦٥م أوردت (AicpA) اللجنة الخاصة بأراء مجلس مبادئ المحاسبة APB بأنه يجب تحديد وتعريف الأهداف والمفاهيم والمبادىء والمصطلحات الخاصة بالمحاسبة وأكدت هذه التوصيه النشرة المذكورة بالنشرة (٤) . بعنوان المفاهيم الأساسية والمباديء المحاسبية اللازمة للقوائم المالية لمنشآت الأعمال " وقد كان الغرض من هذا البيان هو زيادة فهم الأسس المحاسبية وتقديم أساس لتطوير المحاسبة وحسب ملاحظات الدكتور طارق عبد العال بأن هذا البيان وصفياً وليس إرشادياً وذلك لأن عرف ونظم المبادىء المحاسبية المتعارف عليها القائمة على ملاحظة الممارسة العملية للمحاسبية، ورغم أن المقصود من البيان كان الإسمهم في تطوير هياكل أكثر توافقاً وشمولاً للمعلومات المالية المفيدة فإنه لم يحاول أن يقدم حلولاً للمشكلات المحاسبية ولم يحاول كذلك تحديد، ما الذي يجب أن تكون عليه المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؟ .

وعلى الرغم من هذا الانتقاد إلا أن هذه النظرة جعلت القوائم المالية تتجه نحو الأفضل من حيث المضمون والمحتوى وطورت الممارسة للمؤسسات الاقتصادية، وخاصة تلك التي تعمل في مجال أسواق المال وترتبط بمؤسسات أخرى، تؤثر بصورة جوهرية في قراراتها الخاصة بعمليات سوق الأوراق المالية، ولهذا فإن العناصر التي شملتها النشرة (٤) كانت إجمالية ولم توضح الجدل المحاسبي في نتائجه النهائية بشأن هذه العناصر، حتى تكون نتيجة الجدل بين المحاسبين في هذه النشرة مؤشر للأداء والتنفيذ الفعلى للعمليات المالية في منشآت الأعمال، ولعل طبيعة اختلاف أنشطة مؤسسات الأعمال وقفت دون هذه النشرة الموحدة بسبب أن هذه المؤسسات العاملة في البورصه يتم تقييم أسهمها على الأساس النقدي المقبوض ونتائج الأعمال دون الدخول في تفاصيل تلك الأعمال وماتفرضه طبيعتها من سياسات محاسبية تؤثر في النتيجة النهائية للربح. إن

١- طارق عبد العال حماد، المرجع نفسه ص١١

4-2.indd 324 10/13/2014 02:56:54

المكونات العشرة المذكورة يمكن تفصيلها كالآتي :

- الأصول، وهي مورد تسيطر عليه المنشأة نتيجة الأحداث السابقة ومن المتوقع أن تنجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة في شكل تدفقات داخله .
- الإلتزام، هو تعهد حالي على المنشأة ناشيء من أحداث سابقة، ومن المتوقع أن يتطلب سداده تدفقات خارجه من الموارد التي تملكها المنشأة والتي تتضمن منافع اقتصادية .
- حقوق الملكية، نتيجة طرح الأصول من الإلتزامات فالباقي يعد حق ملكية أما البنود المتعلقة بقائمة الدخل والتغيرات يمكن النظر اليها حسب النشرة (٤) كالآتي :
- الدخل، هو الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخله أو زياده في الأصول أو نقصان في الإلتزامات، مما تنشأ عنه زيادة في حقوق الملكية ما عدا المتعلقة بمساهمات الملاك " جاري الشركاء".
- المصروفات، هي النقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجه أو استهلاك في الأصول أو تكبد إلتزامات مما ينشأ عنه نقصان في حق الملكيةعدا التوزيعات على الملاك .
- المكاسب، تمثل بنود أخرى تحقق تعريف الدخل، وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق النشاطات العادية للمناشط . وهي تمثل زيادة في المنافع وهي ليست مختلفة عن الإيراد من حيث الطبيعة وبالتالى فهي ليس عنصر منفصل في الإطار العام للمحاسبة .
- الخسائر، هي بنود أخرى أخرى تحقق تعريف المصروفات وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق النشاط العادي للمنشأة، وهي تمثل نقصان

4-2.indd 325 10/13/2014 02:56:54

في المنافع الاقتصادية ولاتختلف طبيعتها عن المصروفات الأخرى، مثلاً نتيجة الكوارث الطبيعية أوعند التخلص من الأصول الثابتة أو التقلبات الاقتصادية أو تقلبات الاقتصادية القياس المحاسبي للعملة مثلاً إن التطبيق المحاسبي يراعي ضرورة تعريف البند حتى يتناسب التطبيق وفقاً للإطار المفاهيمي الذي يحكم العمل التنفيذي في مؤسسات الأعمال، وبالتالى عملية التطبيق لمجموعة المحتويات العديدة للأراء الفقهية المحاسبية تمثل تشويشاً للمحاسب ولمستخدمي القوائم المالية وخبراء هذه القوائم على اختلاف الطبيعه العمليه التي ينظر بها أي من هؤلاء المحاسبين لانشطة الأعمال التى هو بصدد اعداد قوائم مالية تناسب طبيعة عملها .

السياسات المحاسبية واثرها في القوائم المالية

تتمثل السياسات المحاسبية بوحدة معينة مجموعة المبادئ والطرق المحاسبية التى تستخدمها الوحدة حالياً وتعد متابعة لفرض القوائم المالية لها بصورة عادلة. وقد توصلت المهنة نشرة APB رقم ٢٢ بعنوان (الإفصاح عن السياسات المحاسبية) [١] . أى أن المعلومات المتقررة بالتقرير المالى يجب أن تعبر عن السياسات المحاسبية التى تنتهجها المنشأة وحدة التقرير ويعد جزءاً مكملاً للقوائم المالية على أن يقدم هذا الإفصاح في الملاحظة الأولى أو في ملخص منفصل تحت عنوان (السياسات المحاسبية المهمة) يلى ملاحظات القوائم المالية، إن هذا الملخص المتعلق بالسياسات المحاسبية مهمةه يجيب على عديد من التساؤلات مثل

ماهي الطريقة المستخدمة في إهلاك الأصول الثابتة ؟

ماهي الطريقة المستخدمة في تقويم المخزون ؟

١- دونالدكيسو وجيرى جانت، مرجع سابق، ص١٣٤٠

4-2.indd 326 10/13/2014 02:56:54

ماهي الطريقة المستخدمة في إستنفاذ الأصول غير الملموسه؟

ما هو الأساس المعتمد لإعداد القائمة من حيث المبادئ القيمه الجارية أم الكلية التاريخية؟

كيف يتم التعامل مع التكاليف التسويقية لأغراض التقرير المالى؟

وبالتالى يقوم المحللون الماليون بقراءة هذه السياسات المحاسبية، والنظر لما وراء الأرقام للمساعدة في اتخاذ القرار السليم

الطوائف المستخدمة للقوائم المالية :

تختلف الحاجة للمعلومات ونوعها بإختلاف الخيارات التى يواجهها مستخدم هذه المعلومات وهناك من يهدف إلى معرفة وتحديد نتائج الأعمال التى حصلت في الماضى ومنهم من يريد أساساً يبنى عليه التقديرات من أجل التنبوءات المستقبلية والمفاضلة بين البدائل المتاحة، ومن هنا جاءت الحاجة إلى توفير المعلومات والبيئة المالية لمستخدمى هذه القوائم من أجل التحليل المالى والقياس المقارن بالمخاطرة بإتخاذ القرارات الإقتصادية السليمة بالنسبة للإستثمار أو الإئتمان[١]

تسويات تخص مستخدمى القوائم المالية ومجالات الإستخدام :

يمكن تقسيم مستخدمى القوائم المالية إلى قسمين يشمل القسم الأول ذوي المصلحة المباشرة في المشروع، وهؤلاء هم الملاك الحالىين والمستقبلين والدائنون والموردون والإدارات الداخلية بالمشروع والأقسام الجزئية له والعاملين والموظفين الذين يمثلون الجانب التنفيذى المباشر[٢]

أما القسم الثانى فهم المستخدمين ذوى المصلحة غير المباشرة، ومن أمثلتهم المستخدمين للقوائم بالتحليل المالى في الدول والإدارات

١- نعيم حسن دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عمان :(ب ن، ١٩٩٥م) ص١١
٢- فالتر ميجس روبرت ميجس، المحاسبة المالية (دار المريخ، الرياض، ٢٠٠٥م) ص٦٠

4-2.indd 327 10/13/2014 02:56:54

التخطيطية والبورصات المالية والمجلس المهنى التى تقوم بفحص القوائم المالية والتأكد من خلوها من أى عيب مهنى جوهرى أو مخالفة لتطبيق المعايير أو قواعد السوق المهنى أو الإلتزام بالسياسات المحاسبية ومدى إتساقها مع بعض، كما أنها تستخدم بواسطة الإدارة الحكومية الرسمية كالضرائب والجمارك والزكاة وإدارة السلطة المالية الأخرى كالجهاز المركزى للإحصاء أو الجهات الفنية الأخرى كالمكاتب الإستشارية والمهنية التى تستفيد من قراءة القوائم المالية لمعرفة المؤشرات القطاعية العامة ودراسات السوق ومستوى إرتفاع الأسهم والأوراق المالية بصورة عامة وخاصة تلك المؤسسات المدرجة في أسواق المال والتى يتطلب إصدار قوائمها لمالية تطبيق معايير تتسم بالإتساق والتماثل في تبنى السياسات المحاسبية وتطبيق إجراءات عملية مهمة لإصدار القوائم المالية، ويمكن إيضاح إستخدامات الداخلية والخارجية للقوائم كالآتى :

4-2.indd 328 10/13/2014 02:56:54

جدول (٣/١/٢) مستخدمي القوائم واحتياجاتهم

المستخدمون	احتياجات المستخدمين
المستخدمون ذوي المصلحة المباشرة من القوائم المالية (المساهمون الحاليون والمتوقعون،الدائنون دين قصير الأجل وطويلة ،الموظفون ، المستهلكون، الموردون .. الخ) المستخدمون ذوي المصلحة غير المباشرة (محللو القوائم المالية، البنوك، أسواق المال، البورصات العالمية، سماسره الأوراق المالية، الضرائب،الزكاة، الجمارك،وزارة المالية، الأكاديميين، المحللون الماليون، البيوتات المحاسبية ..الخ)	• القياس الشامل للأداء أ. مقاييس مطلقة ب. مقاييس بالمقارنة مع الأهداف والمعايير. ج. بالمقارنة مع شركات أخرى . • تقييم أداء الإدارة - الارباح والكفاءة في استخدام الموارد • التوقعات المستقبلية أ. الارباح ب. التوزيعات والفوائد ج. الاستثمار د. التوظيف الحكم على المركز المالى أ. تقييم المركز المالى ب. تقييم درجة السيولة ج. تحديد درجة المخاطرة وعدم التأكد تخفيض الموارد-تقييم الديون وحقوق الملكية-تقييم الإلتزام باللوائح تقييم مساهمة المشروع الاجتماعية وخدمة البيئة أو الاقتصاد القومى

المصدر : كمال الدين الدهراوى وعبد الله عبد العظيم هلال المحاسبة المتوسطة بي النظرية والتطبيق (القاهرة: دار النشر الجامعية، ١٩٩٩) ص٧

جدول (٣/٢/١) يوضح الإستخدمات للقوائم المالية حسب التصنيفات

4-2.indd 329 10/13/2014 02:56:55

المحاسبية للإستخدام لهذا نجد أن بعض الكتاب يطلقون على المستخدمين ذوى المصلحة المباشرة (مستخدمين داخليين) والغير مباشرة (خارجيين). وأنه كلما زاد عدد مستخدمى القائمة المالية كلما كانت فائدتها أكبر وعقد ذلك من مهمة هذه القوائم لتلبية الاحتياجات المتضاربة أحياناً بكفاءة ومسئولية مهنية، وتزداد الحوجة لتطبيق قواعد السلوك المهني وفق المحددات التي تحددها الجمعيات المهنيه والسلوك المهني القويم .

عرض القوائم المالية :

لمحه عن طرق العرض

ان التقرير المالى الذي يشكل نتيجة اعمال الدوره المستندية من معالجه وتنقيح لمجموعة كم هائل من المستندات التي عولجت وفق المبادئ المحاسبية المقبوله قبولا عاما تحكمها مجموعة من الاعراف والقواعد العلميه مثل طريقة الحرف الانجليزى T)) او صورة تقرير مالى.

شكل الميزانية العمومية

إن السمات الشائعة التى تعطى للقائمة المالية الرئيسة التى توضح المركز المالى للمنشأة ما تتمثل في الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالى أو قائمة الوضع المالى واستخدام هذه المصطلحات يستبدل به أن القائمة أعدت طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

عنوان الميزانية

يحتوى عنوان الميزانية « الترويسه » على ثلاث عناصر أساسية [١] :

١. اسم المنشأة التي يراد عرض مركزها المالى.

٢. عنوان القائمة « ميزانية عمومية، قائمة تدفقات أو دخل » .

١- أ.د.طارق عبد العال، موسوعة المعايير المحاسبية (الاسكندرية :الدار الجامعية، ٢٠٠٤) ص٢١

4-2.indd 330 10/13/2014 02:56:55

٣. تاريخ اعداد القائمة .

إن بيانات الراس أو ماتسمى بالعنوان يجب أن تظهر اسم المنشأة الوارد بشهادة التأسيس، أو ما يسمى بوثيقة الاشهار، أوعند بعض الدول إتفاقية الشراكة، ويجب أن يكون أكثر تحديداً، في الاسم، ووضعه القانوني، مثل شركة تضامن، اشخاص و مساهمة عامة، وعندما يكون هذا الاسم غير موجود بوثيقة التأسيس يجب أن تضاف معلومات تكميلية للاسم بحيث توضح نوع هذه الشركة، وبالنسبة لعنوان أو اسم القائمة المالية بوجه عام هو والميزانية أو المركز المالى، إلا إذا اقتضى الوضع المستخدم في البلد أو المصطلح بالنسبة لطبيعة النشاط غير ذلك، وبالنسبة للتاريخ يجب استخدام اليوم الأخير للشهر، ما لم تستخدم المؤسسة لفظ غير هذا، مثل أن يكون يوم الجمعة الأخير من من ديسمبر أو الجمعة الأقرب إلى ١٢/٣١، ومدلول ذلك أن المبالغ الوثيقة الصله والمؤكدة بالمستندات عند ختام الأعمال في التاريخ، هي التي يجب أن تشملها عملية القياس، ومن العرف أن تكون الميزانية التالية للميزانية الأولى، موحده بوجه عام في الزمن والمصطلحات والبنود، ما أمكن بهدف تعظيم المنفعة عن طريق اتباع أسلوب ثابت في العرض ما لم تكن هنالك أسباب جوهرية تمنع ذلك، ويتم الفصل بين الأصول، الخصوم وحقوق الملكية، بهدف إظهار العلاقات المهمة وتركيز الاهتمام على المجاميع الفرعية.

تصنيف البنود بالميزانية العمومية

« ينبغى تصنيف البنود بالميزانية العمومية بشكل يؤدي إلى تسهيل الحصول على المعلومات اللازمة للحكم على المركز المالى للشركة، من ناحية كفاءة استخدام الموارد ودراسة هيكل الملكية، وتقييم السيولة واليسر المالى وقد جرى العرف على أن يتم الاعداد أما في شكل حساب له جانب أيمن وأيسر أو في صورة تقرير .[١]

١- أ. كمال الدين الهوارى، تحليل القواعد المالية لأغراض الاستثمار(الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٤)ص١١٥

4-2.indd 331 10/13/2014 02:56:55

ففي هذه الحالة عرض الميزانية العمومية في صورة حساب يتضمن الجانب الأيمن من عناصر الأصول المتمثله في موارد المشروع، بينما يشكل الجانب الأيسر عناصر الإلتزامات وحقوق الملكية والمتمثلة في مصادر التمويل للأصول، وذلك بالشكل التالى :

عرض الميزانية العمومية

الاصول	الخصوم

المصدر : كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار (الاسكندرية :الدار الجامعية، ٢٠٠٤) ص١١٦

ومن الملاحظ أن هذه الطريقة تتماشى مع الصورة التقليدية للقوائم المالية بحيث تنظر إلى مجموع الموارد في الوحدة الاقتصادية لمجموع واحد دون تفصيل يراعي طبيعة مستخدمي القوائم والاستحدامات المختلفة لهم فالأصول المتداولة التي تعرض في صدر قائمة الأصول وربما لا تناسب مع المنشآت التي يحتاج عملها لأصول طويلة الأجل ضخمة كشركات الإنشاءات والمقاولات وبالتالى تظهر المبالغ الجوهرية في صدر العرض حتى يستطيع القارئ تفسير الميزانية العمومية بصورة سريعة وسهلة ومختصرة . أما المؤسسات التى تحتاج إلى أصول طويلة الاجل تشغيلية تناسبها هذه الطريقة من العرض بحيث تحديد الاحتياجات ومدى مناسبتها وكفاءتها للنشاط التشغيلي ومدى أهمية عرض الأصول التي يحتاجها النشاط بطبيعته بصورة سريعة تحقق الأهداف التشغيلية العاجله والاستثمارات طويلة الأجل لا يستطيع القارئ معرفة حجم هذه الاستمارات ومصادر هذه الموارد بغرض اتخاذ قرار استثماري فالموارد التى تكون طويلة لا يعلم طول فترتها من خلال العرض دون إدارج مذكرة ايضاحية ملحقه بالقوائم تشرح طبيعة هذه الاستثمارات الطويلة . أما إدراجه للالآت والمعدات كدلالة على الاصول طويلة الأجل فيعني أن طبيعة نشاط هذه الشركة هو نشاط متداول يحتاج للنقد والسيولة المالية أكثر من الأصول

4-2.indd 332 10/13/2014 02:56:55

الطويلة لأن هناك على المستفاد بأن العرض وترتيبه بوضع أهمية المعروض في القوائم المالية والشكل التنفيذي أي مايسمى العرض (T) في صورة حساب لا يستطيع دمج الأصول المتشابهه في رقم واحد أو لا يستطيع اخراج رأس المال العامل الناتج من طرح الاصول المتداولة من الخصوم المتداولة ثم اضافة رقمه كصافي رأس مال تشغيلي إلى الخصوم متمثلة في حقوق الملكية ورأس المال الاضافي وبالنسبة لجانب الالتزامات قد احتوى على عنصرين من عناصر المركز المالى وهو التزامات وحقوق الملكية وحقوق الملكية أي يعد تفسير لسابق الاصول وتوضيح من أين جاءت هذه الاصول أي في الشكل التقليدي تناول الالتزامات القصيرة الأجل التي تتعلق بالنشاط التشغيلي للمنشأة في الجانب الأيسروهو الإلتزامات ثم تناول مصادر الأموال طويلة الأجل مقابل الاستثمارات الطويلة في الجانب الأيمن وكأنه افتراض وجود موائمة بين هذين البندين ولكن واقع الأمر أنه يمكن أن تكون هناك استثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية مثلاً قروض سندات أخرى أو كمبيالات أخرى بفوائد ولا يتم ايجاد أي علاقة بينهما وبين الإلتزامات الطويلة وهذا بدوره لا يمكن من معرفة مدى كفاءة الديون الطويلة الأجل ومدى مساهمتها في إنتاج موارد اضافية تحقق الغرض من الحصول عليها والميزانية في صورة الشكل (T) كأنها تجرى هذه المقارنة بين البنود المختلفة المختلفة على افتراض الإتساق والمقابلة بينهما حتى تصل إلى التوازن المحاسبي المنشود الذي يؤدي إلى توازن جانبي الميزانية الأيمن " الاصول " والأيسر الإلتزامات " وفي هذا الشكل اظهر حقوق الملكية في ذيل التقرير في صورة حساب حتى يتم توازن الجانبين وتحقق أغراض موازنة الميزانية في شقيها .

4-2.indd 333 10/13/2014 02:56:55

الجدول (١/٣/٣)

عرض الميزانية العمومية في صورة تقرير

شركة ..... " شركة مساهمة عامة "

الميزانية العمومية

في ١٩٩٨/١٢/٣١م

	الأصول :
***	الأصول المتداولة
***	الاستثمارات طويلة الأجل
***	الالآت والمعدات
	أصول أخرى
	الإلتزامات :
***	إلتزامات قصيرة الأجل
***	الإلتزامات طويلة الأجل
	حقوق الملكية
***	رأس المال " الأسهم "
***	رأس المال الاضافي
***	الارباح المحتجزة

المصدر : كمال الدهراوي .تحليل القوائم المالية القوائم

إن عرض قائمة المركز المالى في صورة تقري، ر هي الأحدث بحيث تكون الأصول والخصوم في نسق واحد في شكل تقريرى، وتصدر الأصول المتداولة العرض في صورة تقرير ثم تليها الاستثمارات طويلة

4-2.indd 334 10/13/2014 02:56:55

الأجل " المشروعات تحت التنفيذ " ثم الأصول الثابتة والأصول الأخرى ويمكن أن يتم جمع أي نوع من أنواع الأصول على حده كأن يتم جمع الأصول المتداولة في رقم واحد ويوضع أقصى يمين التقرير، ثم يأتي رقم آخر أقصى يمين التقرير مقابل رقم الأصول المتداولة، ويمثل المشروعات الجديدة وآخر يعبر عن الأصول الثابتة والأصول الأخرى ومن المتعارف عليه أن يتم دمج الأرقام التي تعبر عن مجاميع أي أصول متسقة في رقم واحد يمثل إجمالى الأصول وهو الرقم الذي يجب أن يحقق التوازن المحاسبي بين مجموع الخصوم وحقوق الملكية، واحياناً يقوم بعض المحاسبين بإجراء مقاصه بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، ويطلق على هذه النتيجة برأس المال العامل التشغيلي حيث يضاف للأصول الثابتة الصافيه اي بعد طرح الاهلاك، ويقابله صافي الخصوم الذي يمثل حقوق الملكية التي تشمل رأس المال المدفوع فعلاً والارباح المتراكمة وأرباح العام الجارى وأي إضافات لرأس المال من جملة الأسهم، أو أي قروض طويلة خاصة بالغير وإذا كانت هناك خسائر سنوات سابقة يتم طرحها من حقوق الملكية، ومن ثم ايجاد صافي الخصوم التي يجب أن تتساوى مع صافي الأصول .

عرض حساب الارباح والخسائر أو قائمة الدخل

معلوم أن هذه القائمة هي تعبير عن نتيجة الأعمال وكانت هي الأهم بالنسبة للملاك بحسبان أنها تظهر الربح ومقداره والقيم المالية الأخرى المرتبطة به وكذلك الخسارة، وهدف معظم المؤسسات المالية والاقتصادية هو تحقيق الربح وبالتالى فإن هذه القائمة جعلت إهتمام متزايد فالإدارة تربط نجاحها بمقدرتها على توليد الارباح والمستثمرين المتوقعين وأسهم المؤسسة في سوق المال والبورصة وتقاس بعائد السهم من الربح مما جعل المؤسسات الهادفه للربح تسعى باستمرار بضرورة إظهار الربح بصورة عادلة لا تمتد إلى توزيع رأس مال الوحدة الاقتصادية . وتوضح قائمة الدخل نتيجة أعمال الشركة خلال الفترة المنتهيه من خلال بيان إيراداتها ومصروفاتها ونتائجها

4-2.indd 335 10/13/2014 02:56:56

من ربح أو خسارة ويعد أهم تقرير مالى بالنسبة لكثير من المحليين الماليين والمستثمرين الحاليين والمتوقعيين على بحسبان أنها تعد مؤشر مهماً يتوقع ما سيكون عليه مستقبل لشركة [١] كما تسمى قائمة العمليات أو قائمة الارباح والخسائر وقائمة الدخل وغرضها تقسيم وحدة اقتصادية معينة عن طريق مقابلة الإيرادات المكتسبة خلال فترة معينة مع المصروفات التي حدثت للحصول على الإيرادات .

قائمة التغيرات

تعد قائمة التغيرات عن طريق المقارنة بين السنة الحالية والسنوات السابقة، بغرض معرفة مؤشرات التنبؤ بمستقبل الوحدة الاقتصادية، ونظراً لأن القوائم المالية تعرض بشكل ملامح فإنها تصبح ذات معنى أكبر إذا ما تم تصنيفها وترتيبها بشكل يكشف عن الأهمية النسبية بين بنود تلك القوائم والغرض إمكانية استقراء وتفسير المغزى الذي يقف خلف هذه الأرقام وإفادة المستخدمين على اختلافهم في اتحاد قراراتهم الرشيدة، مما يؤدي إلى ضمان كفاءة تخصيص واستقلال الموارد المتاحة لذلك المشروع سواء كان قائماً أو تحت التنفيذ ومن مداخل أعداد قائمة التغيرات أسلوب القوائم المالية المقارنة ومدخل التحليل الأفقي للقوائم المالية .

أسلوب القوائم المالية المقارنة

يعد هذا الأسلوب على دراسة ومقارنة مفردات القوائم والتقارير المالية لعدد من السنوات ومن خلال هذه المقارنة يتم التعرف على الاتجاه العام للعناصر الضرورية والمؤثرة وفقاً لهدف القائم بهذه المقارنة والتحليل .

١- أ.د.عبد الماجد عبدالله حسن، مبادئ المحاسبة (امدرمان :دار جامعة ام درمان الاسلاميه للنشر، ٢٠٠٠) ص٤٢

4-2.indd 336 10/13/2014 02:56:56

مداخل التحليل للقوائم المالية :

مدخل التحليل الأفقي

يقصد بالتحليل الأفقي مقارنة البيانات الواردة بالقوائم لعدد من السنوات المتتالية ويفيد اتباع هذا المدخل في تتبع التغيرات في العناصر المختلفة للفوائد المالية من فترة لأخرى مما يمكن من الوصول إلى بعض المؤشرات المتعلقة بالنمو والاتجاه العام على ذلك فإنه يمكن القول بأن الهدف من التحليل الأفقي للقوائم « هو معدل التغير من بند معين أو جميع بنود القوائم المالية خلال عدد من السنوات وذلك من أجل التعرف على الاستقرار والثبات أو الزيادة أو النقص في هذه البنود[١]

مدخل التحليل الرأسي

يقصد به المقارنة بين عناصر القوائم المالية الخاصة لفترة محاسبية معينة، وذلك بتحويل عناصر القوائم المالية إلى وحدات عامة أو مشتركة في أساس معين أي أنه يتم التعبير عن كل عنصر من عناصر القوائم المالية كنسبة من أحد العناصر المهمة مثل إجمالى المبيعات أو والأصول وبالتالى يمكن حسبان التحليل الرأسي دراسة هيكلية للوحدة الاقتصادية بينما تعد التحليل الأفقي دارسة اتجاهية. وفي الاغلب يكون التحليل الأفقي لسنوات أقل بينما يكون التحليل الرأسي لسنوات أطول وفي نفس السنه، لأن الأفقي شامل والرأسي تأخير مبيعات مثل أن ينظر إلى هيكلة رأس المال أو المبيعات أو الارباح كنسبة تعبر مثل : فإذا قدرنا عام ٢٠٠٢ سنة ١٠٠٪ لكل أساس يمكن توضيح الفكرة عن طريق الشكل التالى .

١- د. محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية (الاسكندرية :المكتب الجامعي الحديث للنشر، ٢٠٠٦م) ص٢٨٨

4-2.indd 337 10/13/2014 02:56:56

الجدول (٢/٣/٣)

نموذج التحليل الراسي

بيان / السنوات	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
المبيعات	٪١٠٩	٪١١٧	٪١٣١	٪١٣٩	٪١٤٩
مصاريف التشغيل	٪١٠٢	٪١٠٦	٪١١١	٪١٢٧	٪١٣٢
مصاريف الإدارة	٪١٠٨	٪٩٨	٪١٠٥	٪١١٠	٪١٢٤
صافي الربح	٪١١٤	٪١٣٨	٪١٣١	٪١٤٥	٪١٦٣
الأصول المتداولة	٪١٠١	٪١١٨	٪١٢٥	٪١٦٨	٪٢٠٤
رأس المال العامل	٪١٤٦	٪١٥٢	٪١٦١	٪١٧٩	٪٢١٩

المصدر : اعداد الباحث

من خلال النظرة الرأسية يمكن معرفة الهيكل العام لهذه المؤسسة والقيام بتقسيم أعمال الوحدات المكونة لها وبالتالى فإن الدراسة عن طريق اختبار بنود من المركز المالى وقائمة الدخل يعطي مؤشرات عن هياكل التمويل الراسمالية والتشغيلية، وتعطي مؤشرات الانخفاض أو الزيادة معدلات تساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية ومعرفة معدلات الدوران ونسبة الزيادة والنقص.

4-2.indd 338 10/13/2014 02:56:56

الجدول (٣/٣/٣)

قائمة التغيرات

الأصول المتداولة				
النقدية				
بضاعة				
مدينون				
الأصول الثابتة				
أراضي ومباني				
آلات وعدد				
مشروعات تحت التشييد	٢٠٠٧	٢٠٠٦	جنيه	الزيادة / النقص ٪
جملة الأصول				
الخصوم المتداولة				
الفوائد				
إيرادات مقدمة				
الخصوم الثابتة				
رأس المال				
أرباح محتجزه				
مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية				

المصدر : إعداد الباحث

ويمكن من خلال معرفة زيادة أو نقصان إلى بند أو حتى استقراره دراسة الاتجاه والهيكل واتخاذ قرار مناسب إلا أن هذه القائمة تعطي مؤشرات تحتاج إلى تحليل إضافي، وشرح يفي بأغراض اسباب الزيادة أو الانخفاض أو الاستقرار واحياناً تكون هذه النسب لظروف معينة خلال فترة من السنة المالية تحت التشغيلية أو أي أحداث لاحقه مما

4-2.indd 339 10/13/2014 02:56:56

يجعل مجرد وجود نسبة غير كافية لاتخاذ قرار رشيد هذا ما جعل هذه القائمة تحتاج لمزيد من الشرح والايضاح في مذكرات ايضاحية وهذا جعل الدائنين والمستثمرين في رغبة وإلحاح لمعرفة المزيد عن مستوى مخاطر الديون والوفاء بها والفوائد من الاستثمار أو الدخول في شراء أوراق مالية تخص المنشأة وهو بدوره ما جعل قائمة التدفقات النقدية تظهر لتقوم بسد بعض النواقص التي تعتري قائمة التغيرات.

« إن رجال الأعمال يميلون إلى التفكير بدلالة النقود أثناء إدارتهم لمشروعاتهم، وهم يهتمون بتحقيق الربح الممكن . وقد كان قياس الربح يتم على أساس الزيادة في صافي القيمة النقدية للمشروع أو المنشأة ولكن تغير هذا المفهوم بعد ذلك وأصبح يقاس على أساس زيادة الإيرادات النقدية الناتجة من مبيعات السلع والخدمات على تكلفة السلع والخدمات المستخدمة في إنتاج المبيعات وتكلفة المنشأة أو المشروع خلال فترة معينة من الزمن[١]. ولهذا السبب الخاص بالفترة الدورية تكون القوائم على أساس من القياس الموضوعي، ويعني قياس النقد أو مقدرة المشروع على توليد أرباح يعني تحديد الربح لمشروع معين في تقديم أصولة وخصومه بصفة دورية يتم تسجيل الزيادة أو النقص بين صافي القيمة في نهاية العام وصافي قيمته من بداية العام بحيث تعد الزيادة ربحاً والنقص خسارة ومن هنا فإن الربح يقاس على أساس المقارنة بين المصروفات النقدية والإيرادات النقدية المتعلقة بإدارة المشروع لان النظام الاقتصادي له حاجة متجدده للقوائم المالية بغرض المحافظة على الاستقرار المالى للمنشأة وقد جاءت الحاجة بالمحاسبة نفسها ثم ظهرت الحوجة للقوائم المالية من قائمة الميزانية والدخل والتغيرات وقائمة التدفقات والايضاحات المرفقة وهناك قوائم تفصيلية كثيرة مهمة بالنسبة للمستخدمين وكلما زاد عدد مستخدمي القوائم في شكلها ومضمونها كلما زادت درجة الثقة فيها.

١- د. خيرت ضيف، تحديد الربح في فترات التضخم واللإنكماش(الاسكندرية :مطابع البصير، ١٩٥٨م، ص١٦

4-2.indd 340 10/13/2014 02:56:56

قائمة التدفقات النقدية :

كانت قائمتا الدخل والميزانية قبل ١٩٧١م هما الوحيدتان المطلوبتان من بين القوائم المالية طبقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعرف عليها ولكن العديد من الشركات الكبيرة، يدرج قوائم حالية إضافية للاتصال عن المعلومات أعلاه التي تحتاج اليها عملية اتخاذ القرار الاجباري، وقد كانت هذه الاحصاءات استجابة للمستثمرين والدائنين وغيرهم ممن عبروا عن رغبتهم في الحصول على معلومات عن الأنشطة التحويلية والاستثمارية لمنظمات الأعمال وقد كانت إحدى هذه القوائم المالية التي تعد استجابة لهذه الحاجة هي ما يطلق عليه قائمة الأموال[١] ولم تكن قائمة الأموال تعد بصورة موحدة مدينين وكانت تعد بطريقة التقرير عن الموارد واستخداماتها وتعتمد على خصوم الأموال المفصل لدى الوحدة محل التقرير وقسمت الأموال المستخدمة إلى نقدية ورأس مال عامل وبقية الموارد المالية

وتفسر معلومات التدفقات النقدية الداخلة للمشروع والخارجة منه ذات أولوية للمستثمرين والدائن ويجب عرض معلومات التدفق النقدي من قبل المشروع على أن يوضح مقدار التنبؤ بالنقدية والذي يرجح حسب المعلومات المتاحة، بان يتم توزيعه في شكل من الأشكال للمساهمة أو حملة الأسم في شركات المساهمة العامة سواء كان في صورة نقدية أو جعله جاري مساهمين كإضافة لرأس المال كما يوضح العرض أيضاً المخاطر التى تصاحب أي استثمار سواء كان في مشروعات جديدة .أو توسعة لمشاريع قائمة فطريقة قائمة التدفق النقدي تساعد في زيادة تقسيم المخاطر.وبالتالى تمكن متخذي القرار من إجراء التوصيات المناسبة للإدارة لغرض تفادي المخاطر المتعلقة بالمنشأة . وقد أوضحت صورة التقارير المالية التي كان في السابق يتم عرضها ليغطي معلومات إضافية ضرورة إصدار قائمة التدفقات

١- ريتشارد شرويدر، تعريف على احمد كاجيجي وإبراهيم ولد محمد، نظرية المحاسبة (الرياض: دار المريخ، ٢٠٠٦م) ص٢٨٣

4-2.indd 341 10/13/2014 02:56:56

النقدية . بحيث اتضح أن الدائنين والمستثمرين والطوائف الأخرى المستفيدة من القوائم المالية بدون استخدام المعالجة على أساس الاستحقاق قد أدى إلى صافي الدخل لا يعكس بالضرورة التدفقات النقدية للمشروع كما أن بعض الإجراءات غير الموضوعية لتوزيع تكاليف الضرائب المؤجلة، والاستهلاكات لبعض الأصول طويلة الأجل، وكيفية اطفاء هذه الاستهلاكات بعد تحميلها يعطى رقماً مختلف، يؤدي إلى تشويه صافي الدخل مما أكد ضرورة ظهور قائمة التدفقات النقدية في التقارير المالية.

أهداف قائمة التدفقات :

أن الغرض الرئيس هو توفير معلومات المتحصلات والمدفوعات النقدية للمشروع بحيث يعطي معلومات تمكن المستثمرين الحالىين والمتوقعين من تقسيم حجم وتوضيب وظروف عدم التأكد المتعلقة بالتحصيلات النقدية المتوقعة من تحصيل الفائدة وتوزيعات وبيع الأوراق المالية .

إن التوقعات النقدية ذات أهمية بالغة بسبب تأثيرها في السيولة وتحديد المرونة المالية وربحها والمخاطر المتعلقة بها، كما أن هدف تقييم التدفقات المستقبلية تعد عملية تنبؤيه محاسبية تعطى قياس مبنى على معلومات الماضي المحاسبية بغرض قياس وتقسيم استثمارات المستقبل وبالتالى فإن قائمة التدفقات النقدية من خلال تحقيق أهداف المعلومات الملائمة للمتحصلات والمدفوعات يمكنها أن تنفي صفة الزيلية للمحاسبة، بأنها تتيح معلومات تاريخية ، ولاتستطيع التنبؤ بالمستقبل كما يصفها الاقتصاديون ولهذا فإن تقسيم السيولة للمشروع، وتحديد درجة المرونة المالية، تساعد المستثمرين، والدائنين، الأطراف الأخرى، المحليين الماليين، البنوك، البورصات، لمقترضين الخارجين وكل المستحدمين لبيانات قوائم التدفق النقدي، وبالتالى يستطيع المحاسب من تقدير المخصصات، الاحتياجات والديون المشكوك فيها وتلك المعروفة بصورة أكثر فاعلية مما كان عليه

4-2.indd 342 10/13/2014 02:56:57

الحال في عام ١٩٧١م، كما يمكن أيضاً توفر معلومات تساهم في تقسيم النقدية عن صافي الأموال وصافي رأس المال المصاحب . إن تعريف أساليب القياس المستخدمة حالياً لبنود الميزانية وعدم قدرتها على توفير معلومات ملائمة وكافية، أصبح غير صحيح بعد تحقيق أهداف قائمة التدفقات النقدية وتطبيقها بصورة صحيحة، وقد أصبحت قائمة التدفقات النقدية هي القائمة الثالثة بعد الميزانية والدخل، وذلك استجابة للحوجة الفعلية لحاجات المستخدمين للقوائم المالية والمستثمرين والدائنين وغيرهم من الطوائف المستفيدة من القوائم المالية وبالتالى أصبحت هي البديل لقائمة التغيرات في المراكز المالية التي لا تغطي سوى القليل عن الوضع الفعلى للبنود التي يحدث لها تغيير في مركزها المالى سواء فائض او عجز سالبا كان ام موجبا.

شكل قائمة التدفقات

تبين قائمة التدفقات النقدية التغيرات التي حصلت للنقدية أو ما في حكمها خلال الفترة المحاسبية وذلك من خلال الأنشطة التشغيلية والاستثمارية ثم التمويليلة ويتضح أن ما في حكم السيولة يمثل الاستثمارات عاية السيولة، والتي تتصف بقابليتها للتحول إلى مبالغ محددة من النقدية أو أنها قصيرة الاستحقاق .

أولاً : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

تشمل التدفقات الداخلية من العمليات مثل « المتحصلات من بيع السلع والخدمات وتحقيق الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء " مدينون "، المتحصلات من القوائم والتوزيعات، وكل المتحصلات الأخرى التي تنتج من العمليات ذات العلاقة بالأنشطة الاسثمارية أو التمويليلة، كاستلام مبالغ لتسوية قضايا ودعاوى قضائية م لصالح الشركة اي نقدية داخلة متوقعة نتيجة احداث لاحقة مؤكدة الحدوث وتسويات أخرى مشابهة.اما التدفقات النقدية الخارجة من العمليات التشغيليلة

4-2.indd 343 10/13/2014 02:56:57

« المدفوعات النقدية لاقتناء مواد خام وسلع تامه أخرى لأغراض البيع، المدفوعات للموردين والموظفين، المدفوعات النقدية الرسمية كالايجارات، والأتعاب ورسوم الجمارك، المدفوعات في شكل فوائد للدائنين والمقرضين، كل المدفوعات التي يمكن تصنيفها بحسبانها أنشطة تشغيلية، التدفقات النقدية شراء وبيع أوراق الدائنين باسم أوراق مالية للإلتزام تسمى الطريقة أعلاه بالطريقة المباشر(١) ويمكن عرض قائمة التدفقات النقدية عن الطريقة المباشرة أو الغير مباشرة .

١- ريتشاردشرويدرد وآخرون. ترجمة على أحمدكاجيجي، القوائم المليه (ب ن، بت) ص ٢٩

4-2.indd 344 10/13/2014 02:56:57

الجدول (٤/٣/٣)

التدفقات النقدية

قائمة التدفقات النقدية

عن السنة المنتهية في ١٩٩٨/١٢/٣١م

بيان	جزئ	كلى
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	**	**
* التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	**	
ثمن شراء آلات ومعدات	(**)	
ثمن بيع ثمن شراء أراضي	(**)	
فروض محفوظة للشركات		**
تحصيل فروض ممنوحه للغير		
استثمارات في اسهم وسندات	(**)	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	**	
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	**	
اصدار اسهم سداد قروض طويلة الأجل	(**)	
اصدار سندات		
توزيعات نقدية		**
صافي التدفقات من الأنشطة التمويلية		
صافي التفق في الرصيد النقدي + رصيد النقدية أو المدة		
رصيد النقدية آخر المدة		

المصدر: ريتشارد شرويدر واخرون. ترجمة على احمد كاجيجي (ب ن، ب ت) ص٢٩

5-2.indd 345 10/13/2014 03:06:47

الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية :

في أكتوبر عام ١٩٧٨م أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدوليه المعيار رقم (١٠) بعنوان « الأمور المحتملة والأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية العمومية « وقد نطرق هذا المعيار لفريق الوقائع التي تحدث بعد تاريخ الميزانية .

« هي تلك الوقائع الايجابية وغير الايجابية التي تقع في الفترة ما بين تاريخ إعداد الميزانية وتاريخ احتمال القوائم المالية من مجلس الإدارة «[1].

ويمكن التمييز بين الوقائع التي تقع في الفترة اللاحقة لتاريخ إعداد الميزانية وهي تلك الأحداث أو الوقائع التي تقدم دليلاً جديدا اضافيا عن ظروف كانت قائمة في تاريخ إعداد الميزانية العمومية لذلك تكون هناك حاجة لعكس أثارها في الحسبان، وبصفة محددة فإنها تشمل البنود المقررة بعد موعد الميزانية العمومية مثل التوزيعات المقترحة وتحويلات الاحتياطي للفترة. أما النوع الثاني فهي الوقائع التي لا تتطلب تعديلات في القوائم وهي تلك الاحداث التي تتعلق بظروف لم تكن موجودة في تاريخ الميزانية العمومية هذه الوقائع لا تؤثر في حسابات السنة ولكن هذا قد يكون لازماً الإشارة اليها في الإيضاحات والملاحظات المتعلقة بالحسابات .

الايضاحات والمرفقات:

الحسابات يجب أن تعد على أساس الظروف القائمة في تاريخ الميزانية العمومية وأي واقعة بعد تاريخ الميزانية تؤثر فقط في المبالغ الواردة في الحسابات وهذا التأثير إما يكون واقعه للتعديل بحيث تضع في صدر القائمه دليلاً على ظروف كانت قائمه فعلاً في تاريخ الإعداد أو أن تنشر الواقعة الا أنه ليس من المناسب تطبيق فرض الاستمراريه مع جزء مهم من المنشأة وأن الأحداث الجوهرية التي

١- طارق عبد العال حماد . موسوعة معايير المحاسبة (عرض القوائم المالية)(الاسكندرية:الدار الجامعيه، ن ، ٢٠٠٤) ص٢٧٩

5-2.indd 346 10/13/2014 03:06:47

ثبتت بالدليل المستندي والحقيقي ضرورة إجراء تعديلات في القوائم المالية في تلك الفترة قبل عرض القائمة المالية على مجلس الإدارة وإجازتها بصورة نهائية ونشرها في الصحف فإن التعديل الجوهري للأحداث المالية يجب أن يكون بمذكرة إيضاحية توضح تأثير هذا التعديل في بقية القوائم ومدى الانعكاس على القيمة المالية للبنود التي شملها التعديل بصورة مباشرة أو غير مباشرة مما يجعل الإيضاح بدرجة إفصاح توضح هذه الآثار على صافي رقم الربح وبالتالى على توزيعات الارباح ونصيب السهم من الربح والأمور المحتملة والتي تقع بعد تاريخ الميزانية العمومية هي التي تعني بالمراجعة الشاملة التي أصدرت تقريراً مالياً عن الموقف الكلي للمركز المالى وبالتالى فإن المسؤولية عن الفترة المالية تكون ظهور دليل موضوعي يؤكد ضرورة اظهاره بالإيضاحات عن القوائم المالية.

تعد الإيضاحات المرفقه جزء لا يتجزا من القوائم المالية بحيث تعد تفسير للأرقام الإجمالية الظاهرة في صورة ملخصة ومعبره عن الموقف المالى في فترة معينة وعادة يتم ترقيم الإيضاحات المرفقه بالتسلسل تكون وسط القائمة اقرب للأرقام الإجمالية للأصول أو الخصوم أو الإيرادات والمصروفات وعادة تبدأ بالرقم (١) وحتى آخر رقم يمكن التعبير عنه كمرفق أو إيضاح أو بيان والإيضاح المرفق هو تحليل جزئي للأرقام فمثلاً إعطاء قيمة الأصول االثابتة رقم واحد يعبر عن صافي الأصول الثابتة يظهر بصورة تفصيلية في جدول استهلاكات الأصول ولكن الرقم الظاهر لا يحتوي على بيانات تفصيلية قد تطول العرض وتجعل مستخدم القائمة المالية غير المتخصص في حوجة إلى شرح وإيضاح من قبل المحاسبين .

5-2.indd 347 10/13/2014 03:06:47

الجدول (٣/٣/٥)

جدول استهلاكات الأصول(بالالف ج)

الأصل	ا لقيمة ١/١/..	الاضافات	لاستبعادات	قيمة الاصل	مجمع الاهلاكات ١/١/..	اهلاك عام	مجمع الاهلاكات ١٢/٣١/..	صا في قيمة الأصل
مباني	١٠	٣٠	٤	٣٦	١٥	٥	٢٠	١٦٠٠٠
سيارات	٥٠	-	٥	٤٥	١٥	٧	١٢	٣٣٠٠٠
معدات	١٠	٣٠	٦	٣٤	١٨	٦	٢٢	١٢
الجملة	٧٠	٦٠	١٥	١١٥	٤٨	١٨	٥٤	٦١

المصدر : إعداد الباحث

من جدول (٣/٣/٥) يظهر الميزانية العمومية فقط الرصيد ٦١٠٠٠ بدلاً عن جملة الإيضاح التفصيلي الظاهر ولهذا يعد الإيضاح كجزء متمم ومهم لأغراض التحليل المالى واتخاذ القرارات .

تحليل القوائم المالية

أن الأرقام الظاهره بالقوائم المالية ليست صماء بل يمكن إستنطاقها عن طريق التحليل المالى، وهو يعني وجود دلالة معنوية محددة للأرقام الظاهره في القائمة الواحده التي تم استخلاصها من مجموعة غير سهلة من عمليات مالية معقدة شملت دورة العمل الحسابي وفق مجموعة من المعايير والصيغ المعيارية لأدوات التحليل المالى المستخدمه كوسيلة للقياس لتلك الأدوات المستخدمه في التحليل حسبانها مؤشرات يمكن أن تساعد المستخدم المتخصص في العلوم الادارية بصفه خاصه في تحديد اتجاهات الأعمال العامة نحو تحقيق الأهداف التي تم وضعها من قبل الادارة العليا (إن الأدوات التي يعتمد عليها التحليل المحاسبي لا يجمعها كيان واحد ومحدد ومترابط يساعد في امكانيه الاستفاده القصوى ويساعد على الاضافه اليه وتطويره والاستفادة منه في مجال اتخاذ القرارات مما يتطلب معه

5-2.indd 348 10/13/2014 03:06:48

وجود معايير جديدة . 1[1] إن هذا الرأي يعد تجاوز للتحليل التقليدي للقوائم المالية فالأدوات التي تستخدم لأغراض التحليل المالى مثل نسبه السيوله ونسب الرفع المالى المختلفة مثل تلك النسب عن السيوله السريعه والربحيه ومعدل دوران المخزون ومعدل دوران المدينين وجد الإئتمان والمعدلات الأخرى هي مجرد مؤشرات تساعد متخذ القرار في معرفه الإتجاه العام لتلك النسب، مما يساعد في المعرفه المتخصصه وتحديد الانحرافات التي حدثت خلال الفترات السابقة واقتراح الوسائل التي يمكن أن تتم بها المعالجه لهذه الانحرافات إلا أن الدعوه التي ثبتهها حصه محمد احمد البحر في أن تتم بعض المعالجات الجوهريه لهذه النسب المالية التي يعتمد عليها في التحليل المالى لهو أمر يساعد على تطوير تلك الأدوات ويمكن أن يساعد من تحديد معايير يمكن أن يجمعها كيان واحد ويحدد هذا الكيان قواعد مشتركه تجعل منه وحده واحده ذات ترابط قوي . وان القوائم المالية أو مصطلح البيانات المالية المنشوره هي تجمعها الوحده المحاسبية وتشترك خصائصها في مواقع كثيره ذلك لان التصنيف المحاسبي للبيانات المحاسبية المشتركه من خصائصها العامة كالمصروفات، الإيرادات، الأصول، الخصوم وحقوق الملكية، يمكن أن نجمع أدوات التحليل المقترحه وفق معايير لتلك الأدوات، ويمكن أن تتلاقى تلك العيوب لأدوات التحليل المالى التقليديه التي تعطي مؤشرات اجماليه فقط وتقلل من قراءة البيانات المالية المنشوره .

التحليل المحاسبى الكمى لتعظيم قيمة المؤسسة

التحليل المالى هو فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة في منشأة معينة عن فتره أو فترات ماضيه بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المنشأة خلال فترة الدراسة، والتنبؤ بنتيجة أعمال ونشاط المنشأة عن فترات مقبله ولا يسمح عادة للمحلل المالى بالحصول على البيانات الداخلية الغير منشورة (٢)

١- حصة محمد احمد البحر . التحليل المحاسبي بغرض اتخاذ القرارات (مؤسسة الكويت للتقدم العملي للترجمه والتاليف والنشر، الكويت، ١٩٩٨) ص١١ .
٢- هشام حسبو، الإتجاهات الحديثة في التحليلة المالى والمحاسبى (لقاهرة:ب ن، ١٩٩٥م)

5-2.indd 349 10/13/2014 03:06:48

التحليل المحاسبى

يتسع التحليل المحاسبى ليشمل دور التحليل المالى بالإضافة للحصول على البيانات الغير منشورة المتعلقة بحسابات التكاليف والموازنات التخطيطية وتقارير المحاسبة الإدارية بالاضافة الي ذلك بهدف التحليل المحاسبى إلى تحديد الأهداف التى يقدمها التحليل المالى إلا أن نتائج التحليل المحاسبى غير معمم وأكثر تفصيلاً من التحليل المالى .

أهمية التحليل المالى

- التطور الصناعى المذهل مما أدى إلى ظهور طبقة المديرين المحترمين التنفيذيين مما أوجد اليات ضرورية بمحاسبتهم من قبل الجمعيات العمومية للمساهمين هذا بدوره مما أدى إلى التوسع في تحليل القوائم المالية وتقارير مراجعى الحسابات ومحاسبى الإدارة لتقييم الآداء والمحاسبة عليه.
- متطلبات التمويل والإئتمان حيث وضعت المؤسسات المالية إشتراطات مالية ومستندية قبل منح فروضها للتمويل ومن المعروف أن التمويل الدولى عادة ما يكون منخفض التكلفة إلا أنه كثير المتطلبات المتعلقة بالحيطة والحذر منذ ١٨٩٥م أقر المجلس التنفيذى لجمعية مصرفي نيويورك مبدأ إلزام المؤسسات التى ترغب في الإقتراض بتقديم بيانات مبوبه في صيغة موحده حول الأصول والإلتزامات، كما أوصت اللجنة على ضرورة تحليل البيانات المالية بدءا من ١٩٠٦م كما أقر التحليل بواسطة النسب المالية (١)
- متطلبات الهيئات الرقابية على أسواق المال في ظل تسارع الشفافية والإفصاح والإعتراف المحاسبى للإحاطة باللمساهمين والمستثمرين بشكل دائم ودورى ومؤشرات الآداء بالأسهم والإتجاهات المستقبلية .

١- محمدين ابراهيم النويجرى، مرجع سابق، ص١٣٣

5-2.indd 350 10/13/2014 03:06:48

- تطور مهنة المحاسبة والتنقيح المستمر للمعايير المحاسبية والتفتيش حتى يكون هناك إلزام قوى بها .

أنواع التحليل المالى الوظيفي

وصف Brigham (برجهام) استخدامات التحليل المالى بصورة وظيفة في العام ٢٠٠٠ لأنواع اللآتية : (١)

١. التحليل الإئتماني ٢. التحليل الاستثماري ٣. تحليل الاندماج

٤. تحليل النمو ٥. التخطيط .

أدوات التحصيل:

أولاً :التحليل المقارن للقوائم المالية : -

- تحليل السلاسل الزمنية، ويعتمد على تحليل مقارن لأداء المشروع ذاته لتقييم التغيرات وخاصة الجوهرية من فترة لأخرى .
- التحليل الرأسي، ويحدث نتيجة تحليل الأوزان النسبية لبنود القوائم المالية إلى مجموع القائمة ويعد ساكناً ولا يصبح مقيد بمفرده .
- التحليل الأفقي، ويسمى تحليل الاتجاه لاهتمامه بتطور اتجاه عناصر القوائم على مدى عدة فترات ويسمى بالتحليل المتحرك .
- تحليل الدلالة الاسترشادية، أي المقارنة مع مؤشرات الصناعة أو مع المشاريع المماثلة المنافة على حد سواء .

ثانياً : التحليل الهيكلي المرتكز على مصادر الأموال واستخداماتها

ثالثاً : التحليل بقائمة التدفق النقدي

رابعاً : التحليل المالى بالنسب

١- .... شاكر محمد وآخرون، التحليل المالى مدخل صناعة القرارات (الدار الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٥) ص١٤

5-2.indd 351 10/13/2014 03:06:48

خامساً : تحليل التعادل

كيفية استخدام التحليل المالى

رغم أهمية التحليل المالى باستخدام النسب إلا أن النتائج قد تكون قاصرة مالم تكن مصحوبة بتحليل مقارن مع النظر للنتائج وتقييمها بموضوعية .

تصنيف النسب المالية : -

١. نسب الميزانية الحكومية ٢. نسب الارباح والخسائر

٣. نسب التدفق النقدي ٤. نسب مشتقة من أكثر من مصدر

تقسيم النسب حسب الالية الوظيفية :

تقسيم النمسب المالية حسب الىتها الوظيفية إلى المجموعات التالية [١]

١. نسب السيولة ٢. نسب كفاءة النشاط

٣. نسب المدىونية ٤. نسب الربحية

وتنقسم نسب السيولة إلى :

اولا: نسب السيولة :-

- صافي رأس المال العامل وهيالأصول المتداولة – الخصوم المتداولة
- نسبة التداول وهي الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة
- نسبة السيولة السريعة وهي الأصول المتداولة – المخزون / الخصوم المتداولة
- نسبة السيولة النقدية وهي النقدية + الأصول النقدية / الخصوم المتداولة

١- محمدين ابراهيم التويجرى، مرجع سابق، ص١٤١

5-2.indd 352 10/13/2014 03:06:48

ثانياً : نسب كفاءة التشغيل :

- معدل دوران الأصول صافي المبيعات/ متوسط الصول الإجمالية
- متوسط الأصول الإجمالى=مجموع أصول سنتين/٢
- معدل دوران حقوق العاملين=صافي المبيعات/متوسط حقوق المساهمين
- متوسط حقوق المساهمين= راس المال، الاحتياجات، الارباح المحتجزة، أرباح العام/٢
- معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات/متوسط صافي الأصول المتداولة.
- معدل دوران الزمم التجارية المدينة وهو صافي البيع لأجل / متوسط الذمم

أو متوسط فترة التحصيل باليوم وهي عدد أيام السنة/ معدل دوران الذمم

- معدل دوران الدائنين وهو صافي المشتريات الآجله/متوسط الدائنين
- متوسط فترة التحصيل باليوم وهي عدد أيام السنة/معدل دوران الدائنين
- معدل دروان المخزون وهو تكلفة المبيعات/متوسط المخزون

ثالثاً : نسب المديونية :

- نسبة المديونية وهي الديون الطويلة/الديون الطويلة +حقوق المساهمين
- نسبة المديونية إلى حقوق الملكية وهي إجمالى الديون طويلة الأجل/حقوق المساهمين

5-2.indd 353 10/13/2014 03:06:48

- نسبة إجمالى الديون وهي إجمالى الديون/إجمالى الأصول
- نسبة تغطية فوائد الإقتراض وهي لربح قبل الضرائب والفوائد + الإهلاكات والإطفاءات/الربح قبل الضرائب والفوائد ÷ الفوائد .

التسويات الجردية و مشاكل القياس المحاسبي في المشروعات التجارية

المحاسبة التي بدأت كفن تطبيقي قبل البدايات الفكرية وبلورة مفاهيم حول التطبيقات، وإيجاد مبرر فكرى مبنى على أسس علميه متفق عليها تشكل إطار نظرياً لم تكن في بداية الأمر سهله مما جعل عملية التطور في البناء الفكري للمحاسبة يسير بصورة بطيئة جداً . ونتيجة لهذا التأخير ذو المدى الطويل فإن هناك مجموعة من التطبيقات المحاسبية تختلف في كيفية تنفذيها نسبة لعدم وجود اتفاق على كيفية التسجيل أو وجود جماعات اقتصادية ذات مصالح متبادلة ولم تكن المصالح المشتركة وقتها تتجاوز البيع والشراء أو المقايضة . عندما تطورت الاعمال وظهرت التعقيدات ببروز شركات التضامن بدلاً عن الأفراد ومن ثم زادت الشركات لتقيم شركات مساهمه عامة هنا بدأت الحوجة الى إيجاد لغة مشتركه تمكن من تقريب التطبيق العملي للذين يقررون تلك الحسابات المنشورة أو الحسابات الداخلية سواء كانت هذه الادارة العليا والادارة المالية التي أعدت الحسابات فان تلك الادارة التي لم تكن متخصصة في القوائم المالية وكيفية أعدادها وطرق إثباتها يتطلب الأمر إيجاد هذه اللغة المشتركة مما جعل هؤلاء يتجهون التفكير الجاد في تحليل ماهية المشاكل التي تواجههم والمعلومات التي يرغبون في الحصول عليها لتمكن من مراقبة الادارة التي إنفصلت عن هؤلاء الملاك وأصبح من غير الممكن الإمساك بكل خطوط الادارة واتخاذ كافة الاجراءات بواسطة الملاك السابقين نسبة للتوسع الكبير جداً الذي حدث بسبب الثورة الصناعية والتطور الحديث في أساليب الادارة وان هناك أسباب كثيرة جعلت من القوائم المالية والجوانب التطبيقية منها تحتاج لان يمتد هذا التحليل بطبيعة الانشطة المحاسبية والمالية بصورة دقيقة، ويتم الإفصاح عن كل مجموعة من الحسابات الفرعية والتفصيلية حتى يتم التعرف على هذه البقايا

5-2.indd 354 10/13/2014 03:06:48

وتتم الاجابة على تساؤلات كثيرة في ذهن أصحاب المال والمحاسبون التقليديون، ولعل أهم هذه التساؤلات تندرج في :-

- ماهى طريقة التسجيل للتسويات الدفترية ؟
- هل التسجيل للإحداث الاقتصادية بالوحدة الاقتصادية يتم يومياً أم تجمع الأحداث ؟
- أي نوع من المحاسبة وجنسيتها يتم تبنيه بواسطة قسم المحاسبة ؟
- ما السياسات المحاسبية المتبعة في كيفية الأصول الثابتة .....؟
- ما السياسات المحاسبية المتبعة الغير ملموسة ؟
- اى سياسات محاسبية تتناسب مع الأصول الجارية ؟
- هل يتم تقييم الأصول بصورة صحيحة ؟
- ماهو تأثير الانتقال من سياسة محاسبية أم سياسة أخرى ؟
- كيف يتم إثبات الخصوم الثابتة والمتداولة باى سياسة ماليه ؟
- إلى اى مدى يمكن أن تؤثر عمليات المحاسبة على رقم الربح النهائي. ؟
- إلى اى مدى يمكن أن تؤثر عمليات المحاسبة على القيمة الصافية للأصول .؟

أن التساؤلات هذه ليست حصراً وإنما جزء يسير من التساؤلات التي تواجه المحاسبة في إعمالها التي أوكلت بها وكلما زاد عدد المستخدمين لبيانات المحاسبة كلما كانت هناك تحديات اكبر على هذا العلم وكلما زادت وتوسعت الانشطة الاقتصادية توسعت معها ممهم المحاسب وزادت مسؤوليته تجاه الإطراف المختلفة، وحاجات هؤلاء المستخدمين للبيانات المعدة بواسطة المحاسب إن اختلاف مدارس الفكر المحاسبي بعد أن تحولت المحاسبة من مجرد فن تطبيقي يحث إلى فن وعلم له أسسه وقواعده ومبادئه، جعل التطبيق المحاسبي يختلف أكثر استناداً على هذه الاختلافات في تلك المدارس الفكرية وجعل تعقيدات وتفسير القوائم وصحة أرقامها تشوبه مجموعة من التعقيدات الفنية المرتبطة بالتحليل المالى لها .

نتيجة لمجموعة البدائل المتعددة إزاء المشكلة المحاسبية

5-2.indd 355 10/13/2014 03:06:49

الواحدة , فقد كثر انتقاد الراي العام لطرق التقرير المالى المتبع في شركات مرموقة تحتل مواقع متميزة في الاقتصاد الانجليزي , فقد كانت تلك البدائل والطرق المتاحة تؤدي إلى فروقات كبيرة في النتائج , وقد تعكس تلك النتائج من أرباح إلى خسائر.

«وعلى وجه الدقة في العام ١٩٦٧م سيطرت شركة General Comp Electric (GEC). على شركة Indus- Electric Associated tries (AEI). وكانت شركة (AEI). قد نشرت أرباح قدرها عشرة مليون (١٠) مليون جنيه استرلينى استناداً إلى أرباح فعلية من عشرة اشهر وقدرت أرباح الشهرين الأخيرين لعام ١٩٦٧ . وبناءً على ذلك سيطرة (GEC). ولكن شركة (GEC) أوضحت بعد ذلك أن الشركة (AEI) عكس ماهو متوقع . وقد منيت بخسارة قدرها (٥,٤) مليون أربعة ونصف مليون جنيه استرلينى عن نفس العام ١٩٦٧م ,إلى أن الفرو قات بين الواقع والتنبؤ بلغت (٥,١٤) فقط أربعة عشر مليون ونصف جنيه استرلينى وقد قام مراجعي حسابات شركة (GEC) بالبحث عن أسباب تلك الفرو قات . فتوضح لهم أن ماقدره (٥,٩) فقط تسعة مليون ونصف جنيه استرلينى من تلك الفرو قات قد نتجت عن الآراء والاجتهاد الشخصي حول مواضيع مثل مبالغ تخفيض المخزون ومخصصات الخسائر تقديريه[١].

وقد كان رد فعل الصحافة على ذلك عنيفاً وغاضباً وتركز الانتقاد حول الواقعة بان شركتين محاسبتين مختلفتين (شركتا المحاسبة) قد توصلتا إلى نتائج مختلفة بشكل كبير أدت إلى تعديل الارباح من عشرة مليون جنيه استرلينى إلى خسارة أربعه مليون ونصف جنيه استرلينى مع إن الأرقام تخص نفس الشركة AEI). ونفس العام , وقد علق احد المراقبين بقوله يبدو أن المحاسبة في الواقع فن فان شركتي مراجعة حسابات اعتمدتا نفس الأرقام ومع ذلك كانتا قادرتين على إنتاج أرقام ربح تبعد كل البعد عن بعضها كما تبعد صور الفنان Rubens عن صور الفنان Rembrandt .

١- رضوان حلوه حنان .تطور الفكر المحاسبى (مكتبة دار الثقافه,عمان ,١٩٩٨)ص ٤٨

5-2.indd 356 10/13/2014 03:06:49

أن تلك التعقيدات المذكوره على الرغم من المشاكل التي جلبتها آنذاك المهنة المحاسبية والأكاديميون على السواء إلا أنها كانت مشعله مضيئة في أوقات لاحقه انتهت حتماً بعد فكراً محاسبياً أدى إلى تقليل الفرو قات بين هؤلاء المحاسبين ومن المشاكل المتوقع حدوثها في تقييم المشروعات تحت التنفيذ وهو أكثر بعداً من ظهور مثل نتائج تباين القياس الخاص فالشركتين(AEI) و (GEC) ذلك لان محاسبة الاندماج ومصالح الشركاء الجديد تستدعى حرص الإطراف على معرفة الموقف المالى الصحيح لاي من الأسر , ولكن تكمن المشكلة الحقيقية بين الشركاء الذين تستمر إعمالهم وشراكتهم وتحاصرهم سرعة الإعمال الاقتصادية والظروف المتحركة دنيا المال والإعمال مما يجعل عملية ظهور فروقات صعبا إلا هناك حالات تشابه التصفية غير السنوية اى السنوية النهائية، هذا ما يؤثر بصورة سالبه على نتائج القياس المحاسبي، كما يعطى تقييماً غير عادل للقيم المتوقع تحصيلها في المشروعات تحت التنفيذ وقياس الأصول الثابتة الملموسة وصورة الاستثمارات بخلاف الأوراق المالية التي يتم اعتمادها كاستثمارات طويلة الأجل.

قضايا متعلقة بقياس الأصول :

من القضايا المطروحة والتي تؤثر في بقية البنود في القوائم المالية ما يأتي:

- العقود الموضوعة على التحويلات بين فئات الأصول الأربع .
- القواعد الخاصة بالأصول المحتفظ بجعل حتى تاريخ الاستحقاق .
- الحالات التي يستنتج منها انه لايمكن قياس القيمة العادلة بشكل موثوق به
- ماذا يحدث عندما يضع قيمه عادله موثوقه غير متاحة ؟
- مالذى يجب عمله لاختيار مدى حدوث انخفاض في قيمة الأصول .

أن هذه القضايا تؤثر في قياس المشروعات تحت التنفيذ التي تعد احد عناصر الأصول الثابتة لابسبب اقتنائها طويل الأجل فحسب كأحد

5-2.indd 357 10/13/2014 03:06:49

الشروط التي يتم وضعها للأصول الثابتة أو إنها بغرض الحصول على منافع مستقبليه يحققها خلال الدورة التشغيلية طويلة الأجل بل لكون المشروعات تحت التنفيذ من القرارات التي يتم اتخاذها من قبل الادارة العليا بغرض تحقيق أهداف متعددة كزيادة نسبة المبيعات وزيادة الطاقة الاشباعيه للوحدة . الاقتصادية أو تحقيقاً لأهداف توسعيه تعمل المنشاة على تحقيقها في المستقبل المنظور عبر هذه الاليه , أن القيود الموجودة على التحويلات النقدية الداخلة والخارجه تؤثر في كيفية قياس الأصل الثابت الذي يظهر في صورة مشروع تحت التنفيذ والأصول الغير ملموسة تتأثر في جملة الأصول الثابتة بالقياس الذي يتم لمجموع الأصول وخاصة تلك الأصول التي يمكن أن تضمن في عملية قياس الأصول التي تخص المشروعات تحت التنفيذ والقواعد الخاصة بالأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق تؤكد وجود تسجيل تحكمه مجموعة من المبادئ هل يتم التسجيل عبر اعتماد مبدأ الاستحقاق أم عند التحقق الفعلى ؟ هذا مايجعل بروز مجموعة من المشاكل التي تظهر عند التحقق الفعلى، هذا مايجعل بروز مجموعة من المشاكل التي تظهر عند قياس الأصول الثابتة . العقود طويلة الأجل استخدمها المحترفون حتى يتصف النشاط بالتنوع والتشابك وربما التعقيد حتى تبدو عليه الخيارات ففي بورصة شيكاغو (CBT) انشأ جهاز أو قسم خاص للتعامل بالخبرات يكون متنوعاً للعقود طويلة الأجل أو المستقبلية بحيث يجري تطبيق ذلك على الأصول. "وتبقى الحقوق أو الخيارات في المشروعات تحت التنفيذ مالية كبيرة من المستثمرين أكثر الأدوات أو الأفكار غير المفهومة كما يراها الكثيرون شيئاً غامضا يهربون من التفكير فيه والتعامل به؛ وبالتالى ينأوون بأنفسهم عن معايشة مايتضمنه من متعة ومن الم في آن واحد، ولهذا فان المحللون يعتقدون أن أسواق الخيارات لا تصلح لجميع المستثمرون[1].

ان عملية الدخول في مشروع تجاري لاتكتنفه مشاكل محاسبية

١-أ. خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفيه الخارجيه (عمان : دار المناهج للنشر، ٢٠٠٠) ص ٤١٥

5-2.indd 358 10/13/2014 03:06:49

وتمويلية فحسب بل تمتد لان تكون هناك مشكله متعلقة بالخيارات المتاحة وكلما تعقدت هذه المشكلة بخصوص خيارات الاستثمار في المشروعات الجديدة زادت من المشاكل التمويلية المرتبطة بكيفية تدبير رأس المال ومدى الاستغناء عن الفرصة المتاحة عبر هذا المال المستثمر في المشروع الجديد وتحت التنفيذ وعملية التخلي عن التدفقات النقدية الحالية مقابل تحقيق تدفقات نقدية مستقبليه تفوق الحالية بهامش موجب مقبول يحقق مزايا لاطراف عديدة ويحقق كفاءة في أعمال المنشات بالصورة المطلوبة.

والمشكلة المحاسبية التي تتعلق بالمشروعات التجارية تكاد تكون متقاربة بمشكلة القياس المتعلقة بالتكلفة التاريخية التي يتم الاستناد عليها في التسجيل لقيم المشروع التجاري بالتكلفة التاريخية التي يتم الاستناد عليها في التسجيل لقيم المشروع التجاري بالتكلفة التاريخية لحظة العمل التاسيسى للمشروع الجديد ومدى ملائمة القياس مستقبلاً، ومراعاة القيمة الزمنية للتطور مما يزيد هذا الاتجاه ارتباطا بالمفاهيم المتعلقة بمحاسبة التحوط ومحاسبة التكلفة التاريخية التي تعرضت لتراجع لصالح أسس القيمة العادلة في السنوات الاخيرة والتي بدأ بإصدار المعيار الخاص بمجلس المعايير المحاسبية المالية الامريكى (fasb) ومعيار الأدوات المالية رقم (٣٩) الدولي تؤكد هذا التراجع[١]

المدارس الفكرية المحاسبية:

مفهوم البيئة يعبر عن مجموعة من المؤثرات الداخلية والخارجية أو مجموعة الإطراف والعوامل المؤثرة في النظام المحاسبى، ومهما أختلف مفهوم البيئة فان بيئة المحاسبة متاثره بمجموعة من المؤثرات الخارجية والمؤثرات الداخلية فقد أوضح روبه دكرى في ١٩٩٣م هذه العوامل في الآتى :-

١)المالكين . ٢) فعاليات المنشأة .٣) المالية ورأسمال السوق

٤) الضريبة. ٥)الاحتراف الخماسي . ٦) ثقافة وبحوث المحاسبة .

١- طارق عبد العال حماد، المحاسبة عن القيمه العادله (المرجع السابق) ص١٩

5-2.indd 359 10/13/2014 03:06:49

٧) النظام السياسي . ٨) النظام الاجتماعي . ٩) نمو وتطور الاقتصاد . ١٠) التضخم. ١١) النظام القانوني ١٢) النظام المطبق١٣) المجتمع. ١٤) العوامل الدولية

هذه العوامل لها تأثير كبير في طبيعة عمل النظام المحاسبي في المنشاة الاقتصادية وينعكس تأثيرها في القواعد والأسس والمفاهيم المحاسبية المعمول بها في اي منظمه , أن اختلاف النظام المحاسبي في جوهر العملية التنفيذية يؤدي إلى تأثيرات كبيرة على المعلومات الناتجة عن تطبيق الأسس والمفاهيم التي يحتاجها ذلك النظام كما إن توفير المعلومات والبيانات المحاسبية له مقالات متباينة فالمجتمع الاقتصادي الذي تتاح فيه المعلومات دون اى انتقاص أو تعديل أو تجميل تكون إمكانية تطوره ونموه بصورة أسرع من تلك المجتمعات التي تسعى لتجميع ؟ البيانات والمعلومات الاقتصادية وان التأثيرات في هذا الموضوع أصبحت في هذه الحالة تزايد ونمو حتى الدول النامية مثل السودان فالبيانات المالية المنشورة عن معظم البنوك العاملة في السودان يتم نشرها بالصحف اليومية لمزيد من النشر، الافصاح، الشفافيه وعدم اقتران المعلومات المالية، بحيث تصبح قابلة للنشر والتعليق والتقديم من قبل مجموعة من القراء للصحف السائده وهذا بدوره يشجع بقية المؤسسات الاقتصادية الأخرى إن تحذو هذا الحذو، حتى تساهم في حل كثير من نقص المعلومات الاقتصادية لاتخاذ القرارات فعلى الرغم من ان البيانات المالية تعد تاريخية إلا أن بعض المسئوليين يعتمدون على إخفاء هذه المعلومات لاعتقادهم إن نشر هذه المعلومات يضر بالمصلحة الاقتصادية للمشروع أو إسرار مهنة هذه المؤسسة وان التأثيرات في المحاسبة لاتنحصر في أولئك الذين يعمدون الي طمس المعلومات أو تعديلها، لعدم إدراكهم لخطورة هذا السلوك، بل يمتد الأثر للنظام المحاسبي ومدى كفاية هذا النظام في التطبيق بسبب اختلاف الانشطة للمؤسسات الاقتصادية، كما أن مدى كفاية المعلومات من نواحي الموضوعية، الملائمة، الجودة وإمكانية توفر الخصائص النوعية مما يؤثر في كفايتها لمتخذ القرار في مدى الاعتماد على هذا الاكتمال للمعلومات المالية التي تم إدراجها من

5-2.indd 360 10/13/2014 03:06:50

قبل المحاسبين، حتى يستطيع إن تفي بيانات المحاسبة بالمتطلبات التي تمت تكلفتها بها سواء افترضتها الظروف المحيطة بعملية اتخاذ القرار أو المحددات الشكلية لهذه المعلومات فالمعلومات المحاسبية المنشورة تعد منقوصة ويمكن إن تصنف بأنها مواد خام قابله للتشغيل والمعالجة حتى يتم الاستفادة منها بحسبانها معلومات كافيه تمكن من إيجاد المبررات الموثقة لمتخذ القرار الذي يعتمد على دقة النظام المحاسبي ومدى مواكبة البنك الحوجة لهؤلاء المستخدمين ذوي الاحتياجات المتعددة والمتقاطعة أحيانا إلا إن الكفاية للمعلومات يصعب تحقيقها بصورة معيارية نسبة لاختلاف حاجات المستخدمين للمعلومات، فتضمين معلومات عن بند محدد يعد إطالة لافائده منها بالنسبة لمستخدم، اما وجودها بصورة موسعه تعد ضرورية يمكن إن تلغى المعلومات بسبب عدم توفير هذه التوسع إن هذا التعارض يجب إن ينظر اليه في اطار التكامل الموضوعي في وسطية تحقق اكبر قدر ممكن من الكفاية للإطراف المتعددة المستفيدة من النظام المحاسبي والتطبيق المحاسبي يتطلب الدقة في اختيار نوع مسميات القيود، وكيفية تسجيلها وطريقة عرضها وتبادلها والمبالغ التي تقاس بها الأحداث الاقتصادية، لان هذه التطبيقات يمكن إن تنشر بطريقه أو بأخرى مما يجعل التطبيق المحاسبي وخاصة في المؤسسات ذات الخصائص والانشطة المتشابهة في ممارستها للإعمال المحاسبية بصورة دقيقة بمعرفة التطبيقات المحاسبية لمجموعة من القطاعات بالنسبة للمحاسب الممارس، تجعله ينظر للمعلومات المحاسبية الواردة من جهات محاسبية بنوع من التروي والمعرفة الانتقاديه البناءة والنظر لما وراء الأرقام المدرجة في البيانات المالية بصورة مناسبة وصحيحة، مما يجعل التطبيق يساهم بصورة فعالة في تطوير النظام الاقتصادي داخل بلد محدد .

اختلاف التطبيق المحاسبي استنتادا علي التقديرات المحاسبية

إن الاختلاف المحاسبي الذي تبنى عليه معلومات اقتصادية واجتماعية وسياسية ودينيه وقانونيه يؤدى إلى ارتباك في هذه القطاعات والتأثيرات الداخلية يمكن تفاديها بالتعديلات الداخلية

5-2.indd 361 10/13/2014 03:06:50

البسيطة والممرحلة إلا إن الارتباك الناتج عن هذا الاختلاف تبنى عليه المعلومات المؤثرة، والتي يصعب تعديل نتائجها بتكاليف عاديه مما يجعل استمراريتها بالصورة الخاطئة أمر لا مفر منه فالنظام السياسي الذي يبنى على النظام الاسلامي أو الاشتراكي أو الماركسي أو اى نظام أخر يحتم تطبيقات محددة تمثل التفسير الاكاديمى في تلك النظرية، وضرورة اتساق النظام المحاسبي مع تلك الفلسفة السياسية أو النظام السياسي مع المتطلبات المعيارية للنظام المحاسبي لأسباب عديدة مثل امتلاك قوة القانون والتحكم في شئون الجمهور بما يقييم المحاسبيين، مما يجعل الآخرين في وضع مغاير ولكن يوجد هناك خطوات تقوم بها جمعيات مهنيه محاسبية من نشأتها تقلل مستقبلاً من مثل هذه الممارسات فالنظام الاسلامي مثلاً بخصوص بعض التقابلات الاقتصادية كالربا. مثلاً يمنع عند التسجيل المحاسبي عدم إدراج قيود محاسبية تعبر عن وجود ربح إضافي دون خصم مصروفات مقابله، اى اشتراك الجميع في النشاط الاقتصادي المتبع مما يجعل عملية تحميل التكلفة ذات طريقة مختلفة في النظام المحاسبي في عمليات توزيع هذه التكاليف والفترات الزمنية اللازمة لإتمام عمليات البيع الاسلامي في صيغة المرابحة للأمر بالشراء مثلاً فالقيود المتبعة تؤكد خضوع النظام المحاسبي لتلك العوامل الرئيسة والنظام السياسي المتبع ويختلف عنه في النظام الاشتراكي في كيفية تسجيل الأملاك وعمليات رأس المال إن الانظمه السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية ذات تأثير واضح على النظام المحاسبي والتطبيقات التي تتبع في كل نظام وعناصر التأثيرات فيه . هذا لايجعل النظام المحاسبي لايمكن الاعتماد عليه في التحليل بل يتطلب ذلك معرفة العوامل التي تؤثر في هذا النظام بصورة دقيقة وواضحة ومن ثم إمكانية التعامل والتعايش معها واستخراج النتائج الاقتصادية التي تحوي أغراض متعددة .

المشاكل المحاسبية المرتبطة بالتمويل

معظم المشروعات سواء الصغيرة منها أو المتوسطة أو الكبيرة القاريه، تعد الموارد أهم عنصر في دخول اي نوع من الاستثمارات الجديدة التي تحدد مدى الحوجة للموارد لاحقاً بأساليب عديدة والذي ينظر للموارد

5-2.indd 362 10/13/2014 03:06:51

وخاصة الموارد الاوليه عند تكوين المنشات أو عند استمرارية المنشاة مع وجود رغبه في التوسع المستقبلي، يكون من الأفضل الحصول على موارد تمكن من تحقيق الأهداف المنشودة بصورة مثلى، وعمليات التحاسب بين الشركاء في الاغلب يتم الاحتكام فيها إلى مدى مساهمة اي من المساهمين في رأس مال الشركة، ويتأثر النظام الاساسى، الذي يشكل قانون المؤسسة الاقتصادية، بهذه الوثيقة الرأسمالية المكونة للمؤسسة . وهذا الالتزام بمدى مساهمة اى من هؤلاء الشركاء يؤثر في التطبيق المحاسبي وكيفية تحميل عناصر التكاليف، وكيفية توزيع الارباح عند تحقيقها؛ وفي الاغلب يتم توزيع أسهم الوحدة الاقتصادية إلى أسهم أو حصص بحيث تكون هذه الحصة التي تحدد مدى مساهمة صاحب الحصة في إدارة المنشاة وموقعه التنظيمي داخل هذه الوحدة الاقتصادية .وعملية توزيع الارباح خاصة في الشركات ذات السمات العامة والشخصية لشركات التضامن وشركات المساهمة العامة يعد رأس المال المدفوع جزء من تمويل الانشطة مستقبلاً هو أهم عناصر التوزيع للإرباح التي من اجلها أسس النشاط وجلبت الموارد وممولي العمليات التشغيلية بتكاليف ماليه بغرض الحصول على منافع اكبر في المستقبل والذين ينادون منافع بضرورة إن تتم المحافظة على رأس المال حتى يتسنى للمنشاة الاستمرار، ومن ثم يمكنها تحقيق أهدافها على المدى البعيد والقريب بالتخطيط السليم، و يرون إن هذا المفهوم في المحافظة على رأس المال « يقصد به إن يكون لدى الشخص قدراً من الثروة الصافية يساوى في القيمة الثروة التي يملكها في بداية الفترة . أو إن لأتزيد حقوقه في نهاية الفترة عما كانت عليه [١] .

إن الزيادة في الأصول المذكورة في تعريف المحافظة على الأصول وان كانت أجماليه اى أنها تتناول مجموع رأس المال بالنسبة للمساهمين الا انها تقوم على تقسيم الحوجة لهذا المال المراد المحافظة عليه والفترات الزمنية المراد توفره فيها لتمكن الوحدة الاقتصادية من

١- عباس مهدي الشيرازي،اصول المحاسبة القوميه(القاهره دار النهضه العربيه، ، ١٩٧٢) ص٤٢

5-2.indd 363 10/13/2014 03:06:51

الوفاء بأصولها المادية اللازمة للعملية التشغيلية بالصورة المطلوبة وتحديد الاحتياجات الجارية بالقدر الذي يمكن من مزاولة النشاط والوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل بصورة أسرع وهذا ما يؤثر مستقبلاً في طريقة عرض القوائم المالية للمنشاة بصورة واضحة، فالمنشات التي تزيد حوجتها التشغيلية اى أنها تحتاج لسيوله عالية في سبيل القيام بأنشطتها الروتينية، في الاغلب تقوم بعرض احتياجاتها للنقدية والمخزونان في صدر الأصول المتداولة، حتى يتم تحديد مؤشرات العمل الجيدة، وتلك التي تحتاج لان يتم إعادة النظر فيها وهذا بدوره يؤدى إلى تغيير التطبيق المحاسبي من ناحية عرض القوائم المالية وإمكانية قراءة تلك القوائم بالصورة التي تمكن المستخدم من معرفة نشاط المنشاة وحجمه ومشكلاته من خلال عرض القوائم الظاهرة امامه والأرقام التي تعبر عن الأصول دون تحليل للنسب أو إجراء فحص أولي للإيضاحات المرفقة في صلب القوائم المالية كحسابات مكمله للقوائم .

المشكلة المحاسبية في المصادر الداخلية للتمويل

بداية النشاط تكون واضحة المعالم في جوانب متعددة ومنها الجوانب المحاسبية والمالية، تقوم في بداية فتره نشاطها الهادف للربح بان يتم إعداد مركز عام افتتاحي والمركزالمالى في صورته الاوليه ينتج عن عمليات تمت خلال فترة التأسيس سواء تم التسجيل بصورة صحيحة بواسطة محاسب أو بصورة لاحقةً أو ملازمة بواسطة المؤسسة أو الموظفين شبه المعينين عند التسجيل الأولى في الاغلب يتم الاحتكام إلى النظام الاساسى الذي يحكم عمل المؤسسة ومن ثم يوضح به نسب مساهمه اي من هؤلاء المساهمين وكيفية توزيع الارباح مستقبلاً إن تحققت، وأسس احتجاز الارباح لإغراض زيادة رأس المال للمشروع القائم، أو خدمة لأهداف توسعيه وفي الاغلب تكون القيود المسجلة توضح فقط رأس المال المدفوع فعليا بدلاً عن رأس المال المصرح به نسبة لإتباع الأسس والقواعد المحاسبية، فعملية تسجيل رأس المال المصرح به تكون فقط لإثبات الاستحقاق المحاسبي، وعملية التسجيل الفعلى تكون للنصيب المستلم فعليا من رأس المال ومن ثم تحويل هذا

5-2.indd 364 10/13/2014 03:06:51

التمويل لشراء الاحتياجات الرئيسة من الأصول ومصاريف التأسيس، فالمركز المالى الافتتاحي يعد صورة مصغرة لكل الانشطة التاسيسية؛ وفي الاغلب يتم إصدار قائمة حسابات للمركز المالى الافتتاحي قبل التشغيل الفعلى للمؤسسة بسبب حصر كل التأسيس والأصول اللازمة لبداية العمل حتى يتم التعرف على اى خلل يمكن إن يواجه المحاسبين مستقبلاً .

وتظهر المشكلة المحاسبية بالنسبة لرأسمال المساهم عند قيامه بالسحب عند فتره وجيزة قبل بداية تحقيق الارباح وتظهر أيضا عند مساهمته بأصول تستحق التقييم، وعدالة هذا التقييم عند سعر التكلفة أم بالسعر الجاري ؟ أم القيمة العادلة لهذه الأصول ؟ والمساهم الذي يقدم أصول وخصوم سواء كانت مقيمة بالسعر الجاري تواجه مشكلة تعديل القيود مستقبلاً وتقليل قيمة هذه الأصول التي تم تفسير قيمتها قبل ممارسة النشاط وإعداد الحسابات الاوليه كارصده افتتاحيه ولكن إذا انخفضت قيمة الأصول في بداية عمل النشاط هذا ربما لم يكن مضمن في العقود والانظمه الاساسية التي في الاغلب ما تكون متسامحة وغير دقيقة أو يصعب عليها التسوية بالحالات المستقبلية على الأصول التي تم تقديمها عند التسجيل الأولى، وتظهر هذه الحالات أكثر في شركات الأشخاص منها في شركات المساهمة العامة، والحل الأمثل هو قبول النقد فقط عند إثبات رأس المال لثبات قيمته وقابليته للتحويل وسرعة نقله ولكن إذا تعذر وجوده ووجدت أصول جاهزة هي التي سيتم شراءها بالنقد، يجب أن يتم عرضها على الخبراء من بيوتات الخبرة وذوي الاختصاص الذين يتوقع منهم إبداء رأى فني محايد حول الأصل موضوع الاستشارة .

إن يحدد الموقف الاستراتيجي للمنظمة يمثل المرأة العاكسة العلاقات التكاملية والتفاعلية بين عناصر ومكونات مجمل عمليات الادارة فالموقف الجيد يعنى صواب توجيهات الادارة في مجال الصياغة والتعبير والرقابة وتقييم الاستراتيجيه للتوصل إلى عناصر القوه المتميزة وإمكانية استثمار الفرص المتاحة(١). إن النظرة بعيدة المدى

١- فلاح حسن عداي الحسيني، الادارة الاشتراتيجيه مفاهيمها مداخلها وعملياتها المعاصره

5-2.indd 365 10/13/2014 03:06:51

التي تنظر للموقف المالى من زوايا متعددة تستطيع عبر آليه من قياس التنبو بمستقبل الأصول والتطور في أسس القياس لهذه الأصول ويمكن تناول بعض المشاكل المرتبطة بالتمويل الداخل في النقاط التالية:-

١/ احتجاز الارباح للعام والمحتجزة . ٢ / المخصصات والاحتياطيات .

٣/ جارى المساهمين . ٤/ إعادة تقييم الأصول .

٥/ الجزاءات والاستقطاعات الخاصة .

٦/ علاوات الإصدار غير المرسلة الداخلية .

إن الارباح التي يتم احتجازها بعد إصدار قائمة الدخل تشكل مصادر تمويلية داخلية وفي الاغلب يتم احتجاز الارباح في السنوات الأولى من عمر المشروع وعدم اكتمال رأس المال المصرح به وتظهر المشكلة المحاسبية عند رسملة هذه الارباح المحتجزة بعد سنوات عديده (الارباح المجمعة) وتكون القيمة العادلة لها داخل المؤسسة غير حقيقية في الاغلب ذلك لان النقود كمستودع للقيمة تتفاوت من عام لآخر وقد تتغير في العام أو السنة الواحدة فكيف يمكن رسملته الارباح المحتجزة أو تلك التوزيعات المؤجلة وبحسبانها اضافه لرأس المال بحيث تظل القيمة الناتجة عن تشغيل رأس المال الاصلى هي عملية اعاده تقييم للأصول التي تم تشغيلها عن الفترات التي أنتجت فيها تلك الارباح المحتجزة وهنا تشار مشكلة قياس قيمة تلك الارباح بالتكلفة التاريخية وكيفية تحديدها ؟ والقيمة السوقية وكيفية تسجيلها وفي الاغلب تظهر المشكلة المحاسبية دخول شريك جديد وانفصال قديم والتقديرات المرتبطة بقياس الشهرة وكيفية قياسها بقيمه عادله وتسجيل محاسبي سليم اما المخصصات والاحتياطيات .

فعلى الرغم من وجود معايير محاسبية تحكم عملية إثبات قيود المخصصات والاحتياطيات إلا إن واقع التجربة العملية يؤكد وجود مشكله في إثبات تلك المخصصات التي تعد مصدر تمويل قصير

(عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٠)ص٤٦٢

5-2.indd 366 10/13/2014 03:06:51

الأجل بحيث يتم احتجاز هذا المبلغ من الارباح الاجمالية من العمليات كواحدة من المصروفات مؤكدة الحدوث كمخصص الضرائب والزكاة ومخصص الاستهلاك على الرغم من اختلاف الاقتصاديون حوله ك الحياة الاقتصادية تؤثر في الأداء المحاسبي بصورة مباشرة في المخصصات التي تم تقديرها بناء على استقطاع غير حقيقي نتيجة تشغيل الأصول الثابتة إن مشكلة عدم التأكد المرتبطة بكل أشكال بيانات تقنيه سابقه اما الاحتياطيات التي تحجز من صافي الارباح فهي اقل خطورة على العمل المحاسبي بحيث يمكن إن يتم احتسابها كمبالغ مستقطعه لإغراض مؤكده الحدوث كالاحتياطي القانوني والنظامي والاحتياطي الراسمالى الذي يقارب في التفسير المحاسبي الارباح المحتجزة اما جارى المساهمين إذا كان قد تم استلامه في صورة نقد يقلل كثير من المشاكل المحاسبية في الإثبات والقياس إلا إن جارى المساهمين العيني يواجه مشكلة صحة التقييم المالى، وعدم اكتمال الموضوعية في القياس بإيجاد المستندات الجيدة وذات الصلة والملائمة مما يعرض المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً لتوصل في كيفية إنقاذ هذه المبادئ والمشكلة المحاسبية تظهر عند زيادة جارى احد المساهمين الموسرين على مساهمين اخرين غير موسريين ولكنهم تربطهم علاقة وطيدة بالا داره التنفيذية مما يقبل اعمالهم بالمؤسسة ويقلل الجاري الذي يخصم أو يعدم مقدرتهم المالية بلا شك إن الشريك المساهم في عملية الادارة التنفيذية في الاغلب يسيطر على القرارات الجوهرية بسبب زيادة المبالغ التي قام بتوريدها في حساب الوحدة الاقتصادية لجارى مساهمين ومعظم المبالغ التي تظهر لجارى مساهمين يتم تسجيلها بعد فتره غير قصيره من استلامها فعلاً مما يقلل من موضوعية العمل المحاسبي وتطبيقه لمبدأ الاستحقاق المحاسبي مما يعرض عملية التقييم النهائي لمردود رأس المال الفعلى المدفوع لحسابات مختلفة عن تلك التي تظهر في الدفاتر بصورة مباشرة ومسجله أولا بأول وعملية إجراء مقاصة بين جارى المساهم ومسحوباته تشكل قياساً محاسبياً يؤدى إلى اختلاف التطبيق ويظهر ذلك عن قيم المسحوبات بسعر التكلفة أو السوق أو عدم سياسة محاسبية متفق عليها لنوع المسحوبات سواء كانت عينه

5-2.indd 367 10/13/2014 03:06:52

مباشرة أو خدمه غير غير مقومة من صميم النشاط التنفيذي لتلك الوحدة الاقتصادية، وتظهر في الاغلب هذه المشاكل التي تؤثر في استمرارية الوحدة الاقتصادية ومبلغ الارباح السنوية القابلة للتوزيع أو المحتجزة منها .

إن عمليات إعادة تقييم الأصول تحدث نتيجة لرغبة الوحدة الاقتصادية في تحسين مظهرها المالى الخارجي لإغراض مختلفة كالاندماج أو الاقتراض من مصارف أو دخول شركاء جدد أو التقديم لمنافسات أو غيرها وفي كثير من الاحيان تحدث عملية تقييم الأصول للمؤسسات المعمرة أو تلك التي وصلت مجمعات إهلاكها للقيمة الدفترية(١) جنيه، دولار، يورو، اي عملة التقرير المالي، اى غرض وجود هذا المبلغ واحد(بعملة التقرير المالي)، هو إثبات وجود الأصل بالدفاتر بغرض المحافظة عليه وإظهار انتهاء عمره الاقتراضي حسب موجهات المنتج أو الفني المقدم وإرباح إعادة التقييم لاتعد ارباح رأسمالية من الناحية المحاسبية لعدم تحقق حادثة البيع الفعلى التي تعد جوهريه في المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً إلا إن وجود الارباح الدفترية يؤكد الحصول على إرباح تسمى ارباح حيازة وفي الاغلب تتم إضافتها في جانب الخصوم طويلة الأجل كإرباح إعادة تقييم الا انها لم تكن تدفقات نقدية وارده بالنسبة للوحدة الاقتصادية الا انها تمثل قياس ضروري في المحاسبة وبحثها عن ملائمة المعلومة المسجله في الدفاتر، وهذه الزيادة في إعادة تقييم الأصول لاتظهر القيمة للتقادم أو الشهرة كما نادى بذلك مجموعة من المحاسبين إلا أنها تظل ارباح مستندية غير قابله للتوزيع إلا عند التصفية ولهذا يجب على الادارة تقديم معلومات تحليليه ملائمة لطبيعة كل قرار تتخذه[١].

إن وجود المعلومات التحليلية تساعد في عملية تسجيل هذا التقييم المالى للأصول التي تمت إعادة التقييم لها ونتجت عنها إرباح حيازة وسجلت كمصادر تمويلية اضافيه دون وجود تكلفه لهذا المصدر، هذا مايجعل التسجيل بعد إعادة التقييم غير مناسب للاغراض التشغيلية

١- د.محمد احمد خليل . محاسبة التكاليف، المجال الاداري (بيروت: دار النهضه العربيه، بت) ص٦

5-2.indd 368 10/13/2014 03:06:52

بسبب زيادة تكلفة الأصل الثابت إن يظهر بجدول الاستهلاكات بند يخص الإضافات أو وجود فعلى لأصول جديدة مما يزيد الأعباء الأخرى على الادارة مثل وجود ضرائب اضافيه على الارباح نتيجة عدم اعتماد الخسائر الناتجة عن التقييم الذي قلل الارباح بسبب زيادة التكلفة الثابتة، وزيادة المصروفات بسبب تناقص قيمة الاستهلاكات المدرجة في حساب المصروفات التشغيلية .

ومصدر التمويل الداخلي المتمثل في الجزاءات والاستقطاعات الخاصة تقصد به تلك الإيرادات الناتجة عن سياسات إداريه تعد في جانب الإيرادات في قائمة الدخل بصورة مؤقتة اما مصادر الإيراد بطبيعة الإثبات المحاسبي لها هذا قيماً تخص الجزاءات الادارية كمصدر تمويل ضعيف إذا ما قيس بالرافعة المالية للمنشاة، إلا انه في المؤسسات الكبيرة يعد مصدر عديم التكلفة التمويلية للمؤسسة ويساعد في تحقيق الرقابة بصورة مباشرة ويعمل زيادة الالتزام للوائح والقيود الادارية كضمان لتحقيق الأهداف بصورة معيارية والاستقطاعات الخاصة تمثل تلك المحجوزات المالية من استحقاقات فان العاملين مصدر تمويل داخلياً قصير الأجل , وفي الاغلب ليتم الاعتماد عليه بحسبانه مال مستقطع لغرض معين سواء كان رسمياً أو لإغراض داخلية كصناديق الزملاء أو ما في حكمها والاستقطاعات الأخرى كجاري المعاش، الدمغة وضريبة الداخل والاستقطاعات المماثلة، وتكون تلك التي يتأخر مستلموها لفترة غير قليله نسبياً تشكل تمويلاً للاحتياجات الجارية بحيث يتم توريدها في الاغلب بعد تأخر مناديي الاستلام إلا إن الاعتماد عليها بصورة رئيسيه يعرض الوحدة الاقتصادية لمشاكل عديدة فيستحسن عدم تدويرها في الدورة الخاصة بالتشغيل أو المصروفات الجارية، ولكن لا يصح تجاهلها بصورة نهائية إذ يمكن إن يتم تحليلها بصورة شهرية وتجمع مبالغها وتصنف في طول أو قصر الفترة التي يتم استلامها فيها أو العقود والقوانين واللوائح التي تحكم عملية تسليمها وفي الاغلب عملية الاستقطاعات تتم دون أمر مباشر من المستفيدين وهي تشكل ايضاً صرف ضئيل جداً بحيث لاتعطل له الادارة المالية لهذا الصرف غير المرئي، ذلك من خلال قيام الادارة

5-2.indd 369 10/13/2014 03:06:52

المالية بمسك الدفاتر الخاصة بها والأدوات المكتبية المتعلقة بها كالشيكات المحررة بجملة الاستقطاعات الشهرية يمكن إن يتم صرف دفاتر شيكات كاملة خلال العام لاسيما عن اذونات الصرف، وتخصيص موظف لمتابعة تسليمها، والمراجع الداخلة لمتابعة صحة توريدها وصرفها، مما يعد عمل اضافي يقلل من الجهود المبذولة في الوحدة الاقتصادية إن الأدوات المكتبية بشان الاستقطاعات ومسك الدفاتر والموظفين الذين تم تعطيل أعمالهم سواء جزئياً أو كلياً والزمن المنفق في كيفية احتسابها كالضرائب التي تعد منشورات سنوية أو تعديليه تحتاج إلى عمل غير مأجور من قبل تلك المؤسسات التى يتم الاستقطاع لصالحها، والمنشأة سواء كانت خاصة أو عامة في حاجة لبنك الموارد التي يتم إنفاقها في سبيل الاستقطاعات الخارجية، وهذا المجهودات المبذولة من قبل الوحدة الاقتصادية في سبيل إبقاء الجهات الدائنة لاستحقاقها من الاستقطاعات يمكن إن تكون هي سعر التمويل عبر الاستقطاعات، إلا إن هذه الجهود والمواد لايتم احتسابها بصورة محاسبية نسبة لإتباع حكمة الجودة فوق الشكل المتخذة من قبل المحاسبين إلا أنها تؤثر في قياس تكلفة التمويل النهائية التي لايمكن تجاهلها لمراقبة التكاليف غير المرئية يمكن التعامل معها بأنها ذات تكلفه تمويلية صفرية بحيث يؤثر ذلك في استمرارية المنشأة ويؤدي إلى توزيع رأس المال للوحدة الاقتصادية بصورة واضحة إذا نظرنا لمجموع التكاليفغير المرئية لتلك البنود في صورة مجمعة .

اما علاوات الإصدار غير المرسلة الداخلية نقصد بها الزيادة الناتجة عن توزيع الارباح في رأس المال أو جارى المساهمين الذي دمج في حساب رأس المال، دون الملاك ذلك بواسطة الجمعية العمومية أو قرار داخلي من مجلس الادارة. وعلاوات الإصدار غير المرسلة ربما تكون مصادر تمويل خارجية إذا كانت من غير الشركاء، وهي تشكل مصدر تمويليا داخليا إذ يمكن تشغيلها والاستفادة منها لفترة أطول إذا تمت رسملتها بصورة رسميه اما إذا لم ترسمل فإنها تكون بمثابة الارباح المحتجزة أو الاستقطاعات أو اى مصادر تمويل داخلية أخرى وفي الاغلب علاوة الإصدار تتم في هذه الحالة عند عدم اكتمال رأس

5-2.indd 370 10/13/2014 03:06:53

المال المصرح به ووجود سقف لم يتم بلوغه عند التأسيس الأولي وإيجاد التصريح القانوني لتحقيق الاكتمال وسد الفجوة بين رأس المال المصرح به، ورأس المال المدفوع وفي معظم الحالات تكون هذه العلاوة عديمة الفائدة الا في حالة دخول شركاء جدد يتم استصدار مثل هذه العلاوات لمقابلة دخول المساهمين الجدد، لقياس حقوق القدامى وتقييمها بصورة موضوعية .

التكاليف غير المسحوبة للتمويل الداخلي :ـ

معظم المحاسبين يرون أن هناك أنواع متعددة طرق إثبات تكلفة التمويل ومعظمهم يتفق على إن تكاليف التمويل الداخلى ارخص أواقل بالنسبة للوحدة المحاسبية إلا إن هذا الاقتراض يحتاج لمزيد من الإيضاح وبيان الجوانب التي يتم التعرض لها عند حساب تكلفة التمويل الداخلي . فالارباح المحتجزة عن العام بصورتها الاجمالية دون تفصيل في توزيعها على حملة الأسهم أو الملاك تخضع لضريبة ارباح الإعمال مثلاً بحيث يعد دخلاً لإدارة الضريبة وتعد مصاريف إضافية تخصص قيمة الارباح المحتجزة, اما إذا تم توزيعها فإنها تختلف من وجهة نظر المحاسب الضريبي في العام الثاني للتوزيع، وفي الاغلب تمكث لأكثر من عام بغرض دخولها في العملية الرأسمالية فان خضوعها في العام الثاني لتوزيعها لضريبة دخل ذلك الشخص المساهم تكون بمعزل عن المؤسسة، اى تضاف لدخله الناتج عن ممارسته للنشاط الخاص بالوحدة الاقتصادية أو اى أنشطه أخرى خارجها مما يجعل تكلفة الارباح المحتجزة غير صفرية، ففي هذه الحالة تحمل هذا الشريك للضريبة يؤثر ذلك في المسحوبات الخاصة بالعملاء في هذه الحالة سداده للالتزامات الضريبية من خلال هذا المبلغ بصورة مباشرة ويحدث ذلك من كثير من المؤسسات الخاصة والتكاليف الغير مسحوبة للإرباح المحتجزة في أنها تزيد من الخصوم الثابتة للمنشأة بقيمتها مما يؤثر في القرارات المرتبطة بنتائج التحصيل المالى لمكونات المركز المالى في السيولة والمخزونان والاصول ومتبقي الخصوم الأخرى بخلاف هذه الارباح المحتجزة , اما الارباح المجمعة فإنها تزيد من مقدرة المنشأة من الوفاء بالالتزامات الطويلة والقصيرة الأجل معاً مما يتطلب

5-2.indd 371 10/13/2014 03:06:54

تحديد عائد رأس المال بصورة دقيقة وفي العام التالى لتجميع الارباح وتوزيع الارباح المحتجزة للعام الجاري فان الارباح المجمعة التي تمثل مجموع سنوات الارباح المحتجزة تؤثر في قرار التشغيل وخاصة في المؤسسات التي تستخدم الارباح المجمعة في شراء أصول جديدة مما يفقد التوازن في المركز المالى وتتحول الارباح المجمعة إلى أصول وغيرها لايتم الرجوع للإرباح المحتجزة ونصيب هذا الاحتجاز لكل مساهم أو اى مالك مما يعطى مؤثراً في عدم مناسبة رأس المال المدفوع الظاهر بالمركز المالى والأصول التي يتم اقتناؤها، اما برأس المال المدفوع فعلاً ونتيجة افتراض سوا كان داخلياً أو خارجياً والارباح المجمعة، تؤدي إلى تخفيض تكلفة الاقتراض الخارجي ومن ثم تؤثر في المصروفات التشغيلية بمعدل كبير حسب حجم هذه الارباح المجمعة وعند حساب الارباح للعام الجاري يتم تجاهل الإيرادات غير المرئية التي تتجه بصورة غير مباشرة من خلال مساهمي الارباح المجمعة في تقليل التكلفة الكلية للتشغيل مما يظهر نتائج إعمال غير متوازنة وتنتج عنها توزيعات غير متوازنة وتدفع عن الارباح التزامات أخرى رسميه مرتبطة بها والحل أن تكون هناك تكلفه داخلية للأرباح المجمعة توازى تكلفة العمل المقترض من الخارج وتدرج كأنها تكاليف تم إنفاقها بصورة حقيقية من أطراف خارجية وتدرج في بند المصروفات سواء كانت تشغيلية أو عموميه وأداريه بصورة واضحة تزيد من استمرارية المنشأة بعدم توزيع رأس المال المدفوع عبر سنين طويلة تحقق به الوحدة الاقتصادية أرباح متوقعة أو خسائر مؤكده . والمخصصات التي يتم احتجازها من الارباح قبل التوزيع لمقابلة صرف أكيد الحدوث توجد بها تكاليف لاتظهر في التسجيل المحاسبي علاوة على المصروفات المتعلقة بهبوط قيمتها مما ينتج عنه انخفاض في قيمة المخصص نتيجة لسوء التقدير أو زيادة في المبالغ المخصصة مما ينتج عنه عدم استغلال للموارد المتاحة فالزيادة والنقصان في صحة المخصص لاتحسب لها اى قيمه ماليه، مما يعطى مؤشراً غير صحيح لاحقاً . فمخصص هبوط أسعار العملات مثلاً إذا حدث وان هبطت بقيمه اقل مما هو مخصص تكون قد احتفظنا بالنقد دون تحريك وقللنا من معدل دورانه دون إن تقوم بتسجيل ذلك

5-2.indd 372 10/13/2014 03:06:55

محاسبياً وإذا زاد هذا المخصص عن التوقع لاحقاً فان عملية القياس لكل بنود الميزانية تحتاج لإعادة نظر فيه لتأثيرها بصورة مباشرة وغير مباشرة بالرغم المفقود الناتج عن مثل هذه الزيادة وان مبدأ الحيطة والحذر المحاسبي لايفي بالإغراض المحاسبية للقياس السليم فعند اختيار اعلى خسائر متوقعة لبناء المخصص يتم تجميد هذه النقود مقابل التخوف من قبل والادارة على نتائج أعمالها . ويصعب أن يتوازن المخصص مع الحادث الفعلى مما يتطلب إعادة النظر في مبدأ الاحتياط والحذر أو الاستحقاق المحاسبي إن هذه المشاكل المحاسبية البسيطة لتؤثر في المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة بصورة جوهريه أو إنما يكون تأثيرها جوهرياً في المؤسسات الكبيرة والمتناهية الكبر والمؤسسات التي تقوم بتنفيذ مشروعات جديدة أو مشروعات تحت التنفيذ في الاغلب كبيرة أو في طريقها لان تكون كبيرة مما يعنى ضرورة إظهار آثار المخصصات والاحتياطيات الموضوعة على القوائم المالية عند القيام بعكس التأثيرات المختلفة في مختلف بنود القوائم المالية، أن المؤسسات الربحية تعمل على التأكد من نتائج أعمالها بصورة دقيقة حتى لاتترك الأمور للصدفة أو التخمينات غير العلمية، ولعل المخصصات التي تم وضعها تعتمد بشكل جوهري وأساس على العمليات التنبؤية وتظهر المشاكل المحاسبية غيرالمحوسبه في تجميد الاحتياطيات التي في الاغلب تمتاز بمدى زمني أطول من المخصصات، فهذه الاحتياطيات كاحتجاز من الارباح الصافية في الاغلب هي بديل لدعم رأس المال دون إجراء اى رسملة لهذه الاحتياطيات، وتكون هذه الاحتياطيات دخلاً لكثير من المؤسسات التي تكون بين رغبة الملاك وحملة الأسهم في الحصول على ربح سنوي مقابل احتياجاتهم الجارية أو بين رغبتهم في الاطمئنان على استلام تقييمهم السنوي، لضمان تقلبات الظروف الاقتصادية أو حتى عوامل أخرى خارجية ناتجه عن ظروف خارجية كالكساد وغيرها من الظروف الطبيعية خارج سيطرة الوحدة الاقتصادية ويمكن أن يؤثر جارى المساهمين الذي تم تسجيله في نتيجة الأعمال في نهاية الفترة وتظهر هذه المشكلة خاصة في المؤسسات التي تنتج سلعاً أو تقدم خدمه ويقدم احد هؤلاء المساهمين وخاصه التنفيذيون منهم بسحب سلعه أو خدمه لصالح استخدامه

5-2.indd 373 10/13/2014 03:06:56

الشخصي، وفي نفس الوقت يكون قد مول المنشأة تمويلاً داخلياً ظهر في حساب جارى الشركاء او المساهمين علاوة على رأسماله المدفوع مسبقاً عند بداية مزاولة النشاط مما يستدعى إن يتم عرض المسحوبات حسب العرض المحاسبي إن تخصم من جملة رأس المال او من الارباح الجارية الموزعة التي تخص اى مساهم في نهاية العام المالى، إلا إن المشكلة تظهر عند قياس هذه المسحوبات وتقدير قيمتها , هل يتم تقييم هذه المسحوبات أول بأول ؟ أم أنها تسجل كميات ؟ وهذا السعر الذي يتم التحاسب به عينا ؟ السوق أم التكلفة أم القيمة العادلة ؟ إن اللوائح قد تتضمن حلاً لمثل هذه الحالات إلا إن الواقع المعاش والتنفيذ القائم في معظم الحالات ويتم تطبيقه بصورة عادله وخاصة إذا كان الساحب الشريك له تأثير قوى في الادارة ، إذ انه جزء منها او اي مراكز اخرى للقوة، ككبر حجم تمويله الجاري او زيادة أسهمه او رئاسته لمجلس والادارة الأمر الذي يجعل عملية التقييم للمسحوبات بسياسات متعددة يتم احتسابها بسعر التكلفة وأحيانا بالسوق وأحيانا لاتراعى الدقة في عملية إثباتها أصلا مما ينعكس على القوائم المالية للوحدة الاقتصادية وتظهر هذه المشكلة بتأثيراتها في الربح التشغيلي في احتساب قيمتها بالتكلفة كجزء من المشتريات وتؤثر في الكميه المشتراه وصحة إثبات نتائج البيع، بحيث لايتم التفريق بين السلعة المسحوبة، فإذا بيعت بسعر البيع تعد مبيعات آجله للمساهم وإذا قيمتها بسعر التكلفة يجب إن تعامل معاملة السحب النقدي وعدم إدراجها ضمن المشتريات للعام الجاري حتى لاتؤثر في القياس السنوي للمشتريات . وقياس القيمة الزمنية لهذه المسحوبات, « القيمة الزمنية للنقود هي مبلغ الغرض مابين ما يقدمه الفرد او الجماعة اليوم وبين مايتحصلون عليه مستقبلاً.

ومن مفاهيم القيمة الزمنية للنقود مفاهيم أخرى مرتبطة بها مثل القيمة المركبة إذ يعنى عملية ترك الفائدة على الاستثمار الاصلى لتنمو وتدخل ضمن القيمة الحسابية للفائدة على رأس المال القديم مضافاً اليه متراكم القوائم « . محاسبياً يجب التنبه لمثل هذه القيم الزمنية للمسحوبات التي يقوم بسحبها وتحديد طريقة التحاسب عليها

5-2.indd 374 10/13/2014 03:06:57

في نهاية الفترة المالية وتحدد السياسة المحاسبية التي يتم اعتمادها لقياس هذه القيمة وفق إتفاق محدد ذلك لان ثابت القياس على كل البنود المرتبطة بالتشغيل تتأثر بهذه المسحوبات وإخلال التوازن لعدم إدراجها او إدراجها بقيمه اقل عن التكلفة الحقيقية المرتبطة بالزمن لحظة سحبها وتجاهل القيمة الزمنية للنقود، وفي البلدان النامية تظهر هذه المشكلة نسبة لعدم ثبات الأسعار وتأرجحها بين الزيادة بمعدلات متفاوتة، ونادر مايحدث انخفاض جوهري في مسحوبات المساهمين مما يظهر أرباح غير حقيقية وتكلفة غير حقيقية , فالبيانات المحاسبية التي يتم تجاهلها في بداية الأمر تنتج عن تعديلها مشاكل محاسبية عن التسويات في نهاية الفترة المالية , أما أرباح الحيازة الناتجة عن إعادة تقييم الأصول في الاغلب تزيد من الموقف الائتماني للوحدة الاقتصادية إلا أنها تنتج عنها التزامات أخرى بزيادة حقوق الملكية عبر الحيازة للأصول التي تمت إعادة التقدير لها والمشكلة المحاسبية التي يغفل عن قياسها هي طرح الاستهلاكات المجمعة من قيمة إعادة التقدير بصورة معدله اى لايراعى في الاستهلاكات القيمة الزمنية للنقود وخاصة في الاهلاكات المجمعة، ويتم مراعاة القيمة الزمنية للنقود في قياس الأصول التي تتم إعادة تقييمها وتنتج إرباح حيازة هذا مايجعل أرباح الحيازة تظهر كجزء من رأس المال، وتدرج في الاغلب أرباح إعادة تقييم كما يطلق عليها أيضا مبدأ التكلفة التاريخية بأنها إرباح وهمية غير معترف بها في قياس قيمة المنشأة، والصحيح إن قياس القيمة الزمنية للنقود صحيح وواجب التعديل ولكن يجب إن يشمل معظم البنود التي يجب إن يتم تعديلها مثل ما تم تعديل قيمة الأصول ووجدت لها إرباح حيازة، وهذه الارباح على الرغم من ظهورها في صافي الخصوم الثابتة للمركز المالى كحق للملاك إلا أن هذا الحق مؤجل التوزيع او التصرف بخلاف الغرض الرئيس عن نشؤ الحق في مرحلة التأسيس الأولي، ولهذا يجب أن تتم مقابلة بين مجمع الإهلاك السنوات السابقة وبين قيمة إعادة تقييم الأصول التي نتجت عنها أرباح حيازة تكلف في مجموعة مده اضافيه لأصول الوحدة الاقتصادية، وزادت من الوضع الائتماني بالنسبة للإطراف الخارجية , أن المصادر الداخلية للتمويل على اختلافها وكيفية معالجتها محاسبيا يجب أن تخضع

5-2.indd 375 10/13/2014 03:06:57

لسياسات محاسبية واضحة ومتفقة مع اللوائح والتشريعات والقوانين المالية للدولة، بحيث تجنب المحاسبة الفروقات الجوهرية في القياس وتعطى تنبؤات مستقبليه من شأنها أن تؤثر في المشروعات تحت التنفيذ سواء من الناحية التمويلية او الصحة المحاسبية في الإثبات المحاسبي في الدفاتر المالية والسجلات التي يمكن الرجوع اليها .

المشاكل المحاسبية والتمويلية المرتبطة بالمصادر الخارجية للتمويل

في الاغلب التعاملات الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية التي تكون لها تأثيرات في جهات خارجية، سواء كانت هذه الجهات أفراد او مؤسسات يحوطها نوع من الاهتمام من قبل والادارة على مختلف مستوياتها العليا والوسيطة والدنيا والمحاسبة كاداه للمعلومات يجب إن تفي بالاحتياجات المختلفة لهذه المستويات المختلفة في تحقيق أغراضها من المعلومات التي تحتاج اليها، و التمويل الخارجي الذي لكثير من المؤسسات أصبح هاجس يؤرق والادارة المالية، بمجموعة من المخاطر التنفيذية المتعلقة بأنشطتها والادارة المالية الناجحة هي تلك التي تستطيع التعايش مع هذه المشاكل الحتمية التي تعد ملازمه للانشطه الاقتصادية في مختلف أنواعها وارتباطها بظاهرة عدم التأكد التي تكشف هذه الحياة الاقتصادية، ويتمثل الاهتمام بالمصادر الخارجية للتمويل من قبل الإدارات مختلفة نظراً لارتباط معظم الانشطة بهذا التمويل وفي الاغلب يكون أعلى قيمه وأوفر من المصادر الداخلية، وسبب آخر لهذا الاهتمام هو تلك النفقات المرتبطة بهذا التمويل و كانت هوامش فوائد، ومهما كانت صيغ التمويل او عملية رد أصل القرض في ذاته حتى يمكن تلافي تلك المخاطر .

أن معايير المحاسبة الدولية قد قامت بوضع مجموعة من التساؤلات المهمة في المشاكل المحاسبية المتوقعة من أنشطة التمويل الخارجي، وبسبب هذا الاهتمام أزادت وسائل المحاسبة صرامة في معالجة مثل هذه المشاكل المحاسبية التي تخص قياس التمويل الخارجي، وكذلك في المشاكل التمويلية المتعلقة بكيفية تحديد قيمة مهمش الفوائد المسحوبة على التحويلات الخارجية , ويمكن حسبان البيانات والبنود

5-2.indd 376 10/13/2014 03:06:57

الواردة جزء من المصادر الخاجيه للتمويل وهي :-

١/ قروض من أفراد (دائنون) .

٢/ قروض مؤسسات اقتصادية عبر بضائع (كمبيالات) .

٣/ إيجارات (تشغيلية، تمويلية، رأسمالية) .

٤/ المرابحات والمضاربات والمشاركات وغيرها من البنوك .

٥/ الأسهم الممتازة (أوراق مالية).

٦/ علاوة الإصدار لمساهمين جدد .

٧/ السندات الحكومية العادية (أوراق ماليه) .

٨/ الهبات التمويلية ومافي حكمها .

يجب أن تعد ميزانيه رأسمالية تبين إضافات المنشاة من الأصول الثابتة وكيف يمكن توفيرها . وعلى المحاسب أن يساعد الادارة في إعداد هذه الميزانية ودراسة البدائل المختلفة وأفضل الأصول التي يمكن اقتناؤها لتحقيق أهداف المنشأة «(١), أن لفظ إعداد الميزانية الرأسمالية يتطلب معرفة معد هذه الميزانية الرأسمالية ومكوناتها الجزئية التي تحتوى علي عناصر رأس المال، والمكونات الرئيسة والفرعية، والمصادر الداخلية والخارجية وإمكانية توفيرها بالطريقة المناسبة التي تعد على أساس قلة تكلفتها، وسرعة الحصول عليها في الزمن المناسب دون أن تتأثر المنشأة في تحقيق أهدافها , أن مهمة المحاسب أن يساعد هذه الادارة بالقياس السليم لمتطلبات التحاسب في نهاية السنة المالية وكلما تعدد البدائل للحصول على الأصول كانت نتيجة المقاصة لصالح الجودة والتكلفة الأدنى حتى يتم الاقتناء بصورة مناسبة بدخولها في التشغيل العملي داخل الوحدة الاقتصادية .

١- د. مصطفي نجم البشاري،المحاسبة المالية (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعمله،٢٠٠٦)ص ١٢١

5-2.indd 377 10/13/2014 03:06:57

المشاكل المحاسبية والتمويلية المرتبطة بقروض الأفراد تكمن مخاطرها في عدم الحصول عليها والوقت والكفاية المناسبة، والسعر للفائدة المناسبة بحيث يتم اثقال الوحدة الاقتصادية بمجموعة ديون خارجية، ولها توقيت سداد زمني محدد، وبسعر عالى يتم وضعه عند استلام القرض لحظة عدم توفر النقد عند طلب قرض الأفراد ؛ مما يعرض المنشأة لاضطراب في نظامها النقدي عند التسجيل الأولى لحظة الاحتياج للاقتراض من الأفراد، والمشاكل المحاسبية المتوقعة تتمثل في عملية تحميل تكلفة القرض من الأفراد وهل يحمل بحساب التشغيل؟ بحسبانه تكلفه جاريه ؟ أم تحمل لحساب الارباح والخسائر في نهاية الفترة بحسبان انه مسئوليه اداره يجب على الادارة أن تتجنب عن حلول نقص التمويل فتكلفة التمويل تكون عالية مقارنة بمدى الاستفادة من قروض الأفراد . عند تجاوز الفترة التي استدعت الاقتراض، بسبب توفر مبلغ مالى كان يمكن أن يتم استغلاله في هذه الفترة واستبعاد الحوجة التمويلية من للإفراد بغرض تقليل المصروفات الأمر الذي يجعل عملية تحميل تكلفة الاقتراض من الأفراد لحساب معين مثل المتاجرة او التشغيل إذا اعتمدت الطريقة الأولى او حساب الارباح والخسائر إذا عومل على انه سياسة إداريه يجب أن تتحملها الادارة وليست الوحدة المنتجة سواء كانت سلعه او خدمه , والكمبيالات المكتوبة مقابل بضائع تحكمها ظروف الطلب بشأنها، فالكمبيالات التي كتبت أثناء فترة الكساد تختلف عن تلك التي تم استلامها أثناء مدة التضخم مما يجعل وضع سياسات محاسبية محددة وواحدة صعب القياس والمقارنة، هذا مايجعل التسجيل لقروض المؤسسات غير سليم وخاضع لظروف عدم التأكد التي اكتشفت تلك الملاحظات تم استلام هذا المبلغ ليشكل تدفقات نقدية داخله تزيد من مقدرة الوحدة الاقتصادية بالوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل ووضع جداول زمنيه للتخلص من قروض الأفراد والمؤسسات حتى تقل حقوق الغير الظاهرة بالمركز المالى للوحدة الاقتصادية، وتشكل قياساً سالباً لموقف الفترة والصنف في الوحدة هذه، مما يعنى أن تدوير الانشطة الاقتصادية الذي تعتمد على أموال الغير غير مستقر ويقلل من الاستمرارية في الأداء والإنتاج مما يجعل الإفراد والجهات المتعاملين مع هذه الوحدة في

5-2.indd 378 10/13/2014 03:06:58

هذه الحالة تذبذب . في الحصول على السلع والخدمات بصورة شبه؛ رسميه ولهذا فان التسجيل المحاسبي السليم والعمل على خلق نظام محاسبي لاغراض الادارة المالية الكفوءه بصورة جيدة يؤدي إلى تفادى المسائل المتوقعة الحدوث بسبب العجز التمويلي او أخطاء التسجيل المحاسبي الذي يؤدى هدفه المالى بوضوح حتى لأيتم القياس بصورة غير واقعيه, أن التكاليف المرتبطة بالحصول على الأصول عبر صيغ الإيجار المتعددة ذات بعد رقمي على مجموعة من المحددات المهمة في الوحدة الاقتصادية وهدف الوحدة الاقتصادية أن تعمل على المحافظة على رأس المال حتى يستمر النشاط بصورة معقولة لتحقيق الدخل الذي « يعنى القيمة القصوى التي يمكن استهلاكها خلال الفترة المحصورة بين أول المدة وآخرها ويجعل هذا الدخل بمفهوم يسمى مفهوم المحافظة على رأس المال »[1] بحيث يمثل صافي الأصول نتيجة طرح الأصول آخر المدة بقروض الالتزامات أول المدة وبهذا فان على المحاسب إيجاد القياس الذي يتناسب مع تكاليف الحصول على الأصول والقواعد التي تحكمها سواء كانت عن طريق الشراء المباشر وكيفية اعتماد تكلفة الأصل بصورة صحيحة او عن طريق الاقتراض الذي له وجوه متعددة في صورة مختلفة مثل الإيجار التشغيل والتمويلي والراسمالي، والتي تتطلب اى منها أوجه علاج محاسبي مختلف وفي الاغلب المعالجة المحاسبية لا تتناسب مع الطرق المتبعة في النظام المحاسبي بصورة متناسقة وبهذا تظهر هذه الاختلافات وتظهر وسائل قياس حسب نوع التمويل، ربما تؤكد رأى الاقتصاديون في موضوع الاستهلاك للأصول الثابتة الذي ينظرون اليه بحسبانه إنفاقاً وهمياً لايعد مصروف يمكن أن يخفض قيمة الأصل في نهاية الفترة المالية ولكن عملية تحديد النسبة التي يتم احتساب الإهلاك بها تحتاج إلى مزيد من الدقة والقياس والموضوعية حتى يتم حساب الأصول بصورة مناسبة ومنسقه مع بقية الحسابات المنشورة في القوائم المالية والتأكد من نوع الإيجار للأصول مهم يجب عدم تجاهله لاختلاف طبيعة تحميل تكلفة الأصول والمصروفات التي تظهر بصورة واضحة في الإيجار

١- د. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لاغراض الاستثمار (الاسكندريه: الدار الجامعيه، ٢٠٠٤ ص ٥٩

5-2.indd 379 10/13/2014 03:06:59

التشغيلي بخلاف الراسمالى الذي يعامل وكأنه أصل مجزأ توضع له الاستهلاكات ويتم تقسيمه في نهاية الفترة الايجاريه , أن جميع مصادر التمويل الخارجية والمقارنة بين هذه المصادر المختلفة مثل انخفاض قيمة الأسهم الممتازة عن سعر العرض لحظة إعداد الحسابات او تغيير قيمة السندات الحكومية او سندات الاستثمار مما ينتج عن ذلك مزيد من التعقيدات المحاسبية وتتضح الفجوة بين الإثبات المحاسبي العقلي وبين التقديرات الاوليه التي تمت لتقييم المصادر الخارجية للتمويل في القوائم المالية المنشورة .

5-2.indd 380 10/13/2014 03:06:59

تطبيقات محلولة وغير محلولة

التسويات الجردية:

- فيما يلي ميزان المراجعة لشركة الهدى الصناعية المحدودة بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣١م (كافة المبالغ بالدينار):

البيان	أرصدة مدينة	أرصدة دائنة
راس المال		٤٠٠٠٠٠
الآلات	٢٥٠٠٠٠	
السيارات	٦٤٠٠٠	
الأثاث	٢٤٠٠٠	
مخصص استهلاك الآلات		٤٨٠٠٠
مخصص استهلاك السيارات		٢٠٠٠٠
مخصص استهلاك الأثاث		٨٠٠٠
مشتريات المواد الأولية	٣١٠٠٠٠	
مصاريف صناعية عامة	١٢٩٠٠٠	
مصاريف إدارية عامة	٦٣٠٠٠	
م.د.م.فيها		٤٢٠٠
الدائنون		٤٩٨٠٠
أجور العمال	٤٤٠٠٠	
نقد لدى المصارف	٧٤٠٠٠	
استثمارات طويلة الأجل	٢٠٠٠٠٠	
إيرادات متفرّقة		١٦٠٠٠
المبيعات		٦٧٤٠٠٠
إيرادات الاستثمارات		١٥٠٠٠
المدينون	٣٥٠٠٠	
مواد أولية في بداية السنة	١٧٠٠٠	
بضاعة جاهزة في أول السنة	٢٥٠٠٠	
المجموع	١٢٣٥٠٠٠	١٢٣٥٠٠٠

5-2.indd 381 10/13/2014 03:06:59

بعد قيامك بالجرد و تحليل الحسابات في نهاية السنة حصلت على المعلومات الإضافية الآتية :

١-الإيرادات المتفرّقة تشتمل على :

أ- ٤٠٠٠ دينار ديون معدومة محصّلة في هذه السنة كانت معدومة سابقاً.

ب- ١٢٠٠٠ دينار قيمة بيع سيارة مشتراة أصلاً في ١٩٩٨/٤/١م بمبلغ ٢٤٠٠٠ دينار.

٢- إيرادات الاستثمارات المستحقة و غير مستلمة ٦٧٤٠دينار.

٣- تعتمد الشركة ومنذ تأسيسها طريقة القسط الثابت في حساب الاستهلاك و بالنسب أدناه من التكلفة في نهاية السنة:

١٠٪ للآلات – ١٥٪ للسيارات – ٥٪ للأثاث . كما تقوم الشركة بتوزيع استهلاك السيارات و الأثاث بواقع ثلثين للصناعة و ثلث للإدارة.

٤- تقرر جعل مخصص الديون المشكوك فيها في ٢٠٠٢/١٢/٣١م بمبلغ ٣٨٤٠ دينار.

٥- الموجودات بالمخزن في نهاية السنة كانت كما يلي:

مواد أولية ١٢٠٠٠ دينار - بضاعة نصف مصنّعة ٩٤٠٠ دينار

بضاعة جاهزة ٥١٠٠٠ دينار

٦- أجور مراجعة مستحقة و غير مدفوعة ٢٠٠٠ دينار.

المطلوب :

- قيود التسويات لإثبات ما تقدّم .
- تصوير الحسابات الآتية :

5-2.indd 382 10/13/2014 03:06:59

أ/ حـ/ التصنيع (التشغيل) عن السنة المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١م

ب/ حـ/ المتاجرة و حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١م.

- الميزانية العمومية كما هي عليه في ٢٠٠٢/١٢/٣١م.

- **الأتي أرصدة مستخرجة من سجل أستاذ مخزن التجارة الشرقية في نهاية السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٠/١٢/٣١م (المبالغ بالدينار):**

الصندوق ٢٦٠٠٠ – أوراق القبض ٣٤٠٠٠ - المدينون ٣٢٠٠٠ - الديون المعدومة ٣٢٠٠ - م.د.م.فيها ٤٠٠٠ - البنك ٤٨٠٠٠ - المشتريات ١٩٠٠٠٠- بضاعة أول المدة ٩٤٠٠٠ - مصاريف نقل المبيعات ٣٠٠٠ – مصروفات نثرية ١٠٠٠ – المباني و الأراضي ١٤٤٠٠٠ – السيارات ٣٠٠٠٠ – الأثاث ١٣٠٠٠ – أوراق مالية قصيرة الأجل ٧٢٠٠٠ – إيجار المحل ٦٠٠٠ – الإعلان ٣٤٠٠ – التأمين ٣٦٠٠ – أجور العمال ١٢٠٠٠ – رواتب الموظفين ١٤٠٠٠ – أوراق الدفع ٧٦٠٠٠ – مصاريف نقل المشتريات ٥٠٠٠ – الدائنون ٣٣٠٠٠ – المبيعات ٣٥٠٠٠٠ – مردودات المشتريات ١٠٠٠٠ – مردودات المبيعات ٦٠٠٠ – مخصص استهلاك المباني ٤٠٠٠٠ –مصاريف شراء ٨٠٠٠- مخصص استهلاك السيارات ١٤٠٠٠ – إيراد العقار ١٢٠٠٠ – مصاريف إخراج جمركي للبضاعة ١٠٤٠٠ – إيراد أوراق مالية ٤٨٠٠ – عمولة مكتسبة ٥٠٠٠ – خصم مكتسب ٣٨٠٠ – خصم مسموح به ٣٠٠٠- رأس المال ؟؟؟.

عند الجرد ظهر ما يلي:

- قدِّرت بضاعة آخر المدة بمبلغ ١٢٠٠٠٠ دينار بالتكلفة، و بمبلغ ١١٦٠٠٠ دينار بسعر السوق.

- يحسب استهلاك المباني بالقسط الثابت و قدِّرت أنقاض المباني بمبلغ ٢٤٠٠٠ دينار، و العمر الإنتاجي ٣٠ سنة، و قدِّرت قيمة الأراضي بمبلغ ٣٠٠٠٠ دينار.

- يحسب استهلاك السيارات بالقسط المتناقص بنسبة ١٠٪.

5-2.indd 383 10/13/2014 03:07:00

- ضمن المبيعات ٣٠٠٠ دينار قيمة بيع أثاث بتاريخ ٢٠٠٠/١/١م بخسارة ٥٠٪ من سعر البيع.
- أعيد تقدير الأثاث بمبلغ ٨٠٠٠ دينار.
- إيراد العقار الشهري ٨٠٠ دينار و إيجار المحل الشهري ٥٠٠دينار طيلة أيام السنة.
- وردت قائمة مطالبة لدفع إعلان في إحدى الصحف بمبلغ ٦٠٠ دينار لم تدفع بعد.
- إيراد الأوراق المالية المستلم هو لمدة ثمانية أشهر مع العلم بأنّ الأوراق المالية كانت في حيازة المنشأة منذ بداية السنة.
- تقرر إعدام دين بمبلغ ٢٠٠٠ دينار

١٠- تقرر تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ١٠٪ من المدينين.

المطلوب:

١-تحضير ورقة العمل اللازمة لإجراء التسويات، و من هذه الورقة قمُ بإعداد:

أ- قيود التسويات ب- التقارير المالية اللازمة عن السنة المنتهية في ٢٠٠٠/١٢/٣١م.

ج- الميزانية العمومية كما هي عليه في ٢٠٠٠/١٢/٣١م.

- **فيما يلي الأرصدة المستخرجة من دفتر أستاذ إحدى المنشآت التجارية في ١٩٩٦/١٢/٣١م (كافة المبالغ بالدينار):**

النقدية ٢٢٣٣٦ - البنك ٢٧٦٦٤ - أوراق مالية ١١٠٠٠ – المدينون ٩٠٠٠٠ - م.د.م.فيها ٨٠٠٠ – مخزون أول المدة ٢٥٠٠٠٠ – أوراق القبض ١٠٠٠٠ – مصروف تأمين مقدم ١٠٠٠ – مهمات ١٠٠٠ – المعدات ١٤٠٠٠٠

5-2.indd 384 10/13/2014 03:07:00

– مخصص استهلاك المعدات ١٠٠٠٠ – استثمارات طويلة الأجل ١٩٠٠٠ – الدائنون ٧٥٠٠٠ – أوراق الدفع ٨٠٠٠٠ – أسهم رأس المال ٢٢٠٠٠٠ – أرباح محتجزة ٣٧٠٠٠ – توزيعات الأرباح ١٥٠٠٠ – إيراد ٩٩٠٠٠ – المبيعات ٤٠٠٠٠٠ – مردودات المبيعات ٨٠٠٠ - خصم مسموح به ١٢٠٠٠ – إيراد الفوائد ١٠٠٠ – المشتريات ٣٠٠٠٠٠ – مردودات و مسموحات المشتريات ١٠٠٠٠ – الخصم المكتسب ٨٠٠٠ – مصاريف نقل المشتريات ٢٠٠٠ – مصاريف البيع ١٧٠٠٠ – مصروفات عامة ٢٢٠٠٠ .

و عند الجرد أتضح ما يلي:

١- مخزون آخر المدة قيِّم بسعر التكلفة بمبلغ ٢٧٥٠٠٠ و بالسوق ٢٩٠٠٠٠ دينار.

٢- قدِّر م.د.م.فيها بنسبة ٤٪ من رصيد المدينين.

٣- ضمن مبلغ الإيرادات (٩٩٠٠٠) هناك ١٢٠٠٠ دينار لم تستحق بعد.

٤- المعدات تمّ شراؤها منذ عامين و تستهلك بمعدّل ١٠٪ و قيمتها كخردة قدِّر لها ٤٠٠٠٠ دينار. وتستهلك بطريقة القسط الثابت.

٥- هناك فوائد مستحقة على أوراق الدفع قيمتها ٤٠٠٠ دينار.

٦- المهمات المستخدمة خلال السنة ٤٠٠ دينار.

٧- التامين المستنفّد عن العام ٨٠٠ دينار.

٨- كشف مطابقة البنك لشهر ديسمبر لم يتم إعداده بعد، و المعلومات المرتبطة بكشف المطابقة كما يلي :

* كشف مطابقة شهر نوفمبر ١٩٩٦م كانت كما يلي :

البيان	
الرصيد من كشف البنك	٢٨٠٠٠
+ شيكات مودعة غير ظاهرة بالكشف	١٦٠٠

5-2.indd 385 10/13/2014 03:07:00

- شيكات مسحوبة غير ظاهرة بالكشف	(٣٠٠)
	٢٩٣٠٠
الرصيد من الدفاتر	٢٩٣٢٨
- مصاريف البنك غير المسجّلة	(٢٨)
	٢٩٣٠٠

* البيانات الخاصة بشهر ديسمبر ١٩٩٦م كانت كما يلي :

البيان	دفاتر البنك	دفاتر المنشأة
الشيكات المسحوبة (المسجّلة)	٢٣٠٠٠	٢٣٦٣٦
الإيداعات المسجّلة	٢٠٢٠٠	٢٢٠٠٠
مصاريف البنك المحمّلة	٢٤	٢٨
متحصلات بمعرفة البنك (١٦٠٠ ورقة قبض + فوائدها)	١٦٤٠	
شيكات مرتدة	١٠٠	
خطأ في تسجيل شيكات مسحوبة (صحيحة فى دفاتر البنك)	٤٤٨	٤٨٤
الرصيد في ١٩٩٦/١٢/٣١م	٢٦٧٥٢	

المطلوب :

إعداد تسوية حساب البنك.

إعداد قيود التسويات اللازمة.

إعداد الحسابات الختامية عن العام المنتهي في ١٩٩٦/١٢/٣١م و كذلك الميزانية العمومية كما هي عليه في ذلك التاريخ.

- فيما يلي ميزان المراجعة لشركة النور التجارية بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣١م (كافة المبالغ بالدينار):

البيان	أرصدة مدينة	أرصدة دائنة
الخزينة	٣٩٠٠٠	

5-2.indd 386 10/13/2014 03:07:00

البيان	أرصدة مدينة	أرصدة دائنة
أوراق مالية قصيرة الأجل	٥٥٠٠	
مخصص استهلاك الأثاث		١٠٠٠
مخصص استهلاك السيارات		٩٠٠٠
المدينون	٩٠٠٠	
مخزون أول المدة	١١٠٠٠	
الأثاث	٢٠٠٠	
السيارات	١٠٠٠٠	
الدائنون		٢٠٠٠
رأس المال		٥٠٠٠٠
المبيعات		٨٠٠٠٠
المشتريات	٦٠٠٠٠	
إيجار المحل	٣٥٠٠	
الإعلان	٢٥٠٠	
مصروفات الكهرباء و المياه	٢٠٠٠	
الإيرادات الأخرى		٣٠٠٠
المصروفات الأخرى	٥٠٠	
المجموع	١٤٥٠٠٠	١٤٥٠٠٠

عند الجرد أتضح ما يلي:

- قدّرت بضاعة آخر المدة بمبلغ ١٥٠٠٠ بسعر السوق، وبسعر التكلفة بمبلغ ١٢٠٠٠ دينار.
- عند دراسة الحالة المالية للمدينين تبيّن ما يلي:

أ- ديون غير قابلة للتحصيل ١٠٠٠ دينار.

ب- يراد تكوين م.دم.فيها بنسبة ١٠٪ من المدينين.

- أعيد تقدير قيمة الأثاث بمبلغ ١٢٠٠دينار.
- يحسب استهلاك السيارات بالقسط المتناقص و بمعدل

5-2.indd 387 10/13/2014 03:07:00

١٠٪سنوياً.

- إيجار المحل الشهري ٣٠٠ دينار طيلة أيام السنة.
- مصاريف الإعلان لهذه السنة ٣٨٠٠ دينار.
- الإيرادات المستحقة و لم تستلم بعد ٢٥٠٠دينار.
- قدرت الأوراق المالية قصيرة الأجل بسعر السوق بمبلغ ٤٦٠٠دينار.

المطلوب:

- إجراء قيود التسويات اللازمة لإثبات ما تقدّم.
- إعداد الحسابات الختامية عن السنة المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١م.
- إعداد الميزانية العمومية المنتهية في ذلك التاريخ.

تسوية حساب البنك:

تختص هذه التطبيقات بتناول الجوانب التطبيقية الخاصة بإعداد تسوية حساب البنك، و ذلك لتمكين الطالب من تحديد كيفية التعامل مع البيانات التي يستخدمها لأغراض هذه التسوية ، وتعد تسوية حساب البنك من الأهمية بمكان نظراً لأنها تختص بأحد البنود التي يسهل التلاعب فيها، لذلك يجب تناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل و الحذر لأن معظم التعاملات غير المشروعة تكون مستترة وراء هذا الحساب الذي يسهل التلاعب به كما سبق ذكره.

- الأتي صفحة الأستاذ لحساب البنك و صفحة من كشف حساب البنك لنفس الحساب:

حـ/ البنك

٣٥٠٠	رصيد افتتاحي ١٩٩٩/١/١م	١٦٠٠	مشتريات شيك رقم ٤٣٦١

5-2.indd 388 10/13/2014 03:07:00

١٥٠٠	إيداع نقداً	١٤٠٠	أوراق دفع شيك رقم ٤٣٦٢
٢٤٠٠	إيداع شيكات	١٨٠٠	الدائنون شيك رقم ٤٣٦٣
١٩٠٠	إيداع نقداً	٨٠٠	أثاث شيك رقم ٤٣٦٤
١٦٠٠	أوراق قبض للتحصيل	٢٠٠	مصروفات عامة شيك رقم٤٣٦٥
١٤٠٠	إيداع نقداً	١٠	مصروفات تحصيل
١٧٠٠	إيداع شيكات	١٣٠٠	مشتريات شيك رقم ٤٣٦٦
		١٨٩٠	أوراق دفع شيك رقم ٤٣٦٧
		٥٠٠٠	الرصيد في ١٩٩٩/١٢/٣١م
١٤٠٠٠		١٤٠٠٠	

و فيما يلي كشف البنك لشهر ديسمبر ١٩٩٩م:

البيان	التاريخ	المسحوبات	الإيداعات	الرصيد
الرصيد الافتتاحي	بداية١٩٩٩م			٣٥٠٠
شيك رقم ٤٣٦١	٢	١٦٠٠		١٩٠٠
إيداع نقداً	٤		١٥٠٠	٣٤٠٠
إيداع شيكات	١٥		٢٤٠٠	٥٨٠٠
شيك رقم ٤٣٦٢	١٦	١٤٠٠		٤٤٠٠
شيك رقم ٤٣٦٣	١٧	١٨٠٠		٢٦٠٠
إيداع نقدي	١٩		١٩٠٠	٤٥٠٠
شيك رقم ٤٣٦٤	٢٠	٨٠٠		٣٧٠٠
شيك رقم ٤٣٦٥	٢١	٢٠٠		٣٥٠٠
أوراق قبض محصّلة	٢٧		١٦٠٠	٥١٠٠
مصاريف تحصيل	٢٧	١٠		٥٠٩٠
إيداع نقدي	٢٨		١٤٠٠	٦٤٩٠
أوراق قبض محصّلة	٢٩		٣٢٠٠	٩٦٩٠
مصاريف تحصيل	٢٩	٤٠		٩٦٥٠
شيك رقم مسحوب من قبل أحمد٢٠١٩	٣٠	١٠٠٠		٨٦٥٠

5-2.indd 389 10/13/2014 03:07:00

المطلوب:

- تحضير كشف التسوية.
- إعداد قيود التسوية اللازمة.
- تصوير حـ/البنك بعد التسوية.

- في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦م كان رصيد البنك من الكشف مدين بمبلغ ٨٤٠٠ دينار،و بعد إجراء المقارنة بين كشف البنك و حـ/البنك بالدفاتر أتضح ما يلي:

- هناك إيداعات بمبلغ ٢٥٠٠ دينار مسجلة في الدفاتر بتاريخ ٣٠ديسمبر لم تظهر بكشف البنك.
- هناك شيكات مسحوبة بمبلغ ٣٥٠٠دينار لم تقدم للبنك بعد.
- حصّل لنا البنك ورقة قبض أرسلت له للتحصيل بمبلغ ٣٠٠٠ دينار و بلغت مصاريف التحصيل ٣٠دينار و أرسل لنا البنك إشعار إضافة و خصم بذلك لم يستلما بعد.
- دفع عنا البنك بتخويلٍ منا ورقة دفع بمبلغ ٢٠٠٠ دينار و بلغت عمولة البنك و مصاريفه ٢٠ دينار و أرسل لنا إشعاري خصم لم يستلما بعد.
- هناك خطأ في تسجيل قيمة شيك مستلم من العملاء سجِّل هذا الشيك بصورة صحيحة في كشف البنك بينما سجِّل خطأ في دفاتر المنشأة و كان مقدار الخطأ ٥٤٠ دينار.
- هناك قيمة شيك خاصة بشراء أثاث بمبلغ ٩٦٠ دينار سجِّلت بطريقة صحيحة في كشف البنك بينما سجِّلت خطأ في دفاتر المنشأة بمبلغ ٦٩٠ دينار.

المطلوب:

- إعداد كشف مطابقة البنك.
- إعداد قيود التسوية، و إظهار حـ/البنك الذي يظهر بالميزانية

5-2.indd 390 10/13/2014 03:07:01

العمومية.

- فيما يلي كشف حساب البنك المستلم في ١٩٩٩/١٢/٣١م، وكذلك صفحة أستاذ البنك:

البيان	مدين	دائن	الرصيد
الرصيد			٥٦٠٠
شيك رقم ٧٠١	٣٠٠٠		٢٦٠٠
إيداع نقداً		٢٤٠٠	٥٠٠٠
شيك رقم ٧٠٢	٢٦٠٠		٢٤٠٠
شيكات مودعة		٣٧٠٠	٦١٠٠
شيك رقم ٧٠٣	١٤٠٠		٤٧٠٠
أوراق قبض محصّلة		٢٠٠٠	٦٧٠٠
مصاريف تحصيل	٥٠		٦٦٥٠

تابع السؤال رقم(٣) تسوية البنك:

أوراق دفع مدفوعة	١٠٠٠		٥٦٥٠
مصاريف البنك	٥٠		٥٦٠٠
إيداع نقدي		٢٠٠٠	٧٦٠٠

حـ/ البنك

٥٦٠٠	رصيد افتتاحي ١٩٩٩/١/١م	٣٠٠٠	ورقة دفع شيك رقم ٧٠١
٢٤٠٠	إيداع نقداً	٢٦٠٠	مشتريات شيك رقم ٧٠٢
٣٧٠٠	إيداع شيكات	١٤٠٠	ورقة دفع شيك رقم ٧٠٣
٢٠٠٠	إيداع نقداً	٢٥٠٠	دائنون شيك رقم ٧٠٤
١٣٠٠	إيداع شيكات	١٥٠٠	مشتريات شيك رقم٧٠٥
		١٠٠٠	دائنون ٧٠٦
		٣٠٠٠	الرصيد
١٥٠٠٠		١٥٠٠٠	أوراق دفع شيك رقم ٤٣٦٧

المطلوب:

إجراء قيود اليومية و إعداد كشف التسوية.

5-2.indd 391 10/13/2014 03:07:01

استهلاك الأصول الثابتة:

آلة تكلفتها ٨٠٠٠٠ دينار و قدِّرت قيمتها كخردة ١٠٠٠٠ دينار. المطلوب:

حساب الاستهلاك لكلِ سنة من سنوات العمر الإنتاجي على أساس أن المنشأة تتبع:

١. طريقة القسط الثابت مع العلم أن العمر المقدّر كان (٥) سنوات.

٢. طريقة مجموع سنوات الاستخدام بفرض أن العمر يبلغ (٤) سنوات.

٣. باستخدام النسبة الثابتة لمعدل الاستهلاك المتناقص بفرض أن العمر الإنتاجي (٣) سنوات.

٤. على أساس وحدات الإنتاج، بفرض أنّ العمر قدِّر بـ ١٤٠٠٠٠ وحدة و المعلومات الخاصة بالسنوات كما موضّح بالجدول المرفق أدناه:

السنة	عدد ساعات العمل للسنة	عدد الوحدات المنتجة في السنة
١	١٤٠٠٠	٢٤٠٠٠
٢	١٥٠٠٠	٣٢٠٠٠
٣	١٣٠٠٠	٢٦٠٠٠
٤	١٦٠٠٠	٣٠٠٠٠
٥	١٢٠٠٠	٢٨٠٠٠

التخلص من الأصول الثابتة:

- في ١٩٨٦/١/١م اشترت شركة ثلاث ماكينات لغرض استعمالها، الأولى بمبلغ ٢٥٠٠٠ دينار و تقرر حساب استهلاكها بالقسط المتناقص و قدّر عمرها (١٠) سنوات تصبح بعدها أنقاضاً قدِّر لها قيمة ٥٠٠٠ دينار، و الثانية بمبلغ ٣٠٠٠٠ دينار و تقرر حساب استهلاكها بالقسط المتناقص بنسبة ٢٠٪، و الثالثة بمبلغ ١٧٠٠٠ دينار و تقرر حساب استهلاكها بطريقة وحدات الإنتاج فقدِّر العمر ٢٠٠٠٠٠وحدة إنتاجية

5-2.indd 392 10/13/2014 03:07:01

تصبح بعدها أنقاضاً قدّر لها قيمة ٢٠٠٠ دينار و كان العداد يقرأ عند الشراء صفر و في نهاية السنة الأولى ٢٠٠٠٠ وحدة إنتاجية و في نهاية السنة الثانية ٥٠٠٠٠ وحدة و في نهاية السنة الثالثة ٧٥٠٠٠ وحدة إنتاجية.

في ١٩٨٨/١/١م تقرر تعديل عمر الماكينة الثالثة من ٢٠٠٠٠٠ وحدة إلى ١٠٠٠٠٠ وحدة إنتاج و تعديل استهلاك السنوات السابقة و اللاحقة بموجب ذلك.

في ١٩٨٨/٧/١م بيعت الماكينة الأولى بمبلغ ٢١٥٠٠ دينار نقداً.

في ١٩٨٨/١٠/١م استبدلت الماكينة الثانية بماكينة جديدة تكلفة شراؤها النقدي ٣٥٠٠٠ دينار فتقبّل البائع الماكينة القديمة بمبلغ ٢٠٠٠٠ دينار و دفعت الشركة فرق السعر نقداً.

المطلوب:

- تسجيل المعاملات التي حدثت خلال سنة ١٩٨٨م في دفتر اليومية.
- تسجيل قيد تسوية الاستهلاك للماكينات في ١٩٨٨/١٢/٣١م علماً بأنّ الماكينة الجديدة تقرر حساب استهلاكها بقسط متناقص بنسبة ١٠٪.
- تحضير حـ/أ.خ جزئ للسنة المنتهية في ١٩٨٨/١٢/٣١م.
- تحضير ميزانية عمومية جزئية كما في ١٩٨٨/١٢/٣١م.

- **الآتي أرصدة مستخرجة من سجل أستاذ إحدى المنشآت في ١٩٩٠/١/١م:**

الماكينات ٣٦٠٠٠ دينار - مخصص استهلاك الماكينات ١٢٠٠٠دينار

ملاحظة: يتم حساب الاستهلاك بالقسط الثابت علماً بأنّ كافة الماكينات مشتراة في ١٩٨٨/١/١م.

5-2.indd 393 10/13/2014 03:07:01

* في ١٩٩٠/٦/١م إحدى الماكينات التي اشتريت بمبلغ ٣٦٠٠ دينار بيعت بمبلغ ٢٤٠٠ دينار نقداً.

* في ١٩٩٠/٧/١م إحدى الماكينات التي اشتريت بمبلغ ٤٨٠٠ دينار قد استبدلت بماكينة جديدة تكلفة شراؤها ٥٤٠٠ دينار فتقبّل البائع الماكينة القديمة بمبلغ ٢٤٠٠ دينار و دفع المشتري الباقي نقداً .

علماً بأن السنة المالية تنتهي في ١٢/٣١ من كلِ سنة.

المطلوب:

- إثبات قيدي البيع و الاستبدال في سجل اليومية.
- إثبات قيد التسوية في ١٩٩٠/١٢/٣١م علماً بأنّ الماكينة الجديدة قدّر عمرها بـ (٥) سنوات، تصبح بعدها خردة قدّر لها قيمة ٤٠٠ دينار و تقرر حساب استهلاكها بالقسط المتناقص بنسبة ١٠٪.
- تحضير مقطع من حساب الأرباح و الخسائر و كذلك من الميزانية العمومية كما هي عليه في ١٩٩٠/١٢/٣١م.
- لشركة بشائر المحدودة (٣) رافعات فيما يلي تفاصيلها:

رقم الرافعة	تاريخ الشراء	تكلفة الشراء	العمر الإنتاجي	الخردة
١	١٩٩٠/٤/١م	٣٢٠٠٠	٦	٨٠٠٠
٢	١٩٩١/٧/٥م	٥٤٠٠٠	٦	١٢٠٠٠
٣	١٩٩٢/٢/٢١م	٦٠٠٠٠	٥	١٥٠٠٠

المعاملات خلال سنة ١٩٩٣م:

- تمّ استبدال الرافعة رقم (١) بأخرى متطوّرة أعطي لها الرقم (٤) سعرها النقدي ٧٥٠٠٠ دينار و قبلت الرافعة القديمة بمبلغ ١٥٠٠٠ دينار سددت الشركة الفرق بموجب شيك و ذلك في ١٩٩٣/٤/١م علماً بأنّ العمر الإنتاجي للرافعة الجديدة قدّر بـ(٧) سنوات و بعدها تصبح خردة قدّر لها ١٩٠٠٠ دينار.

5-2.indd 394 10/13/2014 03:07:01

- قررت الشركة إعادة احتساب استهلاك الرافعة رقم (٢) بجعل عمرها الإنتاجي (٥) سنوات بدلاً من (٦) سنوات و قيمة الخردة بمبلغ ١٥٥٠٠ دينار اعتباراً من سنة ١٩٩٣م.

المطلوب :

- تنظيم قيود اليومية اللازمة لإثبات معاملات ١٩٩٣م.
- فتح حساب الرافعات و حساب مخصص استهلاك الرافعات اعتباراً من تاريخ شرائها و لغاية ١٩٩٣/١٢/٣١م، علماً بأنّ الشركة تتبع طريقة القسط الثابت في حساب الاستهلاك.
- الأتي أرصدة مستخرجة من سجل الأستاذ في ١٩٩٤/١/١م:

السيارات ٢٥٠٠٠ – مخصص استهلاك السيارات ١٠٠٠٠ – الأثاث ٥٠٠٠ – مخصص استهلاك الأثاث ٢٠٠٠ – المباني ٢٥٠٠٠٠ – مخصص استهلاك المباني ٥٠٠٠٠ .

سبق أن تقرر حساب استهلاك السيارات بقسط متناقص بنسبة ١٠٪، و استهلاك الأثاث بقسط ثابت بنسبة ٢٠٪، و استهلاك المباني بالقسط الثابت و قدّر عمر المباني ٤٠ سنة و قيمة الأراضي و الأنقاض قدّر لها قيمة ٥٠٠٠٠ دينار.

في ١٩٩٤/٤/١م بيعت إحدى السيارات تكلفتها ١٠٠٠٠ دينار بمبلغ ٧٠٠٠ دينار نقداً، علماً بأنّ جميع السيارات اشتريت بتاريخ واحد في ١٩٩٣/٧/١م، كما استبدل الأثاث بآخر جديد تكلفة شراؤه ٨٠٠٠ دينار و تقبّل المستبدِل الأثاث القديم بمبلغ ٣٥٠٠ دينار و تم دفع الفرق نقداً. و تقرر حساب الاستهلاك للأثاث الجديد بقسط ثابت بنسبة ٢٠٪ أيضاً.

في ١٩٩٤/١٢/٣١م تقرر تعديل عمر المباني من ٤٠ سنة إلى ٥٠ سنة مع عدم تغيير استهلاك السنوات السابقة و كذلك عدم تغيير مخصص الاستهلاك.

5-2.indd 395 10/13/2014 03:07:01

المطلوب:

- تسجيل قيدي البيع و الاستبدال.
- تسجيل قيود تسوية الاستهلاك في ١٩٩٤/١٢/٣١م.
- تحضير مقطع من حـ/أ.خ و كذلك من الميزانية العمومية كما في ١٩٩٤/١٢/٣١م.

تقييم المخزون آخر المدة:

❖ في بداية و خلال سنة ١٩٨٩م كانت البضاعة و المشتريات و المبيعات كما مبيّن أدناه :

بضاعة أول المدة	١٩٨٩/١/١م	٣٠٠ وحدة	بتكلفة ١٠ دينار للوحدة
مشتريات	١٩٨٩/٣/٢٥م	٢٥٠ وحدة	بتكلفة ١٢ دينار للوحدة
مشتريات	١٩٨٩/٦/٣٠م	٢٠٠ وحدة	بتكلفة ١١ دينار للوحدة
مبيعات	١٩٨٩/٨/١٥م	٣٥٠ وحدة	بسعر بيع ١٦ دينار للوحدة
مشتريات	١٩٨٩/١٠/١٠م	٥٠٠ وحدة	بتكلفة ٩ دينار للوحدة
مشتريات	١٩٨٩/١٢/٥م	٤٠٠ وحدة	بتكلفة ١٠ دينار للوحدة
مبيعات	١٩٨٩/١٢/٣٠م	٤٥٠ وحدة	بسعر بيع ١٥ دينار للوحة

المطلوب:

١- احتساب تكلفة المخزون بالطرق الآتية إذا تم استخدام طريقة الجرد الدوري:

أ/ FIFO ب/ LIFO ج/ المتوسط المرجّح.

٢- احتساب تكلفة المخزون بالطرق الآتية إذا تم استخدام طريقة الجرد المستمر:

أ/ FIFO ب/ LIFO ج/ المتوسط المرجّح.

٣- إذا تم استخدام طريقة الجرد المستمر و تم حساب تكلفة المخزون آخر المدة بطريقة FIFO و قدِّر مخزون آخر المدة بسعر السوق

5-2.indd 396 10/13/2014 03:07:02

بمبلغ ٧٠٠٠ دينار، حضِّر قيد التسوية اللازم في نهاية السنة و بيِّن تأثير ذلك على الحسابات الختامية و الميزانية العمومية.

❖ كانت بضاعة أول المدة و البضاعة المشتراة خلال السنة المنتهية في ١٩٩٣/١٢/٣١م كما مبيّن أدناه علماً بأنّ التسجيل تمّ بطريقة الجرد الدوري، و المطلوب حساب تكلفة المخزون آخر المدة بثلاث طرق، و تسجيل قيد التسوية إن وجد، علماً بأنّ مبيعات المخزون بلغت ١٢٠٠٠ وحدة خلال السنة و كان سعر السوق للوحدة الواحدة في ١٩٩٣/١٢/٣١م ٤٥ دينار:

التاريخ	عدد الوحدات	سعر بيع الوحدة بالدينار
١٩٩٣/١/١م	٣٠٠٠	٥٠
٣/١٠	٢٠٠٠	٤٨
٥/١٥	١٠٠٠	٤٥
٨/٢٥	٢٥٠٠	٤٠
٩/٣٠	٤٠٠٠	٤٧
١١/٥	١٥٠٠	٥٠
١٢/٣٠	٢٠٠٠	٤٢

تتبع شركة الهدى للتجارة طريقة الجرد المستمر في تسجيل البضاعة و تتبع طرقة ما يرد أخيراً يصرف أولاً في تقييم المخزون. و الآتي معاملات استلام و تسليم البضاعة خلال سنة ١٩٩٥م:

البيان	الكمية بالطن	سعر التكلفة للطن	سعر البيع للطن
بضاعة ١٩٩٥/١/١م	٢٥٠٠	١٠٠	
مشتريات ٢/٢٥	١٥٠٠	١٢٠	
مشتريات ٣/١٠	٢٠٠٠	١١٠	
مبيعات ٤/١٥	٢٥٠٠		١٥٠
مبيعات ٥/٢٠	١٢٠٠		١٦٠
مشتريات ٧/٢٥	٣٠٠٠	٩٠	
مشتريات ٩/٣٠	١٠٠٠	١٠٠	

5-2.indd 397 10/13/2014 03:07:02

١٥٠		١٨٠٠	مبيعات ١٠/١٠
١٦٠		١٥٠٠	مبيعات ١٢/٢٥

ملحوظة: كان سعر السوق للبضاعة آخر المدة ٨٠ دينار للوحدة.

المطلوب:

- تحضير جدول يوضِّح حساب تكلفة البضاعة المباعة و آخر يوضِّح تكلفة المخزون آخر المدة.
- تحضير مقطع من حساب المتاجرة.
- تحضير قيد تسوية البضاعة آخر المدة إذا اقتضى الأمر ذلك.
- تحضير مقطع من الميزانية العمومية.

❖ تعرّضت مخازن يوسف للتجارة المحدودة للسرقة، و كانت هذه المخازن مؤمّن عليها. و قد سألك المدير عن مبلغ المخزون المسروق و وفّر لك المعلومات التالية:

بيان	السلعة (أ)	السلعة(ب)
المخزون في أول العام ١٩٨٨م	٩٠٠٠٠ دينار	٨٠٠٠٠ دينار
المشتريات خلال العام	٢٧٠٠٠٠ دينار	٢٤٠٠٠٠ دينار
المبيعات خلال العام	٣٠٠٠٠٠ دينار	٢٦٠٠٠٠ دينار
نسبة مجمل الربح	٤٠٪ من سعر البيع	٥٠٪ من سعر البيع

شركة الندى بصدد تطوير خطة الأرباح لديها، وفيما يلي التقديرات اللازمة لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠م:

أ- في ١٩٩٩/١/١م قدِّر المخزون بـ ٨٥٠٠٠ دينار.

ب- قدِّرت نسبة مجمل الربح بـ ٤٠٪ من سعر البيع.

المطلوب:

استكمال خطة الربح التالية موضِّحاً كافة العمليات الحسابية التي استندت عليها.

5-2.indd 398 10/13/2014 03:07:02

البيان	خطة الأرباح	
	١٩٩٩م	٢٠٠٠م
المبيعات المخططة	١٦٠٠٠٠ دينار	١٩٠٠٠٠ دينار
تكلفة البضاعة المباعة: مخزون أول الفترة	؟؟؟	؟؟؟
+ المشتريات المخططة	١٢٠٠٠٠ دينار	١٣٠٠٠٠ دينار
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع	؟؟؟	؟؟؟
يخصم مخزون آخر المدة	؟؟؟	؟؟؟
تكلفة البضاعة المباعة	؟؟؟	؟؟؟
إجمالي الربح المخطط	؟؟؟	؟؟؟

سرقت مخازن شركة عبد الله التجارية بتاريخ ١٩٨٨/٥/١٧م بعد الدوام، وكانت المسروقات تتكوّن من البضائع غالية الثمن. و قد حصلت على المعلومات التالية:

- البضاعة الموجودة بمخازن الشركة جردت في ١٩٨٨/٤/٣٠م و كانت تكلفتها ٩٤٧٠٠ دينار.
- كما جردت البضاعة بعد السرقة مباشرةً فوجدت بأن تكلفتها تساوي ٢٤٨٥٠ دينار.
- مشتريات خلال الفترة من ١٩٨٨/٥/١م لغاية يوم السرقة ١٦٥٠٠ دينار.
- نسبة إجمالي الربح إلى المبيعات كانت ٣٠٪ لغاية يوم ١٩٨٨/٥/١٥م، و ٢٥٪ اعتباراً من ١٩٨٨/٥/١٦م.
- مبيعات الشركة للفترة:

١٩٨٨/٥/١م – ١٩٨٨/٥/١٥م ٥٧٠٠٠ دينار

يومي ١٦ و ١٩٨٨/٥/١٧م ٧٥٠٠ دينار.

5-2.indd 399 10/13/2014 03:07:02

المطلوب :

حساب تكلفة البضاعة المسروقة.

السجلات غير الكاملة:

- صاحب محل تحف لا يمسك سجلات محاسبية، عد الاحتفاظ بالمستندات و الإيصالات المالية. و قد طلب منك معاونته لاستخراج نتيجة أعماله للسنة المنتهية في ١٩٨٩/١٢/٣١م. و بعد تلخيص معاملاته التجارية خلال السنة توصّلت إلى ما يلي:

المشتريات تكون بالأجل دائماً ثمّ تسدّد فيما بعد بينما كانت المبيعات نقدية فقط. يودع مبلغ المبيعات النقدية يومياً في البنك. كما كانت المدفوعات الأخرى بشيكات أيضاً. و كانت حركة النقدية بالحساب الجاري بالبنك كما يلي:

رصيد النقدية لدى البنك في ١٩٨٩/١/١م	٧٢٠ دينار
المبيعات النقدية خلال السنة(مودعة في البنك)	٤٧٣٤٠ دينار
شيكات مسحوبة لسداد الدائنون	٣٧٢٠٠ دينار
شيكات مسحوبة لسداد المصروفات العامة	٣٧٨٦ دينار
شيك مسحوب لسداد الإيجار	٤٥٠ دينار
مسحوبات شخصية بشيكات	٥٤٠٠ دينار

معلومات إضافية:

	في ١٩٨٩/١/١م	في ١٩٨٩/١٢/٣١م
الدائنون	٢٤٠٠	٢٧٠٠
مصاريف مستحقة	٢١٠	٣٠٠
بضاعة بالمحل	٣٠٠٠	٢٧٠٠

5-2.indd 400 10/13/2014 03:07:02

أثاث	٦٠٠	٦٠٠

المطلوب:

أ/ ١- التوصّل إلى رأس المال في ١٩٨٩/١/١م.

٢-المشتريات خلال سنة ١٩٨٩م.

٣-رصيد البنك في ١٩٨٩/١٢/٣١م.

٤- يستهلك الأثاث بنسبة ١٠٪ من المبلغ الظاهر أعلاه.

ب/ تحضير حـ/المتاجرة و حـ/أ.خ للسنة المنتهية في ١٩٨٩/١٢/٣١م، وكذلك الميزانية كما في ١٩٨٩/١٢/٣١م.

- صاحب محل لبيع الهدايا لا يمسك سجلات متكاملة، طلب منك تنظيم حساباته لأغراض الهيئة العامة للضرائب و قد تمكنت من الحصول على المعلومات الآتية لسنة ١٩٩٣م:
  - المبالغ المودعة في حساب البنك: ٧٥٠٠ دينار شيكات المدينين و ٣٩٠٠٠ دينار إيداعات نقدية.
  - المبالغ المسحوبة من البنك:٦٠٠ دينار لتعزيز صندوق المحل، ٣٧٥٠٠ دينار شيكات مدفوعة للمجهزين و المشتريات، ٣٠٠٠ دينار مصاريف عامة، ٣٣٠٠ دينار مسحوبات شخصية، ٣٠٠٠ دينار شراء أثاث في ١٩٩٣/٩/١م.
  - مجمل المبالغ المستلمة نقداً من المدينين و المبيعات النقدية ٤٥٦٠٠ دينار.
  - مشتريات نقدية ١٢٠٠ دينار، مصاريف عامة مدفوعة نقداً ١٥٠٠ دينار.
  - الأصول و الخصوم في بداية و نهاية السنة:

5-2.indd 401 10/13/2014 03:07:02

البيان	١٩٩٣/١/١م (بالدينار)	١٩٩٦/١٢/٣١م (بالدينار)
رصيد البنك	٣٤٠٠	٢٥٠٠
نقد في الصندوق	٢١٠	٩٠
مدينون	١٢٠٠	١٣٥٠
دائنون	٢٤٠٠	٢٧٠٠
مصاريف مستحقة	٣٠٠	٤٥٠
بضاعة	٤٢٠٠	٥١٠٠

تقرر شطب رصيد أحد المدينين بمبلغ ٣٠٠ دينار كما تقرر تكوين م.د.م.فيها بنسبة ١٠٪.

- يحسب استهلاك الأثاث بنسبة ١٠٪ سنوياً من الرصيد في نهاية السنة.
- لم يقمُ صاحب المحل بتسجيل المسحوبات الشخصية الخاصة به من الصندوق.

المطلوب:

- تصوير قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ١٩٩٣/١٢/٣١م.
- فتح حساب البنك و حساب النقدية.
- الميزانية العمومية كما في ١٩٩٣/١٢/٣١م.

- فيما يلي البيانات المأخوذة من أحد الشركات التي لا تحتفظ بسجلات كاملة:

5-2.indd 402 10/13/2014 03:07:02

البيان	الأرصـــــــدة	
	أول يناير ١٩٩٩م	٣١ ديسمبر ١٩٩٩م
المدينون	٢٣٠٠	٣٩٠٠
أوراق (تجارية) قبض	١٥٠٠	٢٠٠٠
فوائد مستحقة على أ.ق	٩٠	٧٠
فوائد مدفوعة مقدماً عن أوراق الدفع	٧٥	٦٠
المخزون	٩٢٥٥	١٠٤٠٠
مصروفات تشغيل مدفوعة مقدماً	١٠٠	١٣٠
المعدات (بالصافي)	٨٥٠٠	٨٦٠٠
أصول أخرى	--	٥٠٠
الدائنون	١٧٠٠	١٩٠٠
أوراق دفع (عمليات تجارية)	١١٠٠٠	١١٥٠٠
أوراق دفع (معدات)	--	٥٠٠
مصروفات مستحقة عن أوراق الدفع	٤٠	٣٠
مصروفات تشغيل مستحقة	١٧٠	٢٤٠
إيراد فوائد محصّل مقدماً	٣٠	٤٠

و بعد تحليل دفتر البنك تمّ الحصول على المعلومات الآتية:

رصيد ١/١/١٩٩٩م ٤٢٠٠ دينار

المقبوضات:

مبيعات نقدية ٢٣٠٠٠ دينار

متحصلات من المدينين ٧٦٠٠ دينار

متحصلات من أوراق القبض ١٠٠٠ دينار

إيراد الفوائد ١٦٠ دينار

المدفوعات:

المشتريات النقدية ١١٨٠٠ دينار

المدفوعات للدائنين ٢٤٠٠ دينار

المدفوعات لأوراق الدفع (التجارية) ٥٠٠ دينار

مصروف الفوائد ٥٦٠ دينار

5-2.indd 403 10/13/2014 03:07:03

مصروفات التشغيل	١٤١٣٠ دينار
مصروفات التشغيل المتنوعة	٩٧٠ دينار
أصول أخرى مشتراة	٥٠٠ دينار
مسحوبات شخصية	٢٤٠٠ دينار
الرصيد في١٩٩٩/١٢/٣١م	٢٧٠٠ دينار

المطلوب:

١. حساب صافي الدخل متبعاً طريقة تحليل حساب رأس المال.

٢. إعداد تفاصيل قائمة الدخل، معتمداً على جدول يوضِّح كافة الحسابات التي تقوم بإجرائها.

- معطى فيما يلي الحسابات التي يتم التقرير عنها في قائمة الدخل، المطلوب

إكمال البيانات الناقصة موضِّحاً طريقة الحساب التي تتبعها:

البيان	بداية الفترة	نهاية الفترة
١) إيراد فوائد مقدّم	٥٠٠٠ دينار	٧٥٠٠ دينار
فوائد إيراد مستحقة و غير محصّلة فوائد الإيراد المحصّلة خلال الفترة بلغت ٢٠٠ دينار	٦٥٠٠ دينار	٢٠٠٠ دينار

المبلغ الذي يتم التقرير عنه في قائمة الدخل يكون ..... دينار.

البيان	بداية الفترة	نهاية الفترة
٢) الأجور المستحقة	١٠٠٠ دينار	١٨٠٠ دينار
أجور مدفوعة مقدماً الأجور المدفوعة خلال الفترة بلغت ١٢٠٠٠ دينار	٤٠٠ دينار	٢٠٠ دينار

فإنّ الأجور التي يتم التقرير عنها في قائمة الدخل يكون..... دينار.

5-2.indd 404 10/13/2014 03:07:03

البيان	بداية الفترة	نهاية الفترة
٣) المدينون	١٠٠٠٠ دينار	١٤٠٠٠ دينار
أوراق قبض (تجارية) المبيعات النقدية ١٢٠٠٠٠ دينار- المتحصلات من المدينين ٤٠٠٠٠ دينار – متحصلات من أ.القبض ٥٠٠٠ دينار – مردودات المبيعات ٢٠٠٠ دينار – ديون معدومة ٥٠٠ دينار – خصم مسموح به ٦٠٠ دينار	٢٠٠٠ دينار	١٠٠٠ دينار

فإن إجمالي المبيعات التي يتم التقرير عنها في قائمة الدخل تكون ..... دينار.

البيان	بداية الفترة	نهاية الفترة
٤) الدائنون	٥٠٠٠ دينار	٧٠٠٠ دينار
أوراق الدفع (تجارية) المدفوع للدائنين ٤٠٠٠٠ دينار – المشتريات النقدية ١٠٠٠٠٠ دينار – الخصم المكتسب ١٠٠٠ دينار – مردودات المشتريات ١٥٠٠ دينار – المدفوع لأوراق الدفع ٨٠٠٠ دينار.	١٠٠٠٠ دينار	٦٠٠٠ دينار

فإن إجمالي المشتريات التي يتم التقرير عنها في قائمة الدخل تكون..... دينار.

5-2.indd 405 10/13/2014 03:07:03

الحل المقترح للتطبيقات: التسويات الجردية

سوف نتناول في هذا الحيّز فقط بعض الحلول المقترحة للتسويات الجردية، على أن يتم تناول بقية التطبيقات الخاصة بالتسويات الجردية من قبل الطالب بنفس منهجية الحل التي سوف ننتهجها في هذا المجال.

التطبيق رقم(١) قيود اليومية:

١/ أ- فيما يختص بإيرادات الديون المعدومة المحصّلة، فهي تعد من الإيرادات و لا يحتاج الأمر إلى تسوية.

ب-يجب أولاً تحديد القيمة الدفترية للسيارة المباعة و ذلك لتحديد الأرباح أو الخسائر المحققة من عملية التخلص هذه- راجع موضوع التخلّص من الأصول الثابتة- و فيما يختص بالقيود اللازمة نجري ما يلي:

* تصحيح وضعية الإيرادات المتفرقة و ذلك باستبعاد عملية البيع الخاصة بالسيارة كما يلي:

١٢٠٠٠	من حـ/ الإيرادات المتفرقة
١٢٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة

* الاستهلاك السنوي للسيارة المباعة = ٢٤٠٠٠ × ١٥٪ = ٣٦٠٠ دينار. وبما أنّ السيارة ظلت في حيازة المنشأة ٤ سنوات و ٩ شهور (من ١٩٩٨/٤/١ إلى ٢٠٠٢/١٢/٣١م) فإن مخصص الاستهلاك = ٣٦٠٠ × ٤ + ٣٦٠٠ × ٩ = ١٧١٠٠

أي أن القيمة الدفترية للسيارة المباعة = ٢٤٠٠٠ - ١٧١٠٠ = ٦٩٠٠ دينار.

أي أن أرباح البيع = ١٢٠٠٠ - ٦٩٠٠ = ٥١٠٠ دينار. و هذه تعتبر ضمن الإيرادات المتفرقة. ويثبت ذلك بالقيد التالي:

١٢٠٠٠	من حـ/ الخزينة

5-2.indd 406 10/13/2014 03:07:03

	١٧١٠٠	من حـ/مخصص الاستهلاك
	٥١٠٠	إلى حـ/ أرباح البيع
٢/	٢٤٠٠٠	إلى حـ/ السيارة
	٦٧٤٠	من حـ/ إيرادات الاستثمار المستحقة
	٦٧٤٠	إلى حـ/إيرادات الاستثمار

٣/ إثبات استهلاك الأصول الثابتة:

استهلاك الآلات = ٢٥٠٠٠٠ × ١٠٪ = ٢٥٠٠٠ دينار

استهلاك السيارات = (٦٤٠٠٠)×١٥٪ = ٩٦٠٠ دينار

استهلاك الأثاث السنوي = ٢٤٠٠٠ × ٥٪ = ١٢٠٠ دينار.

يلاحظ أن استهلاك السيارات و الأثاث يوزّع بواقع ثلثين (٣/٢) للصناعة و ثلث (٣/١) للإدارة، عليه تكون قيود اليومية في هذه الحالة كما يلي:

أولاً: قيود الإثبات:

٢٥٠٠٠		من حـ/ استهلاك الآلات
٩٦٠٠		من حـ/استهلاك السيارات
١٢٠٠		من حـ/ استهلاك الأثاث
	٢٥٠٠٠	إلى حـ/ مخصص استهلاك الآلات
	٩٦٠٠	إلى حـ/ مخصص استهلاك السيارات
	١٢٠٠	إلى حـ/ مخصص استهلاك الأثاث

ثانياً: قيود الإقفال:

٢٩٨٠٠		من حـ/ التشغيل
	٢٥٠٠٠	إلى حـ/ استهلاك الآلات
	٦٤٠٠	إلى حـ/ استهلاك السيارات (٣/٢ × ٩٦٠٠)
	٨٠٠	إلى حـ/ استهلاك الأثاث (٣/٢ × ١٢٠٠)

أما ثلث (٣/١) استهلاك السيارات و الأثاث يقفل في حـ/أ.خ كما يلي:

5-2.indd 407 10/13/2014 03:07:03

٢٤٠٠		من حـ/ أ.خ
	٣٢٠٠	إلى حـ/ استهلاك السيارات
	٤٠٠	إلى حـ/ استهلاك الأثاث

٤/ بمقارنة م.د.م.فيها بالميزان و قدره ٤٢٠٠ دينار، مع م.د.م.فيها المراد تكوينه و قدره ٣٨٤٠ دينار نجد أن م.د.م.فيها القديم و الظاهر بالميزان يزيد بمقدار ٣٦٠ دينار (٤٢٠٠ - ٣٨٤٠). عليه تكون هذه الزيادة إضافة لحـ/ أ.خ لأنه سبق و أن خصمت بالزيادة منه. ويكون القيد:

٣٦٠		من حـ/ م.د.م.فيها
	٣٦٠	إلى حـ/ أ.خ

٥/إثبات المخزون في آخر المدة:

١٢٠٠٠		من حـ/المواد الخام
٩٤٠٠		من حـ/ بضاعة نصف مصنّعة
	٢١٤٠٠	إلى حـ/ التشغيل

و يثبت مخزون الإنتاج التام آخر المدة في حـ/ المتاجرة كما يلي:

٥١٠٠٠		من حـ/ البضاعة الجاهزة آخر المدة
	٥١٠٠٠	إلى حـ/ المتاجرة

٦/ إثبات أجور المراجعة المستحقة:

٢٠٠٠		من حـ/ أجور المراجعة
	٢٠٠٠	إلى حـ/ أجور المراجعة المستحقة

تصوير الحسابات الختامية في ٢٠٠٢/١٢/٣١

بعد أن تم إعداد قيود التسويات الجردية، فإنّ الأمر يتطلّب إعداد الحسابات الختامية و التي تشتمل على حـ/ التشغيل، و حـ/المتاجرة و حـ/أ.خ

5-2.indd 408 10/13/2014 03:07:03

و تظهر هذه الحسابات كما يلي:

أ-حـ/ التشغيل عن السنة المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١

١٧٠٠٠	مواد خام في أول السنة	١٢٠٠٠	مواد خام في نهاية السنة
٣١٠٠٠٠	مشتريات المواد الخام	٩٤٠٠	إنتاج نصف مصنّع آخر المدة
١٢٩٠٠٠	مصاريف صناعية عامة		
٤٤٠٠٠	أجور العمال	٥١٠٨٠٠	تكلفة البضاعة الجاهزة
٢٥٠٠٠	استهلاك الآلات		
٦٤٠٠	استهلاك السيارات		
٨٠٠	استهلاك الأثاث		
٥٣٢٢٠٠		٥٣٢٢٠٠	

ب-حـ/ المتاجرة عن السنة المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١

٥١٠٨٠٠	حـ/ التشغيل	٥١٠٠٠	بضاعة جاهزة آخر المدة
٢٥٠٠٠	بضاعة جاهزة أول السنة	٦٧٤٠٠٠	المبيعات
١٨٩٢٠٠	مجمل الربح		
٧٢٥٠٠٠		٧٢٥٠٠٠	

ج- حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١

٦٣٠٠٠	مصاريف إدارية عامة	١٨٩٢٠٠	مجمل الربح
٣٢٠٠	استهلاك السيارات	٣٦٠	م.د.م.فيها
٤٠٠	استهلاك الأثاث	٩١٠٠	إيرادات متفرقة
٢٠٠٠	أجور مراجعة	٢١٧٤٠	إيرادات الاستثمارات
١٥١٨٠٠	صافي الأرباح		
٢٢٠٤٠٠		٢٢٠٤٠٠	

أما الميزانية العمومية و التي تعبّر عن الموقف المالي للمنشأة فإنها ستظهر كما يأتي، مع ملاحظة أن السيارات أصبحت ٤٠٠٠٠ بدلاً من ٦٤٠٠٠ و ذلك بعد بيع السيارة، وسوف ينعكس ذلك على مخصص استهلاك السيارات، حيث انخفض بمقدار مخصص استهلاك السيارة المباعة كما يلي:

5-2.indd 409 10/13/2014 03:07:03

المخصص القديم ٢٠٠٠٠ – مخصص استهلاك السيارة المباعة ١٧١٠٠ + استهلاك السنة الحالية ٩٦٠٠ = ١٢٥٠٠ (مخصص الاستهلاك الذي يظهر في الميزانية العمومية).

الميزانية العمومية كما في ٢٠٠٢/١٢/٣١م

			الأصول الثابتة:		رأس المال
	٢٥٠٠٠٠		الآلات	٥٥١٨٠٠	٤٠٠٠٠٠
١٧٧٠٠٠	٧٣٠٠٠		- مخصص الاستهلاك		+أرباح العام
	٤٠٠٠٠		السيارات		الخصوم:
٢٧٥٠٠	١٢٥٠٠		- مخصص الاستهلاك	٤٩٨٠٠	الدائنون
	٢٤٠٠٠		الأثاث		
١٤٨٠٠	٩٢٠٠		- مخصص الاستهلاك		أرصدة دائنة أخرى:
٢٠٠٠٠٠			استثمارات طويلة الأجل	٢٠٠٠	أجور مراجعة مستحقة
			الأصول المتداولة:		
٧٤٠٠٠			النقدية		
	٣٥٠٠٠		المدينون		
٣١١٦٠	٣٨٤٠		-م.د.م.فيها		
١٢٠٠٠			مواد أولية		
٩٤٠٠			بضاعة نصف مصنعة		
٥١٠٠٠			بضاعة جاهزة		
			أرصدة مدينة أخرى:		
٦٧٤٠			إيراد الاستثمار المستحق		
٦٠٣٦٠٠				٦٠٣٦٠٠	

5-2.indd 410 10/13/2014 03:07:03

التطبيق رقم (٢)

يلاحظ أنّ قيمة رأس المال في هذا التطبيق غير موجودة عليه فإنّ الخطوة الأولى و المنطقية لتناول هذا النوع من التطبيقات هو إيجاد قيمة رأس المال، و من ثم الشروع في حل التطبيق، و يمكن الحصول على قيمة رأس المال من خلال إعداد ميزان المراجعة، حيث يتحدد راس المال بإيجاد الفرق بين الطرف المدين للميزان مع الطرف الدائن، وذلك كما يلي:

ميزان المراجعة لغرض تحديد رأس المال

البيان	المدين	الدائن
الخزينة	٢٦٠٠٠	
أوراق القبض/ أوراق الدفع	٣٤٠٠٠	٧٦٠٠٠
المدينون/ الدائنون	٣٢٠٠٠	٣٣٠٠٠
الديون المعدومة / م.د.م.فيها	٣٢٠٠	٤٠٠٠
البنك	٤٨٠٠٠	
المشتريات/ المبيعات	١٩٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠
بضاعة أول المدة	٩٤٠٠٠	
مصاريف نقل المبيعات	٣٠٠٠	
المصروفات النثرية	١٠٠٠	
المباني و الأراضي/ مخصص استهلاك المباني	١٤٤٠٠٠	٤٠٠٠٠
السيارات/ مخصص استهلاك السيارات	٣٠٠٠٠	١٤٠٠٠
الأثاث	١٣٠٠٠	
أوراق مالية قصيرة الأجل/ إيراد أوراق مالية	٧٢٠٠٠	٤٨٠٠
إيجار المحل	٦٠٠٠	
الإعلان	٣٤٠٠	
التأمين	٣٦٠٠	
أجور و رواتب الموظفين	٢٦٠٠٠	
مصاريف نقل المشتريات	٥٠٠٠	

5-2.indd 411 10/13/2014 03:07:04

البيان	المدين	الدائن
مردودات المبيعات/مردودات المشتريات	٦٠٠٠	١٠٠٠٠
مصاريف الشراء	٨٠٠٠	
إيراد العقار		١٢٠٠٠
مصاريف إخراج جمركي للبضاعة	١٠٤٠٠	
عمولة مكتسبة		٥٠٠٠
خصم مسموح به/ خصم مكتسب	٣٠٠٠	٣٨٠٠
رأس المال		٢٠٩٠٠٠
	٧٦١٦٠٠	٧٦١٦٠٠

و يمكن إثبات قيود اليومية كما يلي:

١- إثبات مخزون آخر المدة:

١٢٠٠٠٠ من حـ/ مخزون آخر المدة
١٢٠٠٠٠ إلى حـ/ المتاجرة

* إثبات تكوين مخصص هبوط أسعار بضائع بمبلغ ٤٠٠٠ دينار

٤٠٠٠ من حـ/ أ.خ
٤٠٠٠ إلى حـ/ مخصص هبوط أسعار بضائع

٢- استهلاك المباني = (١٤٤٠٠٠ – (٢٤٠٠٠+٣٠٠٠٠) /٣٠ = ٣٠٠٠ دينار

٣٠٠٠ من حـ/ استهلاك المباني
٣٠٠٠ إلى حـ/ مخصص استهلاك المباني

* إقفال حساب الاستهلاك في حـ/ أ.خ

٣٠٠٠ من حـ/ أ.خ
٣٠٠٠ إلى حـ/ استهلاك المباني

٣- استهلاك السيارات = (١٤٠٠٠ -٣٠٠٠٠) × ١٠٪ = ١٦٠٠ دينار

١٦٠٠ من حـ/ استهلاك السيارات
١٦٠٠ إلى حـ/ مخصص استهلاك السيارات

5-2.indd 412 10/13/2014 03:07:04

* إقفال حساب الاستهلاك في حـ/ أ.خ

١٦٠٠		من حـ/ أ.خ
	١٦٠٠	إلى حـ/ استهلاك السيارات

٤-يجب أولاً استبعاد قيمة بيع الأثاث من حـ/ المبيعات بالقيد:

٣٠٠٠		من حـ/المبيعات
	٣٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة

ثم يكون القيد الصحيح:

٣٠٠٠		من حـ/ أ.خ
١٥٠٠		من حـ/ استهلاك السيارات
	٤٥٠٠	إلى حـ/ الأثاث

٥-قيمة الأثاث = ١٣٠٠٠ – ٤٥٠٠(الأثاث المباع) = ٨٥٠٠ دينار أي أن هناك استهلاك للأثاث قدره ٨٥٠٠ – ٨٠٠٠ = ٥٠٠ دينار نظراً إعادة تقديره.

٥٠٠		من حـ/ إعادة التقدير (حـ/أ.خ)
	٥٠٠	إلى حـ/ الأثاث

٦- * إيراد العقار السنوي = ٨٠٠ × ١٢ = ٩٦٠٠ دينار

الإيراد المحصّل فعلاً = ١٢٠٠٠ دينار

أي أن الإيراد المقدم = ٢٤٠٠ دينار

٢٤٠٠		من حـ/ إيراد العقار
	٢٤٠٠	إلى حـ/ إيراد العقار المقدم

** إيجار المحل السنوي = ٥٠٠ × ١٢ = ٦٠٠٠ دينار و هي تعادل المبلغ المدفوع لإيجار العقار، أي أن الأمر لا يحتاج إلى إجراء تسوية.

٧- إثبات مصاريف الإعلان المستحقة:

٦٠٠		من حـ/ مصاريف الإعلان
	٦٠٠	إلى حـ/ مصاريف الإعلان المستحقة

5-2.indd 413 10/13/2014 03:07:04

٨- إيراد الأوراق المالية السنوي = ٤٨٠٠/٨أشهر × ١٢ شهر = ٧٢٠٠ دينار

المبلغ المحصّل فعلاً ٤٨٠٠ دينار

إيراد الأوراق المالية المستحقة ٢٤٠٠ دينار

٢٤٠٠		من حـ/إيراد الأوراق المالية المستحقة
	٢٤٠٠	إلى حـ/ إيراد الأوراق المالية

٩-* إثبات الديون المعدومة أثناء الجرد:

٢٠٠٠		من حـ/ الديون المعدومة
	٢٠٠٠	إلى حـ/ المدينين

* تصفية حـ/الديون المعدومة في حساب م.د.م.فيها:

٢٠٠٠		من حـ/ م.د.م.فيها
	٢٠٠٠	إلى حـ/ الديون المعدومة

١٠- م.د.م.فيها المراد تكوينه = (٣٢٠٠٠ – ٢٠٠٠) × ١٠٪ = ٣٠٠٠ دينار

م.د.م.فيها المكوّن أصلاً بعد إبعاد الديون المعدومة٤٠٠٠–٢٠٠٠ = ٢٠٠٠ دينار

الزيادة المطلوبة في م.د.م.فيها = ١٠٠٠ دينار

١٠٠٠		من حـ/ أ.خ
	١٠٠٠	إلى حـ/ م.د.م.فيها

يلي ذلك إعداد الحسابات الختامية و يتطلّب الأمر إعداد قيود الإقفال لكافة المصروفات التي ترتبط بالسنة و كذلك الإيرادات المتعلّقة بالسنة كما يتضح من الحسابات الختامية التالية:

حـ/ المتاجرة عن السنة المنتهية في ٢٠٠٠/١٢/٣١م

٩٤٠٠٠	مخزون أول المدة	٣٤٧٠٠٠	المبيعات-بيع الأثاث

5-2.indd 414 10/13/2014 03:07:04

١٩٠٠٠٠	المشتريات	١٠٠٠٠	مردودات المشتريات
٥٠٠٠	مصاريف نقل المشتريات	١٢٠٠٠٠	مخزون آخر المدة
٦٠٠٠	مردودات المبيعات		
٨٠٠٠	مصاريف الشراء		
١٠٤٠٠	مصاريف إخراج جمركي		
١٦٣٦٠٠	مجمل الربح		
٤٧٧٠٠٠		٤٧٧٠٠٠	

و يتم إعداد حساب الأرباح و الخسائر لمعرفة نتيجة الأعمال الصافية من ربح أو خسارة و يجب هنا مراعاة المصروفات و الإيرادات المقدمة و المستحقة و يظهر هذا الحساب كما يلي:

ملحوظة تم تجميع استهلاك المباني و السيارات و الأثاث في بند واحد كما يلي:

٣٠٠٠ استهلاك المباني + ١٦٠٠ استهلاك السيارات +٥٠٠ استهلاك الأثاث (بعد إعادة التقدير) ليصبح المجموع الكلي للاستهلاك ٥١٠٠ دينار.

حـ الأرباح و الخسائر عن السنة المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١م

٤٠٠٠	مخصص هبوط أسعار بضائع	١٦٣٦٠٠	مجمل الربح
٣٢٠٠	الديون المعدومة	٩٦٠٠	إيراد العقارات
١٠٠٠	م.د.م.فيها	٧٢٠٠	إيراد الأوراق المالية
٣٠٠٠	مصاريف نقل المبيعات	٥٠٠٠	عمولة مكتسبة
١٠٠٠	مصروفات نثرية	٣٨٠٠	خصم مكتسب
١٥٠٠	خسارة بيع الأثاث		
٦٠٠٠	الإيجار		
٤٠٠٠	الإعلان		
٣٦٠٠	التأمين		
٢٦٠٠٠	أجور و مرتبات		
٣٠٠٠	خصم مسموح به		

5-2.indd 415 10/13/2014 03:07:04

٥١٠٠	الاستهلاك (أنظر ص ٣٧)		
١٢٧٨٠٠	صافي الربح		
١٨٩٢٠٠		١٨٩٢٠٠	

الميزانية العمومية كما في ٢٠٠٢/١٢/٣١م

		الأصول الثابتة:			حقوق الملكية:
٣٠٠٠٠		الأراضي		٢٠٩٠٠٠	رأس المال
	١١٤٠٠٠	المباني	٣٣٦٨٠٠	١٢٧٨٠٠	+ أرباح العام
٧١٠٠٠	٤٣٠٠٠	-مخصص الاستهلاك			الخصوم:
	٣٠٠٠٠	السيارات	٧٦٠٠٠		أوراق الدفع
١٤٤٠٠	١٥٦٠٠	- مخصص الاستهلاك	٣٣٠٠٠		الدائنون
٨٠٠٠		الأثاث			
		الأصول المتداولة:			أرصدة دائنة أخرى:
٤٨٠٠٠		البنك		٦٠٠	مصاريف إعلان مستحقة
٢٦٠٠٠		الصندوق	٣٠٠٠	٢٤٠٠	إيراد عقار مقدم
٣٤٠٠٠		أوراق القبض			
	٣٠٠٠٠	المدينون			
٢٧٠٠٠	٣٠٠٠	-م.د.م.فيها			
٧٢٠٠٠		أوراق مالية قصيرة الأجل			
	١٢٠٠٠٠	بضاعة آخر المدة			
١١٦٠٠٠	٤٠٠٠	-مخصص هبوط أسعار بضائع			

5-2.indd 416 10/13/2014 03:07:04

	٢٤٠٠			
		أرصدة مدينة أخرى:		
		إيراد أوراق مالية مستحقة		
	٤٤٨٨٠٠	إجمالي الأصول	٤٤٨٨٠٠	إجمالي الخصوم وحقوق الملكية

التطبيق رقم (٣):

١-إثبات قيمة مخزون آخر المدة، حيث يتم الإثبات بالقيمة الأقل من خلال تكوين مخصص هبوط أسعار بضائع و الذي يظهر في حساب الأرباح و الخسائر، وتكون القيود كما يلي:

٢٩٠٠٠٠ من حـ/ مخزون آخر المدة

٢٩٠٠٠٠ إلى حـ/ المتاجرة

و يتم إثبات تكوين مخصص هبوط أسعار بضائع بمقدار الفرق بين القيمة السوقية و قيمة التكلفة كما يلي:

١٥٠٠٠ من حـ/ أ.خ

١٥٠٠٠ إلى حـ/ مخصص هبوط أسعار بضائع

٢- إثبات تكوين م.د.م.فيها كما يلي:

م.د.م.فيها المكوّن أصلاً كما بميزان المراجعة ٨٠٠٠ دينار

م.د.م.فيها المراد تكوينه ٩٠٠٠٠ × ٤٪ ٣٦٠٠ دينار

الفرق يعتبر إضافة إلى حـ/أ.خ ٤٤٠٠ دينار

يكون القيد:

٤٤٠٠ من حـ/ م.د.م.فيها

٤٤٠٠ إلى حـ/ أ.خ

5-2.indd 417 10/13/2014 03:07:05

٣-إثبات مبلغ الإيرادات المقدمة:

١٢٠٠٠	من	حـ/	الإيرادات
١٢٠٠٠	إلى	حـ/	الإيرادات المقدمة

٤-استهلاك المعدات السنوية = (١٤٠٠٠٠ – ٤٠٠٠٠)×١٠٪=١٠٠٠٠ دينار

١٠٠٠٠	من	حـ/	استهلاك المعدات
١٠٠٠٠	إلى	حـ/	مخصص استهلاك المعدات

٥-إثبات الفوائد المستحقة:

٤٠٠٠	من	حـ/	مصروف الفوائد
٤٠٠٠	إلى	حـ/	مصروف الفوائد المستحقة

٦-إثبات المهمات المستخدمة:

٤٠٠	من	حـ/	مصروف المهمات
٤٠٠	إلى	حـ/	المهمات

٧-إثبات التأمين المستنفد عن العام:

٨٠٠	من	حـ/	مصاريف التأمين
٨٠٠	إلى	حـ/	مصاريف التأمين المقدم

٨- أولاً كشف مطابقة البنك:

الرصيد من الكشف	٢٦٧٥٢
- شيكات مسحوبة غير ظاهرة بالكشف	(٦٣٦)
+ إيداعات غير ظاهرة بالكشف	١٨٠٠
- متحصلات بمعرفة البنك غير مسجلّة بالدفاتر	(١٦٤٠)
+ شيكات مرتدة	١٠٠
- قيمة خطأ في تسجيل شيكات مسحوبة	(٣٦)
+ شيكات مودعة غير ظاهرة بالكشف (نوفمبر)	١٦٠٠
- شيكات مسحوبة غير ظاهرة بالكشف (نوفمبر)	(٣٠٠)

5-2.indd 418 10/13/2014 03:07:05

+ مصروفات البنك غير مسجلة بالدفاتر	٢٤
الرصيد كما بالكشف	٢٧٦٦٤

ثانياً: كشف تسوية حساب البنك:

يتم إعداد هذا الكشف لتحديد الرصيد الصحيح الذي يتم التقرير عنه بالميزانية العمومية في نهاية السنة المالية. علماً بأن الكشف السابق هو فقط مجرد كشف لإحداث التطابق بين الأرقام الواردة بكشف حساب البنك و بين حساب البنك الذي يتم إعداده داخل المنشأة، بمعنى أنّ نتيجة كشف المطابقة لا تؤدي بالضرورة إلى إظهار رقم أو رصيد حساب البنك الذي يجب أن يظهر في الميزانية. ويكون كشف تسوية حساب البنك كما يلي:

رصيد البنك الدفتري	٢٧٦٦٤
- مصروفات البنك عن شهر ديسمبر	(٢٤)
+ أوراق القبض المحصّلة	١٦٠٠
+ فوائد تحصيل	٤٠
- شيكات مرتدة (المدينون)	(١٠٠)
+ الخطأ في تسجيل شيك (المصروفات)	٣٦
الصيد الصحيح	٢٩٢١٦

و بناءً على ذلك تكون قيود التسوية التي يتم إجراؤها بعد إعداد كشف تسوية حساب البنك كما يلي (يجب الانتباه إلى الرصيد الذي يتم به بدء هذا الكشف حيث يشترط هنا أن يتم البدء برصيد البنك من دفاتر المنشأة).

القيد الأول يتعلّق بالإضافات لرصيد البنك التي تمّت أثناء عملية التسوية كما يلي:

١٦٧٦		من	حـ/ البنك
	٢٩٠٠٠٠	إلى	حـ/ أوراق قبض للتحصيل

5-2.indd 419 10/13/2014 03:07:05

إلى حـ/ فوائد تحصيل
إلى حـ/ المصروفات العمومية

القيد الثاني يتعلّق بالخصم الذي تم من رصيد البنك أثناء عملية التسوية كما يلي:

٢٤	من	حـ/	مصاريف البنك
١٠٠	من	حـ/	المدينون
١٢٤	إلى	حـ/	البنك

و يمكن بعد ذلك إعداد الحسابات الختامية كما يلي:

حـ/ المتاجرة عن السنة المنتهية في ٢٠٠٠/١٢/٣١م

٢٥٠٠٠٠	مخزون أول المدة	٢٩٠٠٠٠	مخزون آخر المدة
٣٠٠٠٠٠	المشتريات	٤٠٠٠٠٠	المبيعات
٨٠٠٠	مردودات المبيعات	١٠٠٠٠	مردودات المشتريات
٢٠٠٠	مصاريف نقل المشتريات		
١٤٠٠٠٠	مجمل الربح		
٧٠٠٠٠٠		٧٠٠٠٠٠	

و يتم ترحيل نتيجة حساب المتاجرة إلى حساب الأرباح و الخسائر و البالغ قدرها ١٤٠٠٠٠ دينار (مجمل ربح) في الجانب الدائن من حـ/أ.خ و ذلك لتحديد النتيجة الصافية للمنشأة، وهذه العملية تعتبر إقفال لحساب المتاجرة في حساب الأرباح و الخسائر. و على ذلك يكون حساب الأرباح و الخسائر كما يلي:

حـ/أ.خ عن السنة المنتهية في ٢٠٠٠/١٢/٣١م

٨٠٠	مصروف التأمين	١٤٠٠٠٠	مجمل الربح (حـ/ المتاجرة)
٤٠٠	مهمات مستخدمة	٤٤٠٠	م.د.م.فيها
١٢٠٠٠	خصم مسموح به	٨٧٠٠٠	الإيرادات

5-2.indd 420 10/13/2014 03:07:05

١٧٠٠٠	مصاريف بيع	١٠٤٠	إيراد الفوائد
٢١٩٦٤	مصاريف عامة	٨٠٠٠	خصم مكتسب
١٥٠٠٠	مخصص هبوط أسعار بضائع		
١٠٠٠٠	استهلاك المعدات		
٤٠٠٠	مصروف الفوائد		
٢٤	مصاريف البنك		
١٥٩٢٥٢	صافي الأرباح		
٢٤٠٤٤٠		٢٤٠٤٤٠	

ملاحظات على حساب الأرباح و الخسائر:

* يلاحظ أنّ بند المصروفات العامة انخفض بمقدار ٣٦ دينار، وهي عبارة عن الشيكات المقيّدة عن طريق الخطأ بالدفاتر.

* بند إيراد الفوائد زاد بمقدار ٤٠ دينار و هي عبارة عن مبلغ الفوائد الذي تم تحصيله بمعرفة البنك من أوراق القبض التي قام بتحصيلها نيابةً عن المنشأة.

و يمكن تصوير الميزانية العمومية كما يرد بالصفحة القادمة، ونلاحظ منها:

* البنك ظهر برقم مختلف عن ذلك الظاهر بالميزان، وذلك نسبةً لوجود عدد من المعاملات التي لم تسجّل بالمنشأة وكذلك عدد من العمليات التي لم يقوم البنك بإدراجها في حساب المنشأة، حيث ظهر رصيد حساب البنك بمبلغ ٢٩٢١٦ دينار.

* م.د.م.فيها انخفض بمقدار ٤٤٠٠ دينار ليصبح ٣٦٠٠ فقط. أضف لذلك أنّ مبلغ المدينون أصبح ٩٠١٠٠ دينار نسبةً لوجود شيك مرتد(RD) استلم من أحد المدينين بمبلغ ١٠٠ دينار. تم التوصّل للأرباح المحتجزة في ١٢/٣١ كما يلي:

٣٧٠٠٠ الصيد في١/١ + ١٥٩٢٥٢ أرباح العام – ١٥٠٠٠ التوزيعات = ١٨١٢٥٢

5-2.indd 421 10/13/2014 03:07:05

الميزانية العمومية كما في ٢٠٠٠/١٢/٣١م

			الأصول الثابتة		حقوق الملكية
	١٤٠٠٠٠		المعدات	٢٢٠٠٠٠	أسهم رأس المال
١٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٤٠١٢٥٢	-مخصص الاستهلاك	١٨١٢٥٢	+الأرباح المحتجزة
١٩٠٠٠			استثمارات طويلة الأجل		
			الأصول المتداولة:		الخصوم:
٢٢٣٣٦		٧٥٠٠٠	النقدية		الدائنون
٢٩٢١٦		٨٠٠٠٠	البنك		أوراق الدفع
١١٠٠٠			أوراق مالية		
	٩٠١٠٠		المدينون		
٨٦٥٠٠	٣٦٠٠		- م.د.م.فيها		
٨٤٠٠			أوراق القبض		
	٢٩٠٠٠٠		مخزون آخر المدة		
٢٧٥٠٠٠	١٥٠٠٠		-مخصص هبوط أسعار بضائع		
			أرصدة مدينة أخرى:		أرصدة دائنة أخرى
	٢٠٠	١٢٠٠٠	تأمين مقدم		إيراد مقدّم
٨٠٠	٦٠٠	٤٠٠٠	مهمات غير مستخدمة		مصروف فوائد مستحقة
٥٧٢٢٥٢ إجمالي الأصول		٥٧٢٢٥٢ إجمالي الخصوم وحقوق الملكية			

5-2.indd 422 10/13/2014 03:07:05

حل تطبيقات تسوية حساب البنك

تطبيق رقم (١)

سوف نتناول التطبيق رقم(١) على أن يتم تناول بقية التطبيقات بنفس الكيفية و ذلك فيما يتعلّق بتسوية حساب البنك و التي تهدف بطبيعة الحال إلى تحديد الرصيد الصحيح الذي يتم التقرير عنه في الميزانية العمومية. و يجب التعامل مع تسوية حساب البنك بحذر نظراً لأنها تتعلّق بأحد العناصر الأكثر عرضة للإفلاس. و سوف نوضّح في هذا التطبيق الفرق بين كشف مطابقة البنك و كشف التسوية. حيث يرتبط كشف المطابقة بالتأكد من مطابقة الرصيد الدفتري لحساب البنك بالصيد الظاهر بكشف حساب البنك أي أنه يمثل إجراء للتأكّد من الدقة الحسابية و صحة الأرقام الواردة بالكشف و تلك المسجّلة بالدفاتر. و فيما يلي بيان ذلك:

أولاً: كشف المطابقة:

رصيد البنك من الدفاتر	٥٠٠٠
+ إيداعات ظهرت بالكشف و لم تسجل بالدفاتر	٣٢٠٠
-إيداعات سجلت بالدفاتر و لم تظهر بكشف البنك	(١٧٠٠)
-مسحوبات ظهرت بالكشف و لم تسجل بالدفاتر:	
مصاريف تحصيل	(٤٠)
شيك رقم ٢٠١٩ (مسحوب على المدينين)	(١٠٠٠)
+مسحوبات سجلت بالدفاتر ولم تظهر بالكشف:	
مشتريات بالشيك رقم ٤٣٦٦	١٣٠٠
أوراق دفع بالشيك رقم ٤٣٦٧	١٨٩٠
الرصيد كما بكشف البنك	٨٦٥٠

ثانياً: كشف التسوية:

و الغرض منه إظهار الصيد الصحيح لحساب البنك و الذي يجب أن يظهر بالميزانية العمومية. و يمكن إعداده كما يلي:

5-2.indd 423 10/13/2014 03:07:05

الرصيد بالدفاتر	٥٠٠٠
+ إيداعات غير مسجلة بالدفاتر و ظهرت بالكشف	٣٢٠٠
-مسحوبات غير مسجلة بالدفاتر و ظهرت بالكشف:	
مصاريف التحصيل	(٤٠)
شيك رقم ٢٠١٩ (المدينين)	(١٠٠٠)
الرصيد الصحيح	٧١٦٠

و تكون قيود اليومية:

إثبات الإضافة لحساب البنك:

٣٢٠٠	من	حـ/	البنك
٣٢٠٠	إلى	حـ/	أوراق القبض المحصّلة

كما يتم إثبات الخصم من حساب البنك كما يلي:

٤٠	من	حـ/	البنك
١٠٠٠	من	حـ/	أوراق القبض المحصّلة
١٠٤٠	إلى	حـ/	البنك

و يمكن تصوير حساب البنك كما يلي:

حـ/ البنك

٥٠٠٠	الرصيد في ١٢/٣١	٤٠	مصاريف تحصيل
٣٢٠٠	أوراق قبض محصّلة	١٠٠٠	المدينين
		٧١٦٠	الرصيد الصحيح في ١٢/٣١
٨٢٠٠		٨٢٠٠	

5-2.indd 424 10/13/2014 03:07:06

حل تطبيقات الاستهلاك

التطبيق رقم (١)

سوف نتناول المطلوب رقم (أ) و (ب) على أن يتم حل بقية التطبيق بنفس الكيفية.

أ/ طريقة القسط الثابت: و هي تعرف بالطريقة المستقيمة لحساب الاستهلاك حيث يتم تقسيم تكلفة الأصل القابلة للاستهلاك على العمر الإنتاجي للأصل الثابت، ويمكن تحديد التكلفة القابلة للاستهلاك بالعلاقة التالية:

تكلفة الأصل الثابت القابلة للاستهلاك= التكلفة التاريخية للأصل الثابت- تكلفة الخردة

ثم تقسّم هذه التكلفة على سنوات العمر الإنتاجي للأصل المراد حساب استهلاكه.

الاستهلاك السنوي =(٨٠٠٠ - ١٠٠٠)/٥ = ١٤٠٠ دينار
هذا القسط سيظل ثابتاً على مدار حياة الأصل نظراً لأن المنشأة تتبع طريقة القسط الثابت. و يمكن إيضاح الاستهلاك السنوي و مخصص الاستهلاك حتى نهاية العمر الإنتاجي كما يلي:

جدول يوضّح الاستهلاك السنوي و مخصص الاستهلاك وصافي القيمة الدفترية

السنة	التكلفة التاريخية	الاستهلاك السنوي	مخصص الاستهلاك	صافي القيمة الدفترية
١	٨٠٠٠	١٤٠٠	١٤٠٠	٦٦٠٠
٢	٨٠٠٠	١٤٠٠	٢٨٠٠	٥٢٠٠
٣	٨٠٠٠	١٤٠٠	٤٢٠٠	٣٨٠٠
٤	٨٠٠٠	١٤٠٠	٥٦٠٠	٢٤٠٠
٥	٨٠٠٠	١٤٠٠	٧٠٠٠	١٠٠٠

5-2.indd 425 10/13/2014 03:07:06

يلاحظ من الجدول أن مخصص الاستهلاك هو عبارة عن تراكم استهلاك السنوات السابقة، كما أن صافي القيمة الدفترية= التكلفة التاريخية – مخصص الاستهلاك.

ب/ طريقة مجموع سنوات الاستخدام: وهي تقوم على أساس أن قسط الاستهلاك السنوي لا يعتبر ثابتاً و إنما يتناقص كلما تقد العمر الإنتاجي للأصل الثابت، ويكون التناقص في هذه الطريقة مبني على أساس معدل الاستهلاك السنوي المستخدم في حساب قيمة الاستهلاك. لاحظ في خانة السنة أن مجموع السنوات يساوي ١٠ و أن النسبة الكلية للاستهلاك تعادل ١٠٠٪

السنة	معدل الاستهلاك	التكلفة التاريخية	الاستهلاك السنوي	مخصص الاستهلاك	صافي القيمة الدفترية
١	١٠/٤=٤٠٪	٨٠٠٠	٢٨٠٠	٢٨٠٠	٥٢٠٠
٢	١٠/٣=٣٠٪	٨٠٠٠	٢١٠٠	٤٩٠٠	٣١٠٠
٣	١٠/٢=٢٠٪	٨٠٠٠	١٤٠٠	٦٣٠٠	١٧٠٠
٤	١٠/١=١٠٪	٨٠٠٠	٧٠٠	٧٠٠٠	١٠٠٠
١٠	١٠٠٪				

لاحظ أن القيمة القابلة للاستهلاك تتحدد بنفس طريقة القيمة القابلة للاستهلاك عند إتباع طريقة القسط الثابت (التكلفة – الخردة).

تم تحديد مجموع سنوات العمر الإنتاجي للأصل كما يلي:

$$\frac{\text{ن} \times (\text{ن} + ١)}{٢}$$

حيث (ن) تمثّل العمر الإنتاجي للأصل المراد حساب استهلاكه.

و بالتعويض نجد : $\frac{٤ \times (٤ + ١)}{٢} = ١٠$

5-2.indd 426 10/13/2014 03:07:06

الحل المقترح للتخلص من الأصول الثابتة:

التطبيق رقم (١)

في ١٩٨٨/١/١ تقرر تعديل العمر الإنتاجي للآلة الثالثة هذا سوف يؤثر على استهلاك السنوات السابقة و الذي ينعكس بالضرورة على أرباح سنة ١٩٨٨م، عليه فإن استهلاك السنوات السابقة الذي كان:

لسنة ١٩٨٦م = $\frac{١٧٠٠٠ - ٢٠٠٠}{٢٠٠٠٠٠ \text{ وحدة}} \times ٢٠٠٠٠$

= ١٥٠٠ دينار

لسنة ١٩٨٧م= $\frac{١٧٠٠٠ - ٢٠٠٠}{٢٠٠٠٠٠ \text{ وحدة}} \times ٣٠٠٠٠$

= ٢٢٥٠ دينار

عليه يكون مخصص الاستهلاك بالعمر الإنتاجي القديم = ٣٧٥٠ دينار

و في نهاية العام ١٩٨٨م يجب تعديل الاستهلاك السابق و أن يحسب استهلاك العام الحالي بالعمر الإنتاجي الجديد كما يلي:

تعديل استهلاك السنوات السابقة:

$\frac{١٧٠٠٠ - ٢٠٠٠}{١٠٠٠٠٠ \text{ وحدة}} \times ٥٠٠٠٠ =$ ٧٥٠٠ دينار

عليه يكون التعديل المطلوب = ٧٥٠٠ - ٣٧٥٠ = ٣٧٥٠ دينار

أما استهلاك السنة الحالية (١٩٨٨/١٢/٣١م) =

5-2.indd 427 10/13/2014 03:07:06

١٧٠٠٠ – ٢٠٠٠ / ١٠٠٠٠٠ وحدة × (٥٠٠٠٠ – ٧٥٠٠٠) = ٣٧٥٠ دينار

و يكون القيد الذي يجرى في بداية سنة ١٩٨٨م تعديل استهلاك السنوات السابقة):

٣٧٥٠	من	حـ/	استهلاك الآلة الثالثة
٣٧٥٠	إلى	حـ/	مخصص استهلاك الآلة الثالثة

و يكون القيد الذي يجرى كتسوية في ١٩٨٨/١٢/٣١م كما يلي:

٣٧٥٠	من	حـ/	استهلاك الآلة الثالثة
٣٧٥٠	إلى	حـ/	مخصص استهلاك الآلة الثالثة

في ١٩٨٨/٧/١م : نجري الخطوات التالية:

١) مخصص استهلاك الآلة الأولى لغاية تاريخ البيع:

استهلاك سنة ١٩٨٦م = ٢٥٠٠٠ × ٢٠٪ = ٥٠٠٠ دينار

استهلاك سنة ١٩٨٧م = (٢٥٠٠٠ – ٥٠٠٠) ×٢٠٪ = ٤٠٠٠ دينار

مخصص الاستهلاك = ٩٠٠٠ دينار

استهلاك سنة ١٩٨٨م (من ١/٦ إلى ١٩٨٨/٧/١م) =

(٢٥٠٠٠ – ٩٠٠٠) × ٢٠٪ = ٣٢٠٠ دينار

و يكون القيد الذي يجرى كتسوية في نهاية السنة كما يلي :

٣٢٠٠	من	حـ/	استهلاك الآلة الأولى
٣٢٠٠	إلى	حـ/	مخصص استهلاك الآلة الأولى

٢)يكون مخصص الاستهلاك الكلي = ٩٠٠٠ + ٣٢٠٠ = ١٢٢٠٠ دينار

5-2.indd 428 10/13/2014 03:07:06

٣)صافي القيمة الدفترية =التكلفة التاريخية – مخصص الاستهلاك

=٢٥٠٠٠ – ١٢٢٠٠ =١٢٨٠٠ دينار

٤) تحديد نتيجة البيع (ربح أو خسارة) و تتحدد كما يلي:

القيمة البيعية – القيمة الدفترية الصافية

٢١٥٠٠ - ١٢٨٠٠ = ٨٧٠٠ دينار

٥) يكون قيد اليومية لإثبات عملية البيع بربح كما يلي:

١٢٢٠٠	من	حـ/	مخصص استهلاك الآلة الأولى
٢١٥٠٠	من	حـ/	الخزينة
٢٥٠٠٠	إلى	حـ/	الآلة الأولى
٨٧٠٠	إلى	حـ/	ربح بيع الآلة

في ١/١٠/١٩٨٨م:

استهلاك السنوات السابقة:

١٩٨٦م = ٣٠٠٠٠ × ٢٠٪ = ٦٠٠٠ دينار

١٩٨٧م = (٣٠٠٠٠ – ٦٠٠٠) × ٢٠٪ = ٤٨٠٠ دينار

١) استهلاك ١٩٨٨م:= (٣٠٠٠٠ – ١٠٨٠٠) × ٢٠٪×١٢/٩ = ٢٨٨٠ دينار

يكون قيد اليومية الذي يجرى في نهاية العام ١٩٨٨م:

٢٨٨٠	من	حـ/	استهلاك الآلة الثانية
٢٨٨٠	إلى	حـ/	مخصص استهلاك الآلة الثانية

٢)مخصص الاستهلاك لغاية تاريخ المبادلة = ١٠٨٠٠ + ٢٨٨٠ = ١٣٦٨٠ دينار

صافي القيمة الدفترية = ٣٠٠٠٠ - ١٣٦٨٠ = ١٦٣٢٠ دينار

5-2.indd 429 10/13/2014 03:07:06

٤) تحديد نتيجة المبادلة من ربح أو خسارة بمقارنة صافي القيمة الدفترية بالقيمة التي قبل بها البائع الآلة القديمة كما يلي:

٢٠٠٠٠ - ١٦٣٢٠ = ٣٦٨٠ دينار أرباح المبادلة.

و يكون المبلغ الذي يدفعه المشتري لاقتناء الآلة الجديدة (الرابعة) =

قيمة الآلة الجديدة – القيمة التي قبلت بها الآلة القديمة

٣٥٠٠٠ - ٢٠٠٠٠ = ١٥٠٠٠ دينار تدفع نقداً

و يتم استبعاد ربح المبادلة من قيمة الآلة الجديدة لأغراض ضريبية (أي لا يتم الاعتراف بالأرباح الناتجة من المبادلة، عليه تكون قيمة الآلة الجديدة التي سوف تظهر بالدفاتر ٣١٣٢٠ كما يلي:

قيمة الآلة الجديدة – أرباح المبادلة = ٣٥٠٠٠ - ٣٦٨٠ = ٣١٣٢٠ دينار

و يكون قيد اليومية لإثبات عملية المبادلة كما يلي:

١٣٦٨٠	من	حـ/	مخصص استهلاك الآلة الثانية
٣١٣٢٠	من	حـ/	الآلة الجديدة (الرابعة)
٣٠٠٠٠	إلى	حـ/	الآلة الثانية
١٥٠٠٠	إلى	حـ/	الخزينة

في ١٩٨٨/١٢/٣١م يجرى قيد التسوية الآتي الخاص بحساب استهلاك الآلة الجديدة (الرابعة):لاحظ أن الآلة الجديدة استخدمت ثلاثة شهور فقط في سنة ١٩٨٨م عليه يكون استهلاك هذه الفترة معادلاً:

٣١٣٢٠ × ١٠٪ × ١٢/٣ = ٧٨٣ دينار

و يكون قيد اليومية كما يلي:

٧٨٣	من	حـ/	استهلاك الآلة الرابعة
٧٨٣	إلى	حـ/	مخصص استهلاك الآلة الرابعة

5-2.indd 430 10/13/2014 03:07:06

و يتم قفل جميع حسابات الاستهلاك في حـ/أ.خ لسنة ١٩٨٨م بالقيد التالي:

١٤٣٦٣	من	حـ/	أ.خ
٣٢٠٠	إلى	حـ/	استهلاك الآلة الأولى
٢٨٨٠	إلى	حـ/	استهلاك الآلة الثانية
٧٥٠٠	إلى	حـ/	استهلاك الآلة الثالثة
٧٨٣	إلى	حـ/	استهلاك الآلة الرابعة

أي أن المبلغ الذي يظهر في حساب الأرباح و الخسائر يكون ١٤٣٦٣ دينار عبارة عن مبلغ الاستهلاك لسنة ١٩٨٨م لكل الآلات التي كانت في حيازة المنشأة وقبل التخلص منها. كما تظهر أرباح البيع في حساب الأرباح و الخسائر بمبلغ ٨٧٠٠ دينار، و يلاحظ أن أرباح المبادلة لم تظهر في حـ/أ.خ بشكل مباشر و إنما ظهرت بشكل غير مباشر في تقليل تكلفة استهلاك الآلة الرابعة، وهي تمثل ميزة ضريبية لتأجيل دفع الضريبة و ليس إلغائها.

بالنسبة لمبلغ الآلات التي تظهر بالميزانية العمومية فإنها تظهر كما يلي:

٧٨٣٢٠ تكلفة الآلات - ٢٥٧١٣ مخصص الاستهلاك = ٥٢٦٠٧ دينار

و الله نسأله التوفيق و السداد لنا و لكم،،،،

5-2.indd 431 10/13/2014 03:07:07

قائمة المصادر والمراجع

- أحمد نور،المحاسبة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٣
- حلمي محمود نمر، نظرية المحاسبة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ت.
- عمر السيد حسنين، تطور الفكر المحاسبي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، د.ت.
- محمد عباس حجازي، المحاسبة، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٧.
- عبد السميع الدسوقي، أساسيات المحاسبة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٢
- منشورات الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- وليد ناجي الحيالي، أصول المحاسبة المالية، منشورات الأكاديمية العربية للتعليم المفتوح بالدنمارك، ٢٠٠٧م
- أحمد حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الإشعاع الفنية، مصر ،١٩٩٧م.
- حكمت أحمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة، الأردن، ١٩٩٩م.
- عثمان الكيلاني وآخرون ، المدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية،الأردن، دار وائل، ٢٠٠٠م.
- عصام فهد العديين وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر ، دار المناهج عمان، ٢٠٠٣م.
- سعيد خشبة،نظم المعلومات المحاسبية في المنشئات المالية ،

5-2.indd 432 10/13/2014 03:07:07

الدار الجامعية، مصر، ١٩٩٠م .

- أحمد حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الإشعاع الفنية، مصر،١٩٩٧م.
- حكمت أحمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة، الأردن، ١٩٩٩م
- عبد الفتاح الصحن ، المبادئ المحاسبية بين النظرية والتطبيق،مؤسسة شباب الجامعة ،بدون سنة النشر.
- كمال الدين الدهراوي، سميركامل محمد، نظم المعلومات المحاسبية. دار الجامعة الجديدة، مصر٢٠٠٢ م .
- دونالد كيسو، جيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، ج١، ترجمة كمال الدين سعيد، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٨م.
- دونالد كيسو، جيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، ج٢، ترجمة كمال الدين سعيد، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٨م.
- فالتر ميجز، روبرت ميجز، المحاسبة المالية، ترجمة وصفي عبد الفتاح أبو المكارم و سلطان محمد علي السلطان، دار المريخ للنشر، ١٩٨٨م.
- Robert F. Meigs, et al,. Accounting The Basis for Business Decisions ,Tenth Edition ,McGraw–Hill Companies ,Inc.1996 ,

5-2.indd 433 10/13/2014 03:07:07